

مكتبة
دار الكتب
والإرشاد
بمصر

الفوائد الأمميلة

من
دار الإفتاء المصرية

الطبعة الأولى
١٩٨٣ - ١٩٨٤

إهداء ٢٠٠٦

المرحوم الدكتور / علي حسين كرار
٢٠١٤



جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

الفكر الإسلامي

من

دار الإفتاء المصرية

المجلد التاسع

٢٦

إعلام المفتين

محمد عبده

حسونة النواوى عبد المجيد سليم عبد الرحمن قراعة
محمد بيخيت حسنين مخلوف حسن مأمون

يشرف على إصدارها

فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر
فضيلة الشيخ إبراهيم الدسوقي وزير الدولة للأوقاف
فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة مفتي جمهورية مصر العربية
الدكتور جمال الدين محمد محمود الأمين العام للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية

القاهرة

١٩٨٢ — ١٤٠٣ هـ

من أحكام الطاعة وسفر الزوجة
إلى الخارج مع زوجها

الموضوع

(١١٩٤) نشوز

المبادئ

١ - نفقة الزوجة على زوجها مقابل قرارها في منزل الزوجية وتفرغها لصالح الزوج .

٢ - إذا اشتغلت بعمل خارج منزل الزوجية دون إذنه ورضاه ولو كان ضرورياً للمجتمع كانت مفوتة حقه فتسقط نفقتها .

٣ - لا يقدح هذا في الحق المقرر لها في العمل المشروع ، لأن المشروعية لا تنافي المنع .

سئل :

بالطلب المقيم برقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٨ المتضمن أن السائل تزوج بالسيدة / س. م. م. سنة ١٩٧٥ بقصد زواج رسمي ، وأنه دخل بها وعاشها معاشرة الأزواج ، ولا تزال في عصمته حتى الآن ، وكانت وقت زواجها به لا تعمل ، ثم فوجيء بأنها التحقت بعمل بالتليفزيون في مجال الإخراج في ١٩٧١/١/١ بدون علمه ولا إذنه ، وقد أبى عليها هذا العمل حيث لا حاجة بها إليه لأنه موسر ، وطلب منها أن تترك عملها وتمتثل لمنزل الزوجية فرفضت ذلك . فأرسل لها إنذاراً على يد محضر بعد عملها بخمسة عشر يوماً بأن تترك عملها بالتليفزيون وتمتثل لمنزل الزوجية وتحبس فيه وإلا تعتبر ناشزاً، ولا تستحق عليه نفقة ولا أى حق من الحقوق الشرعية . وطلب السائل الإفادة عما إذا كانت هذه الزوجة والحالة هذه

(*) المتن : نسخة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٢ - م ١٤٨ - من ١١٨ -
١٩ ذو القعدة ١٣٩٨ هـ - ٢١ أكتوبر ١٩٧٨ م .

تعتبر ناشراً وتسقط نفقتها بإصرارها على العمل وعدم امتثالها للاحتباس في منزل الزوجية أم لا ؟ .

أجاب :

إن سبب وجوب نفقة الزوجة على زوجها هو عقد الزواج الصحيح بشروط . منها احتباسها لحقه وتفرغها نفسها له ، فقد جاء في كتاب الميسر للإمام السرخسي ج ٥ ص ١٨٠ في افتتاح باب النفقة ما يلي (اعلم أن نفقة الغير تجب بأسباب منها الزوجية) ثم استطرده إلى أن قال في ص ١٨١ في تعليل هذا (لأنها محبوسة لحق الزوج ومفرغة نفسها له . فتستوجب الكفاية عليه في ماله ، كالعامل على الصدقات لما فرغ نفسه لعمل المساكين استوجب كفايته في مالهم . والقاضي لما فرغ نفسه لعمله للمسلمين استوجب الكفاية في مالهم) وفي ص ١٨٥ (أن النفقة إنما تجب شيئاً فشيئاً) وفي ص ١٨٦ (وإذا تغيرت المرأة عن زوجها أو أبت أن تتحول معه إلى منزله أو إلى حيث يريد من البلدان وقد أوفأها مهرها فلا نفقة لها لأنها ناشرة ولا نفقة للناشرة ، فإن الله تعالى أمر في حق الناشرة بمنع حفظها في الصحبة بقوله تعالى : « واهجرهن في المضاجع »^(١) ، فذلك دليل على أن تمتنع كفايتها في النفقة بطريق الأولى - لأن الحظ في الصحبة لهما وفي النفقة لها خاصة ، ولأنها إنما تستوجب النفقة بتسليمها نفسها إلى الزوج وتفرغها نفسها لمصالحه . فإذا امتنعت من ذلك صارت ظالمة . وقد فوت ما كان يجب لها باعتباره فلا نفقة لها) وفي البحر الرائق شرح كنز الدقائق في باب النفقة ج ٤ ص ١٩٥ ذكر المجتبي - (وإذا سلمت نفسها بالنهار دون الليل أو على عكسه لا تستحق النفقة لأن التسليم ناقص ، وقالوا له أن يمنع امرأته من الغزل ، بل له أن يمنعها من الأعمال كلها المقتضية للكسب ، لأنها مستغنية عنه لوجوب كفايتها عليه) وفي حاشية منحة الخالق لابن عابدين على البحر الرائق ص ١٩٦ ج ٤ نقلا عن الشرنبلالية (أن للزوج أن يمنع زوجته من صوم النفل) وفي الدر المختار للمصنف ج ٢ في باب النفقة ص ٩٩٩ (ولا نفقة لخارجة من بيته بغير

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

حقى وهى الناشئة حتى تعود ولو بعد سفره) ولقد تابع علماء الشريعة المحدثون هذه النصوص السابقة . فى كتاب الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية لقدرى باشا فى المادة ١٦٩ . أن الزوجة المخترفة التى تكون خارج البيت نهاراً وعند الزوج ليلاً إذا منعها من الخروج فعصته فلا نفقة لها مادامت خارجة ، وحول هذا المعنى جاء شرح الأحكام الشرعية للمرحوم الشيخ محمد زيد الإيائى ج ١ ص ٢٣٧ ، ونظام النفقات فى الشريعة الإسلامية للمرحوم الشيخ أحمد إبراهيم ص ١١ ، وأحكام الأحوال الشخصية فى الشريعة الإسلامية للمرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٠٩ ، وقد ذكر المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة فى كتابه أحكام الزواج فى الشريعة الإسلامية ص ٢٩٢ - أنه إذا كانت الزوجة من المخترفات اللائى لا يقررن فى البيت فلا نفقة لها إذا طلب منها القرار فلم تجب طلبه وذلك لأن الاحتباس فى هذه الحالة ناقص فله طلبه كاملاً . فإذا امتنعت فهى ناشئة . ولم يفرق العلماء فى هذا بين حرفة وأخرى ، وإنما كان الحكم شاملاً لسانئ الأعمال التى تخرج بسببها المرأة من منزل الزوجية وتفتوت بهذا الخروج حق زوجها وتصبح ناشئة ، والنشوز فى النكاح كما جاء فى بدائع الصنائع ج ٤ ص ١٢٢ (أن تمنع نفسها من الزوج بغير حق خارجة من منزله بأن خرجت بغير إذنه وغابت أو سافرت) كما جاء فى الجزء الرابع من حاشية الشيخ البجيرى على شرح المهاج فى فقه الشافعية ص ١١٢ ، ص ١١٣ ما نصه « تجب المؤن على صغير لا لصغيرة بالتمكين لا بالعقد » قوله بالتمكين « أى التام ، وخرج به ما لو مكنته ليلاً فقط أو فى دار مخصوصة فلا نفقة لها » كما جاء فى كتاب مواهب الجليل لشرح مختصر سيدى خليل فى فقه المالكية ص ١٨٨ (من موانع النفقة النشوز ، ومنع الوطء والاستمتاع بنشوز ، والخروج بدون إذنه بنشوز) وقال الأبهري وغيره (أجمعوا على أن الناشئ لا نفقة لها) وفى كتابى المغنى والشرح الكبير لابن قدامة الحنبلى ج ٨ ص ١٥٤ ما نصه (مسألة) قال : وإذا سافرت زوجته بإذنه فلا نفقة لها ولا قسم أى سافرت فى حاجتها ، لأن القسم للأئس والنفقة للتمكين من الاستمتاع ، وقد تعلم ذلك بسبب من جهتها تقسقط ، وفى هذا تنبيه

على سقوطهما إذا سافرت بغير إذنه . فإنه إذا سقط حقها من ذلك لعدم
 التمكين بأمر ليس فيه نشوز ولا معصية فلأن يسقط بالنشوز والمعصية أولى
 ولا يقدح هذا في الحق المقرر للمرأة في العمل المشروع وأن لها شخصيتها وذمتها
 المالية متى كانت بالغة عاقلة ، لأن المشروعية لا تنافي المنع - إذ من
 المقرر شرعاً أن للزوج أن يمنع زوجته من صلاة وصوم التواضع مع أنها
 عبادة مشروعة - وكما قرر فقهاء المذهب الحنفي أن الزوجة المحبوسة أو
 المخصوصة أو المسافرة للحج ولو مع محرم بدون إذن زوجها لا نفقة لها .
 مع أن الحج عبادة والحبس والغصب كرها عنها، فإذا سقطت نفقتها في
 هذه الأحوال باعتبارها ناشئة وهي مكروهة فن باب أولى تسقط نفقتها في
 إذا كان فوات احتباسها بإرادتها بسبب خروجها للعمل أياً كان نوعه .
 ومن كل ما تقدم من النصوص، يظهر جلياً أن نفقة الزوجة على زوجها
 مقابل قرارها في منزل الزوجية وتفرغها لصالح الزوج ، وأنها إذا اشغلت
 بعمل خارج منزل الزوجية دون إذنه ورضاه ولو كان ذلك من الأعمال
 الضرورية للمجتمع كعمل القابلة والطبيبة كانت مفوتة حقه فيفوت حقها
 وتسقط نفقتها ، لأن الحقوق المترتبة على العقد متقابلة . ومما تقدم
 يعلم الجواب إذا كان الحال كما ذكر بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٩٥) حق الزوج في تأديب زوجته

المبادئ

١ - لكل من الزوجين بمقتضى عقد الزواج حقوق على الآخر .
وكل منهما مأمور بالحفاظ على حق صاحبه .

٢ - من حق الزوج على زوجته منعها من الخروج من بيته إلا لحاجة
يقضى بها العرف العف الزيه، ومن واجبها الامتثال في غير حالات الضرورة .

٣ - للزوج على زوجته ولاية التأديب . بالنصح والإرشاد ، وبالزجر
والنهر ، وبالتهديد والوعيد . تبعاً لحالة المخالفة وحالة الزوجة وتربيتها
ومدى استعدادها .

٤ - أباح الشارع للزوج عند تماديها في المخالفة أو إتيان ما لا ينبغي
المخالفة فيه ضربها ضرباً خفيفاً غير مهين ولا مبرح .

٥ - الضرب المباح شرعاً هو الذى لا يكسر عظما ولا يسيل دمأ
ولا يشين عضواً ، ولا يلجأ إلى هذا الضرب إلا مؤخرأ .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٨٠ سنة ١٩٧٨ المتضمن أن السائل متزوج ،
وقد حدث خلاف بينه وبين زوجته بسبب خروجها من منزل الزوجية ،
وتردها على نزول البحر ، ومن كثرة الخلافات بينهما اتهمته بأنه ضربها ،
وقدم والدها شكوى إلى شرطة رأس البر ضده عن هذا الضرب المزعم
وأحيلت القضية إلى النيابة ثم إلى المحكمة مخافة السائل على هذا الصنيع .

(ج) الفتى : نفيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ١٦٨ - م ١٢٦ -
٧ محرم ١٣٩٩ هـ - ٧ ديسمبر ١٩٧٨ م .

وقد عرضت الزوجة على الكشف الطبي فقرر لها علاجاً لا يزيد عن العشرين يوماً . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيما إذا كان يحق له تأديب زوجته بضربها أم لا ؟ وإذا جاز له ذلك فما هى حدود الضرب المباح وهل إذا كان الضرب لهذا السبب المذكور يسؤاله يكون من باب التأديب أم لا ؟ مع الإحاطة بأنه لم يضرب زوجته إطلاقاً ، وإنما ادعى عليه ذلك من الزوجة ومن أمرتها ؟

أجاب :

لقد رتب الشريعة الإسلامية الحنيفية السمحة على عقد الزواج حقوقاً لكل من الزوجين على الآخر ، وأمرت كلا منهما أن يحافظ على حق صاحبه حتى تصل الحياة الزوجية بينهما إلى أوج الكمال وتوثق ثمارها الطيبة ، ويتحقق الغرض الأسئى الذى من أجله شرع الله الزواج وهو السكن والمودة والراحم بين الزوجين ، ومن حق الزوج على زوجته أن تمنعها من الخروج من بيته إلا لحاجة يقضى بها العرف العف التزيه كزيارة أبويها أو قريب عرم لها ، ومن واجبها الامتثال لمنعه لباها فى غير حالات الضرورة . وجعل الشارع الحكيم للزوج على زوجته ولاية التأديب على المخالفات التى تحدث منها بالنصح والإرشاد ، وبالزجر والنهر ، وبالتهديد والوعيد . وهذه أشياء تتبع حالة المخالفة شدة وضعفا ، كما تتبع حالة الزوجة وتربيتها ومبلغ استعدادها لقبول النصح وعدم العود إلى ما يعمكر صفو الحياة الزوجية . وقد أباح الشارع للزوج إذا تمادت زوجته فى المخالفة أو أتت شيئاً لا ينبغى التهاون فيه أن يضربها ضرباً خفيفاً غير مهين ولا مبرح - وهذا الحق مقرر بقوله سبحانه وتعالى فى محكم كتابه فى سورة النساء فى الآية رقم ٣٤ (واللاق تخافون نشوزهن فظلوهم واهجروهن فى المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا) وقد قال القرطبى فى تفسير هذه الآية : (أمر الله أن يبدأ النساء بالموعظة أولاً ثم بالهجران ، فإن لم ينجما فالضرب ، فإنه هو الذى يصلحها ويعملها على توفية حقه . والضرب فى هذه الآية هو ضرب الأدب غير المبرح ، وهو الذى لا يكسر عظماً ولا يشين جرحه . وروى

أحمد وأبو داود والتسائي أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم (ما حق المرأة على الزوج) فقال (تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت) وعلى ذلك فإذا كانت زوجة السائل قد دأبت على الخروج من منزل الزوجية لغير زيارة أبيها دون إذن، كما دأبت على نزول البحر دون إذن بل ومع نهيها إياها كما جاء بسؤاله ، فإن له شرعاً وبمقتضى الآية الكريمة ولاية تأديبها بالعقوبات التي حددتها تلك الآية، والمراد بالضرب المباح له شرعاً بهذا النص كما قال المفسرون. هو الضرب الذي لا يكسر عظماً ولا يسيل دماً ولا يشين عضواً من الجسم، على أنه لا يلجأ الزوج إلى الضرب إلا مؤخراً كما أخره الله تعالى في الترتيب في هذه الآية، ولا خلاف في هذا الحق على هذا الوجه بين الفقهاء ، وإذا كان الضرب المنسوب للسائل بهذه المثابة فلا جناح عليه شرعاً . ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (١١٩٦) عمل الزوجة

المبادئ

- ١ - المقرر شرعاً أنه لا يجوز للزوجة الخروج من منزل الزوجية والعمل إلا بإذن زوجها - حتى ولو كان هذا العمل ضرورياً للغير كالتقابلة والطبية . فإن خرجت وعملت بدون إذنه كانت عاصية .
- ٢ - الزوج إذا رضى بعمل زوجته المدول عن هذا ، وعليها التجاوب مع رغبته ، لأن الحقوق الزوجية متقابلة .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٥ سنة ١٩٧٩ المتضمن أن السائل تزوج من إحدى زميلاته بالعمل ، وأنه نظراً لأنه يتمسك بالمبادئ والتهمم والالتزام بما أمر الله والبعد عما نهى عنه ، فقد اتفق مع زوجته حين زواجهما على أن تترك عملها الوظيفي، وتضرب لمصالحهما المشتركة في منزل الزوجية لاسيما وأن دخله يكفيهما بدون حاجة إلى مرتبها، ولكنها لم تنفذ هذا الاتفاق لأن، بالرغم من إلحاحه عليها في ذلك وبيانه مآثر وفصائل تفرغ الزوجة لرعاية مصالح المنزل . وطلب السائل بيان حكم الشرع في هذا الموضوع ، وهل من حقه شرعاً منع زوجته من العمل أم لا ؟ .

أجاب :

المقرر شرعاً أن الزوجة لا يجوز لها الخروج من منزل الزوجية والعمل بأي عمل كان إلا بإذن زوجها حتى لو كان هذا العمل ضرورياً للغير ، كعمل

(ب) الفتى : مشيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٢ - م ١٨٢ - ص ١٥١ -
١٠ ربيع الأول ١٣٩٦ هـ - ٧ فبراير ١٩٧٩ م .

القابلة والطبيبة ، فإن خرجت وعملت بدون إذنه كانت عاصية ، والزوج إذا رضى بعمل زوجته العدول عن هذا، وعليها التجاوب مع رغبته والقرار في منزل الزوجية ، لأن الحقوق الزوجية متقابلة ، إذ عليه الإنفاق وعليها الاحتباس في المنزل . ولم يفرق الفقهاء عند بيان حق الزوج في منع زوجته من الاحتراف بين عمل وعمل، وقد قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم الآية رقم ٣٤ من سورة النساء (الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله واللاتي تخافون نشوزهن فمظوهن وامجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان علياً كبيراً) قال صاحب كتاب البحر الرائق شرح كنز الدقائق في بيان حق الزوج في منع زوجته من الخروج والعمل (وللزوج أن يمنع القابلة والغاسلة من الخروج، لأن في الخروج إضراراً به وهي محبوسة لحقه، وحقه مقدم على فرض الكفاية ، وله أن يمنع زوجته من الغزل، ولا تتطوع للصلاة والصوم بغير إذن الزوج - كذا في الظهيرية . وينبغي عدم تخصيص الغزل، بل له أن يمنعها من الأعمال كلها المقتضية للكسب، لأنها مستغنية عنه لوجوب كفايتها عليه) وعلى هذا: ففي الحادثة موضوع السؤال . تكون الزوجة المستول عنها عاصية شرعاً لعدم امتثالها لطلب زوجها منها ترك العمل خارج المنزل إذ هو طلب مشروع ليس فيه معصية ولا مخالفة للشريعة الإسلامية، وإذا أصرت على العمل بالرغم من نهى زوجها تكون خارجة عن طاعته شرعاً وغير ممثلة لأوامر الله تعالى المشار إليها في تلك الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة في شأن وجوب امتثال الزوجة لطلبات زوجها في غير المعاصي تحقيقاً للمودة والرحمة بينهما وحسن العشرة . ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٩٧٧) طاعة الزوجة ونشوزها والاضرار بها

في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩

المبادئ

- ١ - امتناع الزوجة عن طاعة زوجها دون حق يوقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع .
- ٢ - لها حق الاعتراض على هذا بالطريق القانوني أمام المحكمة الابتدائية في خلال عشرة أيام من تاريخ الإعلان ، وإلا حكم بعلم قبول اعتراضها .
- ٣ - النشوز ليس من أسباب سقوط المهر والشبكة ، ولم يتعرض فلما القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وبني حكمه وفقاً لأرجح الأقوال في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة .
- ٤ - اعتبر القانون المذكور اقتران الزوج بأخرى بغير رضا الأولى إضراراً بها يبيح لها حق طلب التلطيق عليه .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٠٠ لسنة ١٩٧٩ المتضمن أن السائل قد عقد قرانه على الأنسة / ١ . ح . ع - بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨ وأنه لم يدخل ولم يخل بها ، وقد رفض أهلها دخوله بها لأسباب لا يعرفها ، مع أنه جهز منزلاً للزوجة وأعطى زوجته هذه بالدخول في طاعته فيه وذلك بإنذار على بد محضر طبقاً لقانون الأحوال الشخصية الجديد ، وحدد لها عشرة أيام وإلا تعتبر ناشزاً وتسقط نفقتها تبعاً لذلك ، وتسلمت الزوجة هذا

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٢ - م ٢٧١ - ٦ محرم ١٤٠٠ هـ - ٢٦ نوفمبر ١٩٧٩ م .

الإنتذار في ١٩٧٩/٧/٢٢ وحتى الآن وبعد مرور أكثر من شهرين على هذا الإنتذار الرسمي، لم تقم الزوجة بالدخول في طاعته بمنزل الزوجية، أو الاعتراض على هذا الإنتذار الرسمي أمام المحكمة الابتدائية كما ينص على ذلك القانون سالف الذكر . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع والإجابة عن الأسئلة الآتية .

١ - هل تعتبر زوجة السائل ناشراً بعد مرور العشرة أيام المحددة بالإنتذار؟ وهل لو أصبحت ناشراً يجوز له استرداد الشبكة والمهر ؟ وما هو السند القانوني في ذلك؟ وهل إذا أصرت الزوجة على عدم الدخول وأصبحت ناشراً فهل إذا تزوج السائل بزوجة غيرها يجوز للزوجة الأولى طلب الطلاق خلال سنة من تاريخ إخطارها بزواجه أم لا ؟

أجاب :

تنص الفقرة رقم ٦ مكرراً ثانياً من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على ما يأتي : إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجية من تاريخ الامتناع وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج لإياها للعودة على يد محضر وعليه أن يبين في الإعلان المسكن ، وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية في خلال عشرة أيام من تاريخ هذا الإعلان وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها ، ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعة الاعتراض إذا لم تتقدم في الميعاد . وبناء على هذا النص فإنه عن الفقرة الأولى من السؤال الأول: إذا كان الحال كما ورد بالطلب وأستوفى الإنتذار شروطه الموضوعية والشكلية قانوناً تعتبر زوجة السائل ناشراً من اليوم التالي لانتهاء مدة الاعتراض سالف البيان . وعن الفقرة الثانية من ذات السؤال : فإن المهر وجب بالعقد، وليس من أسباب سقوطه النشوز، والشبكة كذلك، وإنما قد تستحق الزوجة المهر كاملاً إذا ثبت الدخول الحقيقي أو الخلوة الصحيحة بين الزوجين في مدة الزوجية ، أو ينصف

المهر إذا لم يثبت ذلك، والقانون المرقوم لم يتعرض لهذا ، وبقى حكمه وفقاً
لأرجح الأقوال في فقه المذهب الحنفى. وعن السؤال الثانى : فإن هذا القانون
فى الفقرة الثانية من المادة ٦ مكرراً قد نص على أنه (يعتبر إضراراً بالزوجة
اقتران زوجها بأخرى بغير رضاها) وعلى هذا : فمن حق زوجة السائل طلب
التطليق عليه إذا تزوج بأخرى دون رضاها . هذا : وليعلم السائل أن الأولى
به السعى للصلح مع زوجته إما على الوفاق وإما على الفراق بدلا من إضاعة
المال والوقت فى المحاكم دون طائل، امتثالا لقول الله تعالى (وإن يترقا
يفرن الله كلا من سعتة وكان الله واسعا حكيما) الآية ١٣٠ من سورة
النساء . ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله
سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١١٩٨) خلق اللحية وأطلقها

المبادئ

١ - إعفاء اللحية وعدم خلقها مألوف عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
وقد تابعه الصحابة رضوان الله عليهم فيما كان يفعله ويختاره .

٢ - ما ترشد إليه السنة الشريفة وآداب الإسلام في الحملة أن أمر
الملبس والمأكل وهيئة الإنسان الشخصية لا تدخل في العبادات ، بل
للمسلم أن يتبع فيها ما استحسنته بيته ويألفه الناس ما لم يخالف نصاً أو حكماً
غير مختلف عليه .

٣ - الأمر الوارد في إعفاء اللحية مختلف فيه بين الوجوب والسنة
والندب .

٤ - إذا تعارضت مفسدتان روعى أعظمهما ضرراً بارتكاب أحدهما .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٤٥٣ لسنة ١٩٧٨ المتضمن أن السائل طالب في
رعاية والديه ، وأنها بأمرانه بخلق لحيته وألا يظليها .

ويطلب بيان حكم الشرع في خلق لحيته ، وهل يحرم عليه شرعاً أن
يخلقها طاعة لوالديه ؟ أو يظليها كسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ -
وهو يحب أن يظليها ولا يخلقها تمسكاً بالسنة النبوية الشريفة .

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ١٢٦ - ١١ أغسطس
١٩٨١ م .

أجابه :

إعفاء الحجية وعدم حلقها ماثور عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد كان يهذبها ويأخذ من أطرافها وأعلاها بما يحسنها بحيث تكون متناسبة مع تقاسيم الوجه والهيئة العامة .

وقد كان يعنى بتنظيفها بغسلها بالماء وتخليلها وتمشطها - وقد تابع الصحابة رضوان الله عليهم الرسول عليه الصلاة والسلام فيما كان يفعله وما يختاره - وقد وردت أحاديث نبوية شريفة ترغب في الإبقاء على الحجية والعناية بنظافتها ، كالأحاديث المروية في السواك وقص الأظافر والشارب - وقد حمل بعض الفقهاء هذه الأحاديث على الأمر ، وسماها كثير منهم سنة يثاب عليها فاعلها ولا يعاقب تاركها ، ولا دليل لمن قال إن حلق الحجية حرام أو منكر إلا الأحاديث الخاصة بالأمر بإعفاء الحجية مخالفة للمجوس والمشركين ، والأمر في الأحاديث الواردة عن الرسول صلى الله عليه وسلم كما يكون للوجوب يكون لمجرد الإرشاد إلى الأفضل^(١).

ولحق الذى ترشد إليه السنة الشريفة وآداب الإسلام في الحملة أن أمر الملبس والمأكل وهيئة الإنسان الشخصية لا تدخل في العبادات التى ينبغى على المسلم الالتزام فيها بما ورد في شأنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه ، بل للمسلم أن يتبع فيها ما تستحسنه بيته ويألفه الناس ويعتادونه ما لم يخالف نصاً أو حكماً غير مختلف عليه - وإعفاء الحجية أو حلقها من الأمور المختلف على حكم الأمر الوارد فيها بالإعفاء على ما تقدم ، ولما كان السائل يقول : إن والديه أمراه بحلق لحيته ، وبألا يطيئها ، ويتساءل : هل حرام حلق الحجية ؟ إذ أنه يرغب في إطلاق لحيته كسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) زاد المسلم فيها اتفاق عليه البخارى ومسلم وشرحه فتح الممتع ج ١ ص ١٧٨ و ١٧٩ تطبيقاً على الحديث رقم ٢٢٣ طبعة ثنية مؤسسة الطبي .

لما كان ذلك : كان السائل بين مخافتين أو عظورين ، هما : عصيان
الوالدين وإيذاؤهما بهذا العصيان بإعفاء الحية وإطالتها ، وفي حلقها طاعة لهما
مخالفة للسنة .

وإذ كانت مصاحبة الوالدين بالمعروف ثابتة بنص القرآن في قوله
تعالى^(١) : (وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما
وصاحبهما في الدنيا معروفا) . وبغير هذا من الآيات الكريمة في القرآن
وبالأحاديث الشريفة ، وهذا من الأوامر الواجبة الاتباع قطعاً ، ولذلك كان
إيذاء الوالدين بعصيان أوامرهما من الكبائر ، إلا في الشرك أو فيما يوازيه
من الكبائر ، وليس حلق الحية من الكبائر ، وإذ كان إطلاق الحية
أو حلقها من الأمور التي اختلف العلماء في مدلول الأمر الوارد في السنة
في شأنها ، هل هو من باب الواجب أو السنة أو الندب ؟

إذ كان ذلك : كان على السائل الالتزام بالأمر الوارد في القرآن
الكريم الثابت قطعاً والذي يؤدي تركه إلى ارتكاب كبيرة من الكبائر :
هي إغضاب الوالدين وإيذاؤهما ، بينما حلق الحية ليس من المعاصي
الثابتة قطعاً ، إذ إعفاؤها من السنن ، والسنة تفسر بمعنى الطريقة كما تفسر
بما يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها . ولاشك أن الأولى تنفيذ الأمر بحسن
الصحة مع الوالدين ، إلى أن يقنعهما برغبته في إطلاق لحية اتباعاً للسنة
أيما كان المقصود بها .

ووجه آخر : ذلك أنه بافتراض تساوى حسن محبة الوالدين ، وإعفاء
الحية في الحكم والثبوت ، فقد تعارضت مفسدتان هما : إغضاب الوالدين
وإيذاؤهما بإعفاء الحية وهذا الإيذاء من الكبائر ، وحلق الحية عمل مخالف
للسنة — وقد نص الفقهاء على أنه : إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما

(١) من الآية ١٥ من سورة لقمان .

ضرراً بارتكاب أخفهما - قال الزيلعي في باب شروط الصلاة (ثم الأصل في جنس هذه المسائل أن من أبطل ببليتين وهما متساويتان يأخذ بأيهما شاء ، وإن اختلفتا يختار أهونهما لأن مباشرة الحرام لا تجوز إلا للضرورة^(١)) ولاشك أن خلق المحبة أهون وأخف ضرراً من إغصاب الوالدين وإنذارهما بإطلاقها ، لأن إثناء الوالدين بعصيانهما لا يكون إلا في الشرك بالله وما يساويه ، وخلق المحبة ليس من هذا القليل في الحكم والثبوت .
والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) الانقياد والنظر لأن تجميع في القاعدة الخلفية - الضرر يزال ، وغرمها .

من أحكام منع الحمل وما يتعلق به

الموضوع

(١١٩٩) تنظيم النسل بقتون غير جائز

المبادئ

- ١- جواز تنظيم النسل أمر لا تأباه نصوص السنة الشريفة ، قياساً على جواز العزل في عهد الرسول صلوات الله عليه .
- ٢- يباح استعمال الوسائل الحديثة لمنع الحمل مؤقتاً ، أو تأخيرها مدة . كاستعمال أقراص منع الحمل ، أو استعمال اللولب أو غير هذا من الوسائل التي يبنى معها الزوجان صالحين للإنجاب .
- ٣- لا يباح القانون أداة لتنظيم النسل ، لأن الإرادة لا يتحكم فيها القانون . ولكل فرد ظروفه التي يقدرها ، وعليه أن يحسن التقدير .
- ٤- لا نعارض بين الدعوة إلى تنظيم النسل والتوكل على الله ، فنع الحمل مؤقتاً لا يعدو أن يكون أخذاً في الأسباب مع التوكل على الله . شأن المسلم في كل أعماله .
- ٥- يحرم التقيم لأي واحد من الزوجين أو كليهما . إذا كان يترتب عليه عدم الصلاحية للإنجاب مستقبلاً بدواء أو بجراحة إلزامية .
- ٦- الإجهاض بمعنى إسقاط الحمل بعد بلوغ سنه أربعة أشهر وحمية حرام وغير جائز شرعاً إلا لضرورة، أما قبل ذلك فالحكم حائر بين الإباحة والكره والتحریم .

سئل :

من جريدة الأهرام بالطلب المقيد برقم ٥٣ سنة ١٩٧٩ بالآتي :
س ١ : هل تنظيم النسل أمر جائز في الشريعة الإسلامية ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س١١٢ - ١٨٦م - ١٤ ربيع الأول ١٤١٩ هـ - ١١ فبراير ١٩٧٩ م .

يجب أن يستقر في الأذهان أن مرجع الأحكام الشرعية ومصدرها من حيث الحل والحرم والجواز والمنع هو كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه ، وباستقراء آيات القرآن يتضح أنه لم يرد فيه نص يحرم منع الحمل أو الإقلال من التسل ، وإنما ورد في سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ما يفيد ظاهره المنع ، ويظهر ذلك جلياً من مطالعة أقوال فقهاء المذاهب وكتب السنة الشريفة في شأن جواز العزل (يقصد به أن يقذف الرجل مائه خارج مكان التناسل بزوجه) فقد قال الإمام الغزالي وهو شافعي المذهب في كتابه إحياء علوم الدين وهو يصدد بيان آداب معاشرته النساء ما موجزه : إن العلماء اختلفوا في إباحة العزل وكراهته على أربعة مذاهب : فمنهم من أباح مطلقاً بكل حال ، ومنهم من حرم العزل بكل حال ، وقائل منهم أحل ذلك برضا الزوجة ولا يحل بدون رضاها ، وقائل آخر يقول إن العزل مباح في الإمام دون الحرائر ، ثم قال الغزالي إن الصحيح عندنا (يعني مذهب الشافعي) أن ذلك مباح . ثم تحدث عن البواحيث المشروعة لإباحة العزل ، وقال إنها خمسة ، وعد منها استبقاء جمال المرأة وحسن سماتها واستبقاء حياتها خوفاً من خطر الولادة ، والخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد ، والتخفف من الحاجة إلى التعب والكسب ، وهذا غير منهي عنه ، لأن قلة الحرج معين على الدين ، ومن هذا يظهر أن الإمام الغزالي يفرق بين منع حدوث الحمل بمنع التلقيح الذي هو النواة الأولى في تكوين الجنين وبين الإجهاض ، فأباح الأول وجعل من أسبابه الخوف من الضيق بسبب كثرة الأولاد ومن متاعب كسب العيش لهم ، بل إن الغزالي أباح العزل بحافظة على جمال الزوجة ، وفي فقه المذهب الحنفي أن الأصح إباحة العزل باعتباره الوسيلة لمنع الحمل . وقطع اختلف فقهاء المذهب في أن هذا يستلزم موافقة الزوجة فقط ، ومن هذا الرأي فقهاء مذهب الإمام مالك ، ويميز كذلك مذهب الزيدية منع الحمل بشرط

مواقة الزوجة ، ويشترط في مذهب الشيعة الحضرية أن تكون مواقة الزوجة على العزل وقت عقد الزواج ، ومذهب الإباضية يميز العزل كذلك بمواقة الزوجة ، ويقول الإمام الشوكاني في نيل الأوطار إن الأمور التي تحمل على العزل الإشفاق على الولد الرضيع خشية الحمل مدة الرضاع والقرار من كثرة العيال ، والقرار من حصولهم من الأصل . ومن هذا العرض الموجز لأقوال الفقهاء يبدو واضحاً أن العزل كوسيلة من وسائل منع الحمل جائز ، وأن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يعزلون عن نسائهم وجوارسهم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأن ذلك بلغه ولم ينه عنه كما رواه الإمام مسلم عن جابر ورواه البخاري أيضاً وإذا كان الأمر كذلك ، فإن جواز تنظيم النسل أمر لا تأباه نصوص السنة الشريفة ، قياساً على جواز العزل في عهد الرسول صلوات الله عليه وسلامه . كما روى الإمام مسلم في صحيحه « كنا نعزل والقرآن ينزل » كما رواه البخاري في صحيحه كذلك .

س ٢ : إذا كان الأمر كذلك : فما هي الوسيلة التي تتبع لتنظيم النسل ؟
ج : كما قلت إن فقهاء الشريعة الإسلامية قد أجازوا العزل وسيلة لمنع الحمل بمواقة الزوجة ، فيجب أن تكون الوسيلة مثلاً للعزل دون ضرر ، وإذا كان الفقهاء القدامى لم يذكروا وسيلة أخرى فذلك لأن العزل كان هو الطريق المعروف في وقتهم ومن قبلهم في عهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه . وليس ثمة ما يمنع قياس مثله عليه مادام الباعث على العزل هو منع الحمل ، فلا ضير من سريان إباحة منع الحمل بكل وسيلة حديثة تمنحه مؤقتاً دون تأثير على أصل الصلاحية للإنجاب . فلا فرق إذن بين العزل باعتباره سبباً وبين وضع حائل يمنع وصول ماء الرجل إلى داخل رحم الزوجة ، سواء كان هذا الحائل يضعه الرجل أو تضعه المرأة ، ولا فرق بين هذا كذلك وبين أي دواء يقطع الطيب بأنه يمنع الحمل مؤقتاً ولا يؤثر في الإنجاب مستقبلاً ، ومع هذا فقد تناول بعض الفقهاء طرقاتاً لمنع الحمل غير العزل وأباحوها قياساً على العزل ، من ذلك

ما قاله بعض فقهاء المذهب الحنفى من أنه يجوز للمرأة أن تسد فم رحمها منعاً لوصول الماء إليه لأجل منع الحمل بشرط موافقة الزوج . ونص فقهاء المذهب الشافعى على إباحة ما يؤخر الحمل مدة - وعلى هذا يباح استعمال الوسائل الحديثة لمنع الحمل مؤقتاً أو تأخيره مدة ، كاستعمال أقراص منع الحمل ، أو استعمال اللولب ، أو غير هذا من الوسائل التى يبق معها الزوجان صالحين للإنجاب ، بل إن هذه الوسائل أولى من العزل ، لأن معها يكون الاتصال الجنسى بطريق طبيعى ، أما العزل فقد كان فى الجوء إليه أضرار كثيرة للزوجين أو لأحدهما على الأقل .

س ٣ : هل بعد هذا ترى سيادتك أن يكون تنظيم النسل بقانون ؟

ج : إن هذا الذى قرره الفقهاء من جواز تنظيم النسل بمنع الحمل فترة مؤقتة أخذاً من جواز العزل إنما أباحوه بشرط موافقة الزوجين فلا يتفرد أحدهما مستقيداً بالرأى ، وإذا كان هذا هو الأساس فإن القانون لا يصلح أداة فى هذا الموضع ، لأن الإرادة لا يتحكم فيها القانون ، إذ أن لكل فرد ظروفه يقدرها وعليه أن يحسن التقدير ، وهذا التقدير الحسن إنما يتأتى بالتوعية والإعلان للناس ، وعلى الدولة أن تتخذ الوسائل الكفيلة بحسن التوعية وجديتها سيما فى الأوساط والطبقات التى تفرص على كثرة النسل طلباً للأيدى العاملة مثلاً . فتوفير الوسائل الحديثة فى الميكنة والصناعات وتوصيل وسائل تأخير الحمل إلى هذه الطبقات ، كل هذا من دواعى نجاح التوعية وضمان الإقبال ، وليست التوعية إعلانات وملصقات وإنما بوسائل تشجيعية .

س ٤ : هل يتنافى تنظيم النسل أو تتعارض الدعوة إليه مع التوكل على الله وضمان الرزق للخلق ؟

ج : منع الحمل مؤقتاً بالعزل أو بأية وسيلة حديثة لا يعدو أن يكون أخذاً بالأسباب مع التوكل على الله شأن المسلم فى كل أعماله ، أرأيت إلى الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال لصاحبه (اعقلها وتوكل)

أى أعقل الثقة واتركها متوكلاً على الله في حفظها . أكان هذا نصيحاً وتوجيهاً سليماً أم ماذا ؟ لا مرأى في أن ما أرشد إليه الرسول عليه الصلاة والسلام من الأخذ بالأسباب مع التوكل هو التفسير الصحيح للتوكل على الله ، ومع هذا فإن الإمام الغزالي داعية التوكل رد على هذا السؤال بقوله في كتاب الإحياء في هذا المقام (إن العزل والخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد ليس بمنجى عنه) ثم هل قول الله تعالى (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها^(١)) يسمح بالكف عن طلب الرزق اعتماداً على أنه مكفول من الله إلا أن التوكل على الله هو ما صورته القاروق عمر بن الخطاب بقوله : (المتوكل على الله من ألقى حبة في التراب وتوكل على رب الأرباب) فالتوكل على الله مصاحب الأخذ بالأسباب ، والتوكل غير التواكل ، لأن هذا الأخير ضعف وتردد وإهمال للجانب السعي وتغنى الأمانى على الله دون عمل .

س ٥ : هل يحرم التعقيم للزوج أو للزوجة كوسيلة لمنع الحمل ؟

ج : يحرم التعقيم لأي واحد من الزوجين أو كليهما إذا كان يترتب عليه عدم الصلاحية للإنجاب مستقبلاً ، سواء كان التعقيم القاطع للإنجاب بدواء أو جراحة ، إلا إذا كان الزوجان أو أحدهما مصاباً بمرض موروث أو ينتقل بالوراثة ، مضراً بالأمة حيث ينتقل بالعلوى وتصبح ذريتهما مريضة لا يستفاد بها ، بل تكون ثقلاً على المجتمع سيما بعد أن تقدم العلم وثبت انتقال بعض الأمراض بالوراثة ، فتنى تأكيد ذلك جاز تعقيم المريض ، بل ويجب دفعاً للضرر ، لأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح في قواعد الشريعة الإسلامية .

س ٦ : هل يجوز الإجهاض وسيلة من وسائل تنظيم النسل ؟

ج : أجاز فقهاء المذهب الحنفي إسقاط الحمل ما لم يتخلق منه شيء ، وهو لا يتخلق إلا بعد مائة وعشرين يوماً ، وهذا الإسقاط مكروه بغير عذر ، وذكروا أن من الأعذار انقطاع لبن المرأة المريض بعد ظهور

(١) من الآية ٦ من سورة هود .

الحمل مع عجز أب الصغير عن استجاره مرضية وبخلاف هلاكه ويرى بعض الشافعية مثل ذلك . وفريق من المالكية ومنهيب الظاهرية يرون التحريم ، ومن المالكية من يراه مكروهاً ، والزيدية يرون إباحة الإجهاض قبل نفخ الروح في الجنين مطلقاً ، أى سواء أكان الإسقاط لعذر أو لغير عذر ، ولا خلاف بين الفقهاء جميعاً في أن إسقاط الجنين بعد استقراره حملاً أربعة أشهر محرم وغير جائز إلا للضرورة ، كما إذا تعسرت الولادة ورأى الطبيب المتخصص أن بقاء الحمل ضار بالأم ، فإنه في هذه الحال يباح الإجهاض ، إعمالاً لقاعدة دفع الضرر الأشد بالضرر الأخف ، ولا نزاع في أنه إذا دار الأمر بين موت الجنين وموت الأم ، كان الإبقاء على الأم لأنها الأصل . وعلى هذا : فإن الإجهاض بمعنى إسقاط الحمل بعد بلوغ منه أربعة أشهر رحمة حرام وغير جائز شرعاً إلا للضرورة كالمثال السابق ، وكما إذا تعسرت الولادة أيضاً وكانت المحافظة على حياة الأم داعية لتطعيم الجنين قبل خروجه فإن ذلك جائز .

س ٧ : أخيراً يقول بعض الناس في أن تنظيم النسل معاندة لقدرة الله وهذا مما لا يليق بالمسلم .

ج : إن قدر الله غيب غير معروف ، لكن تجربة الإنسان ترشده إلى أن فعل أمر يترتب عليه حلوث أمر آخر وتحققه فعلاً ، فذلك أمره بمترك إلى الله وحده الذي يترتب المسيات على أسبابها العادية ويدل لهذا قول رسول الله صلوات الله عليه في حديث أبي سعيد الخدري المروى في الصحيحين في شأن الزل (ان الله لو أراد أن يخلق شيئاً لم يستطع أحد أن يصرفه) .

الموضوع

(١٢٠٠) حكم الاجتهاد

المبادئ

- ١ - فقهاء المذاهب جميعاً على أن إسقاط الجنين دون عذر بعد نفخ الروح فيه - محظور شرعاً ومغالب عليه قانوناً .
- ٢ - التقيم لمنع الإنجاب نهائياً محرم شرعاً .
- ٣ - الالتجاء إلى منع الحمل للميوب الوراثة جائز .
- ٤ - يتعين إسقاط الحمل ولو نفخت فيه الروح في حالة انقضاء الأم من عطر محقق .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٢٤١ سنة ١٩٨٠ المقدم من الطيب / أ - ر - ع -
وقد جاء به :

ثبت من الدراسات الطبية أن هناك عيوباً وراثية ، بعضها عيوب خطيرة لا تتلاءم مع الحياة العادية ، والبعض الآخر من الممكن أن تتلاءم مع الحياة العادية ، وكذلك توجد عيوب من الممكن علاجها سواء طبيّاً أو جراحياً ، كما توجد عيوب لا يمكن علاجها حالياً .

(*) المقتنى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٥ - م ٧٠ - ٢٦ محرم ١٤٠١ هـ - ٤ ديسمبر ١٩٨٠ م .

ولقد أصبح من الممكن الآن اكتشاف هذه العيوب بطرق علمية صحيحة لا يتطرق إليها الشك قبل الولادة وأثناء فترة الحمل ، وهذه العيوب تعالج في الخارج بالإجهاض . كما توجد عيوب تورث من الأب أو الأم للذكور فقط والإناث فقط، وكذلك تعالج هذه العيوب في الخارج بمعرفة نوع الجنين واختيار السليم فيها وإجهاض الجنين المعيب .

ويريد السائل أن يعرف . ما هو حكم الشرع الإسلامى فى الإجهاض فى هذه الحالات ؟

أجاب :

الإجهاض لغة :

جاء فى لسان العرب فى مادة : جهض : أجهضت الناقة إجهاضاً ، وهى مجهض ، ألقت ولدها لغير تمام ، ويقال للولد مجهض إذا لم يستبين خلقه ، وقبل الجهيض السقط الذى قد تم خلقه ونفخ فيه الروح من غير أن يعيش .

وفى القاموس : الجهيض والمجهض : الولد السقط ، أو ما تم خلقه ونفخ فيه الروح من غير أن يعيش .

وفى المصباح : أجهضت الناقة والمرأة ولدها أسقطته ناقص الخلق ، فهى جهيضة ومجهضة بالماء وقد تحلّف .

وعبارة المصباح تشير إلى جواز استعمال كلمة إجهاض فى الناقة والمرأة على السواء .

الإجهاض عند الفقهاء :

جرت عبارة فقهاء المناهبة عدا الشافعية والشيعة الجعفرية على استعمال كلمة إسقاط فى المعنى اللغوى لكلمة إجهاض ، وبهذا يكون الإسقاط عند الفقهاء الذين درجوا على استعمال هذا اللفظ . معناه إلقاء المرأة جنينها

قبل أن يستكمل مدة الحمل ميتاً أو حياً دون أن يعيش وقد استبان بعض خلقه بفعل منها كاستعمال دواء أو غيره أو بفعل من غيرها .

حكم الإجهاض ديناً وهل يأتى من يفعله ؟

قال فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة^(١) :

يباح إسقاط الحمل ، ولو بلا إذن الزوج قبل مضي أربعة أشهر ، والمراد قبل نفخ الروح وهذا لا يكون إلا بعد هذه المدة ، وفي باب الكراهة من الخائفة : ولا أقول بالحلل ، إذ الحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه ، لأنه أصل الصيد ، فلما كان مؤاخذاً بالجزاء فلا أقل من أن يلحق المرأة إثم هنا إذا أسقطت من غير علم ، كأن يقطع لبنها بعد ظهور الحمل وليس لأبي الصبي ما يستأجر به الموضع ويخاف هلاكه^(٢) .
وهل يباح الإسقاط بعد الحمل ؟

يباح ما لم يتخلق منه شيء ، وقد قالوا في غير موضع : ولا يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوماً ، وهذا يقتضى أنهم أرادوا بالتخلق نفخ الروح ، وفي قول لبعض فقهاء المذهب أنه يكره وإن لم يتخلق لأن الماء بعد ما وقع في الرحم مآله الحياة ، فيكون له حكم الحياة كما في بيضة صيد الحرم ونحوه . قال ابن وهبان : إباحة الإسقاط محمولة على حالة العذر ، أو أنها لا تأثم إثم القتل .

وفي فقه مذهب الإمام مالك^(٣) :

لا يجوز إخراج المني المتكون في الرحم ولو قبل الأربعين يوماً ، وإذا نفخ فيه الروح حرم إجماعاً ، هذا هو المعتمد ، وقيل يكره إخراجهم قبل الأربعين ، وهذا يقيّد أن المراد في القول الأول بعدم الجواز التحريم

(١) حاشية رد المحتار لابن عابد ج ٢ ص ٤١١ وفتح المغيث للكمال بن الهملم ج ٢ ص ٤٩٥ .
(٢) من الأعداد للبيعة للجاهل شعور الحامل بالانزال والضعف عن تحمل أميائه الحمل لاسيما إذا كانت ممن يضمن بغير طريقه الطبيعي (الشق الجانبي) المعروف الآن بالصلبية القيسرية ، فهذا وأمثاله يطير عفوا شرعا مبيحا لاستسقاط الحمل قبل نفخ الروح دون اثم أو جزاء جنائي شرعي .

(٣) حاشية الدسوقي على شرح الدردير ج ٢ ص ٢٦٦ وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٤٨ .

كما يفيد النقل جميعه : أنه ليس عند المالكية قول بإباحة إخراج الجنين قبل نفخ الروح فيه ، فبعده بالأولى ، ونص ابن رشد : على أن مالكا استحسّن في إسقاط الجنين الكفارة ولم يوجبها لتردده بين العمد والخطأ واستحسان الكفارة يرتبط بتحقيق الإثم .

وفي فقه مذهب الإمام الشافعي^(١) :

اختلف علماء المذهب في التسبب في إسقاط الحمل الذي لم تنفخ فيه الروح ، وهو ما كان عمره الرحمى مائة وعشرين يوماً ، والذي يتجه الحرمة ، ولا يشكل عليه العزل لوضوح الفرق بينهما ، بأن المني حال نزوله لم يتبأ للحياة بوجه بخلافه بعد الاستقرار في الرحم وأخذ في مبادئ التخلق . وعندهم أيضاً : اختلف في النطفة قبل تمام الأربعين على قولين : قيل لا يثبت لها حكم السقط والوآد ، وقيل لها حرمة ولا يباح إفسادها ولا التسبب في إخراجها بعد الاستقرار ، وفي تعليق لبعض الفقهاء : قال الكراييسى : سألت أبا بكر بن أبى سعيد الفراءى عن رجل سقى جاريته شراباً لتسقط ولدها ، فقال ما دامت نطفة أو علقة فواسع له ذلك إن شاء الله ، وفي إحياء علوم الدين للترمذى في التفرقة بين الإجهاض والعزل أن ما قبل نفخ الروح يبعد الحكم بعدم تحرّمه ، أما في حالة نفخ الروح فما بعده إلى الوضع فلاشك في التحريم ، وأما ما قبله فلا يقال إنه خلاف الأولى ، بل يحتمل للتنزيه والتحرّم ويقوى التحريم فيما قرب من زمن النفخ لأنه جريمة .

وفي فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل^(٢) :

إنه يباح للمرأة إلقاء النطفة قبل أربعين يوماً بلواء مباح ، ويؤخذ من هذا أن الإجهاض بشرب اللواء المباح في هذه الفترة حكمه الإباحة ،

(١) حاشية البيهقي على الانتاج ج ٤ ص ٤٠ ، وحاشية الشيرازى على نهاية المحتاج ج ٦ ص ١٧٦ ، وكتيب أمهات الأولاد في نهاية المحتاج ج ٨ ص ٤١٦ .
(٢) الروض المربع في باب العمد ص ٤٤٧ والمفنى لابن قدامة ج ٨ في كتاب الديت .

ونقل ابن قدامة في المغني : أن من ضرب بطن امرأة فألقت جنيناً فعليه كفارة وغرة ، وإذا شربت الحامل دواء فألقت به جنيناً فعليها غرة وكفارة ، ومقتضى وجوب الكفارة أن المرأة آثمة فيما فعلت . ويؤخذ من النصوص التي ساقها ابن قدامة أن الضمان لا يكون إلا بالنسبة للجنين الذي ظهرت فيه الروح على الصحيح .

وفي فقه المذهب الظاهري^(١) :

أن من ضرب حاملاً فأسقطت جنيناً ، فإن كان قبل الأربعة الأشهر قبل تمامها فلا كفارة في ذلك لكن الغرة واجبة فقط لأن رسول الله حكم بذلك ، لأنه لم يقتل أحداً لكنه أسقط جنيناً فقط ، وإذا لم يقتل أحداً فلا كفارة في ذلك ، ولا يقتل إلا ذو الروح وهذا لم ينفخ فيه الروح بعد ، ومقتضى ذلك حلوث الإثم على مذهبهم في الإجهاض بعد تمام الأربعة الأشهر ، إذ أوجبوا الكفارة التي لا تكون إلا مع تحقق الإثم ولم يوجبوها في الإجهاض قبل ذلك .

وفي فقه الزيدية^(٢) :

لا شيء فيما لم يستن فيه التخلق كالمضغة والدم ، ولا كفارة في جنين لأن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالغرة ولم يذكر كفارة ، ثم إن ما خرج ميتاً لم يوصف بالإيمان ، وإذا خرج حياً ثم مات ففيه الكفارة ، ومقتضاه وجود الإثم في هذه الجزئية .

وفي فقه الشيعة الإمامية^(٣) :

إنه يجب الكفارة بقتل الجنين حين تلجه الروح كالمولود ، وقيل مطلقاً ، سواء ولجت فيه الروح أم لم تلج فيه الروح .

(١) المحلى لابن حزم ج ١١ ص ٣٥ - ٤٠

(٢) البحر الزخار ج ٥ ص ٣٦٠ و ٤٥٧

(٣) الروضة البهية ج ٢ ص ٤٤٥

وفي قه الإباضية^(١):

إنه ليس للعامل أن تعمل ما يضر بحملها من أكل أو شرب ، كبارد وحار ورفع ثقل ، فإن عملت مع علمها بالحمل لزمها الضمان والإثم والإفلاثم .

ونخلص من أقوال فقهاء تلك المذاهب في هذا الموضوع إلى أن في مسألة الإجهاض قبل نفخ الروح في الجنين أربعة أقوال :

الأول : الإباحة مطلقاً من غير توقف على وجود عذر وهو قول فقهاء الزيدية ، ويقرب منه قول فريق من فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة وإن قيده فريق آخر منهم بأن الإباحة مشروطة بوجود عذر ، وهو ما نقل أيضاً عن بعض فقهاء الشافعية .

الثاني : الإباحة لعذر أو الكراهة عند انعدام العذر ، وهو ما تفيده أقوال فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة ، وفريق من فقهاء مذهب الإمام الشافعي .

الثالث : الكراهة مطلقاً : وهو رأى بعض فقهاء مذهب الإمام مالك .
الرابع : الحرمة : وهو المعتمد عند المالكية والمتفق مع مذهب الظاهرية في تحريم العزل .

حكم الإجهاض بعد نفخ الروح وعقوبته الجنائية شرعاً :

تدل أقوال فقهاء المذاهب^(٢) جميعاً على أن إسقاط الجنين دون عذر بعد نفخ الروح فيه أى بعد الشهر الرابع الرسمى محظور

(١) شرح النيل ج ٨ ص ١١٩ و ١٢١

(٢) في الفقه الحنفي حاشية رد المحتار لابن عديمين على الدر المختار ج ٥ ص ٤١٠ و ٤١٣ ، وفتح القدير للمكالم بن الهمام على الهداية ج ٤ ص ١٥٣ ، وفي الفقه المالكي حاشية الدسوقي وشرح الدردير ج ٤ ص ٢٦٨ ، وبداية المجتهد ج ٢ ص ٢٤٧ ، وفي الفقه الشافعي نهاية المحتاج ج ٧ ص ٣٦٠ و ٣٦٤ ، وفي الفقه الحنبلي - المصنف لابن قدامة في كتاب الديات ج ٨ ، وفي الفقه الظاهري المطبوع لابن حزم ج ١١ ص ٣٧ - ٤٦ ، وفي الفقه الزيدي - البعير الزخار ج ٧ ص ٢٥٦ و ٢٥٧ ، وفي لغة الأبلية - الروضة البهية ج ٢ ص ٤٤٤ و ٤٤٥ ، وفي الفقه الإباضي - شرح النيل ج ٨ ص ١١٩ و ١٢١ .

وقد نصوا على أنه يجب فيه عقوبة جنائية ، فإذا أسقطت المرأة جنبها وخرج منها ميتاً بعد أن كانت الروح قد سرت فيه ، وجبا عليها ما أطلق عليه الفقهاء اصطلاح الغرة^(١) وكذلك الحكم إذا أسقطه غيرها وانفصل عنها ميتاً ، ولو كان أبوه هو الذى أسقطه وجبت عليه الغرة أيضاً ، وبعض الفقهاء أوجب مع ذلك كفارة .

ومقتضى هذا أن هناك إنعماً وجريمة في إسقاط الجنين بعد نفخ الروح فيه ، وهذا حق ، لأنه قتل إنسان وجدت فيه الروح الإنسانية ، فكان هذا الجزء الدينى بالإثم وفيه الكفارة والجزاء الجنائى بالتعزيم وهو الغرة . أما إذا قامت ضرورة تحتم الإجهاض كما إذا كانت المرأة عسرة الولادة ورأى الأطباء المختصون أن بقاء الحمل فى بطنها ضار بها ، فعندئذ يجوز الإجهاض ، بل يجب إذا كان يتوقف عليه حياة الأم عملاً بقاعدة ارتكاب أخف الضررين وأهون الشرين ، ولا مراءى فى أنه إذا دار الأمر بين موت الجنين وموت أمه كان بقاءها أولى لأنها أصله ، وقد استقرت حياتها ولها حظ مستقل فى الحياة . كما أن لها وعليها حقوقاً ، فلا يضحى بالأم فى سبيل جنين لم تستقل حياته ولم تتأكد .

وهناك تفصيلات فى فقه المذاهب فى إسقاط الجنين ونزوله حياً ثم موته ، وفى التسبب فى الإسقاط ، وفى موت الأم بسبب الإسقاط ، ومتى تجب اللدية أو الغرة والكفارة فى بعض الصور ، ولئن أراد الاستزادة فى هذه الأحكام أن يطالعها فى كتاب الديات فى فقه المذاهب .

ولإذ قد تبينا من هذا العرض الوجيز : أقوال الفقهاء فى شأن إباحتة الإجهاض أو عدم إباحتة فيما قبل تمام الأربعة الأشهر الرحمية ، وفيما بعدها ، والجزاء الدينى والجنائى الدنيوى شرعى فى كل حال ، كما تبينا جواز الإجهاض إذا كان هناك عذر سواء قبل نفخ الروح أو بعدها .

(١) الغرة تساوى نصف عشر اللدية الكلية أى ما يعادل ٥٪ من اللدية التى قدرها جمهور الفقهاء بالغ دينار أو عشرة آلاف درهم سواء فى ذلك ما إذا كفن المسقط ذكراً أو أنثى . والدنير من الذهب يساوى وزناً الآن ٤/٢٥٠ جراباً ، والدرهم من الفضة يساوى وزناً الآن ٢/١٧٥ جراباً ، ثم يحضب السعر وقت العلحوت موضوع التعزيم بالغرة .

فهل يدخل في الأعذار الميعة للإجهاض ما يكشفه العلم بالأجنة من عيوب خلقية أو مرضية وراثية تعالج بالجراحة أو لا تعالج على نحو ما جاء بالصور المطروحة بالسؤال ؟

قبل الإجابة على هذا : ينبغي أن نقف على الحكم الشرعي في وراثة الأمراض وغيرها .

حكم الإسلام في وراثة الأمراض والصفات والطباع وغيرها :

إن وراثة الصفات والطباع والأمراض وتناقلها بين السلالات - حيوانية ونباتية - وانتقالها مع الوليد وإلى الحفيد أمر قطع به الإسلام . (ألا يعلم من خلق)^(١) وكشف العلم عنه . يدلنا على هذه الحقيقة نصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم وتوجيهاته في اختيار الزوجة فقد قال : (تحيروا لنطفكم)^(٢) وقال^(٣) : (إياكم وخضراء الدمن) فقيل وما خضراء الدمن قال (المرأة الحسنة في المنبت السوء) وتفسر معاجم اللغة لفظ (الدمن) بأنه ما تجمع وتجمد من روث الماشية وفضلاتها ، فكل ما نبت في هذا الروث وإن بدت خضرته ونضرت إلا أنه يكون سريع الفساد ، وكذلك المرأة الحسنة في المنبت السوء تنطبع على ما طبع عليه لحمها وغذيت به ومن هذا القبيل تحريم أكل لحم السباع وغيرها من الحيوانات سيئة الطباع والمتوحشة منعاً لانتقال طباعها وصفاتها إلى الإنسان .

ولعل نظرة الإسلام إلى علم الوراثة تتضح جلياً من هذا الحوار الذي دار بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين رجل من بني فزارة اسمه ضمضم بن قتادة حين^(٤) قال هذا الرجل : إن امرأتى ولدت غلاماً أسود ، وهو بهذه العبارة يعرض بأن يبنى نسب هذا الولد إليه - فقال له النبي صلى الله عليه وسلم (هل لك من إبل) قال : نعم ، قال :

(١) من الآية ١٤ من سورة الملك .

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٩ ص ١٠٢ في باب أي نساء خير .

(٣) رواه الدارقطني من حديث أبي سعيد الخدري - أحياه علوم الدين للغزالي ج ٤ ص ٧٢٤ .

(٤) هذا الحديث متفق عليه - شرح السنة للنووي باب الشك في الولد برقم ٢٣٧٧ ج ١

(٥) ٢٧٧ ، ويلوغ المرام لابن حجر المصقلاتي وشرح سبل السلام للمنعمي ج ٢ ص ٢٤٦ في باب اللعان .

ما ألوانها ؟ قال : حمر . قال : (فهل فيها من أورك) ؟ (أى لونه لون الرماد) قال : نعم . قال : أتى ترى ذلك ؟ قال أراه نزع عرق . قال : فلعل هذا نزع عرق .

قال الشوكاني في نيل الأوطار^(١) في شرح هذه العبارة الأخيرة : المراد بالعرق الأصل من التسب تشبهاً بعرق الشجرة ، ومنه قولهم فلان عريق في الأصالة أى أن أصله متناسب .

وهذا عمر بن الخطاب الخليفة الثاني في الإسلام يقول لبنى^(٢) السائب وقد اعتادوا الزوج بقرياتهم (قد أضويتم^(٣) فانكحوا الغرائب) ومعناه تزوجوا الغرائب ، ويقال أغربوا ولا تصفوا ، وهذا دليل على أن الزواج بين ذوى القربى مؤد إلى الضمور والضعف ، ومن أجل هذا كان توجيه عمر بالزواج من غير القريبات حتى لا تتكاثر الصفات أو الأمراض الموروثة المتداولة في سلالة واحدة ، فتضعف النرية بوراثنة الأمراض .

ولم يفت علم الوراثة أئمة الفقه الإسلامى ، فإن الإمام الشافعى رضوان الله عليه لما قال بجواز فسخ الزواج بسبب الجنام والبرص ، كان مما أورده تعليلاً لهذا : إن الولد الذى يأتى من مريض بأحد هذين الداءين قلما يسلم ، وإن سلم أدرك نسله .

قال العلامة ابن حجر الميشتى ، في تحفة^(٤) المحتاج بشرح المنهاج في نقل تعليل الإمام الشافعى : والجنام والبرص يعديان المعاشر والولد أو نسله كثيراً كما جزم به فى الأم وحكاها عن الأطباء والمخبرين فى موضع آخر . وإذا كان ذلك هو ما جرى به فقه الإسلام إما صراحة كهذا النقل عن الإمام الشافعى أو ضمناً واقتضاء لنصوص الفقهاء فى مواضع متعددة

(١) ج ٦ ص ٢٧٨ باب النوى من أن يقف زوجته لهما ولدت ما يخالف لونهما .
(٢) المثنى من حمل الأسفار فى تفريغ ما فى الأحياء من الأخبار للحفظ العرائى المطبوع على مجلس أحياء علوم الدين للخرالى ص ٧٢٤ فى كتاب آداب النكاح .
(٣) فى الصباح الخير : سوى الولد من باب تحب إذا صغر جسمه وهزل واضويته ومنه : واغتربوا لا تصفوا أى يتزوج الرجل المرأة القريبة ولا يتزوج الغريبة للنكاح لئلا يجهز الولد مسلولاً .
(٤) حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٧ ص ٢٤٧ فى باب الخلل فى النكاح .

وكان سنده ما جاء في نصوص القرآن والسنة الشريفة من تحريم أكل بعض الحيوانات وما صرح به رسول الله صلى الله عليه وسلم في العديد من أحاديثه الشريفة عن هذه الوراثة حسباً مضى من القول كان انتقال بعض الآفات الجسدية والنفسية والعقلية من الأصول إلى الفروع حقيقة واقعة لا مرأى فيها .

وقد أثبت العلم بوسائله الحديثة أن أنواعاً من الأمراض تنتقل من المصاب بها إلى سلالته ، وأنها إذا تختلط الولد ظهرت في ولد الولد أو في الذرية من بعده ، فالوراثة بانتقال بعض الأمراض والطباع والصفات من الأصول إلى الفروع والأحفاد صارت واقعاً مقطوعاً به ، أو على الأقل ظناً راجحاً بالاستقراء والتجارب ، وإذا كان انتقال بعض الأمراض والعيوب الجسدية ووراثة من الأصول للفروع على هذا الوجه من الثبوت الشرعى والعلمى ، فهل يجوز التحريم نهائياً بمعنى منع الصلاحية للإنجاب لمن يثبت إصابته من الزوجين أو كليهما بمرض لا براء منه وكان من خصائصه وسماته الانتقال بالوراثة ؟ وهل يجوز الإجهاض بمعنى إسقاط الجنين إذا اكتشفت عيوبه الخطيرة التى لا تتلاءم مع الحياة العادية ؟

وهل يجوز الإجهاض إذا كانت هذه العيوب يمكن أن يعيش بها الجنين بعد ولادته حياة عادية ؟ وهل يجوز الإجهاض إذا كانت العيوب من الممكن علاجها طياً أو جراحياً ؟ أولاً يمكن علاجها حالياً ؟ ثم العيوب التى تورث من الأب أو الأم للأجنة الذكور فقط أو للإناث فقط ، هل يجوز الإبقاء على السليم وإجهاض المصاب ؟

للإجابة على هذه التساؤلات : نعود إلى القرآن الكريم وإلى السنة الشريفة فلانجد في أى منهما نصاً خاصاً صريحاً يحرم التحريم ، بمعنى جعل الإنسان ذكراً أو أنثى غير صالح للإنجاب نهائياً وبصفة مستمرة بجراحة أو بدواء أو بأية وسيلة أخرى ، لكن النصوص العامة فيهما تأباه وتحرمه بهذا المعنى ، وإعمالاً لهذه النصوص قال جمهور الفقهاء

إن تعقيم الإنسان محرم شرعاً إذا لم تدع إليه الضرورة ، وذلك لا فيه من تعطيل الإنسال المؤدى إلى إهدار ضرورة المحافظة على النسل وهي إحدى الضرورات الخمس التي جعلها الإسلام من مقاصده الأساسية في تشريع أحكامه^(١) .

أما إذا وجدت ضرورة داعية لتعقيم إنسان ، كما إذا كان به مرض عقلي أو جسدي أو نفسي مزمن عصى على العلاج واللواء ، وهو في الوقت نفسه ينتقل إلى الذرية عن طريق الوراثة ، جاز لمن تأكدت حالته المرضية بالطرق العلمية والتجريبية أن يلجأ إلى التعقيم الموقوت ، لدفع الضرر القائم فعلاً ، المتيقن حدوثه إذا لم يتم التعقيم ، وذلك باتخاذ دواء أو أى طريق من طرق العلاج لإفساد مادة اللقاح أو بإذهاب خاصيتها ، سواء في هذا الذكر والأنثى ، وتعنى بإبادة التعقيم الموقوت أن يمكن رفع هذا التعقيم واستمرار الصلاحية للإنجاب متى زال المرض .

وإلى مثل هذا المعنى أشار الفقهاء في كتبهم . فقد نقل ابن عابدين^(٢) في حاشيته رد المختار على الدر المختار في الفقه الحنفى عن صاحب البحر (أنه يجوز للمرأة أن تسد فم الرحم منعاً من وصول ماء الرجل إليه لأجل منع الحمل ، واشترط صاحب البحر لذلك إذن زوجها) .

ونقل البيهقي^(٣) من قهواء الشافعية أنه : يحرم استعمال ما يقطع الحمل من أصله ، أما ما يبطئ الحمل مدة ولا يقطعه فلا يحرم ، بل إن كان لعذر كترية ولده لم يكرهه وإلا كرهه .

وقد فرق الشيرازي الشافعي^(٤) بين ما يمنع الحمل نهائياً وبين ما يمنعه مؤقتاً وقال : بتحريم الأول وأجاز الثاني باعتباره شبهة بالعزل في الإبادة .

(١) الموانئ للعلقبى ج ٢ ص ٨ وما بعدها في مخلص الشريعة .

(٢) ج ٢ ص ١١٢

(٣) حاشية الخطيب على الانتاج ج ٤ ص ٤٠

(٤) نهية المحتاج وحواشيه ج ٨ ص ١١٦

وصرح الرمل الشافعي نقلاً عن الزركشي بأن استعمال ما يمنع الحمل قبل إنزال المني حالة الجماع مثلاً لا مانع منه .

وقال القرطبي^(١) المالكي في كتابه الجامع لأحكام القرآن : إن النطفة لا يتعلق بها حكم إذا ألقها المرأة قبل أن تستقر في الرحم .

هذه النصوص تشير بلا شك إلى تحريم التعقيم النهائي المانع للإنجاب حالاً ومستقبلاً ، أما التعقيم المؤقت بمعنى وقف الحمل فتجيزه تلك النصوص وغيرها .

ذلك لأن التطور العلمي والتجريبي دل على أن هناك أمراضاً قد تلبو في وقت ما مستعصية على العلاج ، ثم يشفى منها المريض في الغد القريب أو البعيد ، إما لعوامل ذاتية وإما بتقديم وسائل العلاج من الأدوية والجراحة وغيرها ، وعندئذ يمكن رفع التعقيم المؤقت عملاً بقاعدة : ما جاز بعذر بطل بزواله .

هذا بالإضافة إلى أن التعقيم بمعنى وقف الإنجاب مؤقتاً بوضع الموانع أو العوامل المفسدة لمادة اللقاح لدى الزوج أو الزوجة أو كليهما بصفة مؤقتة ريثماً يتم العلاج أو انتظاراً للشفاء من المرض أمر من الأمور التي تدخل في باب التدابير المأمورة به شرعاً في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ومنها قوله للأعرابي الذي سأله : أنتدأوى يا رسول الله . ٩ . قال : نعم ، فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء ، علمه من علمه ، وجهله من جهله^(٢) . رواه أحمد .

أما عن التساؤلات المطروحة عن الإجهاض في تلك الصور الميينة في السؤال فقد تم بيان أقوال فقهاء المذاهب في مراحل الحمل ، ويؤخذ من تلك الأقوال أن الحمل متى استقر رحمياً لمدة مائة وعشرين يوماً أو أربعة أشهر فقد ثبت بالقرآن والسنة الشريفة نفخ الروح فيه بعد اكتمال هذه السن الرحمية ، وبذلك يصير إنساناً له حقوق الإنسان الضرورية ،

(١) ج ١٢ ص ٨

(٢) منتقى الأخبار وشرحه نيل الأوطار للزركشي ج ٨ ص ٢٠٠ في أبواب الطب .

حتى جلزت الوصية له والوقف عليه، ويستحق الميراث ممن يموت من مورثيه ويكتسب النسب لأبويه ومن يتصل بهما بشروط معينة في موضعها ، وتكاد كلمة فقهاء المذاهب تنفق على أهلية الحمل لهذه الحقوق الأربعة ، فله أهلية وجوب ناقصة تجمله قابلاً للإلزام دون الالتزام .

وإذا كان الحمل قد نفخت فيه الروح وصارت له ذاتية الإنسان وحقوقه الضرورية ، صار من النفس التي حرم قتلها في صريح القرآن الكريم في آيات كثيرة منها قوله تعالى (.. ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ..)^(١) .

وهذا الاعتبار ومنى أخذ الجنين خصائص الإنسان وصار نفساً من الأنفس التي حرم الله قتلها ، حرم قتله بالإجهاض بأية وسيلة من الوسائل المؤدية إلى نزوله من بطن أمه قبل تمام دورته الرحمية ، إلا إذا دعت ضرورة لهذا الإجهاض ، كما إذا كانت المرأة الحامل عسرة الولادة وتقرر الأطباء المتخصصون أن بقاء الحمل ضار بها ، فعندئذ يباح الإجهاض بل إنه يصير واجباً حيناً إذا كان يتوقف عليه حياة الأم عملاً بقاعدة^(٢) (يزال الضرر الأشد بالضرر الأخف) وبعبارة أخرى (إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما) . ولهذا القاعدة أمثلة كثيرة أوردها الفقهاء . ولا شك أنه إذا دار الأمر بين موت الأم الحامل بسبب الحمل وبين موت هذا الحمل وإسقاطه كان الأولى بقاء الأم لأنها الأصل ، ولا يضحى بها في سبيل إنقاذ الجنين ، لاسيما وحياة الأم مستقرة ولها وعليها حقوق وهو بعد لم تستقل حياته ، بل هو في الجملة كعضو من أعضائها ، وقد أباح الفقهاء قطع العضو المتأكل أو المريض بمرض لاشفاء منه حماية لباقي الجسم ، وهذا المعيار الذي استنبطه الفقهاء من مصادر الشريعة هل تصلح العيوب التي تكتشف بالجنين ، أيا كانت هذه العيوب مبرراً لإسقاطه بطريق الإجهاض بعد أن نفخت فيه الروح باستكمالها مائة وعشرين يوماً

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفى المصرى في القاعدة الخليفة واحتاف الإبصار والبصائر يعزب الأشباه والنظائر في الحظر والاباحة .

رحمة ؟ لاشك أنه متى استعملنا الأحكام الشرعية التي أجمعناها فيها سبق نقلا عن فقهاء المذاهب الفقهية جميعاً ، نرى أنها قد اتفقت في جعلها على تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح ، حتى إن مذهب الظاهرية قد أوجب القود أي القصاص في الإجهاض العمد ، وحتى إن قولاً في بعض المذاهب يمنع إسقاطه حتى في حال إضراره بأمه مساواة بين حياتهما .

وإذ كان ذلك: وكان الإجهاض بعد نفخ الروح قتلاً للنفس التي حرم الله قتلها إلا بالحق ، لم تكن العيوب التي تكتشف بالجنين مبرراً شرعاً لإجهاضه أياً كانت درجة هذه العيوب من حيث إمكان علاجها طبيياً أو جراحياً ، أو عدم إمكان ذلك لأي سبب كان ، إذ قد تقدم القول بأن التطور العلمي والتجربي دل على أن بعض الأمراض والعيوب قد تبدو في وقت مستعصية على العلاج ثم يجد لها العلم العلاج والإصلاح وسبحان الله الذي علم الإنسان ما لم يعلم ، بل يعلمه بقدر حسب تقدم استعداده ووسائله (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) (١) .

وإذا كانت العيوب وراثية أمكن لمنع انتشارها في الذرية الالتجاء إلى وقف الحمل مؤقتاً حسبما تقدم بيانه . أما اكتشاف العيوب - المستول عنها في الصور المطروحة بالسؤال - بالجنين قبل نفخ الروح فيه ، فإنه قد تقدم بيان أقوال الفقهاء في الإجهاض في هذه المرحلة، وأنه يجوز دون حرج عند فقهاء الزيدية - وبعض فقهاء المذهب الحنفي، وبعض الشافعية الإجهاض لأي سبب ، بل وبلون سبب ظاهر ، لأن الجنين عند هؤلاء قبل نفخ الروح فيه لم يأخذ صفة الإنسان وخاصة النفس التي حرم الله قتلها .

والذي أختاره وأميل إليه في الإجهاض قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يوماً رحمياً أنه يجوز عند الضرورة التي عبر عنها الفقهاء بالعذر .

وفي كتب الفقه الحنفي (٢): إن من الأعذار التي تبيح الإجهاض من قبل نفخ الروح انقطاع لبن الأم بسبب الحمل ، وهي ترضع طفلها الآخر

(١) من الآية ٨٥ من سورة الاسراء .

(٢) حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٢ ص ٤١١ .

وليس لزوجها - والد هذا الطفل - ما يستأجر به الموضع له ويخاف هلاكه وفي نطاق هذا المثال القهوى ، وإذا لم يمكن ابتداء وقف الحمل بين زوجين ظهر بهما أو بأحدهما مرض أو عيب خطير وراثي يسرى إلى النرية ، ثم ظهر الحمل ، وثبت ثبوتاً قطعياً دون ريب بالوسائل العلمية والتجريبية أن بالجنين عيوباً وراثية خطيرة ، لا تلائم مع الحياة العادية ، وأنها تسرى بالوراثة في سلالة أسرته جاز إسقاطه بالإجهاض مادام لم تبلغ أيامه الرحمة مائة وعشرين يوماً

أما الأجنة المعيبة بعيوب يمكن علاجها طياً أو جراحياً ، أو يمكن علاجها حالياً ، والعيوب التي من الممكن أن تتلاءم مع الحياة العادية ، هذه الحالات لا تعتبر العيوب فيها عنراً شرعياً مبيحاً للإجهاض ، لأنه واضح من فرض هذه الصور أنه لا خطورة منها على الجنين وحياته العادية ، فضلاً عن احتمال ظهور علاج لها تبعاً للتطور العلمي .

أما الأجنة التي تراث عيوباً من الأب أو من الأم ، للذكور فقط وللإناث فقط فيجوز إسقاطها إذا ثبت أنها عيوب وراثية خطيرة مؤثرة على الحياة مادام الجنين لم يكتمل في الرحم مدة مائة وعشرين يوماً .

ومن هذا يتضح أن المعيار في جواز الإجهاض قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يوماً رحماً - هو أن يثبت علمياً وواقعياً خطورة مابه من عيوب وراثية ، وأن هذه العيوب تدخل في النطاق المرضي الذي لاشفاء منه وأنها تنتقل منه إلى النرية ، أما العيوب الجسدية كالعمى أو نقص إحدى اليدين أو غير هذا ، فلها لا تعتبر ذريعة مقبولة للإجهاض ، لاسيما مع التقدم العلمي في الوسائل التعويضية للمعوقين . وأن المعيار في جواز الإجهاض للحمل الذي تجاوزت أيامه الرحمة مائة وعشرين يوماً وصار بذلك نفساً حرم الله قتلها ، هو خطورة بقاءه حملاً في بطن أمه على حياتها سواء في الحال أو في المآل عند الولادة ، كما إذا ظهر هزالها وضعفها عن احتمال تبعات الحمل حتى اكتمال وضعه وكما إذا كانت عمرة الولادة ، أو تكررت ولادتها بما يسمى الآن بالعملية القيصرية ، وقرر الأطباء المختصون أن

حياتها معرضة لخطر إذا ولدت هذا الحمل بهذه الطريقة واستمر الحمل في بطنها إلى حين اكتماله .

ويحرم بالنصوص العامة في القرآن والسنة - الإجهاض بعد نفخ الروح في الجنين بسبب عيوب خلقية أو وراثية اكتشفها الأطباء فيه بوسائلهم العلمية ، لأنه صار إنساناً محصناً من القتل كأى إنسان يدب على الأرض لا يباح قطه بسبب مرضه أو عيوبه الخلقية ، وسبحان الله الذى كرم الإنسان وجعله خليفة وصانه عن الامتهان ، ورسول الإسلام صلى الله عليه وسلم وإن ابتغى في المسلم القوة بقوله (المؤمن^(١) القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفى كل خير) إلا أنه لم يأمر بقتل الضعيف ، بل أمر بالرحمة به وهذا الجنين المعيب داخل فيمن طلب الرسول صلى الله عليه وسلم شمولهم بالرحمة في كثير من أحاديثه الشريفة .

ما هو موقف الطبيب من الإجهاض شرعاً ؟ .

لقد قال سبحانه تعليماً وتوجيهاً لخلقهِ (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون^(٢)) . والطبيب في عمله وتخصصه من أهل الذكر ، والعلم أمانة ومن ثم كان على الطبيب شرعاً أن ينصح الله ولرسوله وللمؤمنين ، وإذا كانت الأعذار المبيحة للإجهاض في مراحل الحمل المختلفة منوطة برأى الطبيب حسباً تقدم بيانه كان العبء عليه كبيراً ، ووجب عليه ألا يعجل بالرأى قبل أن يستوثق بكل الطرق العلمية الممكنة ، وأن يستوثق بمشورة غيره في الحالات التى تحتاج للتأني وتحتمله .

وقد بين الفقهاء جزاء المتسبب في إسقاط الحمل جنائياً دينوياً بالفرقة أو الدية في بعض الأحوال وبالإثم ديناً على الوجه السابق لإجباله .

هذا : وقد حرم القانون الجنائى المصرى الإجهاض وعاقب عليه في جميع

(١) سنن ابن ماجه ج ١ ص ٤١ في باب القدر عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه .

(٢) من الآية ٧ من سورة الأنبياء .

مراحل الحمل^(١) . فالقانون يعاقب المرأة الحامل وكل من تدخل في إجهاضها إذا رضيت به ، كما يعاقب من يلحق عليه ، أو يجريه أو يعاونها فيه حتى لو كان ذلك برضاها ، وسواء كان طبيياً أو غير طبيب ، وذلك ما لم يكن الإجهاض قد أجراه الطبيب لغرض العلاج إنقاذاً للأم من خطر عقق أو وقاية للأم من حالة تهدد حياتها إذا استمر الحمل ، وهذه الحالات يقرها الفقه الإسلامى كما تفيد النصوص ساقفة الإشارة .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) المواد من ٢٦٠ الى ٢٦٤ عقوبات .

الموضوع

(١٢٠١) تنظيم النسل وفوائد البنوك المحددة

المبادئ

- ١ - العزل مباح باتفاق الزوجين أما تنظيم النسل فأمر لا تأباه الشريعة قياساً على العزل ، ويقصد بالتنظيم المباشرة بين فترات الحمل .
- ٢ - منع الحمل نهائياً غير جائز شرعاً .
- ٣ - فوائد البنوك محرمة شرعاً ما دامت محدودة المقدار .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٨٢ سنة ١٩٨٠ وقد رغب فيه السائل بيان حكم الشرع في الأمور الآتية :

١ - مسألة تحديد النسل . وهل هناك نص في كتاب الله يبيحها من حيث إنه المصدر الرئيسي للتشريع ؟ لأن كل من يتصدى للكلام في هذا الموضوع يأتي مستنداً إلى حديث شريف فقط - وأيضاً موقف الآية الكريمة ، وهي قول الله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم) من مسألة تحديد النسل .

٢ - مكان تواجد الوادئ المقتبس طوى حيث اختلفت الآراء فيه أهو سيناء أم فلسطين ؟ .

٣ - مسألة الفوائد التي تعطى أو تدفعها البنوك أو الشركات على البالغ المدفوعة لبيها أو المستمرة بحرفتها - هل تلك الفوائد تعد ربا أم لا ؟

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ٧٧ - ٢٢ مصر ١٤٠١ هـ - ٢٩ ديسمبر ١٩٨٠ م .

أجاب :

عن السؤال الأول :

إن مصدر الأحكام في الإسلام إعلان أساسيان هما : القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، يدل على هذا قول الرسول صلى الله عليه وسلم (تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما كتاب الله وسنتي ، ولن يتفرقا حتى يردا على الخوض) - أخرجه الحاكم عن أبي هريرة رضى الله عنه ^(١) . ويستقراء آيات القرآن الكريم ، نرى أنه لم يرد فيها نص صريح يحرم الإقلال من النسل ، أو منعه وإنما جاء فيه ما جعل المحافظة على النسل من المقاصد الضرورية للأحكام الشرعية ^(٢) لكن ورد في كتاب السنة الشريفة أحاديث في الصحيح وغيره تجيز العزل عن النساء ، بمعنى أن يقذف الرجل مائه خارج مكان التماسل من زوجته ، بعد كمال اتصالهما جنسياً وقبل تمامه . من هذه الأحاديث ما رواه جابر قال (كنا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل) متفق عليه - وروى مسلم (كنا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فبلغه ذلك فلم ينهنا ^(٣)) .

وقد اختلف الفقهاء في إباحة العزل - بذلك المعنى - كوسيلة لمنع الحمل والإقلال من النسل أو كراهيته ، وفي هذا يقول الإمام الغزالي في كتاب إحياء علوم الدين في آداب النكاح في حكم العزل ماموجزه :

إن العلماء اختلفوا في إباحة العزل وكراهيته على أربعة أقوال : فهم من أباح العزل بكل حال ، ومنهم من حرمه بكل حال ، وقائل منهم أحل ذلك برضاء الزوجة ، ولا يحل بدون رضاها ، وآخر يقول : إن العزل مباح في الإمامة (المملوكات) دون الحرائر (الزوجات) - ثم قال الغزالي : إن الصحيح عندنا - يعني مذهب الشافعي - أن ذلك مباح .

ويكاد فقهاء المذاهب يتفقون على أن العزل - أي محاولة منع التقاء مني الزوج ببويضة الزوجة - مباح في حالة اتفاق الزوجين على ذلك ، ولا يجوز

(١) كتاب البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف ج ٢ ص ٢٤٨ و ٢٤٩ .

(٢) الموانع للسلطاني ج ٢ ص ٨ وما بعدها في مقاصد الشريعة .

(٣) منتقى الأخبار وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ج ٦ ص ١٩٥ و ١٩٦ .

لأحدهما دون موافقة الآخر ، والدليل على هذه الإباحة ما جاء في كتب السنة من أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يزلون عن نسائهم وجواربهم في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . وأن ذلك بلغه ولم ينه عنه ، كما جاء في رواية مسلم عن جابر .

وإذ كان ذلك : كانت لإباحة تنظيم النسل أمراً لا تأباه نصوص السنة الشريفة قياساً على العزل الذي كان معمولاً به وجائزاً في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كما جاء في رواية الإمام مسلم في صحيحه عن جابر قال (كنا نزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن ينزل) كما جاء في رواية الإمام البخاري في صحيحه - والمقصود بتنظيم النسل بهذا المفهوم هو المباحة بين فترات الحمل ، محافظة على صحة الأم وحفظاً لها من أضرار كثرة الحمل والولادة المتتالية ، أو لتفرغها لتربية من لديها من أولاد ، بل وكما جاء في إحياء علوم الدين للغزالي ونيل الأوطار للشوكاني : أن من الأمور التي تحمل على العزل الإشفاق على الولد الرضيع خشية الحمل مدة الرضاع ، أو الفرار من كثرة العيال والفرار من حصولهم من الأصل . أما إذا قصد من منع الحمل وقف الصلاحية للإنجاب نهائياً ، فإن ذلك أمر يتنافى مع دعوة الإسلام ومقاصده في المحافظة على إنسال الإنسان إلى ما شاء الله وقول الله سبحانه وتعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم)^(١) لا يتنافى مع ما قال به جمهور فقهاء المسلمين من إباحة العزل عن الزوجة قصداً لتأخير الحمل ، أو وقفه مؤقتاً لعذر من الأعذار المقبولة شرعاً - ذلك أن هذه الآية جاءت في النهي عن قتل الأولاد ، ومنع حلوث الحمل بمنع التلقيح الذي هو النواة الأولى في تكوين الجنين لا يبعد قتلاً لأن الجنين لم يتكون بعد إذا ما تم العزل ، ولم يلتق مني الزوج ببويضة الزوجة إذ لم يتخلفا ولم يمرأ بمراحل التخلق التي جاءت - والله أعلم - في قوله تعالى (ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين)^(٢)

(١) من الآية ٣١ من سورة الاسراء .

(٢) الأيتان ١٢ و ١٣ من سورة المؤمنون .

وبينها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى رواه عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الصادق المصطفى : إن خلق أحدكم يجمع فى بطن أمه أربعين يوماً وأربعين ليلة أو أربعين ليلة ثم يكون علقه مثله ، ثم يكون مضغة مثله ، ثم يبعث الله إليه الملك ، فيؤذن بأربع كلمات فيكتب رزقه وأجله وعمله ، وشقى أو سعيد ، ثم ينفخ فيه الروح ، فإن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار ، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينها وبينه إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل عمل أهل الجنة فيدخلها (١) أخرجه البخارى فى مواضع من صحيحه .

ومن ثم فلا يعد العزل أو استعمال أى مانع حديث قتل للولد ، وإلا لنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وعن السؤال الثانى :

قوله سبحانه وتعالى فى سورة طه (إنك بالوادى المقدس طوى) (٣) . جاء فى تفسير ابن جرير الطبرى فى رواية ابن وهب : ذلك الوادى هو طوى حيث كان موسى ، وحيث كان إليه من الله ما كان . قال : وهو نحو الطور وفى تفسير ابن كثير رواية عن ابن عباس رضى الله عنهما أن هذا اسم لهذا الوادى ومثله فى تفسير الألوامى .

وفى تفسير فتح القدير للشوكانى : وطوى : اسم موضع بالشام . وفى لسان العرب فى مادة (ودى) قال ابن سيده : الوادى كل مفرج بين الجبال والتلال والآكام ، سمي بذلك لسيلانه ، يكون مسلكا للسليل ومنفذاً . وفيه فى مادة (طوى) طوى جبل بالشام ، وقيل هو وادى فى أصل الطور ويكون هذا اللفظ اسماً لهذه البقعة كما قال تعالى (فى البقعة المباركة من الشجرة : . . .) (٣) .

(١) كتاب الأحاديث القدسية ج ١ و ٢ من ١٠٧ طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .

(٢) من الآية ١٢ من سورة طه .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة القصص .

ومن قرأ طوى بالكسر ، فعل معنى المقلصة مرة بعد مرة ، وقال بعضهم إن طوى بالضم مثل طوى بالكسر وهو الشيء الثني ، وقوله تعالى (١) . (إنك بالوادي المقدس طوى) أى طوى مرتين أى قلنس ، وهذا الوادي غير : ذو طوى بالقصر ، لأن هذا واد بمكة ، وذو طواء مملود موضع بطريق الطائف ، وقيل واد . وفي مختصر (٢) كتاب البلدان : وطول مصر من الشجرتين اللتين بين رفح والعريش إلى أسوان ، وعرضها من بركة إلى أيلة وفي موضع آخر . والطور الذي كلم الله عز وجل فيه موسى وهو في صحراء التيه فيما بين القلزم وأيلة (٣) .

والظاهر من هذا وما أورده ابن منظور في كتاب لسان العرب في مادتي ودى وطوى - أن المعنى بهذه الآية - والله أعلم - الوادي الذي في أصل جبل الطور الذي كلم الله عز وجل فيه موسى عليه السلام ، فهو في أرض مصر بسيناء . وكما عبر مختصر كتاب البلدان وهو : (في صحراء التيه بين القلزم وأيلة) وهذا ما قال ابن جرير الطبري في تفسيره - حسبما تقدم - وليس صحيحاً أنه بالشام أو فلسطين ، لأن الوحي لموسى كان في أرض سيناء بمصر . وعن السؤال الثالث :

إن الربا في اصطلاح الفقهاء هو زيادة مال بلامقابل في معاوضة مال بمال وبهذا يكون ما يؤديه المدين إلى الدائن زيادة على أصل الدين نظير مدة معلومة من الزمن مع الشرط والتحديد من الربا ، كما تكون الزيادة عند مقايضة شيئين من جنس واحد من الربا أيضاً ، والربا محرم في الإسلام بالآيات الكثيرة في القرآن الكريم ، سواء منها ما حكى تحريمه في الشرائع السابقة أو ما جاء تشريعاً للإسلام ، وكان من آخر القرآن نزولاً على ماصح عن ابن عباس رضى الله عنهما قول الله سبحانه (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم

(١) من الآية ١٢ من سورة طه .

(٢) مختصر كتاب البلدان لأبي بكر أحمد بن محمد الهزائى المعروف بابن الفقيه طبع لندن . سنة ١٢٠٢ هـ - ص ٥٧ و ٩٩ .

(٣) جاء في كتاب تاريخ سيناء القديم والحديث لنجوم شتم طبع دار المعارف سنة ١٩١٦م . ص ١٨ و ٢٠ أن القلزم هي المويس الحالية وأن أيلة هي التي عرفت باسم العقبة على رأس خليج العقبة الحد الفاصل بين مصر والحجاز (ولعلها إيلات الإسرائيلية الآن) .

الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يحق الله الربا ويربى الصلقات والله لا يحب كل كفار أثيم^(١)) وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رعوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون^(٢)) .

وروى البخارى ومسلم وغيرهما من أصحاب السنن عن أبى سعيد الخدرى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والتمر بالتمر ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يدا بيد فمن زاد أو استزاد فقد أربى المعطى والآخذ منه سواء) وهذا اللفظ لمسلم . وبهذه النصوص وغيرها فى القرآن والسنة يحرم الربا بكل أنواعه وصوره سواء كان زيادة على أصل الدين ، أو زيادة فى نظير تأجيل الدين وتأخير سداده ، أو اشتراط ضمان هذه الزيادة فى التعاقد مع ضمان رأس المال .

لما كان ذلك . وكانت الفوائد المستول عنها التى تقع فى عقود الودائع فى البنوك ، وفى صناديق التوفير فى البريد ، وفى البنوك ، وفى شهادات الاستثمار محددة المقدار بنسبة معينة من رأس المال المودع ، وكانت الوديعة على هذا من باب القرض بفائدة ، ودخلت فى نطاق ربا الفضل أو ربا الزيادة كما يسميه الفقهاء وهو محرم فى الإسلام بعموم الآيات فى القرآن الكريم وبنص السنة الشريفة وإلجام المسلمين لا يجوز لمسلم أن يتعامل بها أو يقتضيا ، لأنه مستول أمام الله عن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفق كما جاء فى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الذى رواه الترمذى^(٣) ونصه (لاتزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه ، وعن علمه فيم فعل ، وعن ماله من أين اكتسبه وفيما أنفق ، وعن جسمه فيم أبلاه) . والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

(١) الإثنان ٢٧٥ و ٢٧٦ من سورة البقرة .

(٢) الإثنان ٢٧٨ و ٢٧٦ من سورة البقرة .

(٣) صحيح الترمذى ج ١ ص ٢٥٢ فى أبواب صفة القليلة والمرتلق والورع .

من أحكام الختان

الموضوع (١٢٠٢) ختان البنات

المبادئ

١ - اتفق الفقهاء على أن الختان في حق الرجال والمخاض في حق الإناث مشروع ثم اختلفوا في كونه سنة أو واجباً .

٢ - اختلف الرجال والنساء من صفات الفطرة التي دعا إليها الإسلام وحث على الالتزام بها .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٩٦ سنة ١٩٨٠ المقدم من السيد / ... قال فيه :
إن له بنتين صغيرتين إحداهما ست سنوات والأخرى ستان وأنه قد سأل بعض الأطباء المسلمين عن ختان البنات ، فأجمعوا على أنه ضار بهن نفسياً وبدنياً . فهل أمر الإسلام بختانهن أو أن هذا عادة متوارثة عن الأقدمين فقط ؟
أجاب :

قال الله تعالى (ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين ^(١)) وفي الحديث الشريف ^(٢) (اختن إبراهيم وهو ابن ثمانين سنة) . وروى أبو هريرة ^(٣) رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الفطرة خمس . أو خمس من الفطرة : الختان والاستحدااد وتنف الإبط وقص الشارب وتقليم الأظفار) .

(١) المفني : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٩٤ - ٢٢ ربيع الأول ١٤٠١ هـ - ٢٩ يناير ١٩٨١ م .
(٢) الآية ١٢٢ من سورة النحل .
(٣) يخلق عليه - البخاري في كتاب بدء الخلق وفي باب الختان في كتاب الاستحسان - ومسلم في باب فضائل إبراهيم - في كتاب الفضائل .
(٤) يخلق عليه - شرح السنة للبخاري ج ١٢ ص ١٠٩ باب الختان .

وقد تحدث الإمام النووي الشافعي في المجموع^(١) في تفسير الفطرة بأن أصلها الخلقة . قال الله تعالى : (فطر الله الناس عليها)^(٢) . واختلف في تفسيرها في الحديث : قال الشيرازي والماوردي وغيرهما : هي الدين ، وقال الإمام أبو سليمان الخطابي . فسرهما أكثر العلماء في الحديث بالسنة ، ثم عقب النووي بعد سرد هذه الأقوال وغيرها بقوله : قلت : تفسير الفطرة هنا بالسنة هو الصواب . ففي صحيح البخاري عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (من السنة قص الشارب ونشف الإبط وتقليم الأظفار) . وأصح ما فسر به غريب الحديث . تفسيره بما جاء في رواية أخرى ، لاسيما في صحيح البخاري .

وقد اختلف أئمة المذاهب وقهاؤها في حكم الختان :

قال ابن القيم^(٣) في كتابه (تحفة المودود) اختلف الفقهاء في ذلك . فقال الشعبي وربيعة والأوزاعي ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك والشافعي وأحمد : هو واجب وشدد فيه مالك حتى قال : من لم يختن لم تجز إمامته ولم تقبل شهادته ، ونقل كثير من الفقهاء عن مالك ، أنه سنة ، حتى قال القاضي عياض : الاختتان عند مالك وعامة العلماء سنة ، ولكن السنة عندهم يأثم تاركها ، فهم يطلقونها على مرتبة بين الفرض والتدب ، وقال الحسن البصري وأبو حنيفة : لا يجب بل هو سنة . وفي فقه الإمام أبي حنيفة^(٤) : إن الختان للرجال سنة ، وهو من الفطرة ، وللنساء مكرومة ، فلو اجتمع أهل مصر (بلد) على ترك الختان قاتلهم الإمام ، لأنه من شعائر الإسلام وخصائصه . والمشهور في فقه الإمام مالك في حكم الختان للرجال والنساء . كحكمه في فقه الإمام أبي حنيفة . وفي فقه الإمام الشافعي^(٥) : إن الختان واجب على الرجال والنساء . وفقه

(١) ج ١ ص ٢٨٤ .

(٢) من الآية ٣٠ من سورة الروم .

(٣) ملخص شرح السنة للبغوي ج ٢ ص ١١٠ في باب الختان .

(٤) الاختيار شرح المختار للموصلى ج ٢ ص ١٢١ في كحل الكراهية .

(٥) ج ١ ص ٢٩٧ من المذهب للشيرازي وشرحه المجموع للنووي .

الإمام أحمد بن حنبل^(١) : إن الختان واجب على الرجال ومكرمة في حق النساء وليس بواجب عليهن ، وفي رواية أخرى عنه أنه واجب على الرجال والنساء . كلذهب الإمام الشافعي .

وخلاصة هذه^(٢) الأقوال : إن الفقهاء اتفقوا على : أن الختان في حق الرجال والخفاح في حق الإناث مشروع .

ثم اختلفوا في وجوبه ، فقال الإمامان أبو حنيفة ومالك : هو مسنون في حقهما وليس بواجب وجوب فرض ولكن يأثم بتركه تاركه ، وقال الإمام الشافعي : هو فرض على الذكور والإناث ، وقال الإمام أحمد : هو واجب في حق الرجال . وفي النساء عنه روايتان أظهرهما الوجوب .

والختان في شأن الرجال : هو قطع الجلدة التي تغطي الحشفة ، بحيث تنكشف الحشفة كلها . وفي شأن النساء : قطع الجلدة التي فوق مخرج البول دون مبالغة في قطعها ودون استئصالها ، وسمى هذا بالنسبطن (خفاحاً) ..

وقد استدلل الفقهاء على خفاح النساء بحديث أم عطية رضي الله عنها قالت : إن امرأة كانت تحتن بالمدينة ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم (لا تنهكي ، فإن ذلك أحطى للزوج . وأسرى للوجه) .

وجاء ذلك مفصلاً في رواية أخرى تقول : (إنه عندما هاجر النساء كان فيهن أم حبيبة ، وقد عرفت بختان الجوارى ، فلما رآها رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لها : يا أم حبيبة هل الذي كان في يدك ، هو في يدك اليوم ؟ . فقالت نعم يا رسول الله ، إلا أن يكون حراماً فنهاني عنه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : بل هو حلال . فادن مني حتى أعلمك . فدنيت منه . فقال : يا أم حبيبة ، إذا أنت فعلت فلا تنهكي ، فإنه أشرق للوجه وأحطى للزوج) ومعنى (لا تنهكي) لا تبالي في القطع والخفاح ، ويؤكد هذا الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (يا نساء الأتصار اختفضن

(١) المعنى لابن تدامة ج ١ ص ٧٠ مع الشرح الكبير .

(٢) الاتصاح من معاني الصحاح ليعلى بن جبره الحنبلي ج ١ ص ٢٠٦ .

(أى اختن) ولا تهكن (أى لا تبالغن في الخفاض) وهذا الحديث جاء مرغوعاً^(١) برواية أخرى عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

وهذه الروايات وغيرها تحمل دعوة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى ختان النساء ونهيه عن الاستئصال . وقد علل هذا في إيجاز وإعجاز ، حيث أوتى جوامع الكلم فقال (فإنه أشرق للوجه وأحظى للزوج) .

وهذا التوجيه النبوى إنما هو لضبط ميزان المحس الجنسى عند الفتاة فأمر بخفض الجزء الذى يعلو مخرج البول ، لضبط الشهاء ، والإبقاء على لذات النساء ، واستمتاعهن مع أزواجهن ، ونهى عن زيادة مصدر هذا المحس واستئصاله . وبذلك يكون الاعتدال ، فلم يعلم المرأة مصدر الاستمتاع والاستجابة ، ولم يبقها دون خفض فيدفعها إلى الاستئثار ، وعدم القدرة على التحكم فى نفسها عند الإثارة .

لما كان ذلك : كان المستفاد من النصوص الشرعية ، ومن أقوال الفقهاء على النحو المبين والثابت فى كتب السنة والفقهاء أن الختان للرجال والنساء من صفات الفطرة التى دعا إليها الإسلام وحث على الالتزام بها . على ما يشير إليه تعليم رسول الله كيفية الختان ، وتعبيره فى بعض الروايات بالخفض ، مما يدل على القدر المطلوب فى ختانهن .

قال الإمام البيضاوى : إن حديث (خمس من الفطرة) .. عام فى ختان الذكر والأنثى وقال^(٢) الشوكانى فى نيل الأوطار : إن تفسير الفطرة بالسنة لا يراد به السنة الاصطلاحية المقابلة للفرض والواجب والمنسوب ، وإنما يراد بها الطريقة ، أى طريقة الإسلام ، لأن لفظ السنة فى لسان الشارع أعم من السنة فى اصطلاح الأصوليين .

ومن هنا : اتفقت كلمة فقهاء المذاهب على أن الختان للرجال والنساء من فطرة الإسلام وشعائره ، وأنه أمر محمود ، ولم يقل عن أحد من

(١) نيل الأوطار للشوكانى ج ١ ص ١١٢ .

(٢) ج ١ ص ١١٢ .

فقهاء المسلمين فيما طالعنا من كتبهم التي بين أيدينا - القول بمنع الختان للرجال أو للنساء ، أو عدم جوازه أو إضراره بالأثني ، إذا هو تم على الوجه الذي علمه الرسول صلى الله عليه وسلم لأم حبيبة في الرواية المنقولة آنفاً .

أما الاختلاف في وصف حكمه ، بين واجب وستة ومكرمة ، فيكاد يكون اختلافاً في الاصطلاح الذي يتدرج تحته الحكم .

يشير إلى هذا : ما نقل في فقه^(١) الإمام أبي حنيفة من أنه لو اجتمع أهل مصر على ترك الختان ، قاتلهم الإمام (ولي الأمر) لأنه من شعائر الإسلام وخصائصه .

كما يشير إليه أيضاً . أن مصدر تشريع الختان هو اتباع ملة إبراهيم ، وقد اختن ، وكان الختان من شريعته ، ثم عداه الرسول صلى الله عليه وسلم من خصال القطرة ، وأميل إلى تفسيرها بما فسرنا به الشوكاني - حسبما سبق - بأنها السنة التي هي طريقة الإسلام ومن شعائره وخصائصه ، كما جاء في فقه الحنفيين .

وإذ قد استبان مما تقدم أن ختان البنات المستول عنه من فطرة الإسلام وطريقته على الوجه الذي بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنه لا يصح أن يترك توجيهه وتعليمه إلى قول غيره ولو كان طيباً ، لأن الطب علم والعلم متطور ، تتحرك نظراته ونظرياته دائماً ، ولذلك نجد أن قول الأطباء في هذا الأمر مختلف . فمنهم من يرى ترك ختان النساء ، وآخرون يرون ختانهن ، لأن هذا يهذب كثيراً من إثارة الجنس لاسيما في سن المراهقة التي هي أخطر مراحل حياة الفتاة ، ولعل تعبير بعض روايات الحديث الشريف في ختان النساء بأنه مكرمة يهدينا إلى أن فيه الصون ، وأنه طريق للعفة ، فوق أنه يقطع تلك الإفرازات الدهنية التي تؤدي إلى التهابات مجرى البول وموضع التناسل ، والتعرض بذلك للأمراض الخبيثة .

(١) الاختصار شرح المختصر من ١٢١ ج ٢ .

هذا ما قاله الأطباء المؤيدون لختان النساء . وأضافوا أن الفتاة التي تعرض عن الختان تنشأ من صغرها وفي مراهقتها حادة المزاج سيئة الطبع ، وهذا أمر قد يصوره لنا ما صرنا إليه في عصرنا من تداخل وتراحم ، بل وتلاحم بين الرجال والنساء في مجالات الملاصقة والزحام التي لا تخفى على أحد ، فلو لم تقم الفتاة بالاختتان لتعرضت لمثيرات عديدة تؤدي بها - مع موجبات أخرى ، تلخر بها حياة العصر ، وانكماش الضوابط فيه - إلى الانحراف والفساد .

وإذا كان ذلك : فما وقت الختان شرعاً ؟

اختلف الفقهاء في وقت الختان : فقليل حتى يبلغ الطفل ، وقيل إذا بلغ تسع سنين . وقيل عشرة ، وقيل متى كان يطيق ألم الختان وإلا فلا (١) .

والظاهر من هذا : أنه لم يرد نص صريح صحيح من السنة بتحديد وقت للختان ، وأنه متروك لولي أمر الطفل بعد الولادة - صبياً أو صبية - فقد ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم ختن الحسن والحسين رضي الله عنهما يوم السابع من ولادتهما ، فيفوض أمر تحديد الوقت للولي ، بمراعاة طاقة المختون ومصلحته .

لما كان ذلك :

ففي واقعة السؤال : قد بان أن ختان البنات من سنن الإسلام وطريقته لا ينبغي إهمالها بقول أحد ، بل يجب الحرص على ختانهن بالطريقة والوصف الذي علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأُم حبيبة ، ولعلنا في هذا نسترشد بما قالت حين حوارها مع الرسول . هل هو حرام فنهاني عنه ؟ فكان جوابه عليه الصلاة والسلام وهو الصادق الأمين . (بل هو حلال) . .

كل ما هنالك ينبغي البعد عن الخاتنات اللاتي لا يحسن هذا العمل . ويجب أن يجرى الختان على هذا الوجه المشروع . ولا يترك ما دعا إليه

(١) المراجع السبعة .

الإسلام يقول فرد أو أفراد من الأطباء لم يصل قولهم إلى مرتبة الحقيقة العلمية أو الواقع التجريبي ، بل خالفهم نفر كبير من الأطباء أيضاً وقطعوا بأن ما أمر به الإسلام له دواعيه الصحيحة وفوائده الجمة نفسياً وجسدياً .

هذا : وقد وكل الله سبحانه أمر الصغار إلى آبائهم وأولياء أمورهم وشرع لهم الدين وبينه على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم . فمن أعرض عنه كان مضيقاً للأمانة التي وكلت إليه على نحو ما جاء في الحديث الشريف فيما روى البخارى ومسلم^(١) عن ابن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته . فالإمام راع وهو مسئول عن رعيته . والرجل راع فى أهله وهو مسئول عن رعيته والمرأة راعية فى بيت زوجها وهى مسئولة عن رعيتها ، والخادم راع فى مال سيده وهو مسئول عن رعيته ، والرجل راع فى مال أبيه وهو مسئول عن رعيته ، فكلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) .
والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) زاد المسلم فيما اتفق عليه البخارى ومسلم ج ١ ص ٢٠٢ .

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

الموضوع

(١٢٠٤) موقف الاسلام من اتفاقية الطلاق والانفصال الجسدى

المبادئ

١ - الشريعة الإسلامية تجيز الطلاق والتطليق عند الضرورة ولا تعرف التفريق الجسدى بين الزوجين .

٢ - حرمت الشريعة التفريق الجسدى بين الزوجين واعتبرته هجراً وإضراراً بالزوجة يجزى لها طلب التطليق .

٣ - صلور حكم بالانفصال الجسدى بين زوجين يدينان به فى دولة أجنبية غير محاربة لنا تقرر تنفيذه الشريعة الإسلامية وفقاً لديانة الخصمين .

سئل :

طلبت وزارة العدل بكتابها رقم ١١٥٩٩ بمرقاته^(١) المورخ فى

(*) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٥٥ - س ١٧٠ و ١٦٩ - ٨ جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ - ٥ مايو ١٩٧٩ م .

(١) السيد وكيل الوزارة

لشئون مكتب السيد وزير العدل ...

تحية طيبة وبعد ،

أرجو الاحاطة بأن اللجنة الوزارية للخدمات والحكم المحلى نظرت بجلستها بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢ مشروع القرار الجمهورى بشأن الاتفاقية الخاصة بالاعتراف بالطلاق والانفصال الجسدى التى اقترنها الدورة العادية عشرة لؤتمر لاهى للقانون الدولى الخلس بتاريخ اول يونيه سنة ١٩٧٠ . وقد اوصت اللجنة باستطلاع رأى وزارات الاوقاف والدولة لشئون الأزهر ، والعدل ، والشئون والناييكات الاجتماعية .
رجاء التفضل بالمرضى ، والتوجيه الى مواعاة الألفة العملية لمجلس الوزراء بالرأى جهيدا للمرضى على اللجنة فى اجتماعها المقبل .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

وكيل الوزارة

امين اللجنة الوزارية

للخدمات والحكم المحلى

٢٦ نوفمبر ١٩٧٨

قرار

رئيس جمهورية مصر العربية

رقم لسنة ١٩٧٨

بشأن الموافقة على الانتفاية الخلسة بالاعتراف بالطلاق والانفصال الجسدي التي
اقرتها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بتاريخ أول يونيو سنة
١٩٧٠ .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور .

قرار

مادة وصيغة :

الموافقة على الانتفاية الخلسة بالاعتراف بالطلاق والانفصال الجسدي التي اقرتها
الدورة الحادية عشرة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بتاريخ أول يونيو
سنة ١٩٧٠ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

مذكورة

مرفوعة السيد رئيس الوزراء

رغبة في تسهيل الاعتراف بالطلاق والانفصال الجسدي فقد اقرت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص باتفاقية تنظيم هذا الاعتراف ، تضمنت احكاما اهمها مايلي :

١ - تطبق هذه الاتفاقية على اعتراف الدولة المتعاقدة ، بالطلاق والانفصال الجسدي الواقع في دولة أخرى متعاقدة ، على اثر اجراءات قضائية او أخرى محترفة رسميا بها في هذه الدولة ، ولها فيها اثرها القانوني .

٢ - عندما يكون الاختصاص بها يتمثل بالطلاق أو بالانفصال الجسدي مستندا في دولة الأصل الى الموطن عمقده بطل الأتلة المعتاد المنصوص عليه في المادة الثانية الموطن بالمعنى المسلم به في هذه الدولة - بيد أن الفقرة السابقة لا تستهدف موطن الزوجة متى كان مرتبطا بقانونا به وطن زوجها .

٣ - يجوز لأية دولة متعاقدة أن ترفض الاعتراف بطلاق تم بين زوجين إذا كان الزوجان عند وقوع الطلاق من رعايا دول لا تعترف بقانونا بالطلاق .

٤ - الاتفاقية لا تضع العتبات في دولة متعاقدة أمام تطبيق قواعد لقونية تتناسب أكثر مع الاعتراف وبالاتصال الجسدي الذي وقع بالخارج .

٥ - يجوز لأية دولة متعاقدة أن تسمح في كل وقت أن تحلف غشلت من الأشخاص الذين يحملون جنسيتها ، لا يعتبرون من رعاياها في تطبيق هذه الاتفاقية .

وتتشرع وزارة الخارجية برفع الأمر براء التكرم بالعرض على السيد رئيس الجمهورية للتفضل بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بالاعتراف بالطلاق والانفصال الجسدي التي اقرتها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص بتاريخ أول يونية سنة ١٩٧٠ ، وذلك مع الاحتفظ بشرط التصديق .

وزير الدولة للشئون الخارجية

وزير الخارجية بالنيابة

.

الفصل الثامن عشر
الإتفاقية الخاصة بالاعتراف بالطلاق والانفصال الجسدى
المبرمة في اول يونية سنة ١٩٧٠

رغبة من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية لتسهيل الاعتراف بالطلاق والانفصال الجسدى الذى يقع على ارض كل منها ، قررت ابرام اتفاقية لهذا الغرض واتفقت على النصوص التالية :

مادة ١ : تطبق هذه الاتفاقية على اعتراف الدولة المتعاقدة ، بالطلاق والانفصال الجسدى ، الواقع في دولة أخرى متعاقدة ، على اثر اجراءات قضائية أو أخرى معترف رسميا بها في هذه الدولة ، ولها فيها اثرها القانوني .

٢ تشير الاتفاقية الى النصوص المتعلقة بالأخطاء ، أو بالإجراءات أو احكام الادانة الفرعية الناشئة من حكم بالطلاق أو الانفصال الجسدى ويصفة خاصة الى احكام الالتزام المالية أو الاحكام المتعلقة بمضلة الأطفال .

مادة ٢ : مع عدم الإخلال بالنصوص الأخرى لهذه الاتفاقية ، يعترف بالطلاق والانفصال الجسدى في أية دولة متعاقدة أخرى اذا كلن عند تاريخ تقديم الطلب في الدولة التى تم فيها الطلاق أو الانفصال الجسدى (والتي يطلق عليها فيما يلى دولة الاصل) .

١ — للمدعى عليه محل اقامة معتد في هذه الدولة .

٢ — أو كلن للمدعى محل اقامة معتد بالإضافة الى أحد الشروط التالية :

(أ) أن يكون محل الإقامة المعتاد المشار اليه بمعالجه وفقا لدة سنة على الأقل قبل تاريخ تقديم الطلب .

(ب) أن يكون هو آخر محل اقامة للزوجين معا .

٢ — أو أن يكون الزوجان من رعايا هذه الدولة .

٣ — أو أن يكون المدعى من رعايا هذه الدولة ، فضلا عن استيفاء أحد الشروط التالية :

(أ) أن يكون للمدعى محل اقامة معتد في هذه الدولة .

(ب) أو أن يكون قد أقام فيها لدة متصلة دامت مليا كايلا على الأقل قبل مخرى مليين سابقين على تاريخ تقديم الطلب .

(ج) أو أن يكون طلب الطلاق من رعايا هذه الدولة ، فضلا عن استيفاء الشرطين التاليين :

(أ) أن يكون طلب الطلاق موجودا في هذه الدولة ، عند تقديم الطلب .

(ب) أن يكون الزوجان قد اعتادا الإقامة في آخر الأمر في دولة لا يعترف بقانونها بالطلاق عند تاريخ تقديم الطلب .

مادة ٣ : عندما يكون الاختصاص ، فيها يتعلق بالطلاق أو الانفصال الجسدى ، مستندا في دولة الاصل الى الموطن المعتد بمحل الإقامة للبلد المنصوص عليه في المدة التالية الموطن بالمعنى المسلم به في هذه الدولة .

— بيد أن الفقرة السابقة لا تستهدف موطن الزوجة متى كان مرتبطا بقانون موطن زوجها .

مادة ٤ : اذا كلن هناك دعوى مبرمة لان دعوى الطلاق أو الانفصال الجسدى

الذى يحدث بناء على الدعوى الأصلية أو الدعوى الفرعية يكون محترماً بها ، إذا توافرت في إحدى الدعويتين ، الشروط المقررة في المادتين الثانية والثالثة .

مادة ٥ : عندما يكون طلب الانفصال الجسدى ، الذى تتوافر فيه الشروط الواردة في نصوص هذه الاتفاقية ، قد تحول إلى طلاق في دولة الأصل ، لا يجوز رفض الاعتراف بالطلاق بحجة أن الشروط المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ لم تكن مستوفاة عند تقديم طلب الطلاق .

مادة ٦ : عندما يكون المدعى عليه حاضراً إجراءات التقاضي ، فإن سلطات الدولة التى يطلب منها الاعتراف بالطلاق أو بالانفصال الجسدى تكون متفهمة بتقديم الوثائق التى بنى الانفصال على أساسها .

لا يجوز رفض الاعتراف بالطلاق أو بالانفصال الجسدى استناداً إلى أحد الأسباب الآتية :
(١) إما أن القانون الداخلى للدولة التى يطلب فيها الاعتراف لا يسمح بالطلاق أو بالانفصال الجسدى ، لنفس الأسباب .

(ب) أو إما أن يطبق قانون آخر خالف القانون الواجب التطبيق بموجب قواعد القانون الدولى الخاص لهذه الدولة .

مع مراعاة ما هو لزم لتطبيق نصوص أخرى من هذه الاتفاقية ، فانه لا يجوز لسلطات الدولة التى يطلب فيها الاعتراف بالطلاق أو بالانفصال الجسدى ، فحص القرار من حيث الموضوع .

مادة ٧ : يجوز لأية دولة متعاقدة أن ترفض الاعتراف بطلاق لم يبين زوجين ، إذا كان الزوجان عند وقوع الطلاق من رعايا دول لا يعترف بقانونها بالطلاق .

مادة ٨ : يجوز رفض الاعتراف بالطلاق أو بالانفصال الجسدى ، إذا كانت مجموعة الظروف قد حالت دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لاختلال المدعى عليه بدعوى الطلاق أو الانفصال الجسدى ، أو إذا لم يتمكن المدعى عليه من التمسك بحقوقه .

مادة ٩ : يجوز لأية دولة متعاقدة أن ترفض الاعتراف بالطلاق أو بالانفصال الجسدى إذا تضرع مع قرار سابق يعلق أساساً بالحالة الزوجية للزوجين ، سواء كان هذا القرار صادراً من الدولة التى يطلب فيها الاعتراف ، أو إذا كان محترماً به أو توافرت فيه شروط الاعتراف في هذه الدولة .

مادة ١٠ : يجوز لأى دولة متعاقدة أن ترفض الاعتراف بالطلاق أو بالانفصال الجسدى ، إذا تضرع تضرعاً واضحاً مع نظماً العلم .

مادة ١١ : لا يجوز لأى دولة ملزمة بأن تعترف بطلاق وقع تطبيقاً لهذه الاتفاقية ، أن تمنع أحد الزوجين من الزواج للمرة الثانية بحجة أن قانون الدولة الأخرى لا يعترف بهذا الطلاق .

مادة ١٢ : يجوز أرجاء الفصل في دعوى طلاق أو في دعوى انفصال جسدى في أى دولة متعاقدة ، إذا كتبت الحالة الزوجية لأحد الزوجين هي موضوع دعوى مرفوعة في دولة أخرى متعاقدة .

مادة ١٣ : بالنسبة للطلاق أو الانفصال الجسدى الذى وقع في دول متعاقدة والتي يطلب فيها الاعتراف به ، والتي تطبق نصوص قانونيين أو أكثر على وحدات قضائية مختلفة .

١ - فإن الإشارة إلى قانون دولة الأصل ، يستبعد قانون الإقليم الذى وقع فيه الطلاق أو الانفصال الجسدى .

٢ - وإن الإشارة إلى قانون الدولة الذى وقع فيها الاعتراف يستبعد قانون الدخلى .

٣ - وإن الأثرة إلى الوطن أو إلى محل الأثرة في دولة الأصل يستهدف الوطن أو محل الأثرة في الأثر الذي وقع فيه الطلاق أو الانفصال الجسدي .

مادة ١٤ : لتطبيق المادتين الثاقبة والثالثة ، عندما يكون لدولة الأصل نظامين قانونيين فيها يتعلق بالطلاق أو بالانفصال الجسدي ، يطبق في وحدات اقليمية مختلفة :

١ - تطبق الفترة الثالثة من المسافة الثاقبة اذا كانت الدولة التي يسد الزوجان من رعاياها اذا وقع الطلاق أو الانفصال الجسدي على أحد اقليتها ، هي بمثابة وطن لهما ، بغض النظر عن محل الأثرة المعتاد للزوجين .

٢ - تطبق الفترتين ٤ ، ٥ من المادة الثاقبة اذا كان المدعي من رعايا دولة وقع الطلاق أو الانفصال الجسدي على أحد اقليتها ، وتمتد بمثابة وطن له .

مادة ١٥ : بالنسبة لدولة متعددة تطبق نظامين قانونيين أو أكثر على مثلت مختلفة من الأشخاص ، فيها يتعلق بالطلاق أو بالانفصال الجسدي ، فإن الأثرة إلى قانون هذه الدولة يستهدف النظام القانوني الذي يعينه قانونها .

مادة ١٦ : اذا كان يلزم لتطبيق هذه الاتفاقية ، أن يؤخذ في الاعتبار قانون دولة ، متعددة أو غير متعددة غير دولة الأصل أو الدولة التي يطلب فيها الاعتراف ، والتي تطبق فيها يتعلق بالطلاق والانفصال الجسدي نظامين قانونيين أو أكثر على الأشخاص أو على الأشخاص ، فله يجوز الرجوع إلى النظام الذي يعينه قانون هذه الدولة .

مادة ١٧ : هذه الاتفاقية لا تضع المعايير في دولة متعددة أمام تطبيق قواعد قانونية تتناسب أكثر مع الاعتراف بالطلاق وبانفصال الجسدي الذي وقع بالخارج .

مادة ١٨ : لا تخل هذه الاتفاقية بتطبيق نصوص اتفاقيات أخرى تكون دولة متعددة أو أكثر طرفا فيها وتشمل هذه الاتفاقيات على نصوص متعلقة بالمواد التي تناولتها هذه الاتفاقية .

غير أن الدول المتعاقدة لا ترغب في إبرام اتفاقيات أخرى تتناول نفس الموضوع الذي نحن بصدده ، وتعارض مع هذه الاتفاقية ، إلا اذا كانت هناك ظروف خاصة مرتبطة على الروابط الإقليمية ، وأيا كانت نصوص هذه الاتفاقيات ، فإن الدول المتعاقدة تعهدت - بيلتزم هذه الاتفاقية - بالاعتراف بالطلاق وبانفصال الجسدي الواقع في الدول المتعاقدة التي لا تكون طرفا في مثل هذه الاتفاقيات .

مادة ١٩ : يجوز لكل دول متعددة عند التصديق على الاتفاقية أو عند الانضمام إليها ، أن تحتفظ بحقها في :

١ - ألا تعترف بطلاق أو بانفصال جسدي بين زوجين يكونان من رعاياها بصفة مطلقة ، وقت وقوع الطلاق أو الانفصال الجسدي ، وذلك اذا طبق قانون آخر غير القانون الذي عينه قانونها الدولي الخاص ، إلا اذا أدى تطبيق هذا القانون إلى نفس النتيجة المترتبة على تطبيق القانون المشار إليه .

٢ - ألا تعترف بطلاق وقع بين زوجين ، اذا كان للزوجين محل إقامة معتاد في دول لا تأخذ بنظام الطلاق ، ولا يجوز أن تستفيد من التخصيص المنصوص عليه في هذه الفترة أن ترفض الاعتراف بتطبيق المادة ٧ .

مادة ٢٠ : عند التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها ، يجوز لأية دولة متعددة لا يأخذ بقانونها بنظام الطلاق أن تحتفظ بحقها في عدم الاعتراف بطلاق وقع ، اذا كان أحد الزوجين من رعايا دولة لا تأخذ بالطلاق ، وقت وقوعه .

لن يكون لهذا التحفظ أي أثر إلا اذا كان قانون الدولة التي تستفيد من هذا التحفظ لا تأخذ بنظام الطلاق .

ملحة ٢١ : يجوز لأية دولة بمعاهدة لا يأخذ قانونها بنظام الانفصال الجسدى عند التصديق على الاتفاقية أو الانضمام اليها أن تحتفظ لها بحقها في عدم الاعتراف بالاتصال الجسدى الذى يحدث ، اذا كان أحد الزوجين من رمليا دولة بمعاهدة لا يأخذ قانونها بنظام الانفصال الجسدى .

ملحة ٢٢ : يجوز لأية دولة بمعاهدة أن تصرح في كل وقت أن بعض مثلت من الأشخاص الذين يحلون جنسيتها ، لا يعتبرون من رمليها في تطبيق هذه الاتفاقية .

ملحة ٢٣ : يجوز لكل دولة بمعاهدة ، تطبيق نظامين قانونيين أو أكثر فيما يتعلق بالطلاق أو بالاتصال الجسدى ، أن تصرح عند التصديق على الاتفاقية أو الانضمام اليها ، بأن هذه الاتفاقية سوف تمتد أثرها على كافة النظم القانونية بها أو على أحد منها ، كما يجوز لأية دولة بمعاهدة أن تعدل هذا التصريح بتصريح آخر جديد .

وتبلغ هذه التصريحات الى وزارة خارجية هولندا ، وتذكر بوضوح النظم القانونية التى سوف تطبق عليها الاتفاقية .

يجوز لكل دولة بمعاهدة أن ترفض الاعتراف بطلاق وقع أو بفتصال جسدى ، ما لم تكن الاتفاقية واجبة التطبيق على النظم القانونى الذى تم بموجبه الطلاق أو الانفصال الجسدى ، عند تاريخ الاعتراف بها .

ملحة ٢٤ : هذه الاتفاقية واجبة التطبيق أيا كان تاريخ وقوع الطلاق أو الانفصال الجسدى .

غير أنه يجوز لكل دولة بمعاهدة عند التصديق على الاتفاقية أو عند الانضمام اليها ، أن تحتفظ بحقها في عدم تطبيق هذه الاتفاقية على طلاق أو انفصال جسدى وقع قبل تاريخ سريان هذه الاتفاقية بالنسبة لهذه الدولة .

ملحة ٢٥ : يجوز لأية دولة بمعاهدة عند التصديق على الاتفاقية أو عند الانضمام اليها ، أن تبدي تحفظا أو أكثر كما هو منصوص عليه في المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ والمادة ٢٤ من هذه الاتفاقية ولن يقبل أى حفظ آخر .

كما يجوز أيضا لأية دولة بمعاهدة عند التبليغ بامتداد هذه الاتفاقية طبقا للمادة ٢٩ أن تبدي تحفظا أو أكثر ينحصر أثره على الاتقليم أو بعض منها التى يشملها الامتداد .

يجوز لكل دولة بمعاهدة أن تسحب تحفظا أبدته ، على أن يبلغ هذا العدول الى وزارة خارجية هولندا .

يظل اثر التحفظ في اليوم الستين اعتبارا من تاريخ الإبلاغ المذكور المشار اليه في الفقرة السابقة .

ملحة ٢٦ : تنتج هذه الاتفاقية للتوقيع عليها من الدول المطة في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر لاماي للقانون الدولى الخاص .

يسدق على الاتفاقية وتودع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية هولندا .

ملحة ٢٧ : يصل بهذه الاتفاقية في اليوم الستين اعتبارا من تاريخ ايداع وثيقة التصديق الثلاثة المنصوص عليها في المادة ٢٦ فقرة ٢ .

تسرى هذه الاتفاقية ، بالنسبة لكل دولة صحقت عليها ، اعتبارا من اليوم الستين من تاريخ ايداع وثيقة التصديق .

ملحة ٢٨ : وفقا للمادة ٢٧ ، فقرة ١ ، يجوز أن تضم لهذه الاتفاقية كل دولة غير مطة في الدورة السابعة عشرة لمؤتمر لاماي للقانون الدولى الخاص ، على أن تكون عضوا في هذا المؤتمر أو في منظمة الأمم المتحدة أو طرفا في لاتحة محكمة العدل الدولية .

تودع وثيقة الانضمام لدى وزارة خارجية هولندا .

يحمل بهذه الاتفاقية في الدولة المفضية ، في اليوم المستين من تاريخ ايداع وثيقة الانضمام .

هذا الانضمام لن يكون له اثر الا بالنسبة للعلاقات بين الدول المفضية والدول المتفاداة التي تصرح بالموافقة على هذا الانضمام . هذا التصريح يودع لدى وزارة خارجية هولندا ، التي تقوم بارسال نسخة طبق الاصل منه ، بالطريق الدبلوماسي الى كل دولة متفاداة .

يحمل بهذه الاتفاقية بين الدولة المفضية والدولة التي صرحت بالموافقة على هذا الانضمام في اليوم المستين من تاريخ ايداع التصريح بالموافقة على هذا الانضمام .

مادة ٢٩ : يجوز لسلك دولة متفاداة ، عند التوقيع او التصديق او الانضمام الى الاتفاقية ، ان تصرح ان اثر هذه الاتفاقية سوف يشمل مجموعة الاقليم التي تطلها على الصعيد الدولي او على اقليم او اكثر منها . سوف يكون لهذا التصريح اثره عند الحمل بالاتفاقية بالنسبة لهذه الدولة .

وبناء على هذا ، كل امتداد من هذا النوع يبلغ الى وزارة خارجية هولندا . لن يكون للامتداد اثره الا بالنسبة لعلاقات الدول المتفاداة التي تصرح بالموافقة على هذا الامتداد - يودع هذا التصريح لدى وزارة خارجية هولندا ، على ان ترسل صورة طبق الاصل منه ، بالطريق الدبلوماسي ، الى كل دولة متفاداة .

لن يكون للامتداد اثره من اليوم المستين من تاريخ ايداع التصريح بالموافقة .

مادة ٣٠ : مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات اعتبارا من سريان معمولها وفقا للمادة الاولى من المادة ٢٧ ، وذلك حتى بالنسبة للدول التي صدقت عليها او انضمت اليها فيما بعد وتجدد الاتفاقية تلقائيا كل خمس سنوات الا اذا كان هناك اخطار بغير ذلك . يبلغ هذا الاخطار الى وزارة خارجية هولندا خلال ستة اشهر قبل انقضاء مدة الخمس سنوات .

يجوز ان ينحصر هذا الاخطار بالنسبة لبعض الاقليم التي تطبق عليها هذه الاتفاقية .

هذا الاخطار لن يكون له اثر الا بالنسبة للدولة التي قبلت بتبليغه . يظل معمول الاتفاقية ساريا على الدول الاخرى المتفاداة .

مادة ٣١ : تخطر وزارة خارجية هولندا الدول المشار اليها في المادة ٢٦ ، وكذلك الدول التي تنضم للاتفاقية وفقا لنصوص المادة ٢٨ .

(ا) بالتوقيعات والتصديقات المشار اليها في المادة ٣٦ .

(ب) بتاريخ سريان معمول هذه الاتفاقية وفقا لنصوص المادة ٢٧ الفقرة الاولى .

(ج) بالانضمام المنصوص عليه في المادة ٢٨ وبتاريخ اثر هذا الانضمام .

(د) بالاتحادات المنصوص عليها في المادة ٢٩ وتاريخ الاخذ بها .

(هـ) الاخطارات المنصوص عليها في المادة ٣٠ .

(و) للتصديقات والحلول منها المشار اليها في المواد ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٥ .

(ز) التصديقات المشار اليها في المواد ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٨ ، ٢٩ .

وبناء على ما تقدم ، قبلت الدول الموقعة اثناء والمصرح لهما تقونا بذلك بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

حررت الاتفاقية في لاهاي ، في اول يونيو ١٩٧٠ ، في نسخة واحدة تشمل نصين طبق الاصل احدهما باللغة الفرنسية والاخر باللغة الانجليزية ، وقد اودعت هذه النسخة بحوزة حكومة هولندا ، على ان ترسل صورة طبق الاصل منها ، بالطريق الدبلوماسي الى كل دولة محلة في الدورة العاشرة عشرة لاجل اتمام العمل للقانون الدولي الخاص .

١٩٧٨/١١/٢٨ إنشاء الرأى بشأن الاصلية الخاصة بالاعتراف بالطلاق
والانفصال الجسدى الى اقربها الفورة الحادية عشرة لتمر القانون الدولى
الخاص بتاريخ ١٩٧٠/٦/١ .

أجاب :

نفيد أن الأصل أن جميع المقيمين في البلاد يخضعون لأحكام الشريعة الإسلامية بما يعرف الآن اصطلاحاً بإقليمية القوانين، غير أن أحكام الإسلام لها صفة خاصة تطبق على المسلم أينما كان بوجه عام . وفى نطاق مسائل الأحوال الشخصية ، فإن أحكام الشريعة الغراء تعتبر القانون العام لهذه المسائل يخضع لها جميع المصريين ، بله المقيمين في الجمهورية المصرية فيما عدا الاستثناءات التى قضت بها القوانين المصرية فى شأن طوائف غير المسلمين من المصريين والأجانب . فى شأن المصريين غير المسلمين نظم القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ التقاضى الموضوعى بينهم إذا اتحدت ملة وطائفة الحصوم، فإذا اختلف الحصان ملة أو طائفة كان الحكم للقانون العام وهو الشريعة الإسلامية بالقواعد الإسنادية التى جرى بها منطوق المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ وهى : تصدر الأحكام طبقاً للملوك فى هذه اللائحة ولأرجح الأحوال من مذهب أبى حنيفة ، ما عدا الأحوال التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة، فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد كما منعت المادة ٩٩ من ذات اللائحة سماع دعوى طلاق غير المسلمين إذا كانا لا يدينان بوقوع الطلاق . وفى شأن الأجانب فقد نظم القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ إجراءات التقاضى فيما بينهم فى مسائل الأحوال الشخصية بالإضافة إلى قواعد تنازع القوانين فى الإسناد إلى القانون الواجب التطبيق فى مسائل التطلق والانفصال الجسدى ، حيث جعلت مناطقها الجنسية لا الدين . وإذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية هى القانون العام فى مسائل الأحوال الشخصية التى تسرى على كل القاطنين فى جمهورية مصر ، وكان من هذه الأحكام ما جاء فى القرآن الكريم صراحة من تحريم الإضرار

بالزوجة وتعليقها بقول الله سبحانه في الآية ٢٣١ من سورة البقرة (ولا تمسكوهن ضراماً لتحتلوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه) . وقوله تعالى في الآية ١٢٩ من سورة النساء (فتزوها كالمعلقة) . . وكان مشروع هذه الاتفاقية يدور على أمرين : الطلاق والانفصال الجسدي بين الزوجين : فإنه ينظر فيها على هدى أحكام الشريعة في شأن المواطنين غير المسلمين ، والذي يستخلص من كتب فقه الشريعة الإسلامية سيما فقه المذهب الحنفي أن مبدأ تطبيق الأحكام الشرعية على غير المسلمين ليس على إطلاقه إذ يخرج منه - طبقاً لأرجح الأحوال في الفقه الحنفي - المسائل المتعلقة بعقائد غير المسلمين وعبادتهم وما يتصل بها من المعاملات كمسائل الزواج والطلاق ، حيث يبقى الحكم في هذه المسائل تبعاً لشرائعهم الخاصة التي يدينون بها مما مؤداه نفاذ أحكام دينهم عملاً بالقاعدة الشرعية المقررة في هذا الشأن (أمرنا بتركهم وما يدينون) . وعلى ذلك فإذا كانت آيات القرآن الكريم تقضي بتحريم الإضرار بالزوجة بحملها كالمعلقة وكان هذا الحكم يعتبر نظاماً عاماً لثبوته بصريح القرآن . فهل تجوز مخالفته بالموافقة على مبدأ الانفصال الجسدي بين الزوجين غير المسلمين حسباً هو مقرر في بعض المذاهب المسيحية ، والموافقة كذلك على الطلاق حسباً هو وارد في المشروع المعروض ؟ أما عن الطلاق فلا نزاع فيه ، لأن الشريعة الإسلامية تميز الطلاق والتطليق . أما عن الانفصال الجسدي بين الزوجين فإنه وإن كان داخلاً فيما حرمه الله تعالى من الإضرار بالزوجة بتركها كالمعلقة إلا أنه وفقاً لما جرى به أرجح الأحوال في فقه المذهب الحنفي من أن غير المسلمين المتبعين لدين سماوي يتركون ، فلا يتعرض لهم في العقيدة والعبادة وألحق بهما الزواج والطلاق ، فلا تطبق أحكام الشريعة الإسلامية عليهم في هذه المسائل ، ولا يجبرون على الاحكام إليها ، بل شأنهم في هذه الأمور وما يدينون ، والفقهاء الآخرون عند الإمام أبي حنيفة يقولون إن إجازة تطبيق ديانة غير المسلمين فيما عدا العقيدة والعبادة ومنها الزواج والطلاق دافعة لتعرض لهم في هذه المسائل ، بمعنى أنه يكفي بعدم التعرض للمادى لهم ،

لكن الإمام أبا حنيفة يرى أنه مادامت الشريعة الإسلامية قد قررت حرية
 غير المسلمين القاطنين في ديار الإسلام في اتباع أحكام ديانتهم في مسائل
 الزواج والطلاق كالأشأن في العقيدة والعبادة فإن معناه نفاذ أحكام دينهم
 فيما أقرروا عليه . ونخلص مما تقدم أن أحكام الشريعة الإسلامية تجبز الطلاق
 والتطليق عند الضرورة ، وبالأسباب المشروحة في محلها من كتب الفقه
 ولا تعرف التفريق الجسدي بين الزوجين ، بل إنها حرمت واعتبرته هجراً
 وإضراراً بالزوجة يجبز لها طلب التطليق ، ولكن الانفصال جسدياً إذا وقع
 بحكم ووفقاً لديانة من الديانات السماوية الأخرى فإن الحكم يتخذ باعتبار
 مبدأ عقد النعمة (أمرنا بتركهم وما يدينون) فإذا صدر حكم في دولة
 أجنبية بالانفصال الجسدي بين زوجين يدينان به ، وكانت هذه الدولة
 غير عمارية لنا فإن الشريعة تقرر تنفيذ هذا الحكم وفقاً لديانة الخصمين ،
 كما تقره لو صدر بين زوجين مصريين يدينان بهذا المبدأ ، ومن ثم فإنه من
 وجهة النظر في الشريعة الإسلامية اقترح الموافقة على هذه الاتفاقية .

الموضوع

(١٢٠٤) الطلاق أمام القنصلية من تاريخ النطق به
أمام الموثق ولا يسند إلى تاريخ سابق

المبادئ

١ - توليق الطلاق في القنصلية لا يسند إلى تاريخ سابق على التوثيق
إلا على سبيل الحكاية ، والتاريخ المعتمد به هو تاريخ النطق أمام الموثق
إلى أن يثبت المطلق قضاء وقوعه في تاريخ سابق .

٢ - الطلاق الذي يوقعه هذا المواطن ويوقعه يكون طلاقاً باتاً إذا
كان لم يدخل بزوجه المصرية إلى تاريخ التوثيق .

٣ - على المطلق إعلان مطلقة بالطلاق بعد توليقه في القنصلية على
يد محضر ، وعلى القنصلية تسليم نسخة إشهاد الطلاق إلى المطلقة . وإلا
تعرض كلاهما للعقوبات المقررة قانوناً .

سئل :

من السيد السفير وكيل وزارة الخارجية - الإدارة القنصلية - قسم
الشكاوى والشئون القضائية .

بالكتاب الرقم ٣٠١٤ ملف رقم ٣/٣٠٧/٧١ المؤرخ ١٩٨١/٥/٩
الموجه إلى السيد المستشار وكيل وزارة العدل والمحال بالكتاب رقم

(*) الفتى : مفصلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٣٠٤ - ١٩ ذو القعدة
١٤٠١ هـ - ٩ سبتمبر ١٩٨١ م .

٨١/٢٤٥ الوارد إلينا بتاريخ ٥ رمضان سنة ١٤٠١ هـ - ٦ يوليو
سنة ١٩٨١ م .

المرفق به الأوراق الخاصة بالمواطن / م - ت - م - م -
وقد جاء بها : أن هذا المواطن أصغر توكيلاً لوالده في تطلق زوجته
الآنسة / م - ح - م - بالتفصلية المصرية العامة بشيكاغو . بتاريخ ٥
مارس سنة ١٩٨١ وتسلم التوكيل ، ثم إنه تزوج بأمركية في أول
ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، وعند تقديمه للحصول على الجنسية الأمريكية أنتمته
السلطات بتهمة تعدد الزوجات استناداً لما هو ثابت بأوراق دعواه الولايات
المتحدة من أنه متزوج ، وأنه إزاء هذه التهمة التي عقوبتها الحبس والطرده
من البلاد . أرسل خطاباً إلى التفصلية غير مؤرخ متضمناً أنه طلق زوجته
المصرية من خلال التليفون دون وجود شهود وذلك بتاريخ ١٦ أغسطس
سنة ١٩٨٠ - وأنه يبلغ التفصلية بهذه الواقعة للاحاطة والعلم ، وأن زوجته
المصرية قد أعلنته بدعوى طلاق أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال
الشخصية وقد أخطرت التفصلية بكتابتها المؤرخ ١٧/٣/١٩٨١ بأنه يجب
عليه إبلاغ زوجته بالطريقة القانونية بواقعة الطلاق، ولكنه حضر إلى التفصلية
يوم ١٩٨١/٤/٩ ومعه وثيقة زواجه بالزوجة المصرية طالباً إثبات طلاقه
إياها ، وأنه مستعد لإثبات الطلاق اليوم ، وإثبات أن الطلاق حدث في يوم
١٦ أغسطس سنة ١٩٨٠ - وانتهت التفصلية في كتابتها المؤرخ ١٠/٤/١٩٨١
إلى الإدارة التفصلية بوزارة الخارجية إلى طلب معرفة الآتي :

أولاً : مدى صحة ما يذكره من أنه طلقها طلاقاً باتناً بالتليفون وهل
يعتبر شرعاً ، ويعرر له إشهاد طلاق بذلك التاريخ أولاً بقيد بذلك وتقوم
التفصلية بطلاله الآن .

ثانياً : إبلاغ كل من المحكمة والزوجة بالموضوع .

أجابه :

بأن المادة الخامسة مكرراً بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ قد أوجبت على الزوج إذا طلق زوجته أن يادر إلى توثيق الطلاق أى إثباته رسمياً لدى الجهة المختصة ، ونصت على أن آثار الطلاق بالنسبة للزوجة تترتب من تاريخ علمها به ، كما نصت على أن الزوجة تعتبر عالة بالطلاق إذا حضرت أمام الموثق وقت الطلاق ، أما إذا لم تحضر كان على الزوج بعد إثبات الطلاق رسمياً أمام الموثق أن يعلنها على يد محضر بهذا الطلاق لتعلم به ، ولتسلم نسخة الإشهاد من الموثق وفقاً للإجراءات التى صدر بها قرار وزير العدل - لما كان ذلك : وكان المواطن / س - ت - م قد أخبر بأنه طلق زوجته المصرية م - ح - م بالتليفون فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٨٠ دون شهود ، وكان مقتضى هذا أنه لم يوثق الطلاق ولم يعلنها به تنفيذاً لنص هذا القانون ، كان طلبه فى القنصلية لإثبات طلاقه لها من ذلك التاريخ غير مقبول .

وإنما للقنصلية أن تقبل منه إشهاد الطلاق وتوثقه من تاريخ حلوله أمام القنصل القائم بالتوثيق، ولا بأس إذا أثبت أقواله التى يدعى فيها سبق طلاقه لها فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٨٠ ليكون موضوع جدل قضائى أمام المحكمة المختصة ، إذ أنه يجوز له هذا الادعاء أمام القضاء وعليه إثباته . فلأن عجز عن الإثبات كان له تحليف زوجته اليمين فى شأن إيقاعه الطلاق فى التاريخ السابق ، دون اعتداد به إذا لم يثبت .

هذا . ويجب على هذا المواطن إعلان زوجته متى أثبت طلاقها موثقاً لدى القنصلية ، وذلك بإعلانه على يد محضر مع شخصها أو فى محل إقامتها - وعلى القنصلية تسليم نسخة إشهاد الطلاق إلى المطلقة بالطرق الرسمية . وإلا تعرض كل من المطلق والموثق للعقوبات المقررة فى المادة ٢٣ مكرراً من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فى شأن الأحوال الشخصية . وخلاصة ماسبق - (١) إن توثيق الطلاق فى القنصلية لايسند إلى تاريخ سابق على التوثيق إلا على سبيل الحكاية وترديد أقوال المطلق . ولكن التاريخ المعتد به شرعاً وقانوناً هو تاريخ التطق

بالطلاق أمام الموثق ، إلى أن يثبت المطلق أمام المحكمة أنه سبق له الطلاق في تاريخ سابق .

(٢) إن الطلاق الذي يوقعه هذا المواطن ويوقعه يكون طلاقاً باتاً إذا كان لم يدخل بزوجه المصرية إلى تاريخ توثيق الطلاق .

(٣) إن على هذا المطلق إعلان مطلقة بالطلاق بعد توثيقه في القنصلية ، وذلك على يد محضر - وعلى القنصلية تسليم نسخة إشهاد الطلاق إلى المطلقة وذلك على الوجه المبين في المادة الخامسة مكرراً من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بأحكام الأحوال الشخصية ، وإلا تعرض المطلق والموثق للعقوبات المقررة في المادة ٢٣ مكرراً من هذا القانون .

والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

الموضوع (١٢٠٥) طلاق المكره

المبادئ

١ - طلاق المكره لا يقع طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

٢ - يشترط أن يكون الإكراه بأمر ملجئ يوقع بالمكره ضرراً مادياً أو أدبياً لا يحتمله على خلاف بين الفقهاء في بعض الصور .

٣ - أن يكون المكره قادراً على تنفيذ ما هدد به .

٤ - إن أثبت الطلاق بإشهاد رسمي تعين لزوال أثره ثبوت الإكراه بحكم من المحكمة .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٩٧٨/٢٨٧ المتضمن أن السائل طلق زوجته طلاقاً ثالثاً بآلة بينونة كبرى أمام المأذون تحت تهديد والدها وأخوالها . وكاد هذا التهديد أن يودي به إلى الموت - حيث كان أحدهم يريد إتياءه بآلة حادة علماً بأن هذا الطلاق تم في مكتب المأذون . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الطلاق .

أجاب :

إن طلاق المكره لا يقع طبقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أنه لا يقع طلاق السكران والمكره والإكراه في حقيقته الشرعية لا بد أن يكون بأمر يلجئ المكره ويحمّله حملاً على فعل ما أكره

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ١٤٦ - م ١١٧ -
٦/ ذو القعدة ١٣٩٨ هـ - ١٨ أكتوبر ١٩٧٨ م -

عليه وإتيانه لخوفه من إيقاع ما هدد به وعلم احتمال إياه ، سواء كان ذلك في النفس أو في المال ، أو في غير ذلك مما يوقع به ضرراً مادياً أو أدبياً لا يمتصه على خلاف بين الفقهاء في بعض الصور . ولا بد أن يكون المكره قادراً على إيقاع وتنفيذ ما هدد به . وبما أن السائل يقرر بأنه قد هدد بآلة حادة وأكرهه على الطلاق . فإذا كان كذلك ، كان إكراهاً بشيء متلف . ومن ثم لا يقع طلاقه وفقاً لهذا القانون — وإذا كان هذا الطلاق قد ثبت بإشهاد رسمي فإنه يتعين لزوال أثره ثبوت الإكراه بحكم من المحكمة المختصة . وبما ذكر يعلم الجواب إذا كان الحال كما ذكر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢٠٦) الإبراء انما يكون من التصوص طيه

المبدأ

إبراء الزوجة زوجها من كافة حقوق الزوجية وطلاقها في نظير هذا مسقط للمهر والنفقة قبل الطلاق . أما نفقة العدة فلا تسقط إلا إذا فعلها الإبراء صراحة .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٩٧٩/١٣٢ المتضمن أن زوج السائلة قد فوضها في تطبيق نفسها منه على الإبراء من كافة الحقوق الزوجية متى شاءت ويعتبر ذلك ملحقاً بعقد الزواج الصادر بينهما . وقد قضت المحكمة بالبات طلاقها منه طلاقاً باتة في ١٩٧٨/١١/٢٣ في نظير الإبراء من الحقوق الزوجية جميعها بالحكم الصادر بجلسة ١٩٧٩/١/٢٨ في القضية رقم ١٩٧٩/٤٧٩ سنة ١٩٧٨ أحوال شخصية . . . والصادر هذا الطلاق منها بناء على تفويض زوجها إياها فيه على هذا الوصف . وأودعت صورة ضوئية من هذا الحكم . وطلبت السائلة الإفادة عما إذا كان هذا الإبراء يتضمن الحقوق اللاحقة لهذا الطلاق وهي مؤخر الصداق ونفقة العدة . والحقوق السابقة عليه حيث إنه امتنع عن الإنفاق عليها منذ أكثر من سنتين وبيان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

تقضى المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ببعض أحكام الأحوال الشخصية المأخوذة من فقه بعض المذاهب الإسلامية من غير فقه

(هـ) المتن : ففيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٢ - م ٢٠٥ -
٩ أبريل ١٩٧٩ م .

ملعب أبي حنيفة (بأن تعتبر نفقة الزوجة التي سلمت نفسها لزوجها ولو حكماً
ديناً في ذمته من وقت امتناع الزوج عن الإتفاق مع وجوبه بلا توقف على
قضاء أو تراض منهما ، ولا يسقط دينها إلا بالأداء أو الإبراء) وبهذا صارت
نفقة الزوجة ديناً صحيحاً ثابتاً في ذمة زوجها من وقت الامتناع فبرد عليها
الإبراء صحيحاً . وبما أنه تبين من الاطلاع على صورة الحكم المرقوم أن الطالبة
قد طلقت نفسها من زوجها نظير الإبراء من كافة حقوق الزوجية بمقتضى
تفويضه إياها في الطلاق نظير هذا الإبراء، وأنه حضر أمام المحكمة وأقر بصحة
كل ذلك . وقضت المحكمة بإثبات الطلاق من ١٩٧٨/١١/٢٣ طلبة بانه نظير
الإبراء من كافة حقوق الزوجية ، وبما أن فقه المذهب الحنفي الذي يجرى عليه
القضاء في هذه الواقعة بالإعمال للمادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة
١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية يقضى بأن إبراء الزوجة من كافة حقوق
الزوجية وطلاقها في نظير هذا مسقط لحقها في المهر والنفقة الزوجية المستحقة
قبل وقوع هذا الطلاق . أما نفقة العدة التي تبدأ بالطلاق فلا تسقط إلا إذا
شملها الإبراء صراحة . ولما كان الظاهر من السؤال وصورة الحكم المشار إليه
أن الإبراء لم يشمل نفقة العدة وإنما كان من كافة حقوق الزوجية التي تنحصر
فيما كان قائماً من حقوق بسبب عقد الزواج وقت هذا الطلاق نظير الإبراء
ومن ثم فإنه في هذه الواقعة يسقط حق السائلة في نفقة الزوجية المستحقة حتى
١٩٧٨/١١/٢٢ وفي مؤجل الصداق إن كان . وتستحق فقط نفقة العدة بجميع
أنواعها من تاريخ هذا الطلاق ١٩٧٨/١١/٢٣ حتى انقضائها شرعاً أو إلى
غايته قانوناً . ومن هذا يعلم جواب السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢٠٧) طلاق اللعنة

المبادئ

١- لزوجة رفع أمرها إلى القضاء لتفريق بينها وبين زوجها عند علم وصول الزوج إليها بعد الدخول بها .

٢- يمهّل القاضي الزوج مدة سنة قربة تبدأ برفع الدعوى إذا أقر بعلم الوصول إلى زوجته رغم تمكينها إياه من نفسها مع اشتراط تمكينها من ذلك طوال أيام السنة .

٣- وصول الرجل لزوجته ولومرة خلال السنة يستلزم ذلك رفض طلب التفرقة بسبب العنة وإلا فرق القاضي بينهما بطلقة بائنة بطلبها دفعا للضرر .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٩٧٩/١١٢ المتضمن أن رجلا تزوج امرأة ورفضت عليه دعوى طلب التطلاق منه للعنة ، في حين أنه قد أجريت له عملية جراحية عند طبيب كبير ، وقد أعطاه شهادة طبية تثبت أنه يستطيع القيام بالعملية الجنسية بشكل طبيعي ، وليس هناك ضرر على الزوج أو الزوجة ، ومن الممكن حدوث متعة جنسية للزوج والزوجة لأن الزوج يمكنه إيلاج القضيب بشكل طبيعي . ومفعول العملية يستمر طول الحياة وأن إحساس الزوج إحساس نفسه . وأصبح بعد العملية بخير . وأن الزوج قد أخذ على زوجته حكماً بالطاعة ولم ينفذه . وطلب الإفادة عما إذا كان يحق لزوجته طلب التطلاق منه للعنة . ويان الحكم الشرعي في ذلك .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٢ - م ٢١٥ -
٢٧ جمادى الأولى ١٣٦١ هـ - ٢٤ أبريل ١٩٧٩ م .

أجاب :

تنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بالقضاء بأرجح الأحوال في قفه مذنب أي حنيقة في مسائل الأحوال الشخصية فيما عدا ما صدر بشأنه قانون خاص . ولما كانت نصوص قفه هذا المذهب قد جرت بأن للزوجة إذا لم يصل إليها زوجها بعد الدخول بها بأن كان عتيماً أن ترفع أمرها إلى القاضي للتفريق بينهما وعندئذ فلذا أقر الزوج بعدم الوصول إليها بالرغم من تمكينها إياه أمهله القاضي مدة سنة قرية تبدأ برفع الدعوى إلى القضاء ، ذلك لأن السنة ذات فصول أربعة مختلفة الأجواء، وعساه أن تزول علته باختلاف الفصول، فإن ذهبت وجامعها فعلا خلال السنة ولو مرة رفض القاضي طلب الفرقة بسبب العنة . وإن لم يصل إليها فرق القاضي بينهما بطلقة بائنة بناء على طلبها دفعاً للضرر عنها . لأن من الإمساك بالمعروف إمتاعها بقضاء شهوتها ، فإن ظلم واحتبسها مع هذه العلة طلق عليه القاضي بحكم ولايته العامة . هذا وفي واقعة السؤال إذا رفعت الزوجة طلب التفريق للعنة إلى القضاء فإن المحكمة وفقاً للقانون تطبق لإجراء الإمهال سالف الذكر، وبشرط تمكين الزوجة زوجها من نفسها طوال أيام السنة فإن لم يتمكن لم يكن لها حق الادعاء بالعنة ، فلذا انقضت السنة بمنع من جهتها غير الحيض أو المرض المانع من الوقاع بأن سافرت الزوجة إلى جهة أخرى استكملت . وبهذا علم الجواب عن السؤال .

والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

الموضوع

(١٢٠٨) طلاق الغضبان

المبدأ

لا يقع طلاق الغضبان إذا بلغ الغضب به نهايته بحيث لا يعلم ما يقول ولا ما يريد أو يغلب عليه الخلل والاضطراب في أقواله وأفعاله - ومعيار الغضب شخصي .

سئل :

من السيد / ع.ع.أ. وزوجه السيدة ر.م.ح. بالطلب المقيد برقم ٢٤٨ لسنة ١٩٧٩ المتضمن أولاً : أن الزوج المذكور قال لزوجته عقب مشاجرات كثرت بينه وبينها إنه قرر طلاق زوجته المذكورة بقوله لها (أى طالق . أى طالق . أى طالق . وتحرم وتحل لمن يريدنا) ثانياً : أن الزوجة المذكورة قررت أنه حدثت مشادة بينها وبين زوجها المذكور عقب عودتهما من العمل عند الغداء مما جعلها تطالبه بالطلاق ويلاحق شديد منها . ونظراً لحالتها النفسية طلقها . وطلب كل منهما بيان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

١ - الغضب الذي لا يقع معه الطلاق على ما اختاره ابن عابدين من فقهاء المذهب الحنفي في حاشيته رد المختار . وحققه ابن القيم في كتابه إغاثة اللهفان يتمثل في حالتين : الأولى : إذا بلغ الغضب بالزوج نهايته وقت الطلاق فلا يعلم ما يقول ولا ما يريد . الثانية : ألا يبلغ هذه الغاية . ولكن يغلب عليه الخلل والاضطراب في أقواله وأفعاله ، وذلك عملاً بمحدث الرسول صلى الله

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ٢٢٥ - م ٢١١ -
٩ رمضان ١٣٩٩ هـ - ٢ أغسطس ١٩٧٩ م .

عليه وسلم « لا طلاق في إغلاق » والمراد بالإغلاق . أن يطلق على الرجل وقت الطلاق باب الإرادة ويفقد الوعي . فإذا لم يبلغ الغضب بالزوج وقت الطلاق واحدة من هاتين الحالتين بأن كان غضبه دونهما . فإن الطلاق يكون واقعاً والمقيار هنا شخصي . بمعنى أن الشخص الملقظ بصيغة الطلاق هو بالدرجة الأولى الذي يحدد درجة الغضب التي كان عليها وقت الواقعة . وهل تندرج فيه إحدى هاتين الحالتين فلا يقع الطلاق . أولاً تندرج فيقع الطلاق . فليقت الله فيها فوض إليه ، لأن الأمر يتعلق بحل معاشرته زوجته أو حرمتها عليه .

وعلى ذلك فإذا كانت حالة الغضب التي كان بها الزوج السائل واحدة من هاتين الحالتين فلا يقع معها الطلاق إذا كان بهذه الدرجة من الغضب . أما إذا لم تبلغ درجة غضبه واحدة من هاتين الحالتين بل كان متمكناً من إرادته ووعيه وضبط نفسه وألفاظه . وقد نطق بالفاظ الطلاق الصريحة بقوله لها (أى طالق أى طالق أى طالق ونحرم على وتحل لمن يريد) وكانت هذه الألفاظ في مجلس واحد في نفس واحد فإنه يقع بها جميعاً طلقه واحدة رجعية ، باعتبار أن هذا التكرار في نفس واحد يعتبر اقتران عدد إشارة عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعمول به في بعض أحكام الأحوال الشخصية . والمأخوذة أحكامه من بعض المذاهب الفقهية الإسلامية والتي تنص على أن الطلاق المقرن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحداً وله مراجعتها مادامت في عدتها - وعدة المطلقة ثلاث حيضات إن كانت من ذوات الحيض ، وثلاثة أشهر إن لم تكن من ذوات الحيض . ووضع الحمل إن كانت حاملاً . وله أن يعيدها إلى عصمته إن كانت قد خرجت من عدته لأحد هذه الأسباب الشرعية بعقد ومهر جديدين ياذنها ورضاها . ومما ذكر يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢٠٩) ما يترتب على الطلاق قبل الدخول والخلو

المبادئ

١ - الطلاق قبل الدخول والخلو الصحيحة يقع بائناً لا إلى عدة وتستحق المرأة به نصف جميع المهر . كما تستحق النفقة من تاريخ العقد إلى تاريخ الطلاق في نطاق سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى عملاً بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ .

٢ - الشبكة إن كانت جزءاً من المهر باتفاقهما أو جرى العرف باعتبارها كذلك أخلت حكم المهر فتتصف . أما إذا لم تكن كذلك وقدمت قبل العقد فإنها تأخذ حكم الهبة والهبة ترد إن كانت قائمة بذاتها وإلا فلا أما إن قدمت بعد العقد على أنها هبة أو هدية امتنع على الزوج الرجوع فيها لمانع الزوجية .

٣ - ليس للمرأة الرجوع فيما أهدته إلى الرجل إن كان ذلك بعد العقد - أما قبله فلها الرجوع إن كان قائماً بذاته وإلا فلا .

سئل :

بالمطلب المقيد برقم ٢٦٨ سنة ١٩٧٨ المتضمن أن بنت السائل قد عقد قرانها منذ سنة ونصف ودفع لها مهر مقدمه ٣٠٠ جنيه ومؤخره (١٠٠) جنيه كما دفعت لها شبكة تقدر بمبلغ (٨٠) جنيهاً وكذلك دفع لها الزوج مبلغ ١٠٠ جنيه - جمعية وهدايا . وبعد هذا أراد الزوج طلاقها تصفاً دون ذنب ولم يدفع لها نفقة عن هذه المدة - ولم يدخل الزوج

(*) المتن : نفقة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٢ - م ٢٨٦ - من ٢٠٢ -
٤ صفر ١٤٠٠ هـ - ٢٤ ديسمبر ١٩٧٩ م .

ينت السائل ولم يخل بها علوة صحيحة، وقد أطلقها غيائاً بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٨
وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى استحقاق هذه الزوجة للمهر مقدمه
ومؤخره ، والشبكة والنفقة عن مدة السنة والنصف والجمعية الى وصلت
الزوجة وكذلك الهدايا الى وصلت إليها من هذا الزوج .

أجاب :

المخصوص عليه فقهاً أن الطلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة يقع
بائناً لا إلى عدة . وتستحق المطلقة فى هذه الحالة نصف جميع المهر المسمى
معجله ومؤجله ، كما تستحق النفقة على زوجها اعتباراً من تاريخ عقد الزواج
إلى تاريخ الطلاق فى نطاق سنة نهايتها تاريخ رفع الدعوى عملاً بالقانون
رقم ٤٤ سنة ١٩٧٩ . أما الشبكة فإن كانت جزءاً من المهر باتفاقهما أو جرى
العرف باعتبارها كذلك فإنها تأخذ حكم المهر ، وبذلك يكون من حق
الزوجة نصفها كالمهر فى هذه الحالة . أما إذا لم تكن جزءاً من المهر اتفاقاً
أو عرفاً وكانت قد قدمت لها قبل عقد القران فإنها تأخذ حكم الهبة
والهدية فى فقه المذهب الحنفى الذى ينص على أن الهبة والهدية ترد إن كانت
قائمة بذاتها ، فإن هلكت أو استهلك امتنع الرجوع فيها ولا يضمها
الموهوب له . وإن كانت الشبكة قد قدمت على أنها هبة أو هدية بعد عقد
الزواج امتنع كذلك على الزوج الرجوع فيها ، لأن الزوجية من موانع
الرجوع فى الهبة فى الفقه الحنفى والشأن كذلك فيما أهدته هى إليه . فإن كان
بعد عقد الزواج لم يحق لها الرجوع فيه ، وإن كان قبل العقد فلها الرجوع
فى الهبة إن كانت قائمة بذاتها ولا يضمن قيمتها بالهلاك أو الاستهلاك . أما
المبلغ المؤدى بوصفه جمعية فيعتبر قرضاً له استرداده ، إذ العرف يقضى بذلك
لأن الجمعيات التى يتعاون فيها الناس لتوفير النفود تدخل فى باب القروض
والقرض دين يتحتم أدائه على المقرض شرعاً وقانوناً . ومن هذا يعلم
الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢١٠) الطلاق في حالة الغضب والاكراه الأدبي

المبادئ

١ - لا يقع طلاق الغضب إن إذا بلغ الغضب به نهايته بحيث لا يدري ما يقوله ولا يقصده أو يصل إلى حالة الهذيان فيغلب الخلل والاضطراب في أقواله وأفعاله .

٢ - إقراره بطلاقها رسمياً في إشهاد الطلاق وهو في حالة من حالي الغضب السابقتين لا يرفع أثره نظاماً وتوثيقاً إلا حكم من المحكمة المختصة .

٣ - طلاق المكره غير واقع قانوناً .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٨٠ سنة ١٩٧٩ المتضمن أن السائل متزوج من نحو ستة عشر عاماً وله ابن ستة أربعة عشر عاماً ، وقد حدثت خلافات بينه وبين زوجته كان من نتائجها أن ألبت طلاقها رسمياً لدى المأذون في إشهاد قرر فيه أنه طلقها مرتين ، مع أن إحدى هاتين المرتين كان الطلاق فيها في حالة غضب شديد ، والأخرى التي كانت بتأريخ الإشهاد كانت في حالة عادية ، ثم حدث بعد هذا أن قامت أزمة خلاف شديد احتدم بينهما ، وتآلمت منه الزوجة ألماً نفسياً شديداً دفعها إلى تهديده بالانتحار إن لم يطلقها ، ولعله نظروفاها النفسية وظرفه الاجتماعي ورغبة في تهدئة خاطرها ومنعاً لها من إتمام تنفيذ تهديدها حيث كان نصفها خارج البلكونة من الدور الثامن نطق بالطلاق بقوله : أنت طالق في مواجهتها .

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٩٩ -
٢٢ صفر ١٤٠٠ هـ - ١٠ يناير ١٩٨٠ م .

هل الطلاق الذى نطق به السائل وقت غضبه والطلاق الذى نطق به فى حال محاولتها الانتحار بإلقاء جسدها من البلكونة فى النور الثامن ، هل هذان الطلاقان والمان شرعاً مع هذه الظروف أم لا . ؟

أجاب :

نص الفقهاء على أن طلاق النضبان لا يقع فى حالتين :

الحالة الأولى : أن يبلغ به الغضب نهايته فلا يدري مايقوله ولا مايقصده .

الحالة الثانية : ألا يبلغ به من الغضب هذه الحالة ولكنه يصل به إلى حالة الهذيان فيغلب الخلل والاضطراب فى أقواله وأفعاله ، أما إذا كان الغضب أخف من ذلك وكان لا يحول دون إدراك ما يصدر منه ولم يستتبع خلافاً فى أقواله وأفعاله وكان يعي ما يقول . فإن الطلاق فى هذه الحالة يقع من غير شبهة .

واختلف فقهاء الشريعة فى وقوع طلاق المكره أو علم وقوعه فذهب الفقه الحنفى إلى وقوع الطلاق مع الإكراه ، وذهب فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن طلاق المكره غير واقع . للحديث : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وبهذا النظر جاء حكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ حيث قررت أن طلاق السكران والمكره لا يقع ، واختلف أصحاب هذا الرأى فى مدى الإكراه وشروطه ، ففى الفقه المالكى : أن الإكراه على إيقاع الطلاق بالقول لا يلزم به شيء لا قضاء ولا ديانة بشرط أن لا ينوى حل عقدة الزواج باطناً . ثم إن الإكراه الذى لا يقع به الطلاق هو أن يغلب على ظن المكره أنه إن لم يفعل الطلاق يلحقه أذى مؤلم من قتل أو ضرب كثير أو قليلاً أو سجن وإن لم يكن طويلاً أو يغلب على ظنه أنه إن لم يطلق يقتل ولده أو يلحقه أذى ومثل الولد الوالد . فى هذه الأحوال إذا طلق لا يقع الطلاق . ومثل التهديد بما سلف ، التهديد بإتلاف المال أو أخذه ولو كان يسيراً على المعتمد فى المذهب (حاشية المصطفى على الشرح الكبير ج ٢ ص ٤١٥ وما بعدها) .

وفى الفقه الشافعى : أن الإكراه يحصل بالتحذير فى نظر المكره كالتهديد بالضرب الشديد أو الحبس أو إتلاف المال . وتختلف الشدة

بأخلاف طبقات الناس وأحلامهم، فالوجه الذى يهدد بالتشهير به أو الاستهزاء به أمام الملاء يعتبر ذلك فى حقه إكراها . والشم فى حق رجل ذى مروءة إكراه . ومثل ذلك التهديد بقتل الولد أو الفجور به أو الزنا بامرأته ، إذ لا شك فى أنه إيذاء يلحقه أشد من الضرب والشم . ومثل ذلك التهديد بقتل أبيه أو أحد عصبته وإن علا أو سفلى أو إيذاء بمجرم وكذلك التهديد بقتل قريبه من ذوى أرحامه أو جرحه أو فجور به كل ذلك يعتبر إكراها .

وقال الفقهاء الشافعيون إن طلاق المكره لا يقع بشروط : أن يقع التهديد بالإيذاء من شخص قادر على تنفيذ ما هدد به عاجلاً ، وأن يعجز المكره عن دفع التهديد . وأن يظن المكره أنه إن امتنع عن الطلاق يقع الإيذاء الذى هدد به ، وأن لا يكون الإكراه بحق وأن لا يظهر من المكره نوع اختيار وأن لا ينوى الطلاق (تحفة المحتاج وحواشيها بشرح المنهاج ج ٨ ص ٣٦ ، ٣٧ فى كتاب الطلاق) .

ويشترط الفقه الحنبلى لعدم وقوع طلاق المكره : أن يكون الإكراه بغير حق ، وأن يكون بما يؤلم كالقتل أو قطع اليد أو الضرب الشديد أو ضرب يسير لذى مروءة ، أو أخذ مال كثير أو إخراج من الديار ، أو تعذيب لولده بخلاف باقى الأقارب ، وأن يكون المهدد قادراً على تنفيذ ما هدد به ، وأن يظن المكره أنه إن لم يطلق يقع به الإيذاء المهدد به . وأن يعجز عن دفع ما هدد به (المغنى لابن قدامة الحنبلى ج ٧ ص ٣١٥ فى كتاب الطلاق) .

ومن هذا العرض الموجز لأقوال فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة فى الإكراه الذى لا يقع معه الطلاق وشروطه يظهر أن الفقه الشافعى هو الذى اتسعت فيه دائرة الإكراه ، حيث يتضح من الأمثلة المضروبة فيما سبق أنهم لا يقصرون الإيذاء الواقع بالإكراه على ذات المكره فقط ، بل إذا كان الإكراه بإيذاء بقتل أو فجور أو قطع أو ضرب أحد عصبته أو ذوى رحمه كما مثلوا بالزنا بامرأة المكره . وأن تلك الأمثلة بوجه عام تعنى أن فقهاء هذا المذهب قد راعوا ما نسميه الآن بالإكراه الأدبى .

لا كان ذلك : وكان السائل قد قرر في طلبه أنه أوقع الطلاق الأخير بلفظ صريح تزولا على طلب زوجته التي أقلمت على الانتحار بإلقاء نفسها من شرفة المسكن بالدور الثامن ، وكان نصف جسدها في الهواء خارج الشرفة دخل هذا الفعل منها في باب الإكراه الأدنى لزوجها السائل . تخريجاً على الأمثلة التي ذكرها فقهاء الشافعية ، لكن يلزم توافر الشروط التي اشترطها هؤلاء الفقهاء لعدم وقوع الطلاق . وموجزها أن تكون هذه الزوجة وقت التهديد قادرة على فعل ما هددت به وأقلمت عليه فعلاً وأن يكون السائل في حالة عجز بنفسه أو باستغاثة عن منعها من الانتحار بهذا الطريق . وأن يغلب على ظنه إصرارها على الانتحار إن لم يوقع الطلاق في الحال . وأن لا يظهر منه نوع اختيار كما إذا أكرهه على الطلاق بلفظ محدد فنطق بلفظ آخر . وأخيراً أن لا ينوى الطلاق وقت التلطف به حال الإكراه ، بمعنى أن لا يوافق لفظه نية مستقرة في قلبه بالطلاق .

فلذا توافرت هذه الشروط في حال السائل فإنه يكون مكرهاً لإكراهها أدياً ، فلا يقع باللفظ الذي صلب منه في حال إقدام زوجته على الانتحار بالكيفية الموضحة بالسؤال طلاق . وأمر التحقق من توفر هذه الشروط متروك له شخصياً . وعليه الإنم إن لم تكن الشروط متحققة .

أما عن الطلاق الذي قال إنه أوقعه في حال غضب شديد ، فإنه إذا كان الغضب قد بلغ به واحداً من الحالتين الموصفتين فإن طلاقه الذي نطق به حال الغضب غير واقع ، وإذا أقر به في ورقة رسمية هي إشهاد الطلاق فلا يرفع أثره نظاماً وتوثيقاً إلا حكم من المحكمة المختصة . أما إذا كانت حالة الغضب ليست في نطاق واحدة من تلك الحالتين بل كانت في نطاق الحالة الثالثة من حالات الغضب فإن الطلاق فيها واقع ، وعليه أيضاً عبء تقدير درجة غضبه بنفسه ، أو بمن شاهده حال الغضب ممن يوثق بدينهم فليقت الله السائل في تقدير ظروف الإكراه والغضب ، وانطباقها فعلاً على ما تقدم من بيان . لأن الأمر متعلق بحل وحرمة عشرته لزوجه .
واقه سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢١١) لا يقع الطلاق بالحديث النفسى

المبادئ

١- لا يقع الطلاق بالحديث النفسى ولا بنيته دون التلفظ به وذلك عند سائر فقهاء المذاهب علما رأى مرجوح لبعض فقهاء الملعب المالكى .

٢- قول الرجل لزوجته « ستفصل » لا يقع به طلاق لأنه وإن كان من كتابات الطلاق إلا أنها كتابة غير منجزة لاقرانها بحرف السين ولو اقرنت بنيته باطناً .

سئل :

بالطلب المتقدم من السيد / من الولايات المتحدة الأمريكية المقيد برقم ٣٦٤ لسنة ١٩٧٩ . وخلاصته : أن السائل متزوج منذ عامين وأنه مريض يحتاج إلى الراحة ، وأنه بعد أن يعاشر زوجته جنسياً يشعر بتعب شديد بسبب مرضه ، وفى أحد الأيام بعد موافقته زوجته شعر بالتعب فهجر حجرة نومها وعزم على أن ينام فى حجرة ثانية أى أن يتفصل فى نومه عنها ، إلا أن عقله يخاطبه باطناً أن يتفصل ، وأنه لا يذكر هل قال ذلك لزوجته أولاً ؟ ونام متفصلاً عنها لمدة عشرة أيام ، وبعدها عاد لينام فى فراش زوجته وخالطها ، وجرت الحياة بينهما طبيعية ، ولكن الألم عاوده شأنه فى ذلك عقب المباشرة الجنسية لزوجته ، فأنفرد عنها فى النوم مرة أخرى ، ونوى الانفصال عنها ، وقال لها ستفصل وكل منا حر فى حياته ، ثم استمرا على الانفصال

(*) المفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ٢٤٠ -
٢٣ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ - ١٠ فبراير ١٩٨٠ م .

في نومهما طوال أسبوعين ، ثم واصلها جنسياً وعادت حياتهما نهارها الطبيعي وعادوه الألم والتعب مرة أخرى ، ثم نوى الانفصال أيضاً وقال لزوجته (مستفصل) وكل منا حر في حياته . ثم نام في حجرته وانفصل عنها ، وبعد أسبوع تقريباً قالت له زوجته هل كنت تنوى فعلاً في كل مرة أن تنفصل . فأجابها نعم . فقالت له : إنه لا يمكننا أن نعود لبعض مرة أخرى . وسأل الطالب هل هذه المرات تعبر طلاقاً ؟ مع أنه لم ينطق في أى مرة لفظ الطلاق . ولكن في نفس الوقت كان ينوى باطناً الانفصال بمعنى الطلاق ، وقد قلنا في مرتين مستفصل بمعنى أن كلا منا حر في حياته . ولا يذكر هل قال لها كذلك في المرة الأولى أم لا . ؟

أجاب :

لفظ الطلاق قد يكون صريحاً منجزاً كقول الزوج لزوجته أنت طالق وقد يكون كتابة منجزة مقرنة بنية الطلاق غير مضاف ولا معلق ولا مقترن بما يفيد التسوية والتأخير مثل السين وسوف كقوله لها (أنت حرة أو الحق بأهلك أو انفصل عني) مع نية الطلاق بهذه الألفاظ وأنه في الحالتين الصريح المنجز والكتابة المنجزة مع النية - يقع بهما الطلاق . ولا يقع بغير لفظ إلا إذا كتب الزوج الطلاق باسم الزوجة ونواه مقترناً بالكتابة أو إذا طلق الأخرس زوجته بالإشارة ، لأن الإشارة والكتابة تقومان مقام اللفظ مع نية الطلاق سواء في الصريح أو الكتابة . وقد أخذ بهذا القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في المادة الرابعة منه المعمول به في القضاء المصري . أما الحديث النفسى بالطلاق أى بمجرد نية الطلاق فقط بدون تلفظ به . فيرى سائر فقهاء المذاهب - عدا رأى مرجوح لبعض فقهاء المذهب المالكي - أن الطلاق بمجرد النية فقط لا يقع . هذا : وقد استدلت فقهاء المذاهب على أن الطلاق بمجرد النية فقط أى بالحديث النفسى بدون لفظ لا يقع بما رواه النسائي والترمذي من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (إن الله تعالى تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل به) . وبما رواه أيضاً النسائي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . قال : (إن الله تعالى

تجاوز عن أمي كل شيء حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل). وفي رواية أخرى له أيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله عز وجل تجاوز لأمتي ما وسوست به وحدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم به) (يراجع في هذا كتاب المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٧٣ - ٢٨٣) وكتاب مواهب الجليل بشرح مختصر خليل ج ٤ ص ٥٨ وصحيح الترمذي للإمام ابن العربي المالكي ج ٥ ص ١٥٦. وكتاب سنن النسائي لجلال الدين السيوطي ج ٦ ص ١٥٦ ، ١٥٧ ولما كان الظاهر من السؤال أن السائل لم ينطق بلفظ الطلاق الصريح المنجز (أنت طالق) كما لم ينطق بلفظ الكناية المنجزة (نفصل). بل قال لزوجه مرتين كل مرة على حدة (سنتفصل) فإن هذا اللفظ وإن اعتبر من كنايات الطلاق إلا أنها كناية غير منجزة لا اقترانها بحرف السين فلا يقع بها الطلاق ولو اقترنت بنيته باطناً. وبهذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

الموضوع

(١٢١٢) طلاق بالكتابة

المبادئ

- ١ - يشترط الفقهاء لوقوع الطلاق كتابة أن تكون معنونة تقرأ وتسمع ، وأن يكتب الزوج صيغة الطلاق بنفسه أو بإملائه .
- ٢ - الطلاق المقرن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة وفقاً للقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

سئل :

بالطلب الوارد من السيد / ي . أ . م من جمهورية جنوب أفريقيا .
المقيد برقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ وبعد الاطلاع على الترجمة إلى اللغة العربية
للطلب المذكور المتضمن أن السائل طلق زوجته وأرسل لها خطاباً كتب
فيه ما يلي :
(بموجب هذا أطلقك طبقاً للشريعة الإسلامية . الطلاق بالثلاثة أطلقك .
أطلقك . أطلقك) . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

يشترط الفقهاء لوقوع الطلاق بالكتابة أن تكون معنونة ثابتة تقرأ وتسمع
وتقوم الكتابة مقام اللفظ ، ولا تحتاج إلى نية الطلاق إذا كانت بلفظه الصريح .
فإن لم تكن ثابتة أو كانت لا تقرأ ولا تسمع فلا يقع بها شيء ، أما إن كانت
في كتاب غير معنون فلا يقع بها الطلاق إلا بالنية .
ويشترط أن يكتب الزوج صيغة الطلاق بنفسه أو بإملائه على من يكتبه .
والطلاق المقرن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة وفقاً لرأى فقهاء
الزليدية وبعض فقهاء الشيعة الإمامية . وهو ما اختاره ابن تيمية وابن القيم من

(هـ) المتن : نسخة الشيخ جاد الحق طي جاد الحق - من ١١٥ - م ١٥ - ٤ جمادى
الآخرة ١٤٠٠ هـ - ١٩ أبريل ١٩٨٠ م .

فقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، وأعلنت به جمهورية مصر العربية في
المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ومن قبيل القرآن لفظ الطلاق
الصريح بالعدد تكرار لفظ الطلاق في المجلس الواحد دون فواصل .

لما كان ذلك : وكان ما حدث من السائل حسبا جاء في الترجمة إلى اللغة
العربية لسؤاله أنه وجه إلى زوجته خطاباً كتب فيه (بموجب هذا أطلقك طبعاً
لشريعة الإسلامية الطلاق بالثلاثة أطلقك . أطلقك . أطلقك) .

يقع بهذه العبارات جميعها طلاق واحد رجعي فقط . يجوز لهذا الزوج
بعده مراجعة زوجته بقوله : راجعت زوجي (باسمها الشخصي واسم أبيها
وجدها) إلى عصمتي .

هذا إذا كانت مازال في عدته بمعنى أنها لم تكن قد نزل منها دم الحيض
(العادة الشهرية للمرأة) ثلاث دورات شهرية كوامل ، أو لم يكن قد مضى
عليها ثلاثة أشهر إذا كانت ممن لا يرين هذه العادة الشهرية من تاريخ صدور
ذلك الخطاب منه إليها ، أو لم تكن قد وضعت حملها إذا كانت حاملاً . وقت
كتابة ذلك الخطاب .

أما إذا كانت قد خرجت من العدة بأحد هذه الأمور فيكون له العقد
عليها من جديد بإيجاب وقبول بإذنها ورضاها ، وبمهر جديد ، وبمراعاة
باقي الشروط في عقد الزواج الإسلامي ، وبشرط أن لا يكون قد سبق له
تطبيقها قبل هذا مرتين واقعيتين .

أما إذا كان قد سبق له تطبيقها طلاقين قبل هذا الطلاق المسئول عنه
فإن هذا الأخير يكون هو الثالث ، فلا تحل له إلا بعد أن تزوج برجل مسلم
غيره . ويدخل بها هذا الأخير دخولاً حقيقياً (يعاشرها عشرة زوجية فعليه)
ثم يطلقها وتنتفي عندها بأحد الأسباب الشرعية لانقضاء العدة حسبا تقدم
وعندئذ يحل للسائل العقد عليها من جديد .

وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال وترجمته إلى اللغة العربية الواردة
إلينا من الإدارة العامة للتشريع بوزارة العدل المصرية .

والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

الموضوع

(١٣١٣) طلاق المكره

المبدأ

طلاق المكره واقع عند الخطية غير واقع عند غيرهم وبه أخذ القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / ع . ي . أ من السودان - المهيد برقم ١٥٢ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل متزوج من سودانية اسمها ث . أ . ع وقد رزق منها بأربعة أطفال . وقد وقع منه على زوجته ثلاث طلاقات . وكان مجبراً ، عليها لأن زوجته مريضة بالأعصاب ، وكثيراً ما تهدهده وتطالبه بالطلاق ، وغوفاً منه على حياتها وحياة أطفاله وحياته هو شخصياً وإصرارها على طلب الطلاق فقد تم ذلك رغم عدم رغبته في الطلاق ، وقال إنه لو لم ينفذ لها رغبتها في الطلاق لاعتدت عليه وآذته . وطلب بيان الحكم الشرعي في هذه الطلاقات

أجاب :

اختلف فقهاء الشريعة في وقوع طلاق المكره أو عدم وقوعه . فذهب الفقه الحنفي إلى وقوع الطلاق مع الإكراه . وذهب فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن طلاق المكره غير واقع . لحديث « رفع عن أمي الخطأ والسيان وما استكرهوا عليه » وبهذا النظر جاء حكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعمول به في مصر حيث قررت أن طلاق السكران

(*) الفتى : بميلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ٢٢ - ٢٩ جمادى الآخرة ١٤٠٠ هـ - ١٤ مايو ١٩٨٠ م .

والمكره لا يقع . واختلف أصحاب هذا الرأى فى مدى الإكراه وشروطه
ففى فقه المالكية : إن الإكراه على إيقاع الطلاق بالقول لا يلزم به شيء لاقضاء
ولا ديانة بشرط أن لا ينوى حل عقد الزواج باطلاً . ثم إن الإكراه الذى
لا يقع به الطلاق هو أن يغلب على ظن المكره أنه إن لم يفعل الطلاق يلحقه
أذى مؤلم من قتل أو ضرب كثيراً أو قليلاً ، أو سجن وإن لم يكن طويلاً ، أو يغلب
على ظنه أنه إن لم يطلق يقتل ولده أو يلحقه أذى ومثل الولد الوالد . وفى هذه
الأحوال إذا طلق لا يقع الطلاق . ومثل التهديد بما سلف التهديد بإتلاف المال
أو أخذه ولو كان يسيراً على المعتمد من المذهب « حاشية المسوق على الشرح
الكبير ج ٢ ص ٤١٥ وما بعدها » .

وفى الفقه الشافعى : أن الإكراه يحصل بالتخويف فى نظر المكره كالتهديد
بالضرب الشديد أو الحبس أو إتلاف المال . وتختلف الشدة باختلاف طبقات
الناس وأحوالهم . فالوجه « أى صاحب المنزلة بين أهله » الذى يهدد بالتشهير
به أو الاستهزاء به أمام المأثى يعتبر ذلك فى حقه إكراهاً ، والشم فى حق رجل
ذى مروءة إكراه . ومثل ذلك التهديد بقتل الولد أو الفجور به أو الزنا بامرأته
إذ لاشك فى أنه إيذاء يلحقه أشد من الضرب أو الشم . ومثل ذلك التهديد
بقتل أبيه أو أحد عصبته وإن علا أو سفل ، أو إيذاء بجرم ، وكذلك التهديد
بقتل قريبه من ذوى أرحامه أو جرحه أو الفجور به كل ذلك يعتبر إكراهاً
وقال الفقهاء الشافعيون : إن طلاق المكره لا يقع بشروط : أن يقع التهديد بالإيذاء
من شخص قادر على تنفيذ ما هدد به عاجلاً . وأن يعجز المكره عن دفع التهديد
وأن يظن المكره أنه إن امتنع عن الطلاق يقع الإيذاء الذى هدد به . وأن لا يكون
الإكراه بحق . وأن لا يظهر من المكره نوع اختيار . وأن لا ينوى الطلاق تخفة
المحتاج وحواشياً بشرح المنهاج ج ٨ ص ٣٦ ، ٣٧ فى كتاب الطلاق .

ويشترط الفقه الحنبلى لعدم وقوع طلاق المكره : أن يكون الإكراه
بغير حق . وأن يكون بما يؤلم كالقتل أو قطع اليد أو الضرب الشديد أو ضرب
يسير لذى مروءة ، أو أخذ مال كثير ، أو إخراج من الديار ، أو تعذيب لولده
مختلف باقى الأقارب . وأن يكون المهتد قادراً على تنفيذ ما هدد به وأن يغلب

على ظن المكره أنه إن لم يطلق يقع به الإيذاء المهند به . وأن يعجز عن دفع ماهدد به ، المعنى لابن قدامة الحنبلى ج ٧ ص ٣١٥ من كتاب الطلاق .

ومن هذا المرض الموجز لأحوال فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة فى الإكراه الذى لا يقع معه الطلاق وشروطه يظهر أن الفقه الشافعى هو الذى اتسعت فيه دائرة الإكراه ، حيث يتضح من الأمثلة المضروبة فيها سبق أنهم لا يقصرون الإيذاء الواقع بالإكراه على ذات المكره فقط ، بل إذا كان الإكراه بإيذاء يقتل أو فجور أو قطع أو ضرب لأحد غصبته أو ذوى الأرحام ، كما مثلوا بالزنا بامرأة المكره ، وأن تلك الأمثلة بوجه عام تعنى أن فقهاء هذا المذهب قد راعوا مانسميه الآن بالإكراه الأدنى . لما كان ذلك : وكان السائل قد قرر فى طلبه أنه أوقع الطلقات الثلاث مكرهاً من زوجته المريضة بمرض عصبى خفواً على نفسه وعلى أولاده وعلى ذات زوجته لأنه إذا لم ينطق بلفظ الطلاق حال نوبتها العصبية كطلبها اعتدت عليه وآذته بما لا قبل له باحتماله كانت هذه الحال من باب الإكراه الأدنى للسائل ، تخرجياً على الأمثلة التى ذكرها فقهاء الشافعية ، ولكن يلزم توافر الشروط التى اشترطها هؤلاء الفقهاء لعدم وقوع الطلاق وموجزها ، أن تكون هذه الزوجة وقت التهديد قادرة على فعل ماهددت به ، وأن يكون السائل فى حالة عجز عن منعها من إيذائه ، أو إيقاع الأذى بنفسها أو بأولادها وأن يظلب على ظنه إيذاؤها إياه فى نفسه أو فى أولادها أو فى نفسها بما يضر ولا يمتثل إن لم يوقع الطلاق فى الحال . وأن لا يظهر منه نوع اختيار ، كما إذا أكره على الطلاق بلفظ محدد فنطق بلفظ آخر .

وأخيراً ألا ينوب الطلاق وقت التلفظ به حال الإكراه ، بمعنى أن لا يوافق لفظه نية مستقرة فى قلبه بالطلاق . فإذا توافرت هذه الشروط فى حال السائل فإنه يكون مكرهاً إكراهاً أدبياً ، فلا يقع بما صدر منه طلاق فى حال تحقق إيذاء زوجته له أو لأحد أولاده أو فى ذات نفسها . وأمر التحقق من توفر هذه الشروط متروك له شخصياً ، وعليه الإيم إن لم تكن الشروط متحققة . فليتن الله فيما فوض إليه ، لأن هذا أمر يتعلق بحل أو حرمة هذه الزوجة بالطلاق الثالث والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢١٤هـ) كناية طلاق • وحلف بالله

المبادئ

- ١ - حلف الرجل بقوله (بالله العظيم إن لم تسافر معي لالتزمني) قاصداً التهديد فقط . هو جمع بين الكناية والحلف بالله . فلا يقع الطلاق سواء سافرت زوجته معه أم لا . لعدم إرادته .
- ٢ - المين بالله منقطة في ذلك وعليه التحلل منها بالتكفير عنها مادامت زوجته لم تسافر معه .
- ٣ - اعتزال الزوج فراش زوجته دون حلف أو تطليق لا أثر له .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / ي . ي . ح الحفيد برقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل سافر هو وزوجته إلى الإسكندرية لزيارة والده زوجته، وعقب انتهاء الإجازة عزم على السفر لأسوان مقرر عمله . ولكن أسرة زوجته قررت عدم سفرها معه دون مبرر لذلك، وتدخل بعض الوسطاء ولكن أهلها أصروا على عدم سفرها معه، فحلف قائلاً « بالله العظيم إن لم تسافر معي لالتزمني » قاصداً تهديد أسرة زوجته . وقال إنها لم تسافر معه وسافر وحده . فلما علم والده ذهب إليها وأحضرها إليه . وبعد مدة حدث سوء تفاهم بينه وبين زوجته انتهى الأمر بأن اعتزلها مدة قاصداً بفك الطلاق . ولكن لم يحدث منه عيب أو طلاق . وتدخل أخوه في الموضوع وعاد إلى فراش الزوجية . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك .

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ عبد الحق علي جاد الحق - م ١١٥ - م ٢٧ - ١١ رجب ١٤٠٠ هـ - ٢٦ مايو ١٩٨٠ م .

أجاب :

الأصل أن الطلاق المعلق على فعل شيء أو تركه إنما يقع إذا قصد المحالف وقت الحلف وقوعه عند حصول المحلوف عليه أو عدم حصوله . أما إذا لم يقصده وإنما أراد التهديد فقط فلا يقع به شيء . وكذلك كتابات الطلاق وهي ماتمخمل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا بالنية . وذلك عملاً بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المأخوذ من أقوال الفقهاء في بعض المذاهب الإسلامية في مسائل الأحوال الشخصية . ولما كان السائل قد بدأ حلفه بقوله « بالله العظيم إن لم تسافر معي لاتلزمي » فاصدا التهديد فقط ، وهو بهذا قد جمع بين الكناية والحلف بالله ولم يرد الطلاق فلا يقع بقوله هذا طلاق سواء سافرت معه زوجته أم لا . ولكن الميم بالله تعالى منعقدة وعليه التحلل منها مادامت زوجته لم تسافر معه بأن يكفر عن يمينه . وكفارة الحنث في اليمين هي : إطعام عشرة مساكين . ويجزئ في إطعام كل مسكين ما يجزئ في صدقة الفطر ، وذلك بإعطاء كل مسكين نصف صاع من قح ، والصاع بالكيل المصرى هو قلدحان وثلاث . ويجوز عند الحنفية إعطاء القيمة نقداً وفق سعر القمح الجارى في التعامل . أوله أن يكسو عشرة مساكين ، الكساء المتعارف وأقله ما تجوز فيه الصلاة . فإن لم يستطع الطعام ولا الكسوة يتعين عليه صوم ثلاثة أيام متتاليات ، لقوله تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون » الآية ٨٩ من سورة المائدة . أما اعتزال الزوج فراش زوجته دون حلف أو تطليق فلا أثر له . لأن ركن الإيلاء النطق باليمين أو بما يدل على الامتناع عن الوقاع مع الزوجة . والتطليق يكون بالتلفظ بما يدل على الطلاق . وبهذا علم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

استعمال تحليل الظهار في الطلاق

المبادئ

١ - لا يقع طلاق الزوج لزوجته إلا بالنية بقوله لها « أنت مثل أى وأختى » لأنه من كتابات الظهار وجرى العرف على استعماله في الطلاق لاسيما عند من لا يعرفون الظهار الشرعى ولا يفصلونه - ويقع طلاقاً رجعياً عند نية ذلك .

٢ - قول الرجل لزوجته « أنت طالق بالثلاثة وعمرمة على مثل أى وأختى » يقع به طلاق واحدة رجعية طبقاً للقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن بنت السائل سافرت معه إلى السعودية، وهناك سكنت هي وزوجها مع أحد زملاء زوجها وزوجته في شقة واحدة ، عبارة عن حجرتين ، هو وزوجته في حجرة ، وزميله وزوجته في الحجرة الثانية . وفي يوم طلب منها زوجها في الصباح دخول الحمام معه ، فقالت له عيب لأن الحمام بجوار حجرة زميله ، فما كان منه إلا أن ضربها وقال لها (أنت مثل أى وأختى) . وفي مرة ثانية قال لها رشي الحجرة بالميد ولن أحضر إلا في الساعة السابعة ففعلت ذلك . وحضر الساعة الخامسة وكانت قد فتحت الحجرة للتهوية ، فقال لها لماذا عملت كذا ونهال عليها بالضرب فلما قالت له أنت الذى قلت . قال لها (أنت طالق بالثلاث عدة مرات) وبعد ذلك حضرت هي وزوجها إلى القاهرة . وفي ثانی أيام عيد الفطر قالت له

(*) المبنى : مفيدة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٤٤ -
٢٢ رمضان ١٤٠٠ هـ - ٢ أغسطس ١٩٨٠ م .

سأذهب إلى جبانة الإمام الشافعي مع أمي وأبني الصغير لقراءة الفاتحة على روح أمي محمد الذي توفي، ونخرجوا من المنزل الساعة العاشرة ورجعوا الساعة الثانية . فقال لها لماذا تأخرت كله، فقالت له المواصلات صعبة ففرضها وشتمها وقال لها « أنت طالق بالثلاثة ومحرم على مثل أمي وأختي » وبعدها سافر زوجها وحده إلى السعودية وأرسل لنا يطلب مفرها إليه . فهل والحال ما ذكر يمكن أن تسافر إليه أم أنها حُرمت عليه . وبيان الحكم الشرعي في ذلك ؟
أجاب :

إن قول هذا الزوج لزوجته في المرة الأولى « أنت مثل أمي وأختي » من كتابات الظهار وجرى العرف على استعماله في الطلاق لاسيما عند من لا يعرفون معنى الظهار الشرعي ولا يقصدونه . ومن ثم لا يقع بها الطلاق إلا بالنية . فإذا كان الزوج قد قصد وقت النطق بهذه العبارة الطلاق كان طلاقاً أول رجعيًا . وإن لم يقصد بتلك العبارة الطلاق كان لغوا ، ولا يقع بها شيء من الطلاق . وقول الزوج لزوجته في المرة الثانية « أنت طالق بالثلاثة عدة مرات » وقوله لها في المرة الثالثة « أنت طالق بالثلاثة ومحرم على مثل أمي وأختي » من ألفاظ الطلاق الصريحة المنجزة التي يقع بها الطلاق بمجرد التلفظ به دون توقف على نية وقصد الخالف . ويقع بكل من هاتين الصيغتين طلقة واحدة لأن الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض مسائل الأحوال الشخصية المأخوذ من فقه بعض المذاهب الإسلامية . وهذا إذا كان تكراره لفظ أنت طالق بالثلاثة في نفس واحد دون فواصل وإلا احتسبت طلقات متكررة . لما كان ذلك : فإذا كان الخالف قد قصد بالعبارة الأولى الطلاق كان طلاقاً أول رجعيًا ويقع على زوجته في المرة الثانية طلقة ثانية رجعية إن كان التكرار لتلك الصيغة في نفس واحد . وتبين منه زوجته بالمرة الثالثة بينونة كبرى لا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره نكاحاً صحيحاً شرعاً ويدخل بها الزوج الثاني دخولاً حقيقياً ثم يطلقها أو يموت عنها وتنقضي عدتها منه شرعاً . أما إذا كان الزوج

الحالف لم يقصد بالعبارة الأولى الطلاق فيكون الواقع منه على زوجته طلاقين فقط باليمينين الثاني والثالث متى كان التكرار فيهما في نفس واحد . ويكون من حق الحالف مراجعة زوجته إن كانت لا تزال في عدته من اليمين الثالث ، أو إعادتها إليه بعقد ومهر جديدين بإذنها ورضاها إن كانت قد خرجت من العدة . أما إذا كان تكرار الصيغة بعد فواصل زمنية كان الطلاق أكثر من ثلاث مرات فتبين منه بينونة كبرى كما تقدم . وبهذا يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢١٦) طلاق وظاهر

المبادئ

١ - قول الرجل لزوجته (أنت طالق) ثم قوله لوالده أثناء غضبه (طالق طالق طالق) يريد زوجته ثم قوله لها (أنت حرمانه على زى أى وأغنى) يقع طلاقه في المرة الأولى ولا يقع في المرة الثانية إذا دخلت درجة غضبه في نطاق واحدة من الحالتين اللتين لا يقع فيهما الطلاق وتكون ألفاظه في المرة الأخيرة ظاهراً نواه أو لم ينو شيئاً لتصريحه بلفظ الحرمة فيها .

٢ - ما ألته المأذون مخالفاً لواقع لا يرفسه لأن الحل والحرمة ومسؤولية الزوج المسلم لا تستلزم كسبه المأذون .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ٢٢٩ سنة ١٩٨٠ المتضمن أن رجلاً قال لزوجته أولاً « أنت طالق » بسبب خلاف بينهما ، ثم بعد نقاش بينه وبين والده في شأن إعادتها للمنزل في يوم محدد خرج عن شعوره إثر غضبه ورد على والده بقول « طالق . طالق . طالق » يريد زوجته بهذا القول . وفي مرة ثالثة قال لزوجته إثر خلاف بينهما أيضاً « أنت حرمانه على زى أى وأغنى » ثم توجه إلى المأذون فأثبت لديه طلبة أولى رجعية مع جهل المأذون بالموضوع وأضاف السائل أن هذا الشخص عصبى المزاج يثور لأتفه الأسباب ، ويتناول أحياناً مهنياً للأعصاب .

وطلب بيان الحكم الشرعى في ذلك .

(هـ) المتن : فتيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٥ - م ٦٦ - ١٠ - معجم ١٤٠١ - ١٨ - نوفمبر ١٩٨٠ م .

أجاب :

إن الطلاق من حيث لفظه إما صريح مثل أنت طالق ، وإما كتابة مثل أنت خالصة ، أنت محرمة . وبالأول يقع الطلاق بمجرد النطق به ممن هو أهل لإيقاعه شرعاً سواء كان جاداً قاصداً أو هازلاً لاعباً ، ولا يقع بالكتابة إلا بالنية . وطلاق الغضبان غير واقع في حالتين : الأولى : أن تبلغ حالة الغضب نهايتها ، بحيث لا يدري الغضبان ما يقوله ولا ما يقصده .

والحالة الأخرى : أن لا يبلغ الغضب تلك الدرجة من فقدان الوعي ولكنه يصل إلى حد المذيان ، فيغلب عليه الخلل والاضطراب في أقواله وأفعاله . والمناط في الحالتين أن يخرج الغضب عن وزن ما يقول وإدراكه إدراكاً صحيحاً .

وغلبة المذيان بمعنى أن تكون غلبة خارجة عن عادته ، ولا يشترط زوال العقل ، وإلا أخذ حكم المجنون لا الغضبان .

أما إذا لم تبلغ حالة الغضب بالرجل واحدة من هاتين الحالتين كانت مجرد انفصال ، وعندئذ يقع بقوله الصريح الطلاق قصده أو لم يقصده . لما كان ذلك :

كان قول الرجل المستول عنه لزوجته في المرة الأولى (أنت طالق) من صريح ألفاظ الطلاق الذي يقع به طلاق أولى رجعية إذا لم يكن قد سبق بينهما طلاق واقع شرعاً ، وكان قوله لوالده أثناء مناقشتها (طالق . طالق . طالق) في حال خروجه عن شعوره إثر غضبه ، ويريد بهذه الألفاظ زوجته غير معتد به ، ولا يقع به الطلاق إذا انطبقت درجة غضبه على واحدة من تلك الحالتين .

أما إذا كان غضبه مجرد انفصال ، فإنه يقع بهذه الألفاظ الثلاث طلاق رجعية إذا كان قد نطق بها في نفس واحد ، تطبيقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ التي تنص على أن الطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة ، وهذا الحكم مأخوذ من فقه بعض المذاهب الإسلامية ، وتعتبر طلاقاً ثانية رجعية من المستول عنه إذا لم يكن قد أوقع غير الطلاق السابق .

وكان قول هذا الزوج في المرة الثالثة لزوجه حين انخلف معها
 «أنت حرمة على زى أمى وأنتى» من كتابات الظهار ، وهى أيضاً
 من كتابات الطلاق ، وعليه تحديد ما نوى بهذا القول ويصدق فيها عدده ،
 وإذا قال لم أنو شيئاً لم يصدق لتصريحه بلفظ الحرمة الذى يقتضى إما حرمة
 الظهار وإما فرقة الطلاق ، وإن ادعى عدم النية حمل لفظه على الظهار
 لأنه يحتمله، وحرمة دون حرمة الطلاق . فثبت به الأدنى لأن حرمة الظهار
 لا تزيل عقد الزواج بخلاف حرمة الطلاق ، لاسيما إذا اعتبر طلاقه واقعاً
 في المرة الثانية بأن لم تبلغ به درجة الغضب واحدة من تلك الحالتين، وهذا
 هو ما يقضى به فقه مذهب الإمام أبى حنيفة فى ألفاظ كتابات الظهار
 والطلاق وحكمها الذى يجرى عليه القضاء بنص المادة ٢٨٠ من لائحة
 ترتيب المحاكم الشرعية .

وإذا كان ذلك : كان الزوج المسئول عن واقعاته مطلقاً لزوجه طلبة
 رجعية في المرة الأولى ، وتعتبر أولى الطلقات إذا لم يكن قد سبق بينهما
 طلاق واقع شرعاً . وكان طلاقه غير واقع في المرة الثانية إذا دخلت
 درجة غضبه في نطاق واحدة من الحالتين سالفتي الذكر . فإذا لم تدخل
 في نطاق أيتهما كان طلاقه واقعاً واحتسبت عندئذ طلبة ثانية .

وتقدير حالة الغضب ومدى انطباقه أمر شخصي يناط بالمشاهدين
 له وقت الغضب لا إلى ذات الخالف .

وكانت ألفاظه في المرة الأخيرة ظهاراً نواه أو لم ينوه لتصريحه بلفظ
 الحرمة . وصرف هذا اللفظ إلى الظهار أولى وأخف من صرفه إلى الطلاق ،
 وعندئذ تحرم عليه زوجته ولا يحل له مسها إلا بعد تأدية كفارة الظهار التي
 بينها الله سبحانه في سورة المائدة (والذين يظاهرون من نساءهم ثم يهتدون
 لما قالوا فتحرير ربة من قبل أن يتأسا ذلكم توعظون به والله بما تعملون
 خبير . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتأسا فمن لم يستطع
 فإطعام ستين مسكيناً ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله وتلك حلود الله وللكافرين
 عذاب أليم) . الآيتان ٣ ، ٤ .

وهي على الترتيب : تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصوم شهرين متتابعين ،
فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً ، بإعطاء كل واحد نصف صاع من
القمح أو قيمته (الصاع بالكيل المصري بتقدير قه الإمام أبي حنيفة قلحان
وثلاث الصلح) .

أما ما أثبتته المأذون من أن ما وقع هو طلاق أولى رجعية فلا يرفع
الواقع ، لأن الحل والحرمة مسئولية الزوج المسلم أمام الله سبحانه ، لا تستفاد
مما كسبه المأذون ، وقد يكون عن غير علم كما جاء في السؤال .

فلتكن تقوى الله ومراقبته والوقوف عند حدوده غاية المسلم ، وألا
يحتال ، ولا يحاول الإفلات مما وقع فيه بما هو شر وأخرى .

(وتلك حدود الله . ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) من الآية
الأولى من سورة الطلاق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢١٧) تفويض الطلاق الى الزوجة

المبادئ

١ - للزوج أن ينيب زوجته في إقاع الطلاق . ولا تكون هذه الإنابة إلا تفويضا في نطاق ما لوضه لها الزوج من تقييد بزمان أو تعميم في كل الأزمان .

٢ - تفويض الزوج زوجته في تطليق نفسها منه متى شاعت لا يقتضى تكرار الفعل منها .

٣ - بتطبيقها نفسها منه ثانية بمقتضى التفويض بتاريخ ١٩٨٠/٨/١٤ ومراجعتها لها شفاها عند حضورها وأهلها في ١٩٨٠/٨/١٧ وعدم تسلمه إشهاد الطلاق الرسمي إلا في ١٩٨١/٣/٨ تكون هذه المراجعة قد وقعت صحيحة وهي في عتته من هذا الطلاق الثاني الرجعي وتعود بها زوجة له .

٤ - ثبوت الرجعة يكون بالمصادقة أو البينة دون توقف على إلتانها في وثيقة رسمية .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد مدير العلاقات العامة بالمؤسسة الاجتماعية العالية المقيد برقم ٧٧ سنة ١٩٨١ . المتضمن أن السائل تزوج بالسيدة / ز . ع . أ - بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٩ على يد مأذون خلوصي التابع لمحكمة شبرا للأحوال الشخصية ، وقد اشترطت الزوجة أن تكون العصمة بينها تطلق نفسها متى شاعت كما جاء في الصورة الضوئية لوثيقة الزواج المرفقة .

(*) الملحق : مفيدة الشيخ عبد الحق على عبد الحق - من ١١٥ - م ١٠٨ -
١٨ جلد١ الأولى ٢٤٠١ هـ - ٢٤ مارس ١٩٨١ م .

وأنه بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٠ على يد مأذون بندر نورستا طلقت الزوجة نفسها منه طقة ثانية - ويقول السائل : إن زوجته وأهلها حضروا إلى منزله يوم ١٧/٨/١٩٨٠ وأبلغوه شفاهاً أنها طلقت نفسها منه . فقال لها أمام الحاضرين . وأنا راجعتك إلى عصمتي . وتكرر هذا عدة مرات ، وأنه لم يقسم إشهاد الطلاق المنه عنه إلا في يوم ٨/٣/١٩٨١ بطريقة غير رسمية . وأرفق صورة ضوئية من هذا الإشهاد ، وأنه حرر محضراً بذلك بقسم شرطة أول شبرا الخيمة .

وطالب السائل الإفادة عن الحكم في هذه المراجعة ، حتى يتمكن من مباشرة حقوقه الشرعية ، وبيان موقفه من العصمة في هذه الرجة .

أجاب :

لقد اختص الإسلام الزوج بالطلاق وحل عقدة النكاح . فقد أسندت الآيات الكريمة العديدة الطلاق إلى الرجال . ووجهت الخطاب إليهم في قوله تعالى في سورة البقرة من الآية ٢٣٠ (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره . .) وقوله تعالى في نفس السورة من الآية ٢٣١ (وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن . .) الخ . وقوله أيضاً في الآية ٢٣٧ (وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة . .) الخ . كما أن الافتداء (أى الطلاق على مال) إنما جعل للمرأة في مقابلة ما يبد الرجل من طلاق .

وإذا كان الزوج قد اختص شرعاً بإيقاع الطلاق بنفسه ، فإنه يملك أن ينيب غيره عنه في إيقاعه ، فله أن ينيب زوجته فيه ، ولا تكون هذه الإنابة إلا تفويضاً ، وإذا فوضها فقد جعل طلاقها تبعاً لمشيئتها ، فإن شاءت طلقت نفسها ، وإن شاءت لم تفعل ، ويكون التفويض بالتطبيق في نطاق ما فوضه لها الزوج من تقييد بزمان أو تعميم في كل الأزمان . كأن يقول لها طلقي نفسك في مدة شهر ، أو طلقي نفسك متى شئت ، ففي هذه الحالة لا تملك تطليق نفسها منه إلا مرة واحدة ولا تملك الزيادة عليها .

وفي موضوع السؤال . فوض الزوج زوجته في أن تطلق نفسها منه متى شامت ، وهذه العبارة لا تفيد تكرار الفعل ، فإذا طلقت نفسها منه مرة فقد استنفدت حقها الممنوح لها منه ، ولا تملك تطليق نفسها منه مرة أخرى .

ويقرر السائل أن زوجته طلقت نفسها منه بمقتضى هذا الضيوض . طلبة ثانية بتاريخ ١٤/٨/١٩٨٠ . وأنها وأهلها ذهبوا إليه في منزله وأخبروه بذلك بتاريخ ١٧/٨/١٩٨٠ . وأنه قد أرجعها إلى عصمته عند حضورها شفاها في نفس اليوم . وتكرر ذلك عدة مرات . ثم إنه لم يتسلم لإشهاد الطلاق الرسمي إلا في يوم ٨/٣/١٩٨١ بطريقة غير رسمية . وقد حرر بذلك محضراً في قسم الشرطة .

وإذ كان ذلك : فإذا كانت هذه المراجعة قد وقعت وهي في عدته من هذا الطلاق الثاني الرجعي ، كانت رجعة صحيحة تعود بها زوجة له . وكان الأمر متوقفاً على ثبوتها عند النزاع في حصولها .

لما كان ذلك : وكان ثبوت الرجعة إما بالمصادقة بين المطلق والمطلقة على حصولها في العدة أو بالبينة الشرعية (الشهود) دون توقف على إثبات الرجعة في وثيقة رسمية لدى المأفون ، كان للسائل إثبات مراجعته حسب قوله في حضورها يوم ١٧/٨/١٩٨٠ بكافة طرق الإثبات أمام القضاء إذا لم توافقه مطلقته على حصول الرجعة في هذا التاريخ ، ويخضع الإثبات في هذا لأرجح الأحوال في فقه المذهب الحنفي عملاً بالمادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية . هذا : وتنطبق على الزوجة المفوضة في الطلاق الإجراءات المقررة في المادة (٥ مكرراً) بالقانون رقم ٤٤ سنة ١٩٧٩ وما يترتب على الإخلال بها .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢١٨) المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩
وسندهما الفقهى

المبادئ

١- المبدأ فى حكم وقوع الطلاق بالصيغ التى جرت مجرى اليمين نحو (على الطلاق) على العرف، واختلاف الفقهاء فى شأنها إنما هو بسبب اختلاف الأعراف.

٢- فقهاء المذهب الحنفى نصوا على أن مثل (على الطلاق أو على الحرام) لا يقع به الطلاق إذا لم يضاف إلى المرأة.

٣- قول الرجل لزوجته (على الطلاق لا تقابلى أحداً منهم) أو (على الطلاق لا تفلى لم أو لأحد منهم هلموه) يعنى إخوانه من باب اليمين بالطلاق وهو لعمري لا يقع به طلاق حتى لو كلمت واحداً منهم أو غسلت ملابسهم أو لأحد منهم.

٤- الطلاق المتتابع فى نفس واحد مثل (أنت طالق . أنت طالق . أنت طالق) دون التلق بما يقتضى المغايرة أو الفصل بين هذه الألفاظ بما يفيد الوقوع وينى قصد التأكيد . هو من مشمولات المادة الثالثة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ويقع به طلاق واحدة رجعية .

٥- المقصود بنص المادة الثالثة المذكورة حمل المطلق على ألا يسير فى غير الطريق الذى رسمه القرآن الكريم فى قوله تعالى : (الطلاق مرتان) وما بعده ، فلا يطلق دفعة واحدة أكثر من طلاق واحدة . فالطلاق المتتابع فى مجلس واحد يدخل فى الطلاق المتعدد لفظاً بهذا الاعتبار الذى تفياه القانون ، وهو رأى الفقهاء القائلين إن الطلاق بلفظ الثلاثة يقع واحدة .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جواد الحق على جواد الحق - س ١١٥ - م ١٢٥ -
١٢ شعبان ١٤٠١ هـ - ١٥ يونية ١٩٨١ م .

مثل :

بالطلب المتيد برقم ١٧٢ سنة ١٩٨١ القدم من السيد / ز. م. دى
وقد جاء به : أن إعرته يقيمون معه فى معيشة واحدة ، وحملت بينه
وبينهم خلافات ، وبهذا السبب قال لزوجته مرة : (على الطلاق لا تقابلنى
أحدًا منهم) وأحيانًا يحلف نفس اليمين (بأن لا تفصل لى أو لأحد منهم
هدومه) وقد تكررت منه هذه الأيمان ، دون أن يقصد بها إيقاع
الطلاق . وأنه فى مرة أخيرة اختطف مع زوجته فقال لها : (أنت طالق
أنت طالق أنت طالق) فى نفس واحد ودون أى فترة بين كل كلمة
من هذه الكلمات .

لما حكم هذا شرعاً ؟

أجاب :

جرى نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بأنه : -
لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شىء أو تركه
لا غير .
وقد جاء فى المذكورة الإيضاحية لهذا القانون عن نص هذه المادة
ما يلى :

يتقسم الطلاق إلى منجز وهو ما قصد به إيقاع الطلاق فوراً ، وإلى
مضاف كأنت طالق غداً ، وإلى يمين نحو على الطلاق لا أفعل كذا ، وإلى
معلق كأن فعلت كذا فأنت طالق .

والمعلق إن كان غرض المتكلم به التخويف أو الحمل على فعل الشىء
أو تركه ، وهو يكره حصول الطلاق ولا وطرله فيه كان فى معنى اليمين
بالطلاق ، وإن كان يقصد به حصول الطلاق عند حصول الشرط ،
لأنه لا يريد المقام مع زوجته عند حصوله ، لم يكن فى معنى اليمين واليمين
فى الطلاق وما فى معناه^(١) لاغ ، أما باقى الأقسام فيقع فيها الطلاق .

(١) المحلى لابن حزم فى المسألة رقم ١٦٢٨ ص ١٢٤ وما بعدها ج ١٠ .

وقد أخذ في إلغاء العین بالطلاق برأى متقدم^(١) الحنفية ، وبعض متأخريهم ، وهو موافق لرأى الإمام على وشريح وداود وأصحابه وطائفة من الشافعية والمالكية .

وهذا الذى ألفت إليه المذكرة من أقوال الفقهاء سنداً لحكم ذلك النص ، يؤكد ما قاله وما نقله ابن القيم في كتابه - إغاثة^(٢) اللهفان من مصائد الشيطان - في الحلف بالطلاق وحكمه ، من أقوال طوائف من الفقهاء ، وكان من هذه القول حرقاً ما يلى :

الطريق الرابعة : طريق من يفرق بين أن يحلف على فعل امرأته ، أو على فعل نفسه ، أو على فعل غير الزوجة ، فيقول : إن قال لامرأته (إن خرجت من الدار ، أو كلمت رجلاً ، أو فعلت كذا فأنت طالق) فلا يقع عليه الطلاق بفعلها ذلك ، وإن حلف على فعل نفسه ، أو غير امرأته وحث لزمه الطلاق .

وهذا أقول أفقه أصحاب مالك على الإطلاق ، وهو أشهب بن عبد العزيز ومعه من الفقه والعلم غير خاف . ومأخذ هذا : أن المرأة إن فعلت ذلك لتطبيق نفسها ، لم يقع به الطلاق ، معاقبة لها بنقيض قصدها ، وهذا جار على أصول مالك وأحمد ، ومن وافقهما في معاقبة القار من التورث والزكاة وقاتل مورثه والموصى له ومن دبره بنقيض قصده ، وهذا هو الفقه ، لاسيما وهو لم يرد طلاقها ، إنما أراد حضها أو منعها . وأن لا تتعرض لما يؤذيها ، فكيف يكون فعلها سبباً لأعظم أذى ؟ وهو لم يملكها ذلك بالتوكيل والخيار . ولا ملكها الله إياه بالفسخ ، فكيف تكون الفرقة إليها ، إن شئت أقامت معه ، وإن شئت فارقت بمجرد حضها ومنعها ؟

الطريق الخامسة : طريق من يفصل بين الحلف بصيغة الشرط والخزاء والحلف بصيغة الالتزام . فالأول كقوله : إن فعلت كذا ، أو إن لم أفعله

(١) الدر المختار للحسكى وحاشية المختار لابن مابدين ج ٢ في باب صريح الطلاق ص ٦٦٨ - ٦٧٠ ، والفتاوى الخيرية ج ١ ص ٤٢ و ٤٦ ط. سنة ١٢١١ هـ .
(٢) ج ٢ ص ٩٠ و ٩١ و ٩٢ تحقيق حميد الفتى طبع بمطبعى البلبى الطبى سنة ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٩ م .

فأنت طالق . والثاني : كقولہ : الطلاق يؤمى - أو - لى لازم ، أو حل الطلاق
إن فعلت كذا أو إن لم أفعل . فلا يؤمى شئ فى هذا القسم ، إذا حث دون
الأول .

وهذا أحد الوجوه الثلاثة لأصحاب الشافعى ، وهو المنقول عن أبى
حنيفة وقدماء أصحابه ذكره صاحب النخبة وأبو الليث فى فتاويه .

قال أبو الليث : ولو قال : طلاقك على واجب أو لازم ، أو فرض ،
أو ثابت . فن المتأخرين من أصحابنا من قال : يقع واحدة رجعية ، نواه
أو لم ينوه ، ومنهم من قال : لا يقع وإن نوى ، والفارق . العرف .

قال صاحب النخبة : وعلى هذا الخلاف . إذا قال : إن فعلت كذا
فطلاقك على واجب ، أو قال : لازم . ففعلت .

وذكر القدورى فى شرحه : أن على قول أبى حنيفة : لا يقع الطلاق
فى الكل ، وعن أبى يوسف : إن نوى الطلاق يقع فى الكل ، وعن محمد :
أنه يقع فى قوله : لازم ولا يقع فى : واجب ، واختار الصدر الشهيد
الوقوع فى الكل ، وكان ظهير الدين المرغينانى يفتى بعدم الوقوع فى الكل ،
هذا لفظ صاحب النخبة .

وأما الشافعية : فقال ابن يونس ، فى شرح التنبية : وإن قال الطلاق
والعتاق لازم لى ، ونواه لزمه ، لأنهما يقعان بالكناية مع النية ، وهذا
اللفظ محتمل ، فجعل كناية ، وقال الرويانى : الطلاق لازم لى : صريح ،
وعد ذلك فى صرائح الطلاق ، ولعل وجهه غلبة استعماله لإرادة الطلاق .

وقال القفال فى فتاويه ، ليس بصريح ولا كناية ، حتى لا يقع به
الطلاق وإن نواه ، لأن الطلاق لا بد فيه من الإضافة إلى المرأة ، ولم يتحقق .
هذا لفظه .

وحكى شيخنا هذا القول عن بعض أصحاب أحمد .

فقد صار الخلاف فى هذا الباب فى المذاهب الأربعة ، ينقل أصحابها
فى كتبهم .

ولهذا الضريق مأخذ آخر أحسن من هذا الذى ذكره الشارح ، وهو أن الطلاق لا يصح التزامه وإنما يلزم التطليق ، فإن الطلاق هو الواقع بالمرأة ، وهو اللزم لها ، وإنما الذى يلزمه الرجل هو التطليق ، فالطلاق لازم لها إذا وقع .

إذا تبين هذا : فالتزام التطليق لا يوجب وقوع الطلاق ، فإنه لو قال : إن فعلت كذا فعلى أن أطلقك : أو فله على أن أطلقك ، أو فتطليقك لازم لى ، أو واجب على ، وحنث ، لم يقع عليه الطلاق . فهكذا إذا قال : إن فعلت كذا فالطلاق يلزمى ، لأنه إنما التزم التطليق ، ولا يقع بالتزامه .

والموقمون يقولون . هو قد التزم حكم الطلاق ، وهو خروج البضع من ملكه ، وإنما يلزمه حكمه إذا أوقع فصار هذا الالتزام مستلزما لوقوعه . فقال لم الآخرون : إنما يلزمه حكمه إذا أتى بسببه ، وهو التطليق ، فحينئذ يلزمه حكمه ، وهو لم يأت بالتطليق منجزاً بلا ريب . وإنما أتى به معلقاً له ، والتزام التطليق بالتنجز لا يلزم ، فكيف يلزم بالتعليق ؟ ثم قال ابن القيم :

ومن ذكر الفرق بين الطلاق ، وبين الحلف بالطلاق : القاضى أبو الوليد بن عبد الله بن هشام الأزدى القرطبي فى كتابه (مفيد الأحكام فيما يمرض لم من نوازل الأحكام) فقال : الفرق بين الطلاق إرقاعاً ، وبين اليمين بالطلاق ، وفى المئونة كتابان موضوعان : أحدهما لنفس الطلاق ، والثانى للأيمان بالطلاق ، ووراء هذا الفن فقه على الجملة :

وذلك أن الطلاق صورته فى الشرع : حل وارد على عقد ، واليمين بالطلاق عقد فليفهم هذا ، وإذا كان عقداً لم يحصل منه حل إلا أن تنقله من موضع العقد إلى موضع الحل نية ، ليخرج بها اللفظ من حقيقته إلى كنياته .

وبعد أن قسم الطلاق إلى صريح وكناية ، قال : فإذا عرضنا لفظ الأيمان على صريح الطلاق لم تكن من قسمه ، وإن عرضناها على الكناية لم تكن من قسمها إلا بقرينة ، من شاهد حال ، أو جارى عرف ، أو نية

تقارن اللفظ ، فإن اضطرب شاهد الحال ، أو جرى العرف بلحتم
بحمله ، فقد تعلم الوقوف على النية .

ثم أشار إلى أن هناك فرقاً فطرياً عقلياً شرعياً بين إيقاع الطلاق والحلف
بالتطلاق ، وأنهما بآيات مفترقان بمقتضيهما ومقاصدهما وألفاظهما ، فيجب
افتراقهما حكماً .

أما افتراقهما حقيقة ، فالطلاق حل وفسخ ، واليمين عقد والزام ،
فهما إذا : حقيقتان مختلفتان قال الله تعالى (ولكن يؤخذكم بما عقدتم
الأيمن ...) (١) .

ثم أشار إلى الافتراق في الحكم بقوله : وإذا كانت اليمين عقداً
لم يحصل بها حل ، إلا أن ينقل من موضع العقد إلى موضع الحل ،
ومن البين أن الشارع لم ينقلها من العقد إلى الحل ، فيجب بقاؤها
على ما وضعت عليه ، نعم لو قصد الحالف بها إيقاع الطلاق عند الحنث
فقد استعملها في العقد والحل ، فتصير كناية في الوقوع ، وقد نواه .
فيقع به الطلاق ، لأن هذا العقد صالح للكناية ، وقد اقترنت به النية .
فيقع الطلاق . أما إذا نوى مجرد العقد ، ولم ينو الطلاق البتة ، بل هو أكره
شيء إليه . فلم يأت بما ينقل اليمين من موضوعها الشرعي ولا نقلها عنه الشارع .
فلا يلزمه غير موجب الأيمان : ثم قال : والمقصود أن باب اليمين وباب
الإيقاع مختلفان في الحقيقة والقصد واللفظ ، فيجب اختلافهما في الحكم .

أما الحقيقة فإما تقدم ، وأما القصد : فلأن الحالف مقصوده الحض
والمنع ، أو التصديق أو التكذيب ، والمطلق مقصوده التخلص من الزوجة
من غير أن يخطر بباله حض ولا منع ولا تصديق ولا تكذيب ، فالتسوية
بينهما لا ينبغي حالها .

وأما اختلافهما لفظاً ، فإن اليمين لابد فيها من التزام قسمي يأتي فيه
بجواب القسم ، أو تعليق شرطى ، يقصد فيه انقضاء الشرط والجزاء ،

(١) من الآية ٨٩ من سورة المائدة .

أو وقوع الجزاء على تقدير وقوع الشرط ، وإن كان يكرهه ويقصد انتفائه . ولفظ الإيقاع لا يتضمن شيئاً من ذلك ، ومن تصور هذا حق التصور ، جزم بالحق في هذه المسألة^(١) .

وفي حكم الحلف بالطلاق والفرق بينه وبين إيقاع الطلاق تحدث ابن تيمية في الجزء^(٢) الثالث من فتاويه مشيراً إلى أقوال الفقهاء إجمالاً في هذا الموضوع ، مبيناً بعض الحجج مفرقة بين التعليق الذى يقصد به الإيقاع والذى يقصد به اليمين فقط ، مستظهراً أن الحلف بالطلاق قسم ، وهو حالف وليس موقفاً للطلاق ، والتفريق كذلك بين التعليق المقصود به إيقاع الطلاق والمقصود به مجرد الحلف .

وفي المعنى لابن قدامة^(٣) : وإن قال على الطلاق فهو بمثابة قوله : الطلاق يلزمى ، لأن من لزمه شيء ، فهو عليه كالدين ، وقد اشتهر استعمال هذا في إيقاع الطلاق .

ويخلص مما تقدم ، ومن تتبع أقوال فقهاء المذاهب ، في صيغ الطلاق التى جرت مجرى اليمين ، نحو (على الطلاق) أن المدار في حكم وقوع الطلاق بها على العرف ، وأن اختلاف الفقهاء في شأنها إنما كان بسبب اختلاف الأعراف ، فإذا كان العرف لا يستعمل هذه الألفاظ في الطلاق أصلاً ، لا صريحاً ، ولا كناية ، فإنه لا يقع بها شيء أصلاً . فالفتوى بإيقاع الطلاق بهذه الألفاظ وأمثالها بتتبع العرف ، وإن اختلف^(٤) في اعتبارها يميناً تلزم الحائث فيها كفارة ، بل إن فقهاء المذهب الحنفى نصوا على أن مثل - على الطلاق أو على الحرام - لا يقع بها الطلاق إذا لم يضاف إلى المرأة ، بذكر اسمها أو ضمير يعود إليها أو إشارة كذلك ، ولم يذكر بها المحلوف عليه .

(١) المرجع السابق ص ٩٢ و ٩٤ وأعلام الموقعين لابن القيم ج ٢ ط . منير الدمشقى ص ٤٦ وما بعدها .

(٢) مطبعة كردستان العلمية بالقاهرة سنة ١٣٢٨ هـ من ٢ حتى ٧ ومن ص ٧٥ الى ٧٩ .

(٣) ج ٧ ص ٤٢٢ مع الشرح الكبير .

(٤) أعلام الموقعين في الموضوع سلف الفكر .

وإن جرى العرف باستعمالها من صريح الطلاق وقع بلونية وإن
استعمل عرفاً في كتابات الطلاق وقع بالنية^(١) .

لما كان ذلك : كانت الصيغة المستول عنها أولاً : (على الطلاق
لا تقابل أحداً منهم) يعنى إخوته ، لا يقع بها الطلاق ، وفقاً لهذه الأسس
المستقيمة التي أوردها ابن القيم في المواضع السابقة وظاهره عليها ابن تيمية
وما قال به أكثر فقهاء المذاهب من أن المدار في ألقاظ الأيمان على العرف ،
على نحو ما تقدم بيانه .

أما عن العبارة التي صدرت من السائل أخيراً بقوله لزوجه إثر
ما شجر بينهما (أنت طالق أنت طالق أنت طالق) في نفس واحد ، دون
فواصل .

فقد جرى نص المادة الثالثة من ذات القانون المرقوم بأن الطلاق
المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة ، وجاء في المذكرة الإيضاحية
لهذا النص أيضاً : أنه مأخوذ من فقه محمد بن إسحق ومثول عن علي وابن
مسعود وعبد الرحمن بن عوف والزيبر ، ونقل عن مشايخ قرطبة ،
ومنه محمد بن ثقي بن مخلد ، ومحمد بن عبد السلام ، ونقله ابن المنذر
عن أصحاب ابن عباس ، وقد أفق به عكرمة وداود ، وقال ابن القيم إنه
رأى أكثر الصحابة ورأى بعض أصحاب مالك وبعض الحنفية وبعض
أصحاب أحمد .

قال ابن تيمية^(٢) : وإن طلقها ثلاثاً في طهر واحد بكلمة أو كلمات ،
مثل أن يقول : أنت طالق ثلاثاً أو طالق وطلاق وطلاق أو أنت طالق ثم
طلاق ثم طالق أو يقول عشر تطبيقات أو مائة طلقة ونحو ذلك من العبارات .
فهذا للعلماء من السلف والخلف فيه ثلاثة أقوال : سواء أكانت منخولا
بها أم غير منخول بها ، ومن السلف من فرق بين المنخول بها وغير المنخول
بها ، وفيه قول رابع محدث مبتدع .

(١) المختار للصمى وحاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٢ في الموضع السابق .
ص ٦٦٨ - ٦٧٠ ، والمناوى الإسلامية المجلد الثاني المناوى أرقام ٢٢٧ ص ٥٠١ و ٢٢٩
ص ٥٠٥ و ٢٤١ من ٥١٠ الصادرة من دار الافتاء - طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .
(٢) ج ٢ من فتاويه سلسلة الاشرة ص ٢٧ وما بعدها .

أحدهما : أنه طلاق مباح لازم . وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية القديمة عنه اختارها الخرق .

والثاني : أنه طلاق محرم . وهو قول مالك وأبي حنيفة وأحمد في الرواية المتأخرة التي اختارها أكثر أصحابه ، وهذا القول منقول عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين والذي قبله منقول عن بعضهم .

والثالث : أنه محرم ولا يلزم فيه إلا طلقة واحدة ، وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف ، ويروى عن علي وعن ابن مسعود وابن عباس القولان ، وهو قول داود وأكثر أصحابه ، ولهذا ذهب إلى ذلك من ذهب من الشيعة وهو قول أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل .

وأما القول الرابع : الذي قال به بعض المعتزلة والشيعة ، فلا يعرف عن أحد من السلف . وهو أنه لا يلزمه شيء ، والقول الثالث ، هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة ، ثم استطرد في بيان الأدلة على احتساب الطلاق المتعدد لفظاً أو إشارة واحدة ، كما أبان ذلك وأوضحه أيضاً ابن القيم في زاد المعاد^(١) حيث أورد أقوال فقهاء المذاهب ، واستدلالاتهم ، وناقشها منها إلى أن فعل عمر في هذا كان عقوبة ، ذلك عن الطلاق الثلاث بلفظ واحد ، عبارة أو إشارة ، أما عن الطلاق المتتابع ، مثل أنت طالق أنت طالق أنت طالق . فقد تحدث عنه كل من ابن تيمية وابن القيم في المواضع سالفة الذكر . كما تحدث عنه ابن حزم في المحلى فقال^(٢) . فلو قال لموطوعة^(٣) أنت طالق أنت طالق أنت طالق فإن نوى التكرير لكلمته الأولى وإعلامها فهي واحدة ، وكذلك إن لم ينو بتكراره شيئاً ، فإن نوى بذلك أن كل طلقة غير الأخرى فهي ثلاث ، إن كررها ثلاثاً ، وهي اثنتان إن كررها

(١) تحقيق محمد حليم الفتى ج ٤ ص ١٠٠ - ١٢٤ .

(٢) المسئلة ١٦٥١ ص ١٧٤ ج ١٠ .

(٣) لموطوعة أى الزوجة المخول بها .

مرتین بلا شك ، ثم استطرد إلى بيان أقوال العلماء فيما لو قال هذه العبارات للزوجة غير المدخول بها .

وفي المغني لابن قدامة^(١) فصل : - فإن قال : أنت طالق طالق طالق . وقال أردت التوكيد قبل منه لأن الكلام يكرر للتوكيد كقوله صلى الله عليه وسلم ، فنكاحها باطل باطل باطل ، وإن قصد الإيقاع وكرر الطلقات ، طلقت ثلاثاً ، وإن لم ينو شيئاً ، لم يقع إلا واحدة ، لأنه لم يأت بينهما بحرف يقتضى المغايرة ، فلا يكن متغايرات ؟ .

وإذ كان ذلك : كان الطلاق المتتابع في نفس واحد مثل : أنت طالق أنت طالق أنت طالق دون النطق بما يقتضى المغايرة ، أو الفصل بين هذه الألفاظ المتكررة المترادفة ، بما يفيد التعدد ، وينفى قصد التأكيد ، كان الطلاق على هذا الوجه وبذلك القيود من مسمولات المادة الثالثة من القانون باعتبار أن الطلاق المتتابع في مجلس طلاق واحد متعدد لفظاً ، أو في معنى التعدد اللفظي ، ذلك لأن نص هذه المادة ، إنما قصد به حمل المطلق على ألا يسير في غير الطريق الذي رسمه القرآن الكريم في قوله تعالى : (الطلاق مرتان)^(٢) .. وما بعده ، فلا يطلق دفعة واحدة أكثر من طلبة واحدة ، ولا مرأى في أن الطلاق المتتابع في مجلس واحد يدخل في الطلاق المتعدد لفظاً بهذا الاعتبار الذي تنياه القانون ، لاسيما وأن هذا هو رأى الفقهاء القائلين : إن الطلاق بلفظ الثلاثة يقع واحدة ، وقد جاء هذا صريحاً فيما نقلناه آنفاً من أقوال ابن تيمية وابن القيم ، وابن قدامة في المغني .

ومن ثم ينبغي ألا يختلف القول في شمول المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ لحالة تكرير لفظ (أنت طالق أنت طالق أنت طالق) في نفس واحد ومجلس واحد واعتبار هذا طلبة واحدة .

لما كان ذلك : كان قول السائل لزوجته حين اشتجرا (أنت طالق أنت طالق أنت طالق) في نفس واحد ودون افراق هذه الكلمات ،

(١) المغني ج ٧ ص ٤١٧ مع الشرح الكبير وسبل السلام للمنصفي ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢١٥ ،
ونيل الأوطار للشوكلي ج ٦ ص ٢٢٠ إلى ٢٢٤ .
(٢) الإينان ٢٢٩ و ٢٢٠ من سورة البقرة .

بأى فاصل لفظى أو زمنى ، طلاقاً واحداً رجعيّاً إن كان أول طلاق واقع بينهما شرعاً ويجوز له مراجعتها ، إن كانت ما تزال فى عدة هذا الطلاق ، بقوله راجعت زوجتى إلى عصمتى ويسمى إن كان له زوجة غيرها . أو يوجه إليها الخطاب إن كانت حاضرة ، ويستحب الإشهاد على الرجعة ، عند الأئمة الأربعة ، وإن أوجب الشافعى فى مذهبه القديم الإشهاد باعتبار ذلك شرطاً فى صحتها ، وهذا القول روى عن أحمد بن حنبل وهو مذهب الشيعة ويجوز مع الكراهة الرجعة بالفعل أى بما يفعله الرجل مع زوجته فى فراشهما عند فقهاء المذهب الحنفى ، ويحرم هذا عند غيرهم قبل النطق بالرجعة .

هذا : ووفقاً لهذا البيان واستظهاراً لما قضى به القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فى المادتين الثانية والثالثة يكون قول السائل لزوجه . أولاً : (على الطلاق لا تقابل أحداً منهم) يعنى إخوته ، من باب اليمين بالطلاق ، وهو لغو لا يقع به طلاق ، حتى ولو كلمت واحداً منهم ، أو غسلت ملابسهم أو لأحد منهم . ويقع بقوله لها ثانياً : (أنت طالق أنت طالق أنت طالق) فى نفس واحد ومجلس واحد دون فاصل لفظى أو زمنى ، طلاق واحد رجعى ، إن كان هذا أول طلاق واقع بينهما شرعاً وله مراجعتها إن كانت فى عدته من هذا الطلاق بالقول أو بالفعل ، امثالاً لقول الله سبحانه (وبعولتهن^(١) أحتى يردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحاً) . وقوله تعالى^(٢) (فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

من أحكام اليَمَن

المبادئ

(١٢١٩) الحلف بكتاب الله يمين منعقدة تجب فيها الكفارة

المبادئ

- ١- الحلف على كتاب الله الكريم يمين بالله تعالى تعارف الناس الحلف به وألفاظ الأيمان يراعى فيها العرف .
- ٢- متى حنث في يمينه وجبت عليه كفارة اليمين الواردة في قوله تعالى (لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم) الخ الآية .
- ٣- الكفارة واحدة عند الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي وإحدى الروايات عن الإمام أحمد . وفي رواية أخرى عنه أنه يجب بكل آية من المصحف كفارة .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل حلف يميناً على كتاب الله الكريم أنه لن يصلح زوجة ابنه في أى يوم من الأيام إذا زعلت أو غضبت وراحت بيت أبيها ، وكان يقصد بهذا اليمين أنه لن يقوم بصلحها من أبيها في أى يوم نظراً لما حدث بينهما من مشاكل قبل الزواج وبعد الزواج . وقال إنه ذهب فعلاً لصلح زوجة ابنه وذلك لعدم وجود ابنه في مصر ولم يتم الصلح بينه وبين أبيها . وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي في هذا اليمين .

(*) انتهى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ٥٥ - م ٩٠ - ٢٤ ذو الحجة ١٤٠٠ هـ - ٢ نوفمبر ١٩٨٠ م .

إن الحلف على كتاب الله الكريم يمين بالله تعالى . فقد تعارف الناس الحلف به . وألفاظ الأيمان يراعى فيها العرف ، وجرت أقوال الفقهاء بذلك قال صاحب مجمع الأنهر وفى الفتح (ولا يحتج أن الحلف على المصحف الآن متعارف فيكون يميناً) وقال العيني (لو حلف على المصحف أو وضع يده عليه أو قال وحق هذا فهو يمين ، ولا سيما فى هذا الزمان الذى كثر فيه الحلف) وهو مذهب الأئمة مالك والشافعى وأحمد . ومن ثم يكون القسم الذى أقسمه الحالف على كتاب الله الكريم بأنه لن يصلح زوجة ابنه إذا زعلت أو غضبت يميناً منعقدة ، وتجب فيها الكفارة إذا حنث الحالف . ولما كان الحالف قد توجه لصلح زوجة ابنه من أبيها فإنه يكون قد فعل المحلوف عليه وحنث بذلك فى يمينه فتجب عليه كفارة اليمين . وهى المبينة فى قوله تعالى (لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون) الآية ٨٩ من سورة المائدة . فكفارة اليمين حسبما جاء فى هذه الآية الكريمة : هى إطعام عشرة مساكين . ويجزئ فى إطعام كل مسكين ما يجزئ فى صدقة الفطر ، وذلك بإعطاء كل مسكين نصف صاع من قح (والصاع بالكيل المصرى قدحان وثلاث) ويجوز فى مذهب الإمام أبى حنيفة إخراج القيمة نقداً . فإن لم يطعم العشرة المساكين فليكسهم الكساء المتعارف الذى تجوز فيه الصلاة . فإن لم يستطع الطعام ولا الكسوة فليصم ثلاثة أيام متتاليات . وهى كفارة واحدة عند الأئمة أبى حنيفة ومالك والشافعى وإحدى الروايات عن الإمام أحمد . وعنه رواية أخرى أنه تجب على من حلف بالمصحف وحنث فى يمينه بكل آية منه كفارة . والأخذ بما اتفق عليه الأئمة الثلاثة والرواية الأولى عن الإمام أحمد أولى . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام النسب

الموضوع

(١٣٢٠) رأى دار الاقتناء في مشروع المبادئ العامة

الخاصة بالمولودين دون زواج شرعى

المبادئ

١- القانون المصرى فى مسائل الأحوال الشخصية ومنها القواعد النسب

يحرم العلاقة غير الزوجية بين الرجل والمرأة ويهدر لبوت النسب للمولود بسبب علاقة الزنا .

٢- إذا لم يثبت نسب هذا المولود للوالدين أو للأُم وحدها على الأقل لم ينسب لأُسرة ما ولكنه مع هذا مواطن له كل الحقوق المكفولة من الدولة .

٣- نظراً لتحريم العلاقة غير الزوجية فلا توجد مشكلة أولاد غير شرعيين (لقضاء) .

٤- إثبات النسب إلى الأب لا يخضع لأية قيود زمنية بل على العكس فإن نفي النسب هو الذى تحوطه القيود والمواقف فهناك ثبوت النسب .

مثل :

من السيد المستشار وكيل وزارة العدل . لشتون التشريعي .

(*) المبنى : مطبعة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١٠٥ - م ٢٥٢ - ص ١٦٥ -
١٨ ربيع الآخر ١٣٦١ هـ - ٢٧ مارس ١٩٧٦ م .

بالتكاتب الرقم ١٣٧ المؤرخ ١٩٧٩/٣/٢٤ والأوراق المرفقة به.
بشأن « مشروع المبادئ العامة الخاصة بالمساواة بين الأشخاص المولودين
دون زواج وعدم التمييز ضدهم » المرسل من السيد السكرتير العام للأمم
المتحدة إلى وزارة الخارجية المصرية والمطلوب به بيان الرأى الشرعى
فى المسائل المطروحة بمشروع الإعلان .

٢٢/١٩٧٨ مشروع المبادئ العامة المتعلقة بمساواة الأشخاص

المولودين دون زواج وعدم التمييز ضدهم

المجلس الاقتصادى والاجتماعى :

مذكرة حول قراره رقم ٢٤٢ بتاريخ ١٢ مايو ١٩٧٧ ، قسّر المجلس بأن
يرسل الى الحكومات ، ملاحظات ، مشروع المبادئ العامة المتعلقة بمساواة الأشخاص
المولودين دون زواج وعدم التمييز ضدهم ، ونصّ أولا هذه المبادئ فى أول دورتها العادية
(١٩٧٨) ، بهدف اتخاذ قرار بشأنها ، مع الأخذ فى الاعتبار الملاحظات المنسوبة من عدد
من الحكومات .

١ - ويرجو المجلس الاقتصادى والاجتماعى الحكومات التى لم تقدم بعد ملاحظاتها
وتطبيقاتها للسكرتير العام بشأن موضوع المبادئ العامة الخاصة بمساواة الأشخاص المولودين
دون زواج وعدم التمييز ضدهم ، بأن ترسلها فى أقرب وقت ممكن .

٢ - ويقرر المجلس نصّ هذه المبادئ العامة فى أول دورتها العادية لعام ١٩٧٩
بهدف اتخاذ قرار بشأنها عند اللزوم .

الجلسة العادية الـ ١٥
فى ٥ مايو ١٩٧٨

مشروع المبادئ العامة المتعلقة بمساواة الأشخاص المولودين دون زواج وعدم التمييز ضدهم

حيث أنه ، في ميثاق الأمم المتحدة ، أن شعوب العالم قد أعلنت تعلقها بأهل جديد
تجاه الحقوق الأساسية للإنسان ، في سجل كرامته وقيمه التنموية ومساواته في الحقوق
رأبضا المرأة ، وأبضا الدول الكبيرة والصغيرة ، وأبضا مراعاة النظم الاجتماعية وأنظمة
الظروف الجيدة لحياة أفضل في ظل حرية أوسع .

حيث أنه ، طبقا لنصوص الميثاق ، أن إحدى أهداف الأمم المتحدة هي تجميع
احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع دون تمييز في أصولهم ، في جنسهم
في اللغة أو الدين .

حيث أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعلن بأن كل إنسان مولود حر ويتساو
في الكرامة والحقوق وأن كل واحد يستطيع أن يتمتع بكل حقوقه وحريته الموجودة في الإعلان
دون التمييز بين أحدهم .

حيث أنه ، نفس مبدأ الحماية الاجتماعية لكل طفل مولود أثناء الزواج أو خارج الزواج
قد أعلنت في الإعلان الدولي لحقوق الإنسان في عام ١٩٧٩ وفي الفترة ٢ من المادة ٢٥ من
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومؤيد بالفقرة ٣ من المادة ١٠ من المائدة الخامسة بطوق
الإنسان الاقتصادية والاجتماعية ، والثقافية والمادة ٢٤ من المائدة الخامسة بالحقوق
المدنية والسياسية .

حيث أنه ، يجب بذل مجهودات بكل الوسائل الممكنة ، لكي تصبح لكل إنسان الاستحقاق
بحقوق المساواة الغير المتصرف فيها التي يجوز اقتراحها .

حيث أنه ، الجزء الأساسي من شعوب العالم يتكون من أشخاص مولودين خارج الزواج
وأن كثيرا منهم (نتيجة لانعدام) قد أصبحوا ضحايا التمييز القانوني أو الاجتماعي وموجه التهم
في أنفسهم وضد أبائهم الغير معروفة ، كل هذا يصبح ضد مبادئ المساواة وعدم التمييز
التي ذكرت في ميثاق الأمم المتحدة ، والاكتفايات المالية الخاصة بحقوق الإنسان ، والاكتفايات
المالية حول انتهاء كل أشكال التفرقة العنصرية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان
حقوق الطفل .

لهذه الأسباب ، المبادئ العامة التالية قد أعلنت بهدف إنهاء هذا الشكل من التفرقة :

- ١ - كل شخص مولود له الحق في بنوته لأنه ولأبيه الذي يجب أن يعترف به شرعا .
- ٢ - أن واقعة ميلاد طفل تقيم بنفسها بنوة الطفل إلى أمه في مواجهة المرأة التي
ولدت الطفل .
- ٣ - البنوة الأبوية يجوز أن تلام شرعية بطرق مختلفة ، ويشمل هذا الاعتراف الإرادي ،
والافتراض القانوني والاعتراف القضائي وعملية البحث من الآبوة لا تخضع لأي وقت أو ميعاد .
- ٤ - ويعتبر أن الزوج هو الأب لكل طفل يولد من زوجته ، ومن المدرك أنه ولد أثناء
الزواج . وهذا الافتراض لا يمكن إنهائه إلا بقرار قضائي مبني على دليل أن الزوج ليس الأب .
- ٥ - كل شخص ولد من أبوين تزوج أحدهما الآخر بعد ميلاده يعتبر ثمة زواج .
- ٦ - كل شخص ولد نتيجة زواج أو يعتبر ميلاده نتيجة زواج أو على اثر زواج لاحق
لوالديه . يعتبر طفلا شرعيا فيها عدا الشاء الزواج .
- ٧ - عند انقضاء البنوة ، فإن كل شخص مولود خارج الزواج يخضع للامانة تقانونية
مسؤولية لشخص ولد أثناء الزواج .
- ٨ - كل شخص مولود خارج الزواج حيث أثبتت بنوته تجاه والديه له الحق في حمل
اسم العائلة ، طبقا للوائح المطبقة بالنسبة للأشخاص المولودين أثناء الزواج . إذا لم تتم
البنوة إلا من ناحية الأم ، فإن المولود له الحق في أن يحمل اسم عائلة أمه ، مضافا إليه
مند الانقضاء ، بطريقة لا تظهر واقعة ميلاده أنه مولود خارج الزواج .

أجاب :

إن من أول ما غنى به الإسلام في بناء المجتمع السليم أن يضمن وجود الطفل الإنساني من أبوة مشروعة ، وأن يلتقى الأبوان على مثل كاملة ، ومقتراً أن هذه المثل الكاملة لا تكون إلا في إطار عقد زواج صحيح ، ومن هنا وضع الإسلام معايير للزواج الصحيح تحميها للأسرة وتتيباً لدعائم الأمان والوفاق بين الزوجين ، ثم بينهما وبين أولادهما مفصلاً آثار هذا العقد الهام في بناء الإنسان وتكوين حياته .

وفي نطاق هذا العقد كانت مواجهة الإسلام لمسألة نسب الطفل من قبل الولادة ، فكان المثل الحق الكامل في إنجابه من رجل وامرأة في صلة شرعية ليحمل رسالة الخير إلى الناس ، وليكون سلسلة من الفضائل تصل بالإنسان إلى آخر الدنيا . ولا يكون كل ذلك إلا إذا ضمننا له العناية والرعاية وبعدنا به

٩ - الحقوق والواجبات التي للشخص المولود لها نفس القوة سواء هذا الطفل مولود أثناء الزواج أو دون زواج ، بشرط أن تكون بنوته قد اتهمت ما عدا قرار محكمة للمحكمة في صلاح الطفل المولود دون زواج وسوف تمارس السلطة الأبوية طبقاً للوائح الواجب تطبيقها في حالة الطفل المولود أثناء الزواج ، إذا كانت بنوة المني قد اتهمت تجاه أبويه أو بواسطة أمه بطل إذا كانت بنوته لأبويه لم تتم .

١٠ - يمكن كل طفل مولود دون زواج وبعد أن تكون قد اتهمت بنوته تجاه والديه تحدد حسب اللوائح المطبقة للطفل أثناء الزواج . أن لم تتم البتة إلا تجاه الأم فإن اللوائح الخاصة التي تضمن في كل حالة مسكناً للطفل .

١١ - وعند إثبات بنوة الطفل لمن كل شخص مولود خارج الزواج يتضح ، فيما يخص بالبنوة بنفس الحقوق التي يتضح بها الشخص المولود أثناء الزواج . وأن الميلاد خارج الزواج يعتبر ليس له تأثير على نظام أولوية الدلائل .

١٢ - عند إثبات بنوة لمن كل شخص مولود دون زواج له نفس حقوق التوريث مثل الشخص المولود أثناء الزواج وأن الحدود القانونية بحرية التصرف بالوصية بشئان نفس الحماية للأشخاص الآخرين في الميراث منه مثل الأشخاص المولودين أثناء الزواج .

١٣ - جنسية شخص ما ولد خارج الزواج تتحدد طبقاً للقواعد المطبقة للأشخاص المولودين أثناء الزواج .

١٤ - المطبوعات الواردة في سجل المواليد أو سجلات أخرى تخضع على مطبوعات متعلقة بحالة الأشخاص ، التي يمكن أن تظهر واقعة الميلاد خارج الزواج ، لا تسلم إلا للأشخاص أو سلطات تكون لها مصلحة قانونية في هذه المطبوعات أو البيانات وذلك بنرخ معرفة بنوة المني في حالة الأشخاص المولودين خارج الزواج كل تسعين من شأنه أن تغطي معنى معين يستبعد .

١٥ - عندما يخضع للتشريع القومي على نصوص متعلقة بالبنوة لمن الطفل المولود خارج الزواج أن يخضع لأي حد يحد النصوص المطبقة حول تبني طفل مولود أثناء الزواج . في الحالات يكون له نفس النتائج .

١٦ - كل شخص مولود خارج الزواج يتضح بنفس الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلانية لأي شخص مولود أثناء الزواج . وعلى الدولة أن تقدم مساعدة مالية أو خلاصه إلى الأطفال المولودين خارج الزواج .

عن الإجماع الذي يقول به إلى التشرّد . ولا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا تأكدنا من ولادته المولد الذي يراه الإسلام ، ومن أجل هذا منع الله الزنا وحرمة وسماه فاحشة وساء سيلا . وحتى لا يقع الزنا وبالتالي لا يوجد لقطاء يتشردون في الشوارع ويتخضع بهم العورات ، ويصبح ثمرة الزنا طفلا سيئا فقد الأب وقد تصحل عنه الأم ، من أجل هذا كله حرم الإسلام الصلة الجنسية بين الرجل والمرأة دون عقد زواج مشروع . فقد جاء في القرآن الكريم في سورة الإسراء الآية ٣٢ (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سيلا) . وبهذا فقد أراد الإسلام أن يكون الطفل من زواج شريف طاهر إتماماً للرباط بين الزوجين في حياتهما ، وحماية لهذه الطفولة من أن تهمل أو أن تنسى أو تترك للتشرّد .

وميزة الإسلام في هذا أنه يبعد بين المسلمين وبين خطأ التجربة حين أرمى نظام الأسرة وحقوق الأطفال على أسس قديمة قوامها الزواج ، وحين حرم الصلة غير المشروعة بين الذكر والأنثى (الزنا) فاحضرها جريمة ضد المجتمع تستحق العقاب الصارم بصرف النظر عن كون الزاني متزوجاً أو غير متزوج . فرض عقوبة رادعة على مرتكبها ومع هذا جعل ثبوت هذه الجريمة قضاء رهيناً بقيود صارمة حتى لا يساء استغلالها .

ولقد نظم الإسلام حقوق الأولاد المولودين في ظل عقد الزواج الصحيح ، ومن أجل حماية حقوقهم في النسب إلى الأب ألزم المطلقة ألا تزوج بآخر غير مطلقها إلا بعد مضي فترة محددة من طلاقها سماها فترة عدة . فصان بذلك الأنساب عن الاختلاط ، ومنع من إشاعة الفضائح ، ثم فرض العقوبات على الاتهامات الباطلة .

ونخلص من هذا إلى أن الإسلام حريص في تشريعه على أن يكون الطفل الإنساني نتيجة صلة مشروعة هي عقد الزواج بين الرجل والمرأة . ورتب على قيام هذا العقد مع تحقق اللقاء الجنسي بين الزوجين ثبوت نسب الطفل المولود في ظل هذا العقد . وكان من القواعد التشريعية في هذا الصدد قول الرسول صلى الله عليه وسلم (الولد للفراش) أي أنه متى تم عقد الزواج استتب

ثبوت النسب دون حاجة إلى دليل آخر سوى ثبوت التلاق بين الزوجين مع صلاحيتها الجنسية ، وأن تمضي بين العقد والولادة أقل مدة الحمل شرعاً وهي ستة أشهر .

وإذا كانت المادة الثانية من الدستور المصرى قد نصت على أن الإسلام دين الدولة ، وكانت مسائل الأحوال الشخصية ومنها واقعات النسب ثبوتاً ونقياً وأثار كل ذلك تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية على الوجه المدون فى المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٩٣١/٧٨ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية كان حقاً النظر فى المبادئ الواردة فى الإعلان المشار إليه على هدى وفى نطاق تلك القواعد :

ولما كان الزنا (الصلة بين الرجل والمرأة بغير عقد زواج) محرماً فى الشريعة الإسلامية . ومن ثم فقد أهدرت نسب الطفل المولود ثمرة لصله غير زوجية إلى أب ، وإنما ينسب فقط لأمه التى يثبت ولادتها إياه ، سواء ثبت ذلك بإقرارها أو قضاء بطرق الإثبات المقررة فى القانون ، كما أن نسب الطفل ثمرة الزنا لا يثبت للأب إلا باعترافه بنسبه ، وبشرط ألا يصرح بأنه ابنه من الزنا لأن الشريعة لا تقر النسب بهذا الطريق .

وعلى ذلك فإن نسب الطفل لوالديه اللذين أنجباه فى ظل عقد زواج ثابت نفاذاً لهذه القواعد . كما أن نسبة الطفل لمن ولدته ووثبته لها واقعة طبيعية متى ثبتت الولادة قانوناً ترتبت عليها كل الآثار القانونية بالنسبة لهذه الأم بغض النظر عن عدم ثبوت نسبة طفلها لأب معين .

ثم إن البنية تثبت فى نطاق القانون المصرى (الشريعة الإسلامية) باعتراف الأبوين لإرادياً، وثبوت النسب قضاء بطرق الإثبات المقررة قانوناً أما الافتراض القانونى فلا يثبت النسب به إلا إذا ولد الطفل فى ظل عقد زواج وبالتطبيق لأحكام الشريعة لا يتنص هذا النسب بنى مجرد من الأب أو جوده، بل لا بد لنفيه بعد ثبوت الفراض بين الزوجين من حكم القضاء بذلك بناء على دليل صحيح غير الإقرار. لأن القانون المصرى بهذا الاعتبار (الشريعة الإسلامية) يجعل النسب من النظام العام، فلا يتنص بالوجود كما لا يرتد بالرد ولا يفسخ بعد ثبوته .

والمراد في ثبوت نسب الطفل الذي يتزوج والداه بعد مولده (بند ٦٥٥ من الإعلان) اعتراف الأب بهذا النسب إذا كانت ولادته قبل عقد الزواج أو بعده بمدة تقل عن ستة أشهر ، لأنه في هذه الأحوال يكون قد ولد قبل نشوء العلاقة الشرعية ، فإذا لم يعترف الأب بنسبه لایلحقه .

وعن البند ٧ فإنه لامساواة بين الطفل الشرعى نتيجة عقد زواج بين والديه وبين طفل ولد إثر علاقة غير الزواج ، إذ أن هذا الأخير ليست له أية حقوق قبل غير أمه التى ولدته ، حتى لو اعترف به رجل ونسبه إليه مصرحاً بأنه من الزنا فإن نسبه لایلحقه ، ولا يترتب على اعترافه هذا أية حقوق من نفقة وحضانة أو ميراث ، ولا ينتسب إلى عائلة هذا المقرر . وإذا ثبتت البتة قضاء تجاه والدى الطفل بالطرق المقررة فى القانون على غير أساس الزنا بل على أساس عقد الزواج ثبت نسبه إليهما ، وكان لهذا الطفل كل الحقوق المقررة للطفل المولود ثمرة عقد زواج واقعى ، ولقد تقدم القول بأنه فى حال عدم ثبوت نسب الطفل لأب فإنه ينسب لأمه ، ويحمل اسمها واسم أسرتها ، وله عليها كل الحقوق من نفقة وحضانة ، ويرثهم ويرثونه بهذا الاعتبار ، ويقر القانون ما جاء فى ختام البند ٨ خلو واقعة الميلاد من أن الطفل مولود خارج الزواج .

ولايمارس الرجل أى سلطة أو حق على طفل لم يثمره من زواج حقيقة أو اعتباراً يلحقه بنسبه حتى لو كان هذا الأب معروفاً مادام النسب إليه لم يتم فى نطاق الأحكام الشرعية المشار إليها .

ومسكن الطفل الثابت النسب مكفول قانوناً على أبيه ، وفى حال ثبوت النسب من الأم فقط تكون هى الملزمة قانوناً بإسكانه ، والحال كذلك بالنسبة للنفقة بأنواعها بما فى ذلك ما يلزمه من دواء وعلاج ومصروفات تعليم وكل أوجه الرعاية التى تستلزمها تربيته وحياته ، أما فى حال عدم ثبوت النسب بالوالدين أو بالأم فإن الدولة تتحمل تبعات هذا الطفل اللقيط فى مؤسساتها كما لا يقر القانون المصرى توريث المولود من غير زواج إلا من والدته وأسرتها ، فما لم يثبت النسب صحيحاً للأب فلا يرث بينه وبين هذا الطفل . أما التصرف بالوصية فهى جائزة فى حدود ثلث الأموال التى تركها

الموصى المورث بعد سداد ماقد يكون عليه من ديون ، ولا يشترط لصحة الوصية ثبوت النسب ، بل للموصى أن يعقد تصرفه بالوصية لأى إنسان .

وفى خصوص الجنسية فإن اكتسابها بالولادة أمر تابع لثبوت النسب لوالديه أو لأمه فقط على الوجه المين فى قانون الجنسية المصرى .

والدولة تقوم برعاية الأطفال المولودين دون عقد زواج (اللقطاء) وتلتحقهم بأسر بديلة تتكفل بتربيتهم حتى ينشأوا نشأة أسرية ، غير أن الشريعة الإسلامية مع هذا لاتقر التبني وتحرمة . وأساس هذا قول الله تعالى فى سورة الأحزاب من الآيتين ٤ ، ٥ (. . .) وما جعل أدعياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهتدى السبيل . ادعوم لآبائهم هو أوسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم فى الدين ومواليكم . .) فلا تبني فى مصر ، وإنما يصبح من لم يثبت نسبه مواطناً له كل الحقوق المقررة قانوناً للمواطنين فيما عدا العلاقة الأسرية التى تتبع ثبوت النسب .

وخلاصة ما تقدم : إن القانون المصرى فى مسائل الأحوال الشخصية ومنها واقعات النسب يحرم العلاقة غير الزوجية بين الرجل والمرأة ، ويهدر ثبوت النسب للمولود فى علاقة الزنا ، وإذا لم يثبت نسب هذا المولود للوالدين أو للأُم وحدها على الأكل لم ينسب لأسرة ما ، ولكنه مع هذا مواطن ترعاه الدولة وتكفل حياته وتربيته وتعليمه ، كما أن حقوقه الأساسية مكفولة ، وأنه نظراً لتحريم العلاقة غير الزوجية فإنه لاتوجد فى مصر مشكلة الأولاد غير الشرعيين (اللقطاء) بل هم قلة لاتمثل مشاكل فى المجتمع المصرى الإسلامى ثم إن إثبات النسب إلى الأب لاينحصر لأية قيود زمنية ، بل على العكس فإن نفي النسب هو الذى تحوطه القيود والمواقيت ضماناً لثبوت النسب ووفقاً لما سبق تفصيله . وتزولا على قواعد القانون المستمد من أحكام الشريعة الإسلامية والى تحكم واقعات النسب ثبوتاً ونقياً وأثار كل ذلك فإنه يتحفظ على البنود رقم ٥ و ٦ و ٧ و ١٢ من ترجمة الإعلان المعنون (مشروع المبادئ العامة الخاصة بالمساواة بين الأشخاص المولودين دون زواج وعدم التمييز ضد هم) أما باقى بنود هذا الإعلان فإنها لا تتعارض مع قانون الأحوال الشخصية (الشريعة الإسلامية) فى جمهورية مصر العربية .

الموضوع

(١٣٢١) موقف القانون المصري من تبني مصرى مسلم لأجنبى

المبادئ

١ - التبني محرم بنص لاطع من القرآن الكريم والإقرار بالنسب جائز ويقع صحيحاً بشروطه .

٢ - النسب فى الإسلام من حقوق الله تعالى التى تقابل التعبير القانونى الآن (النظام العام) .

٣ - القانون المصرى للأحوال الشخصية لا يجيز التبني ولا يقره ويعتبره منعلاً إذا صدر من شخص تحمكه قواعده .

مثل :

من السيد المستشار وكيل وزارة العدل . لشئون مكتب الوزير .

بالكتاب الرقم ١٥٨٩ - ع . هـ المؤرخ ١٩٧٩/١٢/١٥ المقيد برقم ٣٨٣ لسنة ١٩٧٩ . وعلى الصورة الضوئية لكتاب الإدارة التتصلية بوزارة الخارجية رقم ١٣٢٠٩ ملف ١٨٠ / ٣٠١ / ١ - والمؤرخ ١٩٧٩/١١/٢٨ المتضمن أن السفارة المصرية فى بون قد طلبت بكتابها المخر فى ١٩٧٩/١١/١٦ رقم ٤٥٢ موالاتها بالرأى نحو موقف القانون المصرى من تبني مواطن مصرى مسلم لشخص بالغ ألمانى هو فى الحقيقة ابن لزوجته من زواج سابق ، وفى حالة إمكان ذلك نوجو الإفادة بالإجراءات التى يمكن اتباعها .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١٠٥ - م ٢٦٦ - ١ مصر ١٤٠٠ هـ - ٢٠ ديسمبر ١٩٧٩ م .

أجاب :

إن التبني بمعنى استحقاق شخص معروف النسب أو مجهول النسب ونسبته إلى ملحقه مع التصريح من هذا الأخير بأنه يتخذ له ولداً له حال أنه ليس بولد له حقيقة - وأن التبني بهذا المعنى - أمر محرم في الإسلام ثبت تحريمه وإبطاله بقول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم (وما جعل ادعاءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . ادعواهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم) من الآيتين ٤ ، ٥ من سورة الأحزاب .

والتبني غير الإقرار بالنسب . إذ أن المقر يعترف ببنة ولد مخلوق من مائه بنوة حقيقية كالبنوة الثابتة بفراش الزوجية . ولكي يقع الإقرار بالنسب صحيحاً يتعين توافر شروط هي :

١ - أن يكون الولد (ذكراً كان أو أنثى) مجهول النسب ، لا يعرف له أب ، فإن كان معلوم النسب فلا يصح الإقرار به .

٢ - أن يكون من الممكن أن يولد مثل هذا الولد للمقر ، فلو كانت سن المقر ثلاثين سنة مثلاً ومن المقر له بمثل هذا أو أكثر أو أقل بقدر يسير كان كذب الإقرار ظاهراً فلا يثبت به النسب .

٣ - أن يصدق الولد المقر في إقراره بالنسب إذا كان مميزاً يحسن التعبير عن نفسه ، فإذا كذبه وأنكر نسبه إليه فلا يثبت نسبه منه ، وإذا كان الولد لا يحسن التعبير عن نفسه فإنه يكفي إقرار المقر لثبوت النسب مع مراعاة الشرطين السابقين .

وخلاصة ما تقدم : أن التبني محرم بنص قاطع في القرآن الكريم وهو المصدر الأول للأحكام الشرعية الإسلامية ، وإن الإقرار بالنسب جائز ويقع صحيحاً بالشروط الموضحة .

وينبغي التفرقة بين التبنى وبين الإقرار بالنسب حتى لا يخطئ أمرهما والفرق بينهما واضح من تحديد كل منهما على الوجه السابق بيانه ، إذ أن التبنى ادعاء نسب لا وجود له في الواقع ، أما الإقرار بالنسب فهو ادعاء نسب واقع فعلا لكنه غير ثابت بمراجعة تلك الشروط .

وإذ كان ما تقدم : وكان النسب في الإسلام من حقوق الله تعالى إلى تقابل التعبير القانوني الآن - النظام العام - وكانت مسائله ومنها التبنى محكومة بالقواعد الميئة في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وهي أرجح الأقوال في فقه مذهب أبي حنيفة ، وكان فقه هذا المذهب بالإضافة إلى فقه جميع المذاهب الإسلامية يحرم التبنى نفاذاً لقول الله سبحانه في القرآن الكريم في الآيتين ٤ ، ٥ من سورة الأحزاب . وكانت الواقعة المسئول عنها في كتاب السفارة المصرية في بون واقعة التبنى من المصري المسلم فإنها تكون غير صحيحة في نطاق القانون المصري للأحوال الشخصية ، ويقع التبنى منعداً لا تترتب عليه أية آثار ، كما أنه لا يصح لهذا المصري الإقرار بنسب ذلك الرجل البالغ إليه لأنه معروف النسب فعلا باعتباره ابن زوجته من زواج سابق فهو معروف الأب ، ومن ثم فلم تتوافر في الإقرار بنسبه الشروط سالفة الذكر .

لما كان ذلك :

فإن القانون المصري للأحوال الشخصية لا يجيز التبنى ولا يقره ، ويعتبره منعداً إذا صدر من شخص تحكمه قواعده (ومن أصدق من الله قيلا) ^(١) . والله سبحانه وتعالى أعلم . . .

(١) من الآية ١٢٢ من سورة النساء .

الموضوع

(١٣٣٢) حكم الأطفال غير الشرعيين في القانون المصري

المبادئ

- ١ - القانون العام الذى يحكم مسائل النسب ومنها الإقرار به هو الشريعة الإسلامية طبقاً لأرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة .
- ٢ - يثبت النسب بالإقرار متى تحققت شروطه ويكتسب المقر له بالنسب جنسية أبيه .
- ٣ - قواعد الفقه الحنفى المعمول به لا توجب على المقر بالنسب بيان وجه لثبوته وسببه ، وهل هو من نكاح أو من سفاح

مثل

من السيد المستشار وكيل وزارة العدل - لشئون مكتب الوزير .
بالكتاب رقم ٣ م - ٢٣ ١٥٢/١ - ١٢٠/ع هـ المحرر فى ٢٢ يناير سنة ١٩٨٠ والأوراق المرافقة له ومنها مذكرة سفارة هولندا إلى وزارة الخارجية المصرية فى ١٩٧٩/١٢/٢٤ ولها لتسأل السفارة عن حكم القانون المصرى فى خصوص الاعتراف بالأطفال المولودين خارج مراسم الزواج (غير شرعيين) لأن المعلومات القانونية لديها فى هذا الموضوع أن القانون المصرى الإسلامى لا يعرف أى شكل عن الاعتراف بشرعية الأطفال ، كما جاء ذلك فى فقه (لاند جبرتش ستانجارت) فى ألمانيا بتاريخ يناير سنة ١٩٧١ ، مع أنه بمراجعة المادة ٣٥٠ من القانون المصرى

(ج) الملقى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١٠٥ - م ٢٦١ -
٨ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ - ٢٦ يناير ١٩٨٠ م -

الخاص بالأحوال الشخصية طبقاً للمذهب الحنفى يكون الاعتراف طبقاً
للمادة ٢٨٠ بنسب الطفل بالنسبة للرجل مجدياً تماماً ، وانتهت مذكرة سفارة
هولاندا إلى طلب تأكيد الموقف القانونى لاعتراف رجل بنسبة طفل إليه
وأثر ذلك على جنسية الطفل إذا كان الأب الماعرف بالنسب مصرى
الجنسية .

أجاب :

إن القانون العام الذى يحكم مسائل النسب ومنها إقرار الرجل ببنوة
طفل - هو أحكام الشريعة الإسلامية ممثلة فى أرجح الأقوال فى فقه مذهب
الإمام أبى حنيفة ، ولا يرجع فى هذا الشأن لقواعد أى ديانة أخرى فى مصر
باعتبار أن النسب فى الإسلام من حقوق الله تعالى المقابلة لاصطلاح
النظام العام الذى لا تجوز مخالفته . وذلك هو ما تقضى به المادة ٢٨٠
من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١
والمادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

ونصوص فقه هذا المذهب تقضى بأن يثبت النسب بإقرار الرجل
ببنوة طفل مجهول النسب إن لم يكذبه العقل أو العادة ، ولم يصرح المقر
بأن الولد المقر بنسبه (ذكرأ كان أو أنثى) ولده من الزنا ، وصدقه
المقر له فى ذلك متى كان وقت الإقرار من أهل التصديق بأن كان
- على الأقل ميمزأ - (سن التمييز سبع سنوات فأكثر) فإذا لم يكن المقر
له ميمزأ ثبت النسب من المقر متى استوفيت تلك الشروط دون التوقف
على موافقة المقر له .

وهذا هو ما جاء به نص المادة ١/٣٥٠ من الأحكام الشرعية فى
الأحوال الشخصية المشار إليها فى مذكرة السفارة حيث قد جرت
عبارة هذا النص بأنه :

إذا أقر الرجل ببنوة غلام مجهول النسب وكان فى السن بحيث يولد
مثله لثله وصدقه الغلام إن كان ميمزأ يعبر عن نفسه أو لم يصدقه يثبت

نسبه منه ، ولو أقر بينوته في مرضه ، وتلزمه نفقته وتربيته ويشارك غيره من ورثة المقر ولو جعلوا نسبه ، ويرث أيضاً من أبي المقر وإن جحدته .
هذا : ويشترط أيضاً أن يكون المقر بالغاً عاقلاً . فلا يقبل الإقرار من المعتوه أو المجنون . وقواعد الفقه الحنفى المعمول به قضاء في منازعات النسب لا توجب على المقر بالنسب بيان وجه ثبوته وسببه ، وهل هو من صحيح نكاح أو من سفاح ، ولكن - كما تقدم - إذا صرح المقر بأن سبب البتة المقر بها هو الزنا لا يثبت النسب بهذا الإقرار ، حتى لا ينشأ الطفل المقر بنسبه في مستقبل حياته مصحوباً بأنه ولد من زنا أو غير شرعى ، ولأن البتة نعمة ولا تنال النعمة بالمحرم شرعاً ، إعمالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم : (الولد للفراش وللعاهر الحجر) والمقصود بالفراش عقد الزواج الصحيح المقرن بالمعاشرة الزوجية .

لما كان ذلك : يكون اعتراف رجل بنسب طفل إليه مقبولا ومثبتاً لنسبه بالشروط سالفة البيان والمنوه بها إجمالاً في نص المادة ١/٣٥٠ من الأحكام الشرعية المستول عنها بمذكرة سفارة هولندا .

وإذا صدر الإقرار بالنسب بتلك الشروط من أب مصرى الجنسية اكتسب الطفل المقر بنسبه الجنسية المصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية (المادة الأولى - فقرة ثانياً - وقرة ثالثاً أ) . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (١٢٢٢) التبنى محرم شرعاً

المبادئ

١- التبنى : استلحاق شخص معروف النسب بغير أبيه أو مجهول النسب مع تصريح المتبنى بأنه ليس ولداً حقيقياً له ، وقد كان معروفاً في الجاهلية وأبطله الإسلام ، وهو غير الإقرار بالنسب الذي استوفى شروطه الشرعية .

٢- التبنى لا ترتب عليه آثار شرعية ولا قانونية .

٣- يمكن للمتنى الإنفاق على الصغير أو الهبة أو الإيضاء له .

مثل :

بالطلب المقيّد برقم ٣٥٤ سنة ١٩٧٨ المتضمن أن السائل متبنى ابن شقيق زوجته منذ ولادته ، وكبر الطفل وأصبح يقرب من العاشرة من عمره . وأنه يرغب في تسمية الطفل باسمه . وأن والدى الطفل لا يمانعان في ذلك . وطلب السائل الإفادة عما إذا كان هذا العمل جائزاً شرعاً أو لا ؟

أجاب :

التبنى هو استلحاق شخص معروف النسب إلى غير أبيه ، أو استلحاق مجهول النسب مع التصريح بأنه يتخلده ولداً وليس بولد حقيقى له . هذا التبنى كان معروفاً في الجاهلية . فلما جاء الإسلام أبطله وقضى عليه . وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز .

(*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ١٧٢ - م ١٤١ -
٢٢ محرم ١٣٩٩ هـ - ٢٢ ديسمبر ١٩٧٨ م .

(وما جعل أدياءكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم وكان الله غفوراً رحيماً) ^(١) والتبني بهذا المعنى غير الإقرار بالنسب المستوفى للشروط الشرعية . ولما كان الظاهر أن السائل قد تبني ابن شقيق زوجته منذ ولادته . فإن هذا التبني وقع باطلاً ، ولا يثبت به نسب هذا الصبي إليه لأنه معروف النسب فعلاً . والمقرر شرعاً أن النسب حق الله تعالى لا يفسخ ولا يترد بالرد بعد ثبوته . والتبني بهذا الوصف الوارد بالسؤال محرم في الشريعة الإسلامية بنص القرآن الكريم في الآيات المشار إليها ، ولا يترتب عليه أية آثار شرعاً ولا قانوناً لأنه باطل . ومن أضراره أنه يدخل على الأسرة من ليس منها ، وفي هذا اختلاط الأنساب وضياع الحرمات الله . وإذا كان السائل يريد تربية الطفل والإنفاق عليه من ماله الخاص فهذا عمل عظيم وخير كبير ، وإذا أراد الاستزادة من هذا الخير فليهب لهذا الولد ما يشاء من أمواله هبة نافذة بشروطها ، ويوصي له بجزء منها وصية صحيحة شرعاً وقانوناً . كل ذلك دون تغيير لنسب الولد مع بقاءه منسوباً لأبيه . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) الإيتان ٤ ، ٥ من سورة الأحراب .

الموضوع

(١٢٢٤) نسب بعد الطلاق

المبادئ

١ - اتفق الفقهاء على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وانقضوا في أكثرها ، وقد نص القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن أقصاها ستة من تاريخ الطلاق أو الوفاة .

٢ - بطلاق الزوجة في ١٧/١٠/١٩٧٨ ووضعها حملا في ١٩/٨/١٩٧٩ يكون هذا الحمل على فراش الزوجية من قبل الطلاق ، ويثبت نسبه من المطلق بقوة القرينة الشرعية (الولد للفراش) ولا يقبل منه شرعاً إنكاره .

٣ - كون الزوجة كانت حائضاً قبل الطلاق لا يمنع معه حدوث الحمل . لأن من الفقهاء من يقول بذلك ، وقد يكون الدم الذي كان ينزل عليها وقت الطلاق دم استحاضة لا يمنع الحمل معه .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٩٧٩/٣٤٧ المتضمن أن أحد الأشخاص أوقع الطلاق على زوجته بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٨ وكانت يوم الطلاق في فترة الحيض ، ثم ترك الزوج مطلقة مدة كان أثناءها بالخارج ثم عاد بتاريخ ١٣/٧/١٩٧٩ حيث علم من أهل زوجه أنها حامل فردعا إلى عصمته وسافر مرة أخرى إلى الخارج دون أن يعاشرها ، ولما عاد في يوم ٢٧/١٠/٧٩ فوجئ بأن زوجته قد وضعت مولوداً ذكراً في ١٩/٨/١٩٧٩ كما هو ثابت في شهادة المولود ، وقد ثار الشك لدى جميع أفراد الأسرة وفي نفس

(هـ) المقتضى : نسخة الشيخ جلال الحق على جلال الحق - س ١١٢ - ٢٩٦م - ١٧ ص ١٤٠٠ -
٥ يناير ١٩٨٠ م .

الزوج أيضاً ، كيف يمكن أن يستمر الحمل مدة تزيد على التسعة أشهر ؟
فالطابت يبين أن الزوج لم يمسه زوجته المذكورة منذ طلاقها في ١٧/١٠/١٩٧٨ حتى تاريخ ميلاد الطفل المذكور ١٩/٨/١٩٧٩ . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي ، وهل يعتبر هذا الولد ابناً شرعياً أم ابن سفاح ، وهل من حق هذا الزوج أن ينكر بنوته ؟ .

أجاب :

اتفق الفقهاء على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر ، واختلفوا في أكثرها وقد كان القضاء يجري على أن أقصى مدة الحمل عامان وفقاً للفقهاء الحنفية حتى صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية المأخوذة أحكامه من فقه بعض المذاهب الإسلامية ، ونصت المادة ١٥ منه على أن أكثر مدة الحمل ستة من تاريخ الطلاق أو الوفاة . ولما كانت الزوجة المستول عنها قد طلقت في ١٧ أكتوبر ١٩٧٨ ووضعت الحمل في ١٩/٨/١٩٧٩ يكون هذا الحمل على فراش الزوجية من قبل الطلاق ، ويثبت نسبه من المطلق بقوة القرينة الشرعية (الولد للفراش) ولا يقبل منه شرعاً إنكاره ، أما أن الزوجة كانت حائضاً قبل الطلاق فإن من الفقهاء من يقول إنه يتأتى الحمل مع الحيض ، وقد يكون الدم الذي كان ينزل على المطلقة وقت الطلاق دم استحاضة لا يمتنع الحمل معه . ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (١٢٢٥) التلقيح الصناعي في الإنسان

المبادئ

- ١ - المحافظة على النسل من المقاصد الضرورية التي استهدفها أحكام الشريعة الإسلامية ولذا شرع النكاح وحرم السفاح والتبني .
- ٢ - الاعتلاط بالمباشرة بين الرجل والمرأة هو الوسيلة الوحيدة لإلغاء كل منهما بما استكن في جسده لا يعل عنها إلا لفروة .
- ٣ - التداوى جائز شرعاً بغير المحرم ، بل قد يكون واجباً إذا ترب عليه حفظ النفس وعلاج العقم في واحد من الزوجين .
- ٤ - تلقيح الزوجة ببلات من زوجها دون شك في استبداله أو اختلاطه بمعنى غيره من إنسان أو مطلق حيوان جائز شرعاً ، فإذا ثبت ثبت النسب فإن كان من رجل آخر غير زوجها فهو محرم شرعاً ويكون في معنى الزنا ونتأجه .
- ٥ - تلقيح بويضة امرأة بمني رجل ليس زوجها ، ثم نقل هذه البويضة الملقحة إلى رحم زوجة الرجل صاحب هذا المني حرام ويدخل في معنى الزنا .
- ٦ - أخذ بويضة الزوجة التي لا تحمل وتلقيحها بمني زوجها خارج رحمها (أنابيب) وإعادتها بعد إخصابها إلى رحم تلك الزوجة دون استبدال

(هـ) المقتضى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق من ١١٥ - م ١ - ٦ جمادى الأولى ١٤٠٠ هـ - ٢٢ مارس ١٩٨٠ م .

أو غلط بمعنى إنسان آخر أو حيوان لداع طبي وبعد نصيح طبيب حاذق
يجرب بتعيين هذا الطريق . هذه الصورة جائزة شرعاً .

٧- التلقيح بين بويضة الزوجة وتطفة زوجها يجمع بينهما في رحم
أنثى غير الإنسان من الحيوانات لفترة معينة يعاد بعدها الجنين إلى ذات رحم
الزوجة . فيه إفساد خلقة الله في أرضه ويحرم قطعه .

٨- الزوج الذى يبنى أى طفل الفحل ، وكان الحمل به بإحدى
الطرق المحرمة ، لا يكون ابناً له شرعاً والزوج الذى يقبل أن تحمل زوجته
نطفة غيره سواء بالزنا الفحل أو بما في معناه سماه الإسلام ديوثاً ^(١) .

٩- كل طفل ناشئ بالطرق المحرمة قطعاً من التلقيح الصناعى ،
لا ينسب إلى أب جبراً ، وإنما ينسب لمن حملت به ووضعت به باعتباره
حالة ولادة طبيعية كولد الزنا الفحل تماماً .

١٠- الطبيب هو الخبير الذى في إجراء التلقيح الصناعى أياً كانت
صورته ، لأن كان عمله في صورة غير مشروعة كان آثماً وكسبه حرام
وعليه أن يقف عند الحد المباح .

١١- إنشاء مستودع تستحلب فيه نطف رجال لم صفات معينة ،
لتلقيح بها نساء لم صفات معينة . شر مستطير على نظام الأسرة ونذير بانتهاء
الحياة الأسرية كما أرادها الله .

مثل :

بالطلب المقدم من السيد الطبيب / ع - ح - م - المقيد برقم ٦٣ لسنة
١٩٨٠ الذى يسأل فيه عن حكم الإسلام في استعمال التلقيح الصناعى
في الإنسان على الوجه التالى :

(١) الديوث - هو الرجل الذى لا خيرة له على أهله .

أولاً : إذا أخذ منى الزوج ولقحت به الزوجة التي لا تحمل بشرط وجود الزوجين معاً .

ثانياً : إذا أخذ منى رجل غير الزوج ولقحت به الزوجة التي ليس بزوجها منى أو كان منيه غير صالح للتلقيح .

ثالثاً : لو أخذ منى الزوج ولقحت به بويضة امرأة ليست زوجة ثم نقلت هذه البويضة الملقحة إلى رحم زوجة صاحب المنى لأن هذه الأخيرة لا تفرز بويضات .

رابعاً : إذا أخذت بويضة امرأة لا تحمل ولقحت بمنى زوجها خارج رحمها (أنابيب) ثم بعد الإخصاب :

(أ) تعاد البويضة الملقحة إلى رحم هذه الزوجة مرة أخرى .

(ب) وإذا كان مكان (الأنابيب) حيوانات تصلح لاحضان هذه البويضة أى تحمل محل رحم هذه الزوجة حين أو لفترة معينة يعاد الجنين بطنها إلى رحم ذات الزوجة .

خامساً : ما وضع الزوج الذي يوافق على هذا العمل ؟ وما وضع الزوج الذي يتبنى أطفالاً ولدوا بواحد من تلك الطرق ، أو يستمر مع زوجته التي لقحت بمنى رجل آخر . ؟

سادساً : ما حكم الطفل الذي يخرج بهذه الطرق ؟

سابعاً : ما هو وضع الطبيب الذي يجري مثل تلك الأعمال ؟

أجاب :

قال الله سبحانه وتعالى ^(١) (وهو الذي خلق من الماء بشراً فجعله نسباً

(١) الآية ٤٤ من سورة الفرقان .

وصبراً وكان بلك قليلاً) في هذه الآية آمن الله سبحانه على عباده بالنسب والصبر ، وعلق الأحكام في الحل والحرمه عليهما ورفع قدرهما ، ومن أجل هذه المنة كانت المحافظة على النسل من المقاصد الضرورية التي استلقتها أحكام الشريعة الإسلامية ، وفي هذا قال حجة الإسلام الإمام الغزالي : -

(إن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الحق وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم ، لكننا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع ، ومقصود الشرع من الخلق خمسة : وهو أن يحفظ عليهم دينهم وأنفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم ، فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة ، وكل ما يفوت هذه الأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة)^(١) .

ومن أجل ضرورة المحافظة على النسل شرع الله النكاح وحرم السفاح (ومن^(٢) آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة) (ولا تقرّبوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا)^(٣) ذلك لأن الولد ثمرة الزواج الصحيح ينشأ بين أبويه يذلان في سبيل تربيته والنهوض به والمحافظة عليه النفس والنفيس ، أما ولد الزنا فإنه عاد لأمه ولقومها إذ لا يعرف له أب ، وبذلك ينشأ فاسداً مفسداً مهملاً ويصبح آفة في مجتمعه .

وإن كان فقهاء الشريعة قد عرضوا لهذا النوع من الأولاد وحشوا على تربيته والعناية به وأصلوا أحكامه في كتب الفقه تحت عنوان « باب اللقيط » ذلك لأنه إنسان لا يسوغ إهماله وتحرم إهاتته ويجب إحياءه .

(ومن أحيائها فكأنما أحيأ الناس جميعاً^(٤)) وذلك ارتقاباً لخيره واتقاء لشره . . .

(١) كتاب المستصفى للغزالي ج ١ ص ٢٨٧ .

(٢) من الآية ٢١ من سورة الروم .

(٣) الآية ٢٢ من سورة الاسراء .

(٤) من الآية ٢٢ من سورة المائدة .

ومن هنا كان حرص الإسلام على سلامة الأنساب بالدعوة إلى الزواج وتشريع أحكامه ، وكل ما يضمن استقرار الأسرة منذ ولادة الإنسان وحتى مماته ، وبالجملة فقد نظم حياة الناس أحسن نظام وأقومه بالحكمة والعدل مع الإحسان ومراعاة المصلحة .

وإذ كان النسب في الإسلام بهذه المثابة فقد أحاطه كثيره من أمور الناس بما يضمن تقاؤه ويرفع الشك فيه ، فجاء قول الرسول صلى الله عليه وسلم كما رواه البخاري ومسلم عن عائشة : (الولد للفراش وللعاهر الحجر) والمراد بالفراش أن تحمل الزوجة من زوجها الذي اقترن بها برباط الزواج الصحيح فيكون ولدها ابناً لهذا الزوج ، والمراد بالعاهر الزاني ، وبهذا قرر هذا الحديث الشريف قاعدة أساسية في النسب تحفظ حرمة عقد الزواج الصحيح وثبوت النسب أو نفيه تبعاً لذلك ، ومن ثم فتي حملت امرأة ذات زوج من الزنا مع رجل آخر أو من غصب ، فإن حملها ينسب لزوجها لا إلى من زنى معها أو اغتصبها لأن فراش الزوجية الصحيحة قائم فعلاً .

ومن وسائل حماية الأنساب - فوق تحريم الزنا- تشريع الاعتداد للمرأة المطلقة بعد دخول الزوج المطلق بها ، أوحى بعد خلوته معها خطوة صحيحة شرعاً .

كما حرم الإسلام بنصر القرآن الكريم الصريح التبنّي ، بمعنى أن ينسب الإنسان إلى نفسه إنساناً آخر نسبة الابن الصحيح لأبيه أو أمه مع أنه يعلم يقيناً أنه ولد غيره ، وذلك صوناً للأنساب ولحفظ حقوق الأسرة التي رتبها الشرعة الإسلامية على جهات القرابة . وفي هذا قال الله سبحانه : (.. وما جعل أديعائكم أبناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهدي السبيل . ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم^(١)) . وبهذا لم يعترف الإسلام بمن لا نسب له ولم يخله قهراً في نسب قوم يأبونه .

(١) الأهلان ٤ ، ٥ من سورة الأحزاب .

ولما كانت عناية الإسلام بالأنساب والتحوط لها على هذا الوجه بدأ بتنظيم صلة الرجل بالمرأة واختلاطهما ووجوب أن يكون هذا في ظل عقد زواج صحيح تكريماً لنطفة الإنسان التي منها يتخلق الولد، قال سبحانه (فلي نظر الإنسان ثم خلق . خلق من ماء دافق . يخرج من بين الصلب والراثب) ^(١) (إنما خلقنا الإنسان من نطفة أمشاج . . .) ^(٢) ولا تتخلق نطفة الرجل إلا إذا وصلت إلى رحم المرأة المستعد لقبولها، وقد يكون هذا الوصول عن طريق الاختلاط الجسدي الجنسي، وعندئذ يكون نسب الوليد من هذا الاتصال موصولاً بأبيه متى كان قد تم في ظل عقد الزواج الصحيح (الولد للفراش) وقد يكون عن طريق إدخال نطفة الرجل في رحم المرأة بغير الاتصال الجسدي .

ففي شرح المهاج لابن حجر الشافعي وحواشيه : (وإنما ^(٣) نجب علة النكاح بعد وطء . . أو بعد استدخال منه « أى الزوج » المحترم وقت إنزاله واستدخاله . . ومن ثم لحق النسب . . أما غير المحترم عند إنزاله بأن أنزله من زنا فاستدخلته زوجته وهل يلحق به ما استنزله بيده لحرمته أولاً للاختلاف في إباحته كل محتمل والأقرب الأول فلا عبرة به ولا نسب يلحقه ، واستدخلها من نطفة زوجها فيه علة ونسب كوطء الشبهة وعلق في حاشية الشرواني في هذا الموضع على قول الشارح (وقت إنزاله واستدخاله . . .) بقوله (. . بل الشرط ألا يكون من زنا . .) وفي فروع الدر المختار للحصكفي وحاشية رد المحتار عليه لابن عابدين : ^(٤) أدخلت منه في فرجها هل تمتد ؟ في البحر بحثاً نعم لاحتياجها لتعرف برامة الرحم وفي التهر بحثاً إن ظهر حملها نعم وإلا لا وعلق ابن عابدين بقوله : أى متى زوجها من غير خطوة ولا دخول . . ولم أر حكماً ما إذا وطئها في دبرها أو أدخلت منه في فرجها ثم طلقها من غير إيلاج في قبلها وفي تحرير الشافعية وجوبها فيها، ولا بد أن يحكم على أهل المقعب بقى الثاني، لأن إدخال

(١) الآية ٦ ، ٧ من سورة الطارق .

(٢) من الآية ٢ من سورة الدھر .

(٣) ج ٨ ص ٢٢٠ و ٢٢١ في كتيب الندة .

(٤) ج ٢ ص ٦٥٠ و ٦٥١ في يلب الندة .

التي يحتاج إلى تعرف براعة الرحم أكثر من مجرد الإيلاج . . . ثم قل :
عن البحر عن المحيط مانته : إذا حالج الرجل جاريته فيا دون الترج فأترل
فأخلت الجارية مائه في شيء فاستلخته فرجها في حدثان فك فطقت
الجارية وولدت فالولد ولله والجارية أم ولد له . فهذا الفرع يؤيد بحث
صاحب البحر ويؤيده أيضاً إثباتهم العدة بخلة المنيوب وما ذلك إلا لتوهم
الطوق منه بسحقه . .) .

وفي التعليق على عدة الموطوعة بشبهة قال ابن عابدين^(١) (. . ومنه ما في
كتب الشافعية إذا أدخلت منياً فرجها ظنته منى زوج أو سيد عليها العدة
كالوطوعة بشبهة ، قال في البحر ولم أره لأصحابنا والقواعد لا تأباه لأن وجوبها
لتعرف براعة الرحم . .) .

هذه الأقوال لفقهاتنا تصریح بأن شغل رحم المرأة بتطفة الرجل وحلوث
الحمل قد يحدث بغير الاتصال العضوي بينهما وتترتب عليه الآثار الشرعية
من عدة ونسب .

وإذ كان ذلك : وكان الفقهاء قد رتبوا على إدخال الزوجة منى زوجها
في موضع التماسل منها ، وكذلك الجارية إذا أدخلت منى سيدها وحملت ثبت
النسب من الزوج أو من السيد ، ووجب العدة تعين النظر فيا جاء بهذا الطلب
من تساؤلات على هدى ماتقدم .

عن السؤال الأول :

لما كان الهدف الأسمى من العلاقة الزوجية هو التوالد حفظاً للنوع
الإنساني ، وكانت الصلة العضوية بين الزوجين ذات دوافع غريزية في جسد
كل منهما . أضحي هذا التواصل والاختلاط هو الوسيلة الأساسية والوحيدة
لإنقضاء كل منهما بما استكن في جسده واعتمل في نفسه حتى تستقر النطفة
في مكان نشوئها كما أراد الله ، وبالوسيلة التي خلقها في كل منهما ، لا يبدل عنها

(١) المرجع السابق ص ٦٢٦ والبحر الرائق لابن نجيم شرح كثر المعلق ص ١٢٨ ج ٤ .

إلا إذا دعت داعية ، كأن يكون بواحد منهما ما يمنع حدوث الحمل بهذا الطريق الجسدي المعتاد مرضاً أو فطرة وخلقاً من الخالق سبحانه .

فإذا كان شيء من ذلك، وكان تلقيح الزوجة بذات منى زوجها دون شك في استبداله أو اختلاطه بمنى غيره من إنسان أو مطلق حيوان جاز شرعاً إجراء هذا التلقيح، فإذا ثبت ثبت النسب تخريجاً على ما قرره الفقهاء في النقول المتقدمة من وجوب العدة وثبوت النسب على من استدخلت منى زوجها في محل التماسل منها .

عن السؤال الثاني :

تلقيح الزوجة بمنى رجل آخر غير زوجها سواء لأن الزوج ليس به منى أو كان به ولكنه غير صالح محرم شرعاً ، لما يترتب عليه من الاختلاط في الأنساب ، بل ونسبة ولد إلى أب لم يخلق من مائه، وفوق هذا ففي هذه الطريقة من التلقيح إذا حدث بها الحمل معنى الزنا ونتائجه ، والزنا محرم قطعاً بنصوص القرآن والسنة .

عن السؤال الثالث :

وصورته تلقيح بويضة امرأة بمنى رجل ليس زوجها ثم نقل هذه البويضة الملقحة إلى رحم زوجة الرجل صاحب هذا المنى ، هذه الصورة كسابقتها تلحق معنى الزنا ، والولد الذي يتخلق ويولد من هذا الصنيع حرام يقين ، لالتصافه مع الزنا المباشر في اتجاه واحد ، إذ أنه يؤدي مثله إلى اختلاط الأنساب ، وذلك ما تمنعه الشريعة الإسلامية التي تحرص على سلامة أنساب بني الإنسان ، والابتعاد بها عن الزنا وما في معناه ومؤداه .

ذلك لأنه وإن كان المنى هو للزوج ولكنه - كما هو معروف - لا يتخلق إلا بإذن الله وحينئذ التفاته ببويضة الزوجة ، وهذه الصورة افتضدت فيها

بويضة الزوجة وحيء بويضة امرأة أخرى ، ومن ثم لم تكن الزوجة حرثاً في هذه الحال لزوجها مع أن الله سمى الزوجة حرثاً له قال :

(نسألكم حرث لكم^(١) ..) فكل ما تحمل به المرأة لا بد أن يكون تتبعاً الصلة المشروعة بين الزوجين سواء باختلاط أعضاء التناسل فيهما كالعتاد أو بطريق استئصال منه إلى ذات رحمها ليتخلق وينشأ كما قال الله سبحانه (.. يخلقكم في بطون أمهاتكم خلقاً من بعد خلق في ظلمات ثلاث^(٢) ...) .

وإذ كانت البويضة في هذه الصورة ليست لزوجة صاحب المني وإنما لامرأة أخرى لم يكن نتائجها جزءاً من هذين الزوجين ، بل من الزوج وامرأة محرمة عليه فلا حرث فعلاً ، أو اعتباراً بين الزوجين يتبنت به الولد فصارت هذه الصورة في معنى الزنا المحرم قطعاً كسابقتها .

عن السؤال الرابع :

(أ) وصورته أن تؤخذ بويضة الزوجة التي لا تحمل وتلقح بمنى زوجها خارج رحمها (أنابيب) وبعد الإخصاب والتفاعل بينهما تعاد البويضة الملقحة إلى رحم هذه الزوجة مرة أخرى .

في هذه الصورة إذا ثبت قطعاً أن البويضة من الزوجة والمنى من زوجها وتم تفاعلها وإخصابها خارج رحم هذه الزوجة (أنابيب) وأعيدت البويضة ملقحة إلى رحم تلك الزوجة دون استبدال أو خلط بمنى إنسان آخر أو حيوان، وكان هناك ضرورة طبية داعية لهذا الإجراء كمرض بالزوجة يمنع الاتصال العضوي مع زوجها أو به هو قام المانع، ونصح طبيب حافق جرب بأن الزوجة لا تحمل إلا بهذا الطريق، ولم تستبدل الأنبوبة التي تحضن فيها بويضة ومنى الزوجين بعد تلقيحهما، كان الإجراء المستول عنه في هذه الصورة جائزاً شرعاً ، لأن الأولاد نعمة وزينة وعدم الحمل لعائق وإمكان علاجه أمر جائز شرعاً ، بل قد يصير واجباً في بعض المواطن . فقد جاء

(١) من الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٦ من سورة الزمر .

أعرابي^(١) فقال يا رسول الله أتتلاوى . ؟ قال : نعم . فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء علمه من علمه وجهله من جهله . رواه أحمد ، فهذه الصورة والصورة في السؤال الأول من باب التلاوى مما يمنع الحمل والتلاوى بغير المحرم جائز شرعاً ، بل قد يكون التلاوى واجباً إذا ترتب عليه حفظ النفس أو علاج العقم في واحد من الزوجين .

(ب) وصورته:

هل يجوز أن تحمل مكان (الأنثى) حيوانات تصلح لاحتضان هذه البويضة ، أى تحمل محل رحم هذه الزوجة حين أو لفترة معينة يعاد الجنين بعدها إلى رحم ذات الزوجة ؟ .

إنه لما كان التلقيح على هذه الصورة بين بويضة الزوجة ونطفة زوجها يجمع بينهما في رحم أنثى غير الإنسان من الحيوانات ، فإذا مرت هذه البويضة الملقحة بمراحل النمو التي قال عنها القرآن الكريم : (ثم جعلناه^(٢) نطفة في قرار مكين . ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين) . سيكتسب هذا المخلوق صفات هذه الأنثى التي اغتلى بلمها في رحمها واتلف معها حتى صار جزءاً منها ، فإذا تم خلقه وأن خرج يذب على الأرض كان مخلوقاً آخر . ألا ترى حين ينزو الحمار على الفرس وتحمل ، هل تكون ثمرتهما لواحد منهما . ؟ ١١٠ . إنه يكون خلقاً آخر صورة وطبيعة . هذا إن بقيت البويضة بأنثى غير الإنسان إلى حين فصلها ، أما إن انزعت بعد التخلق وانبعثت الحياة فيها وأعيدت إلى رحم الزوجة فلا مراء كذلك في أنها تكون قد اكتسبت الكثير من صفات أنثى الحيوان التي احتواها رحمها ، فإنه كان خلأها وكساؤها ومأواها ، ولا مرية في أن هذا المخلوق يخرج على غير

(١) ينقل الأثير وشرحه نيل الأوطار للشوكلي ج ٨ ص ٢٠٠ في أبواب الطب .

(٢) الإينان ١٢ ، ١٤ من سورة المؤمنون .

طباع الإنسان ، بل على غرار تلك التي احتضنه رحمها ، لأن وراثة الصفات والطباع أمر ثابت بين السلالات حيوانية ونباتية ، تنقل مع الوليد وإلى الحفيد ذلك أمر قطع فيه العلم ومن قبله الإسلام (... ألا يعلم من خلق . . .)^(١) .

يدلنا على هذا نصائح الرسول صلى الله عليه وسلم وتوجيهاته في اختيار الزوجة فقد قال : « تخيروا^(٢) لطفكم وانكحوا الأكفاء » وقال : « إياكم^(٣) وخضراء اللعن - وهى المرأة الحسنة - فى المنبت السوء » هذه التوجيهات النبوية تشير إلى علم الوراثة ، وأن لوث الفضائل أو الرذائل ينتقل فى السلالة ، ولعل الحديث الشريف الأخير واضح الدلالة فى هذا المعنى ، لأن لفظ (اللعن) تفسره معاجم اللغة بأنه ما تجمّع وتجمّد من السرجين وهو روث الماشية ، فكل ما نبت فى هذا الروث وإن بدت خضرته ونضرت إلا أنه يكون سريع الفساد ، وكذلك المرأة الحسنة فى المنبت السوء تنطبع على ما طبعت عليه لحمها وغليتها به ، ولعل نظرة الإسلام إلى علم الوراثة تتضح جلياً من هذا الحوار الذى دار بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وضمضم بن قتادة إذ قال : (يا رسول الله إن امرأتى ولدت غلاماً أسود ، قال : هل لك من إبل . ؟ قال : نعم ، قال : فما ألوانها . ؟ قال : حمر ، قال : هل فيها من أورك ؟ قال : نعم ، قال : فأنتى ذلك . ؟ قال : لعله نزع عرق ، قال : فلعن أبوك هذا نزع عرق) رواه البخارى ومسلم عن أبى هريرة^(٤) .

وهذا نرى أن تلك البويضة الملقحة التى نقلت إلى رحم أنثى غير الإنسان تأخذ منه ما لا فكاك لها منه إن قلوت لما الحياة والديب على الأرض ، وبذلك إن تم فصله ودرج هذا المخلوق على صورة الإنسان لا يكون إنساناً بالطبع والواقع ، ومن يفعل هذا يكون قد أفسد خلقه الله فى أرضه ، ومن القواعد التى أصلها فقهاء الإسلام أننا من مقاصد الشريعة أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ، لأن اعتناء الشرع بالمنيات أشد من اعتناؤه بالأمورات ،

(١) من الآية ١٤ من سورة الملك .

(٢) فتح البارى شرح صحيح البخارى ج ٩ ص ١٠٢ باب أى للنساء خير .

(٣) رواه الدارقطنى من حديث أبى سعيد الخدرى - أسماء طوم الدين ج ٤ ص ٢٢٤ .

(٤) فى لونه مسود .

(هـ) بلوغ المرام لابن حجر المصلى وشرحه سبل السلام للمنمنى ج ٢ ص ٢٤٦ فى باب اللسان .

يدل لنا قول الله سبحانه : (.. فاتقوا الله ما استطعتم)^(١) وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه)^(٢) .

وإذ كان في التلقيح بهذه الصورة مفسدة أى مفسدة فإنه يحرم فعله .

عن السؤال الخامس :

تقدم القول بجواز التلقيح بالطريقة الميئة في السؤال الأول وبالطريقة الميئة كذلك في الفقرة الأولى من السؤال الرابع بشرط التحقق قطعاً من تلقيح بويضة الزوجة بمنى زوجها دون غيره ودون اختلاطه بمنى رجل آخر أو منى أى حيوان ، وبشرط وجود داع وضرورة لسلوك واحد من هذين الطريقتين ، كأن يكون بأحد الزوجين مانع يعوق الحمل عند اختلاطهما عضوياً .

وتقدم القول كذلك بأن باقى طرق التلقيح المطروحة في هذه التساؤلات محرمة ، إما لأنها في معنى الزنا وإما درءاً للمفاسد التى تحملها .

لما كان ذلك : فإن الزوج الذى يتبنى أى طفل انفصل وكان الحمل به بإحدى الطرق المحرمة لا يكون ابناً له شرعاً لأنه مشكوك في أبوته له ، بل يكون مقطوعاً بنفيه حين تكون النطفة من رجل آخر أو حيوان ، وبهذا يكون أشد نكراً من التبني بمعنى أن ينسب الإنسان إلى نفسه ولداً يعرف قطعاً أنه ابن غيره ، لأنه مع هذا المعنى قد التقي مع الزنا ، والزوج الذى يقبل أن تحمل زوجته نطفة غيره سواء بالزنا الفعلى أو بما في معناه كهذا التلقيح رجل فقد كرامة الرجال ، ومن ثم فقد ساء الإسلام ديوثاً ، وهذا هو شأن الرجل الذى يستبقى زوجة لقحت من غيره بواحد من هذه الطرق المحرمة التى لا تقرها الشريعة ، لأنها تبني في أحكامها كمال بنى الإنسان وتقامم . هذا : والتبني على أى صورة قد حرمه القرآن في محكم آياته كما تقدم القول في ذلك . . .

(١) من الآية ١٦ من سورة الفلقين .

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفى في القاعدة الرابعة .

عن السؤال السادس :

لما كان ما تقدم : كان كل طفل ناشئ بالطرق المحرمة قطعاً من التلقيح الصناعي حسباً تقدم بيانه لقطعاً لا ينسب إلى أب جبراً ، وإنما ينسب لمن حملت به ووضعت باعتباره حالة ولادة طبيعية كولد الزنا الفعلي تماماً إذ ينسب لأمه فقط .

وهنا نضع أمام الأزواج حديث أبي هريرة^(١) رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين نزلت آية المتلاعنين :

(أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولم يدخلها^(٢) الله جنته ، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه - أى يعلم أنه ولده - احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين) .

هذا قضاء الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم (. .) فليحذر الذين يخافون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم^(٣)) .

عن السؤال السابع :

بما هو وضع الطبيب الذى يجرى التلقيح بهذه الصور ؟ .

إن الإسلام أباح التداوى من الملل والأمراض ، ففي الحديث الشريف الذى رواه ابن ماجه والترمذى وصححه عن أسامة بن شريك قال : قالت الأعراب يارسول الله ألا تتداوى ؟ . قال : نعم . عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء أو دواء ، إلا داء واحد أقالوا يارسول الله وما هو ؟ قال الحرم . وفى صحيح مسلم عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء يرىء بإذن الله تعالى)^(٤) .

(١) بلوغ المرام وشرحه سجل السلام ص ٢٤٦ ج ٢ في باب الملل .
(٢) تطبق : ورد هذا الحديث في طبعة ... لسجل السلام ج ٢ ص ١٦٥ بلطف ١ ولن يدخلها الله جنته ، ويراجع إلى النسائي ج ٢ ص ١٧٦ . الطبعة المصرية بالأثر باعتباره مصدراً لسجل السلام . تبين أن هذا الحديث ورد بلطف (من أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين نزلت آية الملاعة . أيما امرأة أدخلت على قوم رجال ليس منهم فليست من الله في شيء ولا يدخلها الله جنته وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله من وجهه على رؤوس الأولين والآخرين يوم القيامة) .
(٣) من الآية ٦٢ من سورة التور .
(٤) انتهى الأخير وشرحه نيل الأوطار للشوكاني في باب ابلة التدوى ج ٨ ص ٢٠٠ .

لما كان ذلك : وكان التدلوى بالمباح أمراً جائزاً في الإسلام ، بل قد يصير واجباً حفظاً لنفس الإنسان من الملاك ، فإن الطيب هو الوسيلة إلى التدلوى بتشخيص الداء ووصف الدواء تبعاً لخبرته وتجربته وعلمه ، ومن ثم كانت مسئوليته إذا قصر أو أهمل أو سلك طريقاً محرماً في الإسلام . وإذا كان الطيب هو الخبر الفني في إجراء التلقيح الصناعي أياً كانت صورته تعين أن ينظر إلى كل صورة يجربها حتى يتحدد وضعه ومسئوليته شرعاً ، فإن كانت الصورة مما تبين تحريمه قطعاً على الوجه المبين في الأجوبة عن الأسئلة الثاني والثالث والفقرة (ب) من السؤال الرابع كان الطيب آتماً وفضله محرماً ، لأن الإسلام إذا حرم شيئاً حرم الوسائل المفضية إليه حتى لا يكون ذريعة للتلبس بالمحرم ، ولقد أشار القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة إلى أساس قاعدة سد النرائع بتحريم الوسائل المؤدية إلى المحرم . فهذا قول الله تعالى (. .) : (. .) ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله علواً بغير علم . .) وقول الرسول صلى الله عليه وسلم الذي رواه أربعة من صحابته (لمن الله الحمر وشاربها وساقها وباتمها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه) في الآية الكريمة تأصيل لقاعدة سد النرائع فقد نهت عن سب آلهة المشركين حتى لا يعتنوا ويتخذوا هذا ذريعة لسب الله ورسوله . وفي الحديث الشريف دليل على أن من أعان على محرم كأن آتماً إثم مرتكبه ، ولقد حرم الإسلام النظر إلى محاسن المرأة الأجنبية أو الخلوة بها ، لأن الخلوة والنظرة من وسائل الوقوع في المحرم وهو الزنا ، كما حرم على المسلم المشي إلى مكان ترتكب فيه الكبائر كحانة الخمر أو بيت القمار حتى لا يقع فيه ، ومن هنا القليل جاء الحديث الشريف الذي رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه قبل يارسول الله وكيف يلعن الرجل والديه ؟ قال : يسب الرجل أبا الرجل فيسب أباهو يسب أمه) .

(١) من الآية ١٠٨ من سورة الأنعام .

(٢) رواه أبو داود - المنتخب من السنة المجلد التاسع من مطبوعات المجلس الأعلى للعلوم الإسلامية .

وإذ كان ذلك : وكانت هذه النصوص وغيرها من القرآن الكريم والسنة الشريفة قد وضعت أصلاً قويمًا في سد الدوائر ، ففى أدى العمل أو الوسيلة إلى محرم صار محرماً كذلك .

لا كان ذلك : فإذا أحان الطبيب بعلمه وعمله فى التلقيح الصناعي على حصوله بالصورة غير المشروعة بل والمحرمة بالبيان السالف يكون آثاراً إذ - كما تقدم - ما كان وسيلة للمحرم يكون محرماً شرعاً ، ويكون كسبه فى هذه الحال كسباً محرماً غير مشروع ، وعليه أن يقف عند الحد المباح ، وهو منحصر فى تلقيح بويضة زوجة بنطفة زوجها بإدخالها رحمها ، أو باستئناها بعد التلقيح فى (أنبوبة) إلى حين ثم تستدخل فى رحم ذات الزوجة ، كما هو مبين فى الجواب عن السؤال الأول والفقرة الأولى (أ) من السؤال الرابع وبالشروط المبينة فيها .

إذا تم ذلك : كان العمل مشروعاً لا إثم فيه ولا حرج ولا حذر من اختلاط الأنساب أو وقوعه فى دائرة الزنا ، لأن التحقق تام من أن المنى والبويضة الملقحين للزوجين فقط لم يختلطا بمنى إنسان آخر أو منى حيوان ، وهذا يقع فى دائرة إباحة التداوى التى قد تكون ميلاً للرزق بولد شرعى تمتد به ذكرى والديه بعد مماتهما ، ومن بعد أن تكتمل به سعادتهما النفسية والاجتماعية فى هذه الحياة ، وقد تلوم وتؤكد بينهما المودة والرحمة بهذا المولود الشرعى .

هذا : ولا يغبين عن البال أن الإسلام فى تكريمه للإنسان والحفاظ على نوعه واستمرار نسله يعمر الأرض إلى أن يشاء الله ، حريص على أن يعيش فى أسرة متوادة متحاببة متعارفة لاجتماعات تقطعت أوصالها وانحلت عصباتها وغاضت أرحامها ، فهو يأمر بتكوين الأسرة ويحمل الوالدين عبء أولادها صفاراً من التعليم والتربية الجسدية والنفسية والعلمية وطرق اكتساب المال الحلال ، ويضع على عاتق الأب ولاية النظر الدائم فى مصلحة أولاده وإن ارتفعت ولاية الجبر عليهم ، ومن هذه الولاية أن يكسبهم خبرته فى الحياة ويتولى النصيح والإرشاد .

ومن هنا لا يجوز فى نطاق الإسلام الانطلاق فى عمل التلقيح الصناعي ،

معنى نقل منى الرجل أى رجل وتلقيحه بيوضة امرأة أى امرأة ، لأن تلك تجارب تصلح لتحسن السلالات وعملها بين أنواع مختلفة من الحيوان لا تعرف لها أباً ومن النبات تسمى سيقانه حاملة وفيه الثمرات وذلك أمر مشروع ، ومن هنا كان القول الحكيم القديم :

« اليتيم من ابن آدم من مات أبوه ومن الحيوان من مات أمه » .

فلذا نحن انطلقنا في مجال التلقيح الصناعي في الإنسان وأنشأنا مستودعاً (بنكاً) تستحل فيه نطف الرجال الأذكى أو ذوى الأجسام الأقوياء لتلقيح بها أنثى رشيقة القوام سريعة الفهم لإثراء الصفات في الجنس البشرى كان هذا شراً مستطيراً على نظام الأسرة ونذير انتهاء الحياة الأسرية ، كما أرادها الله ، فمن باب سد النرائع ، وحفظاً لروابط الأسرة وصوناً للأنسب يحرم الإسلام الانطلاق في التلقيح الصناعي لتوالد الإنسان ولا يميزه — كما سبق — إلا بين الزوجين بالشروط المتقدم يانها .

وبديلاً لهذه البنوك وجه الإسلام الإنسان إلى المحافظة على قوة نسله ، وسلامة نفسه وجسده ، وذلك بإحسان اختيار كل من الزوجين للآخر ، وإلى الاغتراب في الزواج ، بمعنى ترك الزواج بين ذوى القربى القريبة حتى لا يضيؤ النسل ويضعف ، كما قال عمر بن الخطاب ناصحاً إحدى القبائل : (قد أضويتم فانكحوا الغرائب) وقيل قديماً « بنات العم أصبر والغرائب أنجب » هذه هى المعايير المشروعة التى يقرها الإسلام للحفاظ على النسل — نسل الإنسان . سلباً قوياً لا تلك التى يتنادى بها بعض الناس مقلدين أقواماً أغوتهم المادية وانغمسوا فيها وتحلوا من كل قيم الدين ، فحسبوا الإنسان ونسله مزرعة تجارب كأتى مزرعة للنبات أو الحيوان مع أن الله قد كرم الإنسان وأعلى قدره وسخر له مافى السموات والأرض .

« يا أيها الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحبيكم واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه وأنه إليه تحشرون . واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب »^(١) .
والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) البقرة ٢٤ و ٢٥ من سورة الأنفال .

من أحكام اعتناق الاسلام

الموضوع

(١٢٣٦) تغيير الاسم ليس شرطاً للدخول في الاسلام

المبادئ

١ - جمهور علماء المسلمين على أن الإسلام والإيمان نطق باللسان وعمل بالأركان .

٢ - الدخول في الإسلام يكون بالنطق بالشهادتين والتبرؤ مما سوى دين الإسلام ولا يشترط في ذلك النطق باللغة العربية .

٣ - تغيير الاسم ليس من الشروط الضرورية للدخول في الإسلام ولكن الأولى اتخاذ اسم من أسماء المسلمين .

مثل :

بـالطلب المقدم من السيد / المتضمن أن أحد أصدقائه وهو إنجليزي مسيحي كاثوليكي يرغب في اعتناق الإسلام ، ويطلب إلفاده عما إذا كان تغيير اسمه إلى اسم إسلامي يعتبر شرطاً تمام إسلامه أولاً ؟

أجاب :

إن جمهور علماء المسلمين على أن الإسلام والإيمان عند الله تعالى نطق باللسان وعمل بالأركان، ويريدون بهذا أن الأعمال شرط تمام الإسلام، ثم إن أركان الإسلام هي الميمنة في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله

(*) الفتى : نشيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ٢٢٦ - ص ٢٢١ -
١١ رمضان ١٤١٩ هـ - ٤ أغسطس ١٩٧٩ م -

وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان) والنحول في الإسلام يكون بالنطق بالشهادتين والتبرؤ من الأديان كلها سوى الإسلام فإذا كان الداخل في الإسلام نصرانياً تبرأ من النصرانية وشهد بأن عيسى عليه السلام عبد الله ورسوله ويشهد كذلك بأنه دخل في الإسلام ، ولا يشترط في كل ذلك النطق باللغة العربية، بل بأي لغة يحسن الحديث بها وأن يعتقد الداخل في الإسلام أنه عقيدة وشريعة وعمل . وعلى هذا: فهل يشترط تغيير اسم معتق الإسلام إلى اسم إسلامي أو أن هذا ليس من الشروط الضرورية للنحول في الإسلام ؟ بالنظر في الأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الفقهاء نرى أن تغيير الاسم ليس من الشروط الضرورية للنحول في الإسلام، غير أنه لما كان العرف قد جرى بأن ديانة الشخص يستدل عليها ظاهراً من اسمه ، واستقر العرف كذلك على أن للمسلمين أسماء تجرى بينهم ولكل ديانة أخرى كاليهودية والمسيحية أسماء كذلك يتعارفونها، فالأولى للداخل في الإسلام أن يتخذ له اسماً من أسماء المسلمين لأنه مظهر من المظاهر الإسلامية ، ولأن العرف السليم له في الإسلام اعتبار في الأحكام الشرعية والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (١٢٣٧) الاسلام القاتل لا يزول بالقنفذ

المبادئ

١ - المقرر شرعاً أن المسلم يعتبر مرتدّاً عن الإسلام إذا نطق بكلمة الكفر صريحاً ، أو تلفظ بما يقتضى الكفر بلحوده حكماً معلوماً بالضرورة في الإسلام .

٢ - متى ثبت ارتداد المسلم عن الإسلام على هذا الوجه تربت عليه الآثار المقررة شرعاً .

٣ - من اعتنق الإسلام قائماً مختاراً ، أو أشهر ذلك رسمياً ، وانخذلت الشركة التي يعمل بها التغييرات اللازمة بوصفه مسلماً ، ثم تقدم إلى الشركة تحت ضغط رجال الدين المسيحي طالباً إعادة اسمه إلى ما كان عليه لا يحبر ذلك منه ردة ، وعلى الشركة ألا تسايره فيما طلب .

مثل :

بالطلب المقدم من الشركة المصرية لتبئة الزجاجات المؤرخ ١٩٧٧/٥/٢٢
المقيد برقم ١٨٧ سنة ١٩٧٧ المتضمن أن شخصاً اعتنق الدين الإسلامي بموجب
إشهاد رسمي رقم ٧١٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٦ وغير اسمه وتقدم بطلب
لإدارة الشركة التي يعمل بها لاتخاذ اللازم لإخطار الجهات الرسمية
بهذا التغيير ، وفعلت تغيير الاسم في سجلات الشركة ، وأثناء اتخاذ
بأى الإجراءات بالنسبة للتأمينات الاجتماعية عاد هذا الشخص وقدم طلباً
بأنه وقع تحت ضغط رجال الدين المسيحي وتسلموا منه إشهار الإسلام

(٩) المني : لفيلة الدين جواد الحق على جواد الحق - ص ١٠٥ - م ٢٤٥ -
٢٠ صفر ١٣٩٩ هـ - ٢١ يناير ١٩٧٩ م .

بعد أن وقع عليه بالتنازل - كما قدم طلباً للشركة لإعادة اسمه إلى ما كان عليه لإنهاء المشاكل المترتبة على إشهار إسلامه ، بعد أن قرر أن إسلامه لا رجوع فيه ، وأنه في القلب وأمره مع الله سبحانه وتعالى . وقد طلبت منه الشركة أن يقوم بإلغاء إشهار إسلامه فلم يتمكن . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع ، وهل يجوز أن تعيد الشركة اسمه إلى ما كان عليه أم يظل كما هو بالاسم الجديد ؟ .

أجاب :

المقرر شرعاً أن المسلم يعتبر مرتدّاً عن الإسلام إذا نطق بكلمة الكفر صريحاً أو تلفظ بما يقتضي الكفر لحدوده حكماً معلوماً بالضرورة في الإسلام ، كما إذا أنكر فرضية الصلوات الخمس ، أو صلاة الجمعة ، أو صوم شهر رمضان ، أو استحل الزنا ، أو فعل ما يقتضي الكفر . ومضى ثبت ارتداد المسلم عن الإسلام على هذا الوجه ترتبت عليه الآثار المقررة شرعاً . ولما كان الظاهر من السؤال أن الشخص المسئول عنه قد اعتنق الإسلام طائعاً مختاراً وأشهر ذلك رسمياً ، واتخذت الشركة التغييرات اللازمة في سجلاتها بوصفه مسلماً ، ثم إنه تقسّم بطلب آخر رغباً بالعودة إلى اسمه الأول ج - س - ز - وأن هذا كان لوقوعه تحت ضغط رجال الدين المسيحي الذين تسلموا منه إشهار الإسلام بعد أن وقع عليه بالتنازل . لما كان ذلك : فإن هذا لا يعتبر ردة عن الإسلام بالمعنى السابق ذكره ، لأن المقرر شرعاً أن الرجل المسلم لا يخرج عن الإسلام إلا بحدود ما أدخله فيه ، ثم ما ثبت يقيناً أنه ردة ، إذ الإسلام الثابت لا يزول بالشك . وعلى ذلك فلا يجوز للشركة أن تسايره فيما طلب . ومن هذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .

روية (١٢٢٨)

المبادئ

١- باعتراف المسلم للديانة المسيحية وتسميته باسم مسيحي يصير مرتدًا عن دين الإسلام.

٢- يقضى الحكم الشرعى بقتل المسلم الذى يبدل دينه إذا أمر على ردفه ولم يجب ولم يرجع إلى الإسلام متبرئاً مما فعل ، وهذا لا يتناق مع الحرية الشخصية .

٣- إذا كان واقع الحال أن حد الردة غير متقد الآن، فإن حماية المجتمع تقتضي بإزالة العقوبات التأديبية السريعة الرادعة باعتباره عتافاً للنظام العام.

مثلاً :

طلبت وزارة التربية والتعليم - مكتب الوزير - بكتابها رقم ١٣٣٧/٧
سرى المؤرخ ١٩٧٩/٤/٢٩ إبداء الرأى فيما يقتضى اتخاذها قبل السيد /
أ. ك. أ. المدرس بمديرية التربية والتعليم بالقليوبية واعتناقه الديانة
المسيحية وتسميه باسم م. ع .

أجابه:

نفيد أن ما فعله هذا الرجل يصير به مرتدًا عن دين الإسلام ، وأن الحكم الشرعي يقضى بقتل المسلم الذي بدل دينه إذا أصر على رده ولم يتب ولم

(*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٥٤ - ص ١٦٨
و ١٦٩ - هـ جمادى الآخرة ١٢٩٩ - ٢ يناير ١٩٧٩ م .

يرجع إلى الإسلام متبرئاً عما فعل، وهذا الحكم لا يتنافى مع الحرية الشخصية لأن حرية العقيدة لا تستتبع الخروج عن الإسلام بمؤثرات المادة أو التضليل . وإذا كان واقع الحال أن حد الردة - بقتل المرتد إذا أصر على رده - غير مفذ الآن فإن حماية المجتمع المدرسى الذى يعمل فيه هذا الرجل تقضى بإتزال العقوبات التأديبية السريعة الرادعة باعتباره صاحب فكر ملحد ومخالف للنظام العام الذى تأمر القوانين بالتزامه . فقد نص الباب الأول من الدستور - وهو خاص بالدولة - فى المادة الثانية على أن : دين الدولة الإسلام، وأن لغتها الرسمية اللغة العربية، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسى للتشريع . وهذا يقطع بأن نظام الدولة العام هو الإسلام، وأن خروج المسلم عن هذا الدين يعتبر خروجاً على النظام العام للدولة . الأمر الذى يستتبع المساءلة التأديبية على هذا الجرم . وهذا الشخص بحكم عمله التربوى ووضعه بين الطلاب والمدرسين والعمال يصبح خطراً على فكر هؤلاء جميعاً من حيث إثارة الفتنة بين طوائف الأمة، بل إنه بخروجه عن دين الإسلام يعتبر قد خرج على مقتضى واجبات وظيفته التربوية لارتباطها بعقيدته وسلوكه ، ولا شك أن من المخالفات التأديبية الأساسية الخروج على النظام العام للدولة - وإذ كانت شريعة الإسلام تأمر باستنابة المرتد عنها ونصحه وإزالة شبهته فإلى (وإلى أن يتم اتخاذ الإجراءات التأديبية) أقترح الآتى :

أولاً - انتداب هذا الشخص فوراً لعمل مكاتب بعيداً عن البيئة التى افتتن فيها ، وإسعاداً له عن الطلاب والمدرسين والعمال الذين يعرفون ما وقع فيه .

ثانياً - استنابته ونصحه وإزالة شبهته الدينية بمعرفة أحد علماء المسلمين المختصين حتى تتضح هويته والمغريات التى تعرض لها ومن هم وراء تضليله ، فإن كثيراً من الأفكار الملهمة المستوردة تلبس الآن ثوب الدين أو الخروج عليه لإحداث الفتن والخلافات بين عنصرى الأمة الأمر الذى يجب أن يشد انتباه المسئولين فى كل المواقع .

ثالثاً - لما كان ما وقع فيه هذا الشخص مخالفاً للنظام العام للدولة فإنه لا يقر عليه، ومن أجل هذا فواجب الإدارة ألا تسيره في تغيير اسمه وديانته في الأوراق الرسمية .

رابعاً - اتخاذ الإجراءات التأديبية ضده كعزل عموى تربوى خرج على النظام العام للدولة وعلى مقتضيات وتليفته بهذا الاعتبار حتى يتأل جزاءه تأديبياً بعد إذ تعذر مساءلته جنائياً . هذا والله جميعاً إلى الاعتصام بالإسلام ديناً عقيدة وشرعة .



الموضوع ردة وعودة الى الاسلام

المبادئ

- ١ - المرتد هو البالغ العاقل الذي يرجع عن الإسلام طوعاً . إما بالتصريح بالكفر ، وإما بلفظ يقتضيه ، أو بفعل يتضمنه .
- ٢ - من الفعل الذي يصير به المسلم مرتداً السعى إلى كنائس المسيحيين أو معابد اليهود ودعوتها وتأدية طقوسهم .
- ٣ - الشبان المسلمون الذين ذهبوا إلى الكنائس المسيحية اليونانية وأعلنوا اعتناق الدين المسيحي دون إكراه وإنما طواعية بقصد الزواج وتيسير الإقامة والعمل . زواجهم باطل ومعاشرتهم لزوجاتهم المسيحيات اليونانيات من باب الزنا في حكم الإسلام .
- ٤ - تقبل توبة المرتد عن الإسلام لأن الردة من كبائر المعاصي .
- ٥ - باعتنائهم بأنهم ما غامروا بما قالوا وما فعلوا إلا ابتغاء الزواج من مواطنات يونانيات فإنه تصحيحاً لمواقفهم وتعاملهم شرعاً يتبع الآتي :
(أ) يشهرون توبتهم بإعلام رسمي بين يدي القنصل بالسفارة المصرية .
(ب) يقتلون زواجهم من جديد مع زوجاتهم اليونانيات وفقاً لحكم الإسلام .
(ج) أولادهم ثمرة للزواج الأول وقبل تجديده في نطاق أحكام الإسلام ثبت نسبهم منهم وثبت ديانتهم على أنهم مسلمون تبعاً لآبائهم .
(د) أفضية الأحوال الشخصية بالنسبة لهم تحكمها القواعد الإسنادية المينة في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من القانون المدني المصري ١٣١ لسنة ١٩٤٨ .

(٩) المني : مجلة الشيخ جاد الحق طي جاد الحق - من ١٠٥ - م ٢٩٢ -
٢٢ جلدى الاول ١٤٠١ هـ - ٢٨ مارس ١٩٨١ م .

سئل :

من السيد الوزير المفوض - أ. ن. م - اتصل العام بسفارة جمهورية مصر العربية بأثينا - اليونان .

بخطاب السفارة الرقم ٣٢ المؤرخ ١٩٨١/٣/١٢ والذي قيد برقم ٩٣ لسنة ١٩٨١ م وقد جاء به :

إن بعض الشباب المسلم المقيم في اليونان أقدم على الزواج من مواطنات يونانيات في الكنيسة طبقاً لما تقتضيه طقوس الكنيسة اليونانية، وهي تلزم هذا الشباب بإعلانه اعتناق الدين المسيحي لإتمام الزواج ، وحتى يمكن في ذات الوقت من الحصول على اعتراف السلطات اليونانية بقانونية هذا الزواج، وما يترتب عليه من حصوله على حق الإقامة والعمل في اليونان .

ولقد عاد هذا الشباب بعد ذلك مبدئياً رغبته في استخراج شهادات ميلاد لأولادهم من الزوجات اليونانيات ، باعتبار أن الأولاد مسلموا الديانة وطالبوا إعادة إشهار إسلامهم وعقد زواجهم مرة أخرى طبقاً للشريعة الإسلامية ، معلنين أن انضمامهم للديانة المسيحية أثناء زواجهم بالكنيسة كان أمراً شكلياً بعيداً عما استقر في القلب ، بنية إتمام الزواج من مواطنات يونانيات لتيسير سبل العمل والإقامة في اليونان .

لما حكم صنيع هذا الشباب . ؟ . وهل كانوا بإتمام الزواج بالكنيسة ليسوا في حكم المرتدين عن الإسلام . ؟ . وما حكم معاملة هؤلاء الشباب شرعاً فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية ؟ .

أجاب :

إن المرتد هو البالغ العاقل الذي يرجع عن الإسلام طوعاً ، إما بالتصريح بالكفر وإما بلفظ يقتضيه ، أو بفعل يتضمنه ، ومن الفعل الذي يصير به المسلم مرتداً ، السعي إلى كتائب المسيحيين أو معابد اليهود ، ودخولها وتأدية طقوسهم .

لما كان ذلك : وكان الظاهر من السؤال أن شباب المسلمين المستول عنهم ، قد ذهبوا إلى الكنائس المسيحية اليونانية وأعلنوا اعتناق الدين

المسيحي دون إكراه ، وإنما طوعية بقصد الزواج وتيسير الإقامة والعمل ، كان من فعل ذلك مرتداً عن الإسلام .

ولما كانت تصرفات المرتد التي تعتمد الملة باطلة ، فقد اتفق فقهاء المسلمين على أن زواج المرتد باطل سواء تزوج بمسلمة أو كاتبة .

وإذ كان ذلك : كان زواج هؤلاء المرتدين ، بإعلانهم اعتناق الدين المسيحي وتزويجهم طبقاً لعقوس الكنيسة زواجاً باطلاً وكانت معاشرتهم لزواجهم المسيحيات اليونانيات من باب الزنا في حكم الإسلام .

ولما كان المرتد عن الإسلام تقبل توبته ، لأن الردة من كبائر المعاصي وقد قال الله سبحانه : (إن الله لا يضر أن يشرك به ويفسر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد افترى إثماً عظيماً)^(١) وقال جل شأنه : .

(قل يا عبدي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم)^(٢) .

وإذ هداهم الله وأبقى قلوبهم عامرة بالإيمان ، موقنة بالإسلام واعتزلوا بأنهم غامروا بما قالوا وما فعلوا ابتغاء الزواج من مواطنات يونانيات ، فإنه تصحيحاً لمواقفهم وتعاملهم شرعاً وقانوناً يتبع الآتي :

أولاً : يشهرون توبتهم بإعلام رسمي بين يدي القنصل العام بالسفارة المصرية باليونان ويثبت في الإشهار وبعد نطقهم : بأنهم تابوا إلى الله سبحانه عما فعلوا وعما قالوا، وأنهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى الناس كافة، وأنهم برثوا من كل دين يخالف دين الإسلام، ويستغفرون الله سبحانه من كل قول أو فعل صدر منهم مخالفًا لعقيدة الإسلام وشريعته ، وذلك بعد التثبت من شخصياتهم .

ثانياً : يعقدون زواجهم من جديد مع زوجاتهم المواطنات اليونانيات ولو بقيت زوجاتهم على دينهن المسيحي ، لأن الله سبحانه أباح للمسلم الزواج بالمسيحية واليهودية في قوله تعالى : (اليوم أحل لكم الطيبات وطعام

(١) الآية ٤٨ من سورة النساء .

(٢) الآية ٥٢ من سورة الزمر .

الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا أتيتهم من أجزهم .
محصنين غير مسافحين ولا متخفين أخدان ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين^(١) .

ويكون تجليد عقود زواج هؤلاء الشبان وفقاً لحكم الإسلام ، أى بإيجاب وقبول بأن تقول المرأة للرجل : زوجتك نفسى على كتاب الله القرآن الكريم وعلى سنة محمد رسول الله ، وأن يجيبها الرجل فوراً قبلت زواجك لنفسى على ذلك فى حضور شاهدين مسلمين ، ويجوز أن يكونا مسيحيين أو يهوديين أو أحدهما غير مسلم ، وأن يسمع الشاهدان الإيجاب والقبول بلغة يفهماها ويعرفان أن ما سمعا عقد زواج .

ثالثاً : إذا كان قد ولد لهؤلاء الشبان أولاد من الزواج الأول فى الكنيسة وقبل تجديده فى نطاق أحكام الإسلام يثبت نسبهم من آبائهم وتثبت ديانتهم على أنهم مسلمون تبعاً للأباء الذين تابوا عن الردة ورجعوا بالتوبة مسلمين ، ويؤخذ إقرارهم ببنوة الأولاد إقراراً صحيحاً ثابتاً رسمياً .
رابعاً : فى شأن معاملة هؤلاء الشباب فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية فإنه :

قد جرى نص المادة ١٤ من القانون الملى المصرى ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بأنه : فى الأحوال المنصوص عليها فى المادتين السابقتين (١٢ و ١٣) إذا كان أحد الزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج يسرى القانون المصرى وحده فيما عدا شرط الأهلية للزواج .

لما كان ذلك : كانت أفضية الأحوال الشخصية بالنسبة للمثول عنهم تحكمها القواعد الإسنادية المبينة فى المواد ١٢ و ١٣ ، ١٤ من هذا القانون فى شأن تنازع القوانين من حيث المكان .
والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) الآية • من سورة المائدة •

الموضوع الردة بالفعل أو بالقول (١٢٣٠)

المبدأ

١ - إنابة المسيحي - الذي أسلم وتزوج بمسلمة - غيره في تجديد جواز سفره المندون به ديانتته السابقة لا يحبر بها مرتدا .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٢٦ لسنة ١٩٨١ الذي جاء به : أن رجلا كان مسيحياً وأسلم ثم تزوج بمسلمة ، وقد كان لهذا الرجل قبل إسلامه جواز سفر أوشكت مملكته على الانتهاء ، وعهد به إلى صديق له ليقوم بتجديده واستخراج جواز سفر آخر جديداً بديلاً للجواز الذي أوشكت مملكة صاحبه على الانتهاء ، وقد قام هذا الصديق باستخراج جواز السفر الجديد مطابقاً للجواز القديم الذي كان له قبل الإسلام من حيث البيانات جميعها - الديانة والحالة الاجتماعية - أعزب . والاسم والسن ، كما كان ثابتاً بالجواز القديم المحرور قبل الإسلام، وقد اعتلص الصديق الذي قام باستخراج جواز السفر الجديد عن هذا بأنه رغب في الإسراع في استخراجيه . ولقد سافر الزوجان إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأقاما هناك حوالي عامين ، لم يخالف الزوج تعاليم الإسلام ، ولم يباشر أى شيء من الطقوس الدينية التي كان يباشرها قبل اعتناقه الإسلام .

ثم تصادف أن اطلعت الزوجة على جواز سفر زوجها ، ولما رأت بياناته عن الديانة وغيرها تشككت في أمره ، وقيل لها إن زوجها بهذا العمل - الذي يباشره غيره - قد ارتد عن الإسلام ، في حين أن الزوج لم يرتد ولم

(*) المني : مشيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ١٢ - ٢١ ربيع الأول ١٤٠١ هـ - ٢٧ يناير ١٩٨١ م .

يأثر أى شىء يخالف الإسلام وتعاليمه ، وقد أثبت الزوجة معاشره زوجها ، وترك منزل الزوجية ، اعتقاداً منها أنه باستخراجه جواز السفر بالبيانات التى كانت قبل إسلامه - التى حررت بفعل غيره - قد ارتد والعياذ بالله ، وهى فى الوقت نفسه متألمة من معاشرته لإيهاا قبل علمها بما يكون فى هذا الجواز من بيانات . فما الحكم الشرعى فى ذلك - ؟
 وهل الزوجة عمة فى تركها زوجها معقدة رده عن الإسلام أم لا ؟ .

أجاب :

إن المستخلص مما جاء فى هذا السؤال : أن الزوج المستول عنه لم يحرر بنفسه بيانات جواز السفر ، ومنها ديانته قبل اعتناقه الإسلام ، وأنه أعزب ، وإنما حرر تلك البيانات صديق له أنابه فى استخراج هذا الجواز ، وأنه قد عاش مع زوجته المسلمة قرابة العامين فى الولايات المتحدة مسلماً ، لم يخالف الإسلام أو تعاليمه ، ولم يصدر منه ما يصير به مرتداً عن الإسلام .

ولما كان المرتد - فى اللغة - هو الراجع مطلقاً ، وفى اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية هو الراجع عن دين الإسلام ، وركن الردة إجراء كلمة من كلمات الكفر على اللسان بعد الإسلام والإيمان . وشروط وقوع الردة أن تقع من مسلم عاقل يقظ طوعاً واختياراً ، ويجرى مجرى النطق بألفاظ الكفر كتابتها أو كلمة منها بنفسه ، ملركا معناها ومرماها مع تحقق تلك الشروط .

فإذا كان هذا الزوج لم يكتب بنفسه فى أوراق جواز سفره ديانته قبل إسلامه ، ولم يصدر منه منذ اعتناق دين الإسلام ما يخرج عنه هذه العقيدة ، وكان ما دون يجواز السفر من فعل غيره لم يكن مسئولاً عنه فى عقيدته ، فلا يعتبر به مرتداً عن الإسلام ، ولا يحتاج به فى هذا الشأن ، لأن الردة عن الإسلام ذاتية أى بفعل أو قول صادر من ذات المسلم بالشروط المتضمنة .

وإذ كان ذلك : لم يكن لأحد اعتبار هذا الرجل مرتدّاً بما لم يقله أو يكبه وإنما كتبه غيره ، إذ أن الإسلام والارتداد عنه — والعياذ بالله سبحانه — لا بد أن يصلو من ذات الإنسان حتى تجرى عليه الأحكام الشرعية المقررة على المسلم أو المرتد ، ففي القرآن الكريم قوله تعالى (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى)^(١) وقوله (ومن ضل فلنمّا يضل عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى)^(٢) وقوله (أم لم ينبأ بما في صحف موسى . وإبراهيم الذي وفى . ألا تزر وازرة وزر أخرى . وأن ليس للإنسان إلا ما سعى)^(٣) .

وإذ كان الأمر على هذا الوجه ، لم يصر به هذا الزوج مرتدّاً عن الإسلام ، وكانت معاشرته لزوجه المسلمة معاشرة زوج مسلم ، ولم يجز لها شرعاً ترك معايشته أو معاشرته ، متى كان بيناً لها صدق هذه الوقائع وصدقته فيها ، وما لم يكن هناك سبب شرعى آخر لاجتنابه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية ١٦٤ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ١٥ من سورة الإسراء .

(٣) الآية ٢٦ — ٢٩ من سورة النجم .

من أحكام المساجد

الموضوع الاعتداء على المسجد الحرام (١٣٣١) المبلى

١- الأحاديث الشريفة دالة على حرمة المسجد الحرام ، وحرمة القتال فيه ، وحرمة مكة بأكملها .

٢- الفتنة الباغية على حرم الله أيا كانت جنسيتها يجب قتلها .

٣- حماية المسجد الحرام واجب كل المسلمين ، ويأتعون إن هم وقفوا متربعين أو مترقبين .

ستل :

عن الأنباء المؤسفة التي أذيعت صباح الأربعاء مطلع العام المجري الحديدي ١٤٠٠ هـ وتناولتها الصحافة عن القحام عدد من المسلمين المسجد الحرام بمكة عند صلاة فجر الثلاثاء ، واحتجازهم عندها من المسلمين الموجودين بالحرم للصلاة ، وأنهم روعوا المصلين والطاقين وأغروهم عن الصلاة في حرم الله الآمن .

أجاب :

إنه لأمر عزن حقاً أن يحدث الاقتحام لحرم الله وللبلد الذي جعله الله آمناً . ففي الحديث الشريف الذي رواه البخاري ومسلم :

(إن مكحرمها الله تعالى ولم يحرمها الناس ، فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسفك بها دمأ ولا يضد بها شجرة .) فإن أحد ترخص لقتال رسول الله فيها فقولوا له : إن الله تعالى قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم وإنما أذن

(*) المني : نشيطة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٧٢ - ٧ - محرم ١٤٠٠ - ٢٦ نوفمبر ١٩٧٩ م .

لى ساعة من نهار وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس) وروى الطبرانى فى الأوسط بسنده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (إن الله حرم هذا البيت يوم خلق السموات والأرض وصاغه يوم صاغ الشمس والقمر وما حياله من السماء حرام وأنه لا يغسل لأحد يده ولا يغسل لى ساعة من نهار ثم عاد كما كان) . وروى ابن ماجه بسنده قول الرسول صلى الله عليه وسلم (لا تزال هذه الأمة بخير ما عظموا هذه الحرمه حتى تعظيمها فإذا ضيعوا ذلك هلكوا) وروى الطبرانى والبيهقى فى الشعب عن عائشة رضى الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ستة لعنهم - وكل نبى مجاب الدعوة - الزائد فى كتاب الله ، والمكذب بقر الله ، والمتسلط بالجبروت ليل من أعر الله ويعز من أذل الله ، والتارك لسنى ، والمستحل من عترتى ما حرم الله ، والمستحل لحرم الله) .

والأحاديث الشريفة فى هذا كثيرة كلها دالة على حرمة المسجد الحرام وحرمة القتال فيه وحرمة مكة تبعاً له ، وذلك كله جاء بياناً من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لما ورد فى القرآن الكريم من آيات عديدة تقضى بتحريم المسجد الحرام وجعله حرماً آمناً للعاكف فيه والباد .

وبناء على ذلك : فإن هذه الفتنة الباغية على حرم الله أيا كانت جنسيتها ، يجب أن تتال جزاء بغيا وعلوانها ، فقد ارتكبت كبيرة الكبائر ودنست حرم الله الأمن ، وروعت المصلين والطارفين والعاكفين ، فوجب قتالها والقضاء عليها .

وإن مفتى جمهورية مصر العربية ليدعو كافة المسئولين المسلمين إلى الوقوف ضد هذه الفتنة ، ويدعو المسئولين فى مصر خاصة أن يواجهوا هذا البغى والعلوان على حرم الله بالحسم والقوة شأن مصر فى كل ما يهم المسلمين ترتفع دائماً بمسئوليتها فوق الواقع . وهذا هو ما يقضى به القرآن الكريم

في قوله تعالى : (.. ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت صوامع وبيع
وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرون الله من ينصره
إن الله لقوى عزيز)^(١) .

قاتلوا هذه الفئة يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور
قوم مؤمنين ، فإنها ممن جاء في شأنها حكم الله في قوله (ومن أظلم ممن منع
مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسمى في خرابها)^(٢) .

إن حماية المسجد الحرام واجب كل المسلمين ، وهم جميعاً آمنون
إن وقفوا متفرجين أو مترقبين ، بل على المسئولين أياً كان موقعهم أن يمدوا
يد العون والمشورة لمواجهة هذا التعلى على قبلة المسلمين . والله المستعان :
فاستعينوا بالله واصبروا (إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون)^(٣) .

(١) من الآية ٤٠ من سورة الحج .

(٢) من الآية ١١٤ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١٦٨ من سورة النحل .

الموضوع

(١٣٣٢) نزع الملكية لأقامة المساجد جواز لولى الامر

المسألة

١ - الصلاة في مسجد بنى على أرض منزوعة الملكية صحيحة ،
أما إذا كانت الأرض منصوبة لتحرم الصلاة فيه وينقض بناؤه ، إلا إذا
أقر المالك المسجدية .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٤٥ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل يمتلك
قطعة من الأرض ، وقد قام أعضاء الاتحاد الاشتراكي بالاستيلاء عليها
عنوة ، وفى غيبة منه وألقوا عليها مبانى ومن ضمن هذه المبانى زاوية
للصلاة . وطلب السائل الإفادة عن حكم الإسلام فى الصلاة على تلك
فى هذه الزاوية ، وهل هى مقبولة من علمه ؟

أجاب :

إنه إذا كان الاستيلاء على قطعة الأرض المستول عنها قد تم بطريق نزع
الملكية من الجهات ذات السلطة القانونية فى هذا لإقامة مرافق عامة عليها
تلتزم لمصالح المسلمين كالمسجد يكون الانتفاع بتلك المرافق مشروعاً . وتصبح
الصلاة فى المسجد المقام على مثل هذه الأرض جائزة ومقبولة إن شاء الله .
ذلك لأن لولى الأمر تقديرأ للمصلحة العامة إقامة المساجد ولو اقتضى ذلك
نزع ملكية مالكيها دون رضاه ، وقد حدث هذا فى الصدر الأول للإسلام
حيث أضيفت بعض المساكن المجاورة للمسجد النبوى إلى المسجد توسعة له

(٥) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٥٠ -
• ربيع الآخر ١٤٠٠ هـ - ٢١ فبراير ١٩٨٠ م .

بعد دفع قيمتها لما لكها . وهذا ما يجب في هذه الواقعة إن كانت على هذا المثال
أما إذا كانت الأرض التي أقيم عليها هذا المسجد قد اغتصبت بمعنى أنه لم يصدر
قرار من السلطة صاحبة الاختصاص بالاستيلاء عليها ، وإنما أخذت بالرغم من
مالكها ، فإن المكان يصبح مسجداً بقول مالكه الذي أقامه جعله مسجداً .
إذ لا بد من الملكية الصحيحة لمكان المسجد وقت إقامته واتخاذ مسجداً . ولقد
نص الفقهاء على أنه لا يصح ولا ينقد وقف الغاصب الأرض أو العقار الذي
اغتصبه واتخذ مسجداً لانتهاء الملكية . وأنه لو استحق مكان المسجد
المغصوب بأن اعتدى شخص على أرض وأقام عليها مسجداً ثم استحق للغير
نقضت المسجدية . وقد نقل الإمام النووي في المجموع شرح المذهب ص ١٦٤
بالجزء الثالث أن الصلاة في الأرض المغصوبة حرام بالإجماع ، وأن
اختلاف الفقهاء إنما هو في صحتها والثواب عليها ، ونص ابن قدامة الخنيلي
في المفتى ج ١ ص ٧٢٦ على هذا الإجماع أيضاً .

لما كان ذلك : فإنه لإضفاء صفة المسجدية على مكان اتخذ مسجداً
يتحتم أن يكون مملوكاً لمن أقامه مسجداً . أما إذا لم يكن ملكاً له بأن كان
قد اغتصبه حرمت الصلاة فيه ونقضت المسجدية ، وللمالك الشرعي للمكان
سواء أكان أرضاً أو عقاراً حيازته والتصرف فيه في نطاق القانون وإذ
كان ما تقدم : ففي واقعة السؤال إذا ثبت أن هذا المسجد قد أقيم على أرض
مملوكة لغير من أقامه واتخذ مسجداً وما زالت مفتتحة بمعنى أن مالكها الشرعي
لم يقر قيام المسجد عليها ، ولم يصدر من السلطة صاحبة الاختصاص في
النولة قرار بنزع ملكيتها واتخاذها مسجداً يكون للمالك الحقيقي بالطرق
القانونية لإزالته ، إذ ليست لهذا المكان حرمة المساجد في الإسلام . والله سبحانه
وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢٣٣) التبرع من غير المسلم والمساعدة في بناء المسجد

جائز شرعاً

المبدأ

يجوز للمسلمين المتواجدين في أية جهة من العالم أن يطلقوا أي تبرعات لبناء المسجد ، سواء من الحكومة أو من الأفراد دون نظر إلى ديانتهم لأن المساجد لله تعالى الناس جميعاً .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٥١ سنة ١٩٨٠ المضمن أن السائل وعداً من المسلمين يقيمون في منطقة من مناطق نيوجرسي الأمريكية وهم يريدون إقامة مسجد يؤدون فيه شعائر دينهم .

فهل يجوز لهم شرعاً أن يطلبوا من الكونجرس الأمريكي أن يعطى لهم مالا يقيمون به هذا المسجد ، وهل إذا وافق الكونجرس على إعطائهم المال اللازم لإقامة المسجد ، يجوز لهم إقامته بهذا المال وأداء الصلاة فيه ؟
أجاب :

إن البر والإحسان إلى الناس في الإسلام والتعاون بينهم في الطاعات وإقامة المصالح العامة كل ذلك جائز بين أهل الأديان المختلفة ، لأنها جميعاً قد أمرت بالترحم والتواصل والتعاون على البر ، وقد ضرب الإسلام المثل الأعلى بالبر بغير المسلمين ، فقد روى ابن أبي شيبة^(١) عن جابر بن زيد أنه سئل عن الصدقة فيمن توضع ؟ فقال في أهل ملتكم من المسلمين وأهل ذمتهم ، وقال (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم في أهل النعمة من الصدقة والخمس) .

(*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ٥٢ - ٢ ذو الحجة ١٤٠٠ - ١٢ أكتوبر ١٩٨٠ م .

(١) مختلف ابن أبي شيبة ج ٤ ص ٤ .

ولقد أباح الله سبحانه في القرآن الكريم تناول طعام أهل الكتاب وتزوج نسائهم في قوله تعالى^(١) : (وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتنهم أجورهن محصنين غير مسافحين ولا متخفين أخذان . .)
توجهنا الآية الكريمة إلى حل التعامل مع أهل الكتاب (اليهود والنصارى)
وتبادل المنافع معهم وإباحة طعامهم ضيافة وشراء والتزوج من نسائهم .
هذا : وليست مساهمة غير المسلمين في إقامة المساجد بالمال بأعلى شأنًا من هذه المباحات في التعامل بنص القرآن الكريم مع غير المسلمين .

ثم إن^(٢) عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه وهو من خلفاء المسلمين العلماء العاملين كتب إلى عامله على البصرة كتاباً ومما جاء فيه (وانظر من قبلك من أهل النعمة قد كبرت سنه وضعفت قوته وخلت عنه المكاسب ، فأجر عليه من بيت مال المسلمين ما يصلحه) - ومعناه اجعل لمن هذا حاله راتباً دورياً ولا تدعه حتى يطلب بنفسه .

وبهذا الأساس قال فقهاء مذاهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل رحمهم الله بجواز الهبة والوصية من غير المسلم للمسلم . باعتبارها من عقود التبرعات والصلوات التي تجوز بين أهل الأديان مادامت لغير معصية .

ولقد نص الفقه الشافعي^(٣) صراحة على جواز وصية غير المسلم ببناء مسجد للمسلمين ، ولما كانت الوصية من عقود التبرعات ، وكانت جائزة من غير المسلم ببناء مسجد للمسلمين ، كان التبرع من غير المسلم فوراً ببناء المسجد أو المساهمة في بنائه جائزاً .

لما كان ذلك : كان جائزاً شرعاً للمسلمين المتواجدين في ولاية نيويورك صهي الأمريكية أو أية جهة من العالم أن يتلقوا أى تبرعات لبناء المسجد سواء من الحكومة أو من الأفراد دون نظر إلى ديانتهم لأن المساجد لله خالق الناس جميعاً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية رقم ٥ من سورة المائدة .

(٢) كتاب الأموال لأبي عبيد ص ٤٦ .

(٣) حواشي تحفة المحتاج شرح المنهاج ص ٥ ، وحاشية البهري أيضاً على منہج الطلاب ج ٢ ص ٢٦٨ ، وحاشية البهري أيضاً على شرح الشلبي ج ٢ ص ٢١٢ .

الموضوع

(١٧٣٤) جواز هدم المسجد الآيل للسقوط واعادة بنائه

المبدأ

١- إذا كان المسجد أرض لفضاء تابعة له جاز إقامة عمارة عليها .
وستغل لمصلحة المسجد وقرءاء المسلمين بإذن من القاضي كما يجوز هدم
المسجد المتخرب اعتباراً وبيع أنقاضه وإدخال ثمنها في بنائه الجديد .

مثل :

بكتاب السيد رئيس هيئة التولية على الأوقاف الإسلامية بمدينة حيفا
أخبر في ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠١ هـ - ٢٤ فبراير سنة ١٩٨١ المقيّد
برقم ٧٤ لسنة ١٩٨١ وقد جاء به :

لدينا مسجد قديم جداً في مدينة حيفا اسمه - الجامع الكبير - وأصل
هذا الجامع في سابق العهود كنيسة مسيحية ، وبعد الفتح الإسلامي وسكنى
المسلمين المدينة ، حولوا تلك الكنيسة إلى مسجد وأن الساحات الخارجية
لهذا المسجد تبلغ أربعة أضعاف مساحة حرم الصلاة نفسه ، وأن هذه
الساحات غير مستعملة ، وقد كان يستعملها المسلمون للصلاة في الأعياد
أيام الانتداب البريطاني ويوم كان المسلمون أغلبية السكان .

وأن مبنى هذا المسجد آيل للسقوط ، وخطر على حياة المصلين والمارة
ومن المتصور ترميمه نظراً لعدم تلف مبناه ، وأنه بعيد عن التجمع
الإسلامي ولا يؤمه اليوم إلا ما ندر ، حيث يوجد لدينا مسجد آخر ،
لا يبعد عن المسجد القديم أكثر من مائة وخمسين متراً ، وأنه مسجد
يمتاز وعلى آخر طراز في الترتيب والنظافة والفروش والمlichkeiten ، ويؤمه

(٥) المبنى : منسوبة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٥ - م ١١٢ -
٢٢ محمدي الأولى ١٤٠١ هـ - ١ أبريل ١٩٨١ م .

المسلمون يوماً وفيه تؤدي صلاة الجمعة والجماعة والأعياد وكافة فرائض المسلمين واحتفالاتهم الدينية ، وبجانبه مكاتب الوقف والحكمة الشرعية بالمدينة . ويعتبر المركز الإسلامي الوحيد من نوعه في البلاد .

والسؤال :

هل يجوز شرعاً هدم هذا المسجد القديم ، وبناء مسجد حديث على قسم من الأرض التابعة له وأرضه الحالية ، واستغلال باقي الأرض لبناء عمارة متعددة الطوابق ، ينفع من تأجيرها بما يعود بالخط والمنفعة على الوقف والمسلمين ؟

هذا : مع العلم بأن المسجد القديم الحالي موجود في منطقة تجارية وبين عمارات شائعة متعددة الطوابق ، مما يصطر رؤيته من بعيد من بين هذه المباني .

أجاب :

إن الله سبحانه قال في القرآن الكريم : (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين)^(١) .

وقال تعالى : (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوى عزيز)^(٢) .

وقال جل ثناؤه : (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً)^(٣) .

ولقد نص الفقهاء على جواز بناء المسجد في أي موضع كان ، كنيسة أو نحوها ، للأحاديث الصحيحة في ذلك — منها حديث عثمان بن أبي العاص^(٤) :

(١) الآية ١٨ من سورة النوبة .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة الحج .

(٣) الآية ١٨ من سورة الجن .

(٤) رواه ابن ماجة وأبو داود — مختصر سنن أبي داود ص ٢٥٦ ج ١ .

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجعل مسجد أهل الطائف حيث كانت طواغيتهم .

ولاهمية المساجد في الإسلام غنى الفقهاء ببيان أحكامها وتصميمها وحشوا على المحافظة عليها ، وجرت أوقاف السلف الصالح من المسلمين للإنتفاع عليها ، حتى لا يسمى الخراب إليها وتندثر وتعطل الشعائر ، وفي سبيل المحافظة على المساجد والقيام على عمارتها نص الفقه الشافعى على أنه^(١) إذا تعطل المسجد بغرق الناس عن البلد أو خرابها أو بخراب المسجد ، فلا يعود مملوكاً خلافاً لمحمد بن الحسن ولا يجوز بيعه بحال ولا التصرف فيه .

وقد جرى الفقه المالكي^(٢) على مثل هذا ، غير أنه أجاز في المسجد إذا تخرب وخيف على أنقاضه من الفساد ولم ترج عمارته ، لا بأس ببيعها وأعين بضمنها في مسجد آخر .

وأجاز فقه الإمام أحمد^(٣) بيع المسجد إذا صار غير صالح للغاية المقصودة منه ، كأن ضاق على أهله ، ولم يمكن توسيعه حتى يسمعهم ، أو خربت الناحية التي فيها المسجد وصار غير مفيد ، ويصرف ثمنه في إنشاء مسجد آخر يحتاج إليه في مكانه .

وفي الفقه الحنفى أن المسجد إذا خرب ولم يكن له ما يعمر به ، وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر ، أو خرب ماحوله واستغنى عنه ببنى مسجداً أبداً إلى قيام الساعة عند أبى حنيفة وأبى يوسف ، ويعود إلى ملك البانى عند محمد ونصوا على أنه إذا أراد أهل محلة نقض المسجد وبناءه أحكم من الأول ، إن كان من يريد إعادة البناء من أهل المحلة كان لم ذلك وإلا لم يجوز .

كما نصوا على أنه لقيم المسجد أن يؤجر فئانه للتجار لصالح المسجد ،

(١) اعلام المساجد في أحكام المساجد للزيلى الشافعى ص ٢٤٥ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

(٢) الناج والاكمل على مختصر خليل ج ٦ ص ٤١ وما بعدها .

(٣) المفتى لابن عدلة ج ٦ ص ٢٢٧ مع الشرح الكبير على متن المتع .

وتصرف الأجرة على مصالح المسجد وفقراء المسلمين ، وذلك يأذن من القاضي (١) .

وقد تحدث الفقهاء عن حرم المسجد أى الأرض التى حوله التابعة له ، وسورها رحاب المسجد أو أفنية الخارجة عنه ، فأعطاهم بعضهم حكم مسجد آخر ، وأتبعها آخرون لذات المسجد الذى تحيط به ، وعرفها بعضهم بأنها ما كان محجراً على المسجد ومضافاً إليه (٢) .

لما كان ذلك : وكان الظاهر من السؤال أن المسجد المشلول عنه قد تم منذ دخل الإسلام مدينة حيفا ، وأنه آيل للسقوط ، وخطر على حياة المصلين والمارة ويتعذر ترميمه . إذا كان هذا واقعاً اعتبر هذا المسجد متخرباً ، وجاز هدم بنائه وبيع أنقاضه وإدخال ثمنها فى بنائه الجديد نزولاً على أقوال فقهاء المذهب الحنفى وبعض فقهاء المذهب المالكي . والمذهب الشافعى ومذهب أحمد بن حنبل ، وإعادة بنائه فى ذات مكانه ، إذ لا تزول صفة المسجدية عن أرض المسجد بتخربه فى قول فقهاء المذاهب جميعها على نحو ما سبقت الإشارة إليه ، وإذا كانت الساحة المحيطة بالمسجد ، وهى ما عبر عنه فقهاء الإسلام بحريم المسجد أو بفناؤه ، ولم تكن تلك الساحة معدة للصلاة ، جاز إدخال بعضها فى المسجد الزرع لإقامته حتى يتسع لصلاة جمع من المسلمين فى الجمع والأعياد .

وجاز كذلك إقامة بناء عمارة متعددة الطوابق ، تستغل لمصالح الوقف والمسجد وفقراء المسلمين ، وهذا أخذاً بما نص عليه فقهاء المذهب الحنفى من جواز إجارة فناء المسجد للتجار وإنفاق هذه الأجرة على مصالح المسجد وفقراء المسلمين .

(١) كتاب الهداية وفتح القدير ج ٥ ص ٦٥ ، والفتاوى الخفية ج ٢ الصفحات ٢٩٢ و ٢٩١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢١٥ و ٢٢٦ ، والبحر الرائق لابن نجيم ج ٥ فى أحكام المسجد ص ٢٤٨ - ٢٥٦ ، وحاشية رد المحتار لابن عابدين على الدر المختار ج ٢ ص ٥٧٢ وما بعدها فى كتاب الوقف .

(٢) فتح الرائق لابن نجيم المسمى فى الموضع السابق وأعلام المساجد بلعكام المساجد للزركشى الشافعى ص ٢٤٦ ط . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ .

وهذا مع وجوب مراعاة ألا تؤثر هذه العبرة بعد بنائها أو يؤثر جزء
منها للاستعمال في أمور محرمة شرعاً ، صيانة لحرمة المسجد وأوقافه من
مجاورة المحرم أو الإنفاق على مصالحه وعلى جهة الوقف والفقراء من مال
حرام .

هذا : ويجب على هيئة التولية على الأوقاف الإسلامية المدينة حيفا عرض
هذا الأمر على المحكمة الشرعية للنظر في تطبيق الأحكام التي انتهت إليها هذه
الفتوى إذا كانت لها الصلاحية في أمور الأوقاف ، وإلا كان للهيئة النظر في
تطبيقها . حتى يكون الجميع في نطاق قول الله سبحانه : (إنما^(١) يعمر
مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش
إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين) .

والله سبحانه وتعالى أعلم .



(١) الآية ١٨ من سورة التوبة .

الموضوع

(١٢٣٥) المسجد القديم المبنى بالطين يأخذ حكم المتخرب

المبادئ

- ١- المسجد القديم الذى لا يتناسب مع مكانة بيوت الله ولا مع ارتفاع فن العمارة وإزدهاره ، يأخذ حكم المسجد المتخرب الآيل للسقوط .
- ٢- يجوز هدم هذا المسجد وبيع أنقاضه للاستعانة بثمنها فى إقامة المسجد الجديد ، بل إنه إذا احتج إلى بيع أرض المسجد القديم لإتمام المسجد الجديد جاز ذلك - وهذا إذا لم يمكن تجديد ذات المسجد فى مكانه .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٩٨١/٢٩٢ المتضمن : أن والد السائل قد بنى مسجداً بالطوب اللبن من مدة طويلة ، وهذا المسجد مسقوف بالخشب وأن السائل يقوم الآن ببناء مسجد بالطوب الحرارى وله دورة مياه وأنه فى احتياج لسقف المسجد القديم لمساعدته على إتمام بناء المسجد الجديد .

وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى هدم المسجد القديم والاستعانة بخشب سقفه وأنقاضه فى بناء المسجد الجديد - وهل يجوز ذلك شرعاً أم لا ؟

(*) الفتاوى : لمجلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - ١٥٢م - ٢٢ ذو القعدة ١٤٠١ هـ - ٢٦ سبتمبر ١٩٨١ م .

أجاب :

في القرآن الكريم قوله الله سبحانه وتعالى :

١ - (إنما^(١) يحرم مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصلاة وآتى الزكاة ولم يخش إلا الله فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين) .

وقوله تعالى :

٢ - (ولولا^(٢)) دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت صوامع ويسع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً ولينصرون الله من ينصره إن الله لقوى عزيز) .

وقوله جل ثناؤه :

٣ - (وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً^(٣)) .

ولأهمية المساجد في الإسلام عنى الفقهاء ببيان أحكامها وتعميرها وحثوا على المحافظة عليها ، وجرت أوقاف السلف الصالح من المسلمين للإنفاق عليها حتى لا يسمى الحراب إليها وتندثر فتتعطل الشرائع وفي سبيل المحافظة على المساجد والقيام على عمارتها نص^(٤) الفقه الشافعي على أنه (إذا تعطل المسجد بتفريق الناس عن البلد وخرابها أو بخراب المسجد فلا يعود مملوكاً خلافاً لحمد بن الحسن ولا يجوز بيعه بحال ولا التصرف فيه) . وقد جرى الفقه المالكي^(٥) على مثل هذا. غير أنه أجاز في المسجد إذا تخرب وخيف على أنقاضه من الفساد ولم ترج عمارته لا بأس ببيعها وأعين بشئها في مسجد آخر .

وأجاز فقه الإمام أحمد^(٦) بيع المسجد إذا صار غير صالح للغاية

(١) الآية ١٨ من سورة النوبة .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة الحج .

(٣) الآية ١٨ من سورة الجن .

(٤) أعلام المساجد في أحكام المساجد للزركلي القسم ١ ص ٢٤٥ ط . المجلس الأعلى للعلوم الإسلامية .

(٥) الفاج والأكيل على مختصر خليل ج ٦ ص ٤١ وما بعدها .

(٦) المختار لابن قدامة ج ٦ ص ٢٢٧ مع الشرح الكبير على متن المختار .

المقصودة منه ، كان ضاق على أهله ولم يمكن توسيعه حتى يسعهم ،
أو خربت الناحية التي فيها المسجد وصار غير مفيد ، ويصرف ثمنه
في مسجد آخر يحتاج إليه في مكانه .

وفي الفقه الحنفي أن المسجد إذا خرب ولم يكن له ما يعمر به ، وقد
استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر ، وخرب ما حوله واستغنى عنه يبقى
مسجداً أبداً إلى قيام الساعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، ويعود إلى ملك
الباقي عند محمد - ونصوا على أنه إذا أراد أهل محلة نقض المسجد أى هدمه
وبناء أحكم من الأول ، إن كان من يريد إعادة البناء من أهل المحلة
كان لم ذلك وإلا لم يميز .

لما كان ذلك : وكان الظاهر من السؤال أن المسجد المستول عنه قديم
وأن بقاءه على حاله التي بنى عليها لا يتناسب مع مكانة بيوت الله ولا مع ارتقاء
فن العمارة وازدهاره ، ومن ثم يأخذ هذا المسجد حكم المسجد المتخرب
الآيل للسقوط ، ويجوز هدمه وبيع أنقاضه للاستعمانة بشمها في إقامة المسجد
الجديد ، وذلك اتباعاً لأقوال فقهاء المذهب الحنفي وبعض فقهاء المذهب
المالكي والمذهب الشافعي ومذهب أحمد بن حنبل .

بل إنه إذا احتيج إلى بيع أرض المسجد القديم لإتمام المسجد الجديد
جاز ذلك أيضاً اتباعاً لقول الإمام محمد بن الحسن من أصحاب الإمام أبي
حنيفة في تخرب المسجد . وهذا : إذا لم يمكن تجديد ذات المسجد في
مكانه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام الرضاع
وما يتعلق به

الموضوع

(١٢٣٦) رضاع غير محرم ، وزواج بنت من زنى بها

المبادئ

١- الزنا يوجب حرمة المصاهرة عند الحنفية ولا يوجبها عند غيرهم .

٢- الرضاع المحرم شرعاً هو ما أثبت اللحم وأنشز العظم ، بمعنى أن يكون بالمرضع لبن فعلا تغذى به الرضيع .

٣- متى كانت المرأة كبيرة في السن ولم يكن بها لبن فعلا وإلغا ألفت الصغيرة لديها لتشغلها عن البكاء فلا يتحقق بهذا العمل رضاع محرم .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٥١ سنة ١٩٧٨ المضمن أن السائل يريد أن يعرف حكم الشرع في الأمرين الآتيين :

١- رجل زنى بامرأة ثم بعد ذلك تاب إلى الله توبة نصوحاً ثم تزوج بنت المرأة التي زنى بها . فهل تحل له هذه الزوجة أو لا تحل ؟

٢- رجل متزوج بامرأة مع أن أم هذا الزوج كانت قد أرضعت هذه الزوجة في الصغر ، وكانت هذه المرضعة وقت الإرضاع لا لبن عندها لكبر سنها ، وإنما كانت تعطى هذه الرضيفة لديها لتطعمها عن البكاء فقط فهل تحل هذه الزوجة لهذا الزوج أم لا ؟

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ جواد الحل على جواد الحل - ص ١١٢ - م ١٦٢ -
١٥ صفر ١٤٠٠ هـ - ٢ يناير ١٩٨٠ م .

١- عن السؤال الأول : اخطف الفقهاء في زواج الرجل بابنة من زنى بها ، فقال الحنفية : إن الزنا يوجب حرمة المصاهرة بين أصول الزنى بها وفروعها ، وبين أصول وفروع من زنى بها ، فتحرم على الزانى أم الزنى بها وبنتها، وعلى ذلك فتكون هذه الزوجة محرمة على زوجها ، ويجب عليهما أن يفرقا ، فإن لم يفرقا طوعاً رفع أمرهما إلى النيابة العامة لاتخاذ إجراءات التفريق بينهما جبراً - وهذا رأى هو الجارى عليه القضاء تطبيقاً للمذهب الحنفى، وذهب فقهاء المذاهب الأخرى إلى أن الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة أصلاً ، وعلى هذا رأى فلا تحرم الزوجة على زوجها في هذه الواقعة، وهذا هو الذى تختاره للإفتاء لقوة دليله . وعلى هذا الزوج تقوى الله والإخلاص له ، والبعد عن العودة لهذا الجرم الكبير مع أم زوجته .

عن السؤال الثانى : فإن الرضاع المحرم شرعاً هو ما أنبت اللحم وأنشز العظم بمعنى أن يكون بالمرضع لبن فعلاً تغذى به الرضيع ، وأن يكون في سن الرضاع وهو سنتان قريتان ، وألا يقل عن خمس رضعات مشبعات مضروقات متيقنات على ما جربنا عليه في الفتوى . وإذا كان صحيحاً ما جاء في السؤال من أن المرضعة كانت كبيرة في السن، ولم يكن بها لبن فعلاً، وإنما كانت تلقم الطفلة ثديها لتشغلها عن البكاء فإن الرضاع المحرم لا يتحقق شرعاً بهذا العمل ، ومن ثم فلا يترتب عليه بنوة الرضيع لهذه المرأة ، وتبعاً لهذا لا تحرم على زوجها لأنها لم تنصر أختاً له من الرضاع . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال إذا كان الحال كما ورد بهذا الطلب . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع الشك في عدد الرضعات (١٢٣٧)

المبدأ

الشك في عدد الرضعات التي أخبرت بها أم الزوج لزوجته لا يقع به التحريم عند فقهاء الشافعية وأظهر الروايات عند فقهاء الحنابلة .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٦١ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن بنت السائل تزوجت من شخص وأنجب منها طفلين ، وبعد مضي أربع سنوات على الزواج علم السائل أن بنته رضعت من أم زوجها هذا ، وعندما سأل أم الزوج عن عدد الرضعات قالت كثيرة ، قال لها أكثر من خمس رضعات ، أجابت بما يفيد الإيجاب . وبعد مضي حوالي أربع ساعات من هذا الحديث أعاد عليها السؤال ، فقالت له أنا لا أذكر تحديداً إذا كان عدد الرضعات أكثر من خمس رضعات أم أقل . كل ما أذكره هو أن جلستها كانت تركها عندي لفترة ما بين ساعتين أو ثلاث ساعات لمدة ثلاثة أيام ، وأنها لا تذكر عدد الرضعات . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي فيما ذكره .

أجاب :

تقتضي نصوص الشريعة الإسلامية بأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متى كان الرضاع في مدته الشرعية وهي سنتان قرينتان من تاريخ الولادة على المقتضى به ، إذ بالإرضاع تصبح المرضعة أما من الرضاع لمن أرضعته ، ويصبح جميع أولادها سواء منهم من رضع معه أو قبله أو بعده إخوة وأخوات له من الرضاع . ثم اختلف الفقهاء في عدد ومقدار

(*) المتن : نسخة الشيخ جاد الحق طر جاد الحق - من ١١٥ م ٢ - ٥ جلد الأولى ١٤٠٠ هـ - ١ أبريل ١٩٨٠ م .

الرضاع الموجب للتحريم ، فقال فقهاء الحنفية والمالكية وإحدى الروايات عن الإمام أحمد إن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم . وقال فقهاء الشافعية وأظهر الروايات عن الإمام أحمد إن الرضاع المحرم أقله خمس رضعات متفرقات متيقنات مشبعات . هذا : وقد نص فقهاء الشافعية والحنابلة على أنه إذا وقع الشك في عدد الرضعات التي وقعت فلا يثبت التحريم عندهم ، لأن الحل ثابت ييقن فلا يزول بالشك ، ولكنهم قالوا إنه يكره الزواج للاحتياط ، لاحتمال أن يكون عدد الرضعات قد بلغ الحد المحرم عندهم شرعاً . ولما كان الثابت بالسؤال أن أم الزوج قررت مرة أنها أرضعت بنت السائل زوجة ابنها مرات كثيرة زادت على خمس رضعات ، ومرة أخرى قررت أنها لا تذكر عدد الرضعات على وجه التحديد ، هل كانت أكثر من خمس رضعات أو أقل منها . لما كان ذلك : كان الشك واقعاً في عدد الرضعات فلا يثبت به التحريم عند فقهاء الشافعية وأظهر الروايات عند فقهاء الحنابلة القائلين بأن الرضاع المحرم هو ما كان خمس رضعات مشبعات متيقنات متفرقات . ومع هذا : فإذا صلحها الزوجان فيما أخبرت به من الإرضاع بطل زواجهما ووجب عليهما أن يفرقا أو يرفع أمرهما إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القضائية للتفريق بينهما ، وإن صدق الزوج والدته في قولها كان عليه فرقة زوجته وحرمت عليه . أما إذا لم يصدقها وأنكرها قولها أو تشكك في صحته فإن الرضاع عند فقهاء الشافعية وفقهاء الحنابلة القائلين بأن القدر المحرم خمس رضعات متفرقات متيقنات مشبعات لا يثبت إلا بشهادة امرأتين ، وعند الحنفية لا يثبت مطلقاً إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين . لما كان ذلك : كان على السائل التحقق من صحة إخبار أم الزوج والاحتياط للدين . فقد قال فقهاء الشافعية إنه مع الشك في عدد الرضعات يكون الزواج مكروهاً لاحتمال أن تكون بلغت خمساً فأكثر ، والأولى بالزوجين أن يفرقا إذا كانت هذه السيدة التي أخبرت بالإرضاع عادلة متدينة لا تبغى مجرد الفرقة بينهما لما قد يكون بين الزوجة وأم الزوج من خلاف عادة ، فقد روى أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال (دع ما يريبك إلى ما لا يريبك) والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

رضاع غير محرم (١٢٢٨)

المبدأ

يجل للرجل الزواج من بنت أخ الأخت رضاعاً ، كما يجل له الزواج من بنت أخ الأخت نسباً .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٠١ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل يرغب في الزواج من فتاة ، علماً أن والد هذه الفتاة وأخت السائل قد اجتمعا معاً في الرضاعة على لدى امرأة أجنبية ، فهل والحالة هذه يجل للسائل أن يتزوج هذه الفتاة ؟ وبيان الحكم الشرعي في ذلك .

أجاب :

تقضى نصوص الشريعة الإسلامية بأن الرضاع المحرم ما وقع في مدته الشرعية وهي سنتان قريتان من تاريخ الولادة على المقتضى به . وتصير المرضعة به أما من الرضاع لمن أرضعته ، ويصبح جميع أولادها سواء منهم من رضع معه أو قبله أو بعده إخوة وأخوات له من الرضاع . أما قلدر الرضاع الموجب للتحريم وعدد مراته فوضع خلاف بين الفقهاء . وفي هذا قال فقهاء مذهبي الإمامين أبي حنيفة ومالك وإحدى الروايات عن الإمام أحمد إن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم . وقال فقهاء مذهب الإمام الشافعي وأظهر الروايات عن الإمام أحمد إن الرضاع المحرم أقله خمس رضعات متفرقات متيقنات مشبهات . ولما كانت خلاصة هذه

(ج) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق طي جاد الحق - س ١١٥ - م ٢٩ - ٢٠ شعبان ١٤٠٠ هـ - ٢ يولية ١٩٨٠ م .

الواقعة أن والد الفتاة التي يريد الشاب الزواج منها قد رضع مع أخ هذا الشاب من إحدى السيدات : يكون والد هذه الفتاة أختاً لمن رضع معه من الرضاع ، وتكون ابنته بنت أخ من الرضاع للشاب الذي يرغب الزواج منها . ولما كان يحل شرعاً للرجل أن يتزوج من أخت أخيه نسباً ومن بنت أخ الأخ نسباً . حل لذلك الرجل أن يتزوج بنت أخ الأخ رضاعاً ، ومن ثم يحل للشاب المسئول عنه أن يتزوج بنت أخ أخيه من الرضاع مادام والد الفتاة لم يجتمع مع هذا الشاب رضاعاً على ثدي امرأة واحدة . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع (١٢٣٩) رضاع محرم

المبدأ

لا يحل للرجل أن يتزوج بنت أخته نكاحاً أو رضاعاً .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / المقيد برقم ٢٨٣ سنة ١٩٨٠ الذي يطلب فيه بيان الحكم الشرعي فيما إذا كان يجوز له الزواج بابنة عائلته التي تصغره بثلاث سنوات ؟ مع أنه قد رضع من جده لأمه ، وقد رضع أخ لبنت عائلته هذه من جده لأمه ، وقال إنه لم يرضع هو أو أحد من إخوته من عائلته ، ولم ترضع بنت عائلته أو أحد من إخوتها من أمه .

أجاب :

جرت قواعد الشريعة الإسلامية بأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متى وقع الرضاع في مدته الشرعية وهي سنتان قريتان من تاريخ الولادة على المقتضى به ، إذ بالإرضاع تصير المرضعة أما من الرضاع لمن أرضعته ، ويصبح جميع أولادها سواء منهم من رضع معه أو قبله أو بعده إخوة وأخوات له من الرضاع .

ثم اختلفت كلمة الفقهاء في عدد ومقدار الرضاع الموجب للتحريم . فقال فقهاء الحنفية والمالكية وإحدى الروايات عن الإمام أحمد إن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم ، وقال فقهاء الشافعية وأظهر الروايات

(*) المولى : نخيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ٥٦ - ٢٧ ذو الحجة ١٤٠٠ هـ - ٥ نوفمبر ١٩٨٠ م .

عن الإمام أحمد إن الرضاع المحرم أقله خمس رضعات متفرقات متبقيات مشبعات .

ولما كانت واقعة السؤال أن السائل قد رضع من جدته لأمه التي هي جدة الفتاة التي يريد الزواج منها لأمها أيضاً .

وإذ كان هذا : كان السائل ابناً من الرضاع لجدته لأمه وأخاً من الرضاع لجميع أولادها ومنهم خالته أم الفتاة التي يريد الزواج منها ، وصار جميع أولاد أولاد هذه الجدة أولاد إخوته وأخواته من الرضاع ومنهم الفتاة التي يريد الزواج منها ، ولما كان لا يحل للرجل أن يتزوج بئنت أخته نسباً لم يحل له أن يتزوج بنت أخته رضاعاً ، وهذا على إطلاقه حكم فقه المذهب الحنفي والمذهب المالكي ورواية عن الإمام أحمد ، إذ عندهم قليل من الرضاع وكثيره سواء في التحريم متى وقع في سن الرضاع ، ولا يحل له الزواج منها كذلك في قول فقهاء المذهب الشافعي وأظهر الروايات عن الإمام أحمد إذا كانت مرات الرضاع بلغت خمسا ، باعتبار أن القسرس المحرم عند هؤلاء خمس رضعات فأكثر . أما إذا لم تبلغ الرضعات هذا العدد أو لم تكن مشبعة ومتفرقة فإنها لا تكون محرمة عند هؤلاء ويحل للسائل الزواج منها . هذا: ولما كان الزواج لم يتم بعد ، وكان حلوث الرضاع على هذا الوجه أمراً غير مجعود من السائل حرم عليه الزواج بهذه الفتاة في قول فقهاء مذهب الإمامين أبي حنيفة ومالك ورواية عن الإمام أحمد باعتبارها صارت بنت أخته من الرضاع . وقد قال بعض فقهاء مذهب الإمام الشافعي أيضاً إنه إذا كان الرضاع ثابتاً والخلاف في قدر أو عدد الرضعات فقط كره الزواج . وهذا ما نميل للأخذ به في هذه الحالة احتياطاً في الدين . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (١٢٤٠) رضاع

المبدأ

لو أدخلت المرأة حلمة لديها في فم رضية ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها لم تحرم . لأن في المانع شكاً لأن زال الشك وقع التحريم .

مثل :

بالطلب المقدم من السيد / المقيد برقم ٣٦٣ سنة ١٩٨٠ م وقد جاء به ما خلاصته :

إن والديه أخبراه : أنه قد رضع في السنة الأولى من عمره من جلة زوجته لأمها ، ولما سئلت هذه الجلة قالت إنها أرضعني ما بين عشرة إلى ١٥ مرة لبناً خفيفاً مثل الماء نقيلاً صغيرة . وأضاف السائل : أنه يصدق أخبار والديه بهذا الرضاع الذي زادت مراته على خمس ، ولم تكن وقت رضاعه منها ترضع أحداً من أولادها، لأن آخر أولادها هي حماته والدة زوجها ، ولم ترزق بعدها أولاداً، ومن هذه الجلة الآن حوالي ٧٥ عاماً وهو في الثامنة والعشرين من العمر .

ويسأل : هل تحرم عليه زوجته بهذا الرضاع شرعاً ؟

أجاب :

نقل زين الدين بن نجيم المصري الحنفى في كتابه الأشباه والنظائر في قاعدة : أن الأصل في الإرضاع التحريم : أنه لو أدخلت المرأة حلمة لديها في فم رضية ، ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها لم تحرم ،

(*) المبنى : فضيلة الشيخ جلد الحق على جلد الحق - ص ١١٥ - م ٨٩ - ١٤ ربيع الأول ١٤٠١ هـ - ٢٠ يناير ١٩٨١ م .

لأن في المانع شكاً ، كما في الولولجية ، وفي التنية : امرأة كانت تعطى ثديها صبية واشتهر ذلك فيما بينهم ، ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين ألقمتها ثديي ، ولم يعلم ذلك إلا من جهتها جاز لابنها أن يتزوج بهذه الصبية . ونقل هذا أيضاً في الدر^(١) المختار وحاشيته رد المختار في الرضاع .

لما كان ذلك : وكانت هذه الجدة قد قطعت بأنها ألقمت السائل ثديها ما بين عشرة إلى خمسة عشر مرة في السنة الأولى من عمره — كما قال في طلبه — وأضافت أن ما كان ينزل منها هو نقط صغيرة مثل الماء ، وكان اللبن له طعم ولون ورائحة معروفة ، فإذا أكدت هذه الجدة أن ما كان ينزل من ثديها في فم السائل وهو رضيع هو اللبن ، وصدقها وأصر على تصديقها حرمت عليه زوجته ، لأنه صار أخاً من الرضاع لأم هذه الزوجة ، وصارت ذات زوجته بنت أخت له من الرضاع ، فتحرم عليه كحرمة بنت أخته نسباً .

أما إذا أكدت أن ما كان ينزل منها في إرضاعها إياه هو الماء وليس له وصف اللبن وهو ما يسمى عرفاً (بالمصل أو المش الحصير) فإنه لا يترتب عليه التحريم ، كما جاء في كتاب الرضاع في تحفة^(٢) المحتاج لشرح المنهاج وحواشيه من كتب فقه الشافعية :

وإذ كان ذلك : ففي هذه الواقعة . إذا صدق السائل جدة زوجته ووالديه في حصول رضاعه من تلك الجدة لبناً له طعم اللبن ولونه ورائحته وهو في سن الرضاع ، وأصر على هذا ولم يرجع عنه حرمت عليه زوجته باعتبارها صارت بهذا بنت أخته رضاعاً ، وإذا لم يصدق هذا الخبر ، أو قررت الجدة أن ما كانت ترضعه إياه ليس اللبن الموصوف ، وإنما هو الماء أو ما يسمى عرفاً (بالمصل أو المش الحصير) لم يكن ما وقع منها إياه رضاعاً محرماً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) ج ٢ من ٥٦٦ .
(٢) ج ٨ من ٢٨٥ بعنوان صبيته .

الموضوع (١٢٤١) رضاع محرم

المبادئ

١- برضاع أم الزوج لأم زوجها في مدة الرضاع صارت أم الزوجه
أختاً لهذا الزوج من الرضاع ، وأولادها جميعاً أولاد أخت له من
الرضاع . وكما يحرم أولاد الأخت نسباً . يحرم أولاد الأخت رضاعاً .

٢- التحقق من ثبوت الرضاع يحتم بطلان عقد الزواج ولا تحل
المعاشرة بمقتضى العقد المذكور .

٣- ثبوت بطلان العقد قبل الدخول يوجب استرداد المهر وانقضاء
العدة .

مثل :

بالطلب المقيم برقم ٢٩ سنة ١٩٨١ . المتضمن أن السائل بنت أخت
تم عقد قران ابنه على بنتها ، وبعد ذلك بسنة كاملة اتضح أن زوجته
أرضعت بنت أخت «والدة العروسة» فهل يصح هذا الزواج ؟ وإذا
لم يصح ، فما مصير كل من المهر والشبكة والمدايا التي قدمها العريس ،
علماً بأنه لم يدخل بزوجه حتى الآن ؟

أجاب :

إن مقتضى نصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة أنه يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب مادام الرضاع قد تم في مدته المحددة له شرعاً ، وهي سنتان

(*) المبنى : مدينة الشيخ جاد الحق طي جاد الحق - س ١١٥ - م ١٧ - ٢٨ ربيع الأول
١٤٠١ هـ - ٢ فبراير ١٩٨١ م .

قريتان منذ ولادة الطفل على المقتى به ، غير أن الفقهاء قد اختلفوا في مقدار الرضاع المحرم ، ففي مذهبي الإمامين أبي حنيفة ومالك وإحدى الروايات عن الإمام أحمد أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم مادام الرضاع قد تم في تلك المدة . وفي مذهب الإمام الشافعي وأظهر الروايات عن الإمام أحمد أن الرضاع المحرم هو ما لا يقل عن خمس رضعات مشبعات متفرقات متيقنات في مدة الرضاع سالفة البيان .

لما كان ذلك : وكانت واقعة السؤال أن أم الزوج قد أرضعت أم زوجته . فإذا كان هذا الرضاع قد وقع قبل أن تم الستين من عمرها ، كانت أم الزوجة أختاً لهذا الزوج من الرضاع ، وصار أولادها جميعاً أولاد أخت له رضاعاً ، ولما كانت نصوص الشريعة تقضى بأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ، وكان من المحرمات من النسب أولاد الأخت نسباً فكذا ذلك يحرم أولاد الأخت رضاعاً .

وإذا كان ذلك : وكان السائل قد قرر في طلبه أنه عقد قران ابنه على بنت بنت أخته ، وبعد مضي سنة على العقدتين أن زوجة السائل (أم الزوج) كانت قد أرضعت بنت أخت السائل التي هي أم زوجة ابنها ، فتكون الحرمة قائمة بين ابن السائل ومن تزوج بها باعتبار أنها بنت أخته رضاعاً ، ويكون عقد الزواج قد وقع باطلاً شرعاً لا تحل بمقتضاه المعاشرة بينهما ، متى كانت واقعة الرضاع ثابتة لا شك فيها ، وبما أن بطلان العقد قد ثبت قبل الدخول بها فلا مهر لها ولا علة عليها ولزوج استرداد المهر الذي دفعه ، أما الشبكة فإذا اعتبرت جزءاً من المهر سواء بالاتفاق عليها أو جرى العرف باعتبارها منه أخذت حكمه السابق ، بمعنى أن له استردادها ، وإن لم تعتبر من المهر بهذا المفهوم أخذت حكم الهدايا ، فيجوز له الرجوع فيها واستردادها هي والهدايا التي ليست طلعاً ولا شراًباً إن كانت قائمة بملأها ، ولا تسترد بقيمتها ولا بمثلها إن كانت هالكة أو مستهلكة ، تطبيقاً لنصوص فقه المذهب الحنفي الذي يجري عليه القضاء عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع (١٢٤٢) رضاع غير محرم المبسّط

المرأتان اللتان أرضعت كل منهما طفلين للأخرى ، ثم أنجبت إحدهما ولداً والأخرى بنتاً لم يرضع أحدهما من أم الأخرى ولم يجتمعا رضاعاً على ثلثي آخر غير أمهما في سن الرضاع ، لم يقدّم بينهما مانع التحريم بسبب الرضاع ، ويحلّ لهما الزواج .
سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٥٣ سنة ١٩٨١ المتضمن أن زوجة السائل أرضعت لأخته طفلين ، وأن أخته أرضعت لزوجته طفلين ، ثم أنجبت أخته ولداً وأنجبت زوجها بنتاً . لم يرضع أحد منهما من أم الآخر .
وطلب السائل الإفادة عما إذا كان يحلّ زواج هذا الولد من هذه البنت ؟
أجاب :

إن المستفاد من السؤال أن لأخته ابناً لم يرضع من زوجته ، وأن له بنتاً لم ترضعها أخته ، فإذا كان الأمر هكذا ، وكان هذان - الابن والبنت - لم يجتمعا رضاعاً على ثلثي آخر غير أمهما وهما في سن الرضاع وهي سنتان فريتان منذ الولادة على المقتضى به .

إذ كان ذلك . لم يقدّم بينهما مانع التحريم بسبب الرضاع .
وغاية ما كان من تدلول الإرضاع بين زوجة السائل وبين أخته لغير هذين الولدين أن يتزوج كل من هذين بأخ الأخ أو الأخت رضاعاً ، وذلك جائز ، لأنه يحلّ في حكم الشرع أن يتزوج أخت أخته نسباً ، وتبعاً لهذا يحلّ له تزوج أخت الأخ رضاعاً . وهذا ما لم يقدّم بهما مانع شرعي آخر . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(*) المتني : منسوبة للشيخ جده الحق على جده الحق - م ١١٥ - م ١٥٨ -
٣٠ ذو الحجة ١٤٠١ هـ - ٢٨ أكتوبر ١٩٨١ م .

من أحكام الزنا وما يتعلق به :

الموضوع (١٢٤٢) لا تقنوط من رحمة الله

المبادئ

- ١ - على من ارتكب ذنباً ألا يقنط من رحمة الله ، وأن يرجع إليه بالتوبة ، ويكثر من الاستغفار وقراءة القرآن والصلاة والصدقات . لما ورد أن هذه الأمور تمحو الخطايا .
- ٢ - الواقع في الذنب لا يتحدث به ، إلا كان من الغاهرين بالذنب الذين لا يقبل الله لهم توبة .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد /.... المقيد برقم ٢٦٢ سنة ١٩٨١ المتضمن أنه عصى الله مع بنت أخ زوجته المتزوجة وندم على ما فعل ، ويسأل هل لو تاب إلى الله يقبل الله توبته وما كفارة عطته ؟

أجاب :

قال الله تعالى : (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه هو الغفور الرحيم^(١)) . وقال تعالى : (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين . الذين ينفقون في السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس والله يحب المحسنين . والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون^(٢)) .

(١) المفسر : فضيلة الشيخ جواد الحق طي جواد الحق - ص ١١٥ - م ١٥٤ -
٢ - ذو الحجة ١٤٠١ هـ - ١٨ أكتوبر ١٩٨١ م .
(٢) الآية ٥٢ من سورة الزمر .
(٣) الآيات ١٢٢ - ١٢٥ من سورة آل عمران .

وفى الصحيحين عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : « قلت يا رسول الله أى الذنب أعظم ؟ قال : أن تجعل لله ندا وهو خلقك . . قلت ثم أى ؟ قال : أن تترى بخلية جارك » فأنزل الله تعالى تصديق ذلك قوله تعالى : « والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ولا يقتلون النفس التى حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق أثاماً . يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهاناً — إلا من تاب وآمن وعمل عملاً صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفوراً رحيماً » (١) .

وفى صحيح البخارى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أيها الناس توبوا إلى ربكم فوالذى نفسى بيده إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة » .

ومن هنا : كان على من ارتكب ذنباً أن يرجع إلى الله بالتوبة ويكثر من الاستغفار وقراءة القرآن والصلاة والصلوات وعمل الحسنات ، فقد ورد أن هذه الأمور تمحو الخطايا حيث روى عن عمرو^(٢) بن العاص رضى الله عنه قال : أراد معاذ بن جبل سفراً فقال أوصني يا رسول الله ، فقال صلى الله عليه وسلم : « إذا أسأت فأحسن » .

وروى^(٣) عدى بن حاتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (اتقوا النار ولو بشق تمرة) رواه البخارى ومسلم .

وعن^(٤) معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الصوم جنة والصدقة تطفى الخطيئة كما يطفى الماء النار) . . .

وعن أبي هريرة^(٥) رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات قالوا

(١) الآية ٦٨ — ٧٠ من سورة الفرقان .

(٢) رواه الطبرانى وغيره المبين والتصريف ج ١ ص ١٢٠ .

(٣) زاد المسلم ج ١ ص ١٢ .

(٤) رواه الترمذى وقال حديث حسن صحيح .

(٥) رواه مالك ومسلم — الدين الخالص ج ٢ .

على يا رسول الله قال : إسباغ الوضوء على المكاره ، وكثرة الخطا إلى المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة ، فذلكم الرباط فذلكم الرباط فذلكم الرباط . . .

وقال^(١) صلى الله عليه وسلم : (اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن) .

فبادر أيها المسلم بالتوبة إلى الله مما اقترفت من إثم كبير ، توبة خالصة نادماً على ما فرطت في جنب الله ، ولا تتحدث بهذه المعصية وإلا كنت من المجاهرين بها وقد سترها الله عليك ، ولا يقبل الله توبة مجاهر بالذنوب لأنه قلة سيئة ، وأكثر من الصدقات والإحسان إلى الفقراء واليتامى والمساكين رغبة في مغفرة من الله ورضوان ، فإنه سبحانه وعد التائبين المتصلقين بالقبول وهو سبحانه القاتل : (ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً^(٢)) .

والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) أخرجه الإمام أحمد في الزهد - الجان والتصرف ج ١ ص ٦٥ .
(٢) الآية ١١٠ من سورة النساء .

من أحكام العدة

الموسوع بلوغ من اليأس وعنه المبادئ

١ - الآية هي من بلغت حساً وخسین سنة على القول الحق به في
فقه المذهب الحنفي .

٢ - من بلغت حساً وخسین سنة وانقطع عنها دم الحيض أو لم تحض
أصلاً تجبر آيسة متى ثبت شرعاً بلوغها هذه السن مقطوعاً عنها دم الحيض .

٣ - القول لها في انقطاع الحيض أو نزوله عليها . وتصدق في ادعائها
رويته مع ذكر علاماته في هذه السن . وتحلف البين بطلب خصمها إذا
لم يصلحها وفقاً لنصوص فقه المذهب الحنفي الذي تجرى عليه القضاء .

٤ - صلاحية المرأة للإنجاب تبدأ من البلوغ وتتوقف عادة عند انقطاع
حيضها . ويختلف الأمر من امرأة لأخرى .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / أحمد محمود - المقيد برقم ١٨٣ سنة ١٩٨١م
الذي يطلب فيه إفادته عن سن اليأس بالنسبة للزوجة وتحديد سن الإنجاب
لها شرعاً .

أجاب :

قال الله تعالى (.. واللاتي يشن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم
فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن ..) من الآية رقم ٤ سورة الطلاق .
بينت هذه الآية أن عدة التي يشت من الحيض أو التي لم تحض
مطلقاً لصغر سن أو بلغت بالسن ولم تحض هي ثلاثة أشهر من وقت
الطلاق .

واختلفت كلمة الفقهاء في سن الإياس على النحو التالي :

(*) المتن : مشيلة الشيخ جسد الحق على جسد الحق - م ١١٥ - م ١٦٧ -
١١ محرم ١٤٠٢ هـ - ٨ نوفمبر ١٩٨١ م .

فى فقه المذهب الحنفى : ان الآية هى من بلغت خمساً وخمسين سنة . وهذا هو القول المقتضى به ، وهناك أقوال أخرى .

وفى الفقه المالكي : ان سن اليأس هو سبعون سنة والمدة من خمسين سنة إلى سبعين سنة يرجع فيها إلى ذوى الخبرة من النساء أو غيرهم فيما إذا كان الدم الذى ينزل من المرأة دم حيض أو غيره .

وفى الفقه الشافعى : ان الآية هى من بلغت سن اثنتين وستين سنة . وهذا أصح الأقوال عندهم .

وفى فقه الإمام أحمد : ان الآية هى من بلغت خمسين سنة .

فإذا كبرت المرأة وبلغت خمساً وخمسين سنة وانقطع عنها دم الحيض أو لم تحض أصلاً تعتبر آيسة متى ثبت شرعاً بلوغها هذه السن منقطعاً عنها دم الحيض . والقول لها فى انقطاع الحيض أو نزوله عليها ، وتصديق إذا ادعت رؤيتها دم الحيض مع هذه السن ومع ذكر علاماته ، وتحلف اليمين بطلب خصمها إذا لم يصدقها فيما ادعت . وذلك وفقاً لنصوص فقه المذهب الحنفى الذى جرى عليه القضاء فى أحكام العدة بنص المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ م . ومتى بلغت المعتدة هذه السن وانقطع عنها دم الحيض لا تكون صالحة فى هذه الحالة للإنجاب عادة لانقطاع دم الحيض عنها . وصلاحيية المرأة للإنجاب تبدأ من البلوغ ، وتتوقف عادة عند انقطاع حيضها . ويختلف الأمر من امرأة لأخرى . وسبحان الله القائل : (لله ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء إناثاً ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكراناً وإناثاً ويجعل من يشاء عقيماً إنه عليم قدير) الآيتان ٤٩ ، ٥٠ من سورة الشورى وألقائى أيضاً جل شأنه « هل أتاك حديث خبيث إبراهيم المكرمين إذ دخلوا عليه فقالوا سلاماً قال سلام قوم منكرون . فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم قال ألا تأكلون فأوجس منهم خيفة قالوا لا تخف وبشرهم بغلام عليم فأقبلت امرأته فى صرة فصكت وجهها وقالت عجوز عقيم قالوا كذلك قال ربك إنه هو الحكيم العليم » . الآيات من رقم ٢٤ إلى ٣٠ من سورة الذاريات . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام الحجر والقوامة والولاية والوصاية

الموضوع

(١٢٤٥) إيداع الأب نقوداً بأسماء أبنائه القصر

المبادئ

- ١ - تم الهبة شرعاً بالإيجاب والقبول اللذين صدرتا من الأب بوصفه واهباً وولياً على الموهوب له .
 - ٢ - تصح الهبة ولو اقترنت بشرط باطل ويلغو الشرط دون العقد .
 - ٣ - إيداع المورث نقوداً بأسماء أولاده القصر متى تم في وقت صحته وليس في مرض موته خرجت مخرج الهبة . وتأكد ملكية هؤلاء القصر بموت الوهاب مصرأ على هبته .
 - ٤ - هذه المبالغ ليست من التركة وإنما هي ملك لمن أودعت بأسمائهم كل حسبما جاء بلفظه ، مع مراعاة شروط القانون المدني في صحة الهبة وانعقادها .
- سئل :

بالمطلب المقيد برقم ١٩٣ سنة ١٩٨٠ المقدم من المواطنة خ . ع
وقد جاء به أن والدها توفي بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٦ عنها وعن ثلاثة أبناء ،
وكان قد افتتح لكل ابن من الثلاثة دفتر توفير بالبريد ، وأودع في هذه
الدفاتر مبالغ ، وكان أبنائه الثلاثة قصراً وهو الولي عليهم ، واشترط وقت
الإيداع ألا تصرف هذه المبالغ إلا بموافقة ، وتوفى وتلك المبالغ على حالها
بالدفاتر المذكورة .

(*) انتهى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٥٨ - ٢ - محرم
١٤٠١ - ١٠ - نوفمبر ١٩٨٠ م .

وتسأل :

أولاً : هل تكون المبالغ المودعة بدفاتر التوفير لجميع ورثة والدها
يقتسمونها لذلك رضع الأئني . ؟

ثانياً : أو تكون تلك المبالغ من حق من أودعت بأسمائهم ؟

أجاب :

إنه تحصل من السؤال أن المورث قد أودع مبالغ نقدية متفاوتة
القدر في دفاتر توفير بريرية بأسماء أبنائه الثلاثة ، وقد كانوا وقت الإيداع
قصراً ، وقد اشترط المودع ألا تصرف المبالغ أو شيء منها إلا بموافقة
وأنه توفي والمبالغ مودعة بالدفاتر المحررة بأسماء أبنائه الثلاثة .

فإذا كان هذا هو الواقع . فقد نص الفقهاء على أنه لو وهب والد
لولده الصغير مالا ملك الابن الهبة بمجرد قول الوالد وهبت هذا المال
لابني فلان ، أو كان الموهوب مقبوضاً في يد الأب بوصفه ولياً على
الصغير . وتم الهبة شرعاً بالإيجاب والقبول اللذين صلرا من الأب بوصفه
واهباً وولياً على الموهوب لهم ، كما نصوا على أن الهبة تصح ولو اقترنت
بشرط باطل ويلغو الشرط دون العقد .

لما كان ذلك : فإذا كان إيداع المورث لهذه النقود بأسماء أبنائه
قد تم في وقت صحته ، وليس في مرض موته ، خرجت من هبة حيث
تمت بالإيجاب من الواهب بإيداعه تلك المبالغ في دفاتر التوفير والقبول
منه بوصفه ولياً على أبنائه القصر ، وكان صلتوق التوفير نائباً أيضاً ، والمال
أمانة لديه للمودع لهم ، ووقع شرط عدم الصرف إلا بإذن الواهب
المورث باطلا لمنافاته لمقتضى عقد الهبة .

ولما كان من موانع الرجوع في الهبة أن تكون بين الأكارب ذوى
الأرحام ، فإن الرجوع في هذه الهبة كان ممتنعاً على الواهب المورث بوصفه

والد الموهوب لم ، وفوق هذا فقد تأكدت ملكية هؤلاء لتلك المبالغ بموت
الواهب مصرأ على هبته .

واذ كان ذلك : لم تكن تلك المبالغ من تركة المورث والد السائلة
وانما هي ملك خالص لمن أودعت بأسمائهم ، كل حسبما جاء بدفتره ، وهذا
بمراعاة شروط القانون المدني في صحة الهبة وانعقادها باعتبار أن العقد
تحكمه نصوص هذا القانون . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٢٤٦) ولاية القلنسي المسلم ولاية طاعة فيما نيظ به

المبادئ

١- قسم فقهاء الإسلام الأرض المعمورة إلى : دار إسلام . وتضم البلاد التي يسود فيها الإسلام . ودار حرب . وتضم البلاد التي لم يدخل أهلها في الإسلام ديناً وإن لم يحاربوا المسلمين .

٢- قال الفقهاء إن مناط سيادة الشريعة الإسلامية على الأشخاص هو الدين وليست الجنسية . وإن الشريعة الإسلامية شريعة إقليمية تخضع لها كافة الأشخاص في دار الإسلام مهما كانت ديانتهم أو جنسيتهم إلا في العبادات .

٣- لا أثر لاختلاف البلاد في اختلاف الأحكام وإن تعددت المذاهب الفقهية الاجتهادية التي يتبعونها .

٤- متى كان قاضي محكمة إدارة الشارقة الشرعية وهي من دار الإسلام منوطاً به من ولي الأمر في دولته الفصل في قضايا الطلاق للضرر في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية امتدت ولايته القضائية إلى كافة المقيمين في دائرة اختصاصه ، ومنهم المصريون ، وفقاً لقوانينه وما حدده له ولي الأمر في قرار تعيينه .

٥- ليس في القانون المصري ما يمنع المصريين المقيمين في خارج جمهورية مصر العربية من التقاضي أمام محاكم غير مصرية .

٦- الذي يتعين المصير إليه في مسائل الأحوال الشخصية من وجهة نظر فقه الإسلام ونصوص القانون ، هو جواز التحاكم للمصريين المقيمين

(هـ) المتن : نسخة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ١١٦ - ١٨ جادى الآخرة ١٤٠١ هـ - ٢٢ أبطل ١٦٨١ م .

خارج الجمهورية أمام القاضي الذي يقيمون في ولايته ما دام مسلماً صاحب ولاية فيما تنازعوا فيه . وأن يطبق هذا القاضي ما أشارت به قواعد الإستناد في القانون المصري .

٧- حكم التطلق للضرر الصادر من محكمة الشارقة الشرعية ، إذا كان قد صدر من قاض صاحب ولاية يكون حجة فيما قضى به من التطلق . وعلى كل قاض مسلم تنفيذه . لأنه قضى بما لا يخالف القركن أو السنة أو الإجماع .

٨- متى كان الحكم الصادر من محكمة أجنبية بشأن حالة الأشخاص بصفة نهائية ، ومن جهة ذات ولاية باصداره حسب قانونها ، وبحسب قواعد الاختصاص في القانون الدولي ، وليس فيه ما يخالف النظام العام في مصر فإنه يكتسب الحجية .

٩- زواج المطلقة بهذا الحكم بوصفه السابق وأنه انتهى أو صار نهائياً وبعد انتهاء عدتها بأخريق صحيحاً شرعاً متى استوفى باقي شروطه وأركانته .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٤٢ سنة ١٩٨١ وقد جاء به : أن حكماً صدر من محكمة إمارة الشارقة الشرعية بتطلق زوجة مصرية من زوجها المصري للضرر ، وقد كان الزوجان يقيان في هذه الإمارة وقت التراجع إلى تلك المحكمة ، وقد صدر الحكم حضوريا بعد سماع الدعوى وأقوال وأدلة طرفيها .

وقد تزوجت هذه المطلقة بعد انتهاء فترة العدة بزواج مسلم آخر .

والسؤال :

(أ) ما مدى ولاية القاضي المسلم في دولة أخرى مسلمة على المصريين المسلمين المقيمين في دائرة ولايته ، وقد طبق على الدعوى الحكم الشرعي؟

(ب) ما مدى حجية الحكم الصادر بالتطبيق من محكمة الشارقة في فقه الإسلام وفي النظام القانوني في مصر ؟

(ج) ثم هل يعتبر الزواج الذي تم بين هذه المطلقة والزوج الآخر بعد انتهاء عتبتها من الأول صحيحاً شرعاً ؟

أجاب :

قال الله سبحانه :

(وَكُنْكَ^(١)) جئناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا) وقال :^(٢) (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ..) وقال :^(٣) (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فأعبدون) .

وقال :^(٤) (وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون) . بهذه الآيات الكريمة وغيرها في القرآن وبهدى وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كان المسلمون أمة واحدة مستظلين براية الإسلام برآء من عصبية الجنية والإقليمية التي اتخذها عرف الناس أساساً للجماعات فقد جعلهم الإسلام أمة واحدة مهما تباعدت أقطارهم ومواقعهم على أرض الله الواسعة الأرجاء .

ومن هنا كان تقسيم فقهاء الإسلام ، الأرض المعمورة إلى دار الإسلام ، وتضم البلاد التي يسود فيها الإسلام ، ودار الحرب ، وتضم البلاد التي لم يدخل أهلها في الإسلام ديناً ، وإن لم يحاربوا المسلمين .

وقال الفقهاء : إن مناط سيادة الشريعة الإسلامية على الأشخاص هو الإسلام أي الدين ، وليس التبعية السياسية للدولة ، أي الجنسية ، وإن الشريعة الإسلامية شريعة إقليمية تخضع لها كافة الأشخاص في دار

(١) من الآية ١٤٢ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١١٠ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ١٢ من سورة التوبة .

(٤) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون .

الإسلام ، مهما كانت ديانتهم أو جنسيتهم ، وإن أجازت - في قول بعض الفقهاء - لغير المسلمين التحاكم لشرائعهم الدينية في حدود ضيقة (أمرنا بتركهم وما يدينون) .

ومن أجل هذا كانت بلاد المسلمين أو دار الإسلام تكون وحدة دينية تربطها رابطة الدين وتسود فيها شريعة الإسلام ، مهما تعددت الحكومات في مختلف أقطارها ، وكان توارث المسلمين وإن اختلفت جنسياتهم السياسية أمراً لا جدال فيه .

ذلك لأن الشريعة الإسلامية قامت على أصل واحد ، هو وجوب الانقياد لما على كل مسلم في أى محل ، وإلى أى بلد ارتحل .

فلذا نزل المسلم ببلد إسلامي جرت عليه أحكام هذه الشريعة القراء في ذلك البلد ، وصار له من الحق ما لأهله . وعليه من الواجب ما على أهله ، لا يميزه عنهم مميز ، ولا أثر لاختلاف البلاد في اختلاف الأحكام ، وإن تعددت المذاهب الفقهية الاجتهادية التي يتبعونها ، فقد يسود في بعض الأقطار فقه مذهب أبي حنيفة ، وفي بعض آخر مذهب مالك ، وبعض ثالث مذهب الشافعي ، وبعض رابع مذهب أحمد بن حنبل ، وبعض خامس المذهب الزيدي ، أو الشيعي الجعفري ، لكن هذا لا أثر له في الحق للشخص أو عليه ، إذ متى قضى له أو عليه ، فله ما قضى له به ، وعليه أداء ما قضى عليه به على أى مذهب كان ، متى كان القاضى صاحب ولاية مشروعة صادرة من ولى الأمر في الجهة التي يقضى فيها ، فقد اتفق فقهاء المذاهب جميعاً على : أن حكم القاضى في أمر مجتهد فيه يرفع الخلاف .

كما أن فقه الإسلام في كافة اجتهاداته لا يربط الأحكام بالأوطان والإقليمية إلا في العبادات كقصر الصلاة للمسافر وجواز الفطر في رمضان ، مثلاً ، والحج ومناسكه في مواطن محددة بأرض الحجاز ، وفي القضاء واختصاص الحاكم بما يسمى الآن - الاختصاص المحلي - تحدث الفقهاء

في تعيين الجهة التي يكون لقاضيا الاختصاص بالدعوى اختصاصاً مكانياً ،
بمعنى : هل ترفع في محل المدعى أو في محل المدعى عليه ؟ غير أن الخلاف
في شيء من هذا لا يغير في حق الخصوم ولا يوهن منه . فالشريعة واحدة ،
والحقوق واحدة ، يستوى في ذلك الجميع في أى مكان كانوا من البلاد
الإسلامية وأمام القاضى المسلم .

ومن هنا كان موطن المسلم في بلاد الإسلام ، هو المحل الذى نوى
الإقامة فيه واتخذ في جنباته طريق كسبه وعيشه ، واستقر فيه مع أهله ،
إن كان ذا أهل دون نظر إلى محل مولده ونشأته ، ولا إلى عادات وأعراف
البلد الذى رحل عنه في الأحكام والمعاملات فهو رعية الحاكم (القاضى) .
الذى يقيم تحت ولايته دون سواء من سائر الحكام ، مادام مستقراً وقاطناً
في بلد إسلامي يعتبر من دار الإسلام .

لما كان ذلك :

كانت ولاية القاضى المسلم في أى دولة مسلمة ممتدة إلى كل المقيمين
فيها من المسلمين ولو اختلفت جنسياتهم السياسية ، متى كان هذا القاضى
معيناً ذا ولاية مستمدة من ولى الأمر في دولته ومنوطاً به الحكم بين الناس
في نوع الدعوى التي قضى فيها اتباعاً للقاعدة المستقرة في فقه الإسلام :
القضاء يتخصص بالزمان والمكان والحادثة . ومن ثم : فإذا كان قاضى
محكمة إمارة الشارقة الشرعية ، وهى من دار الإسلام منوطاً به من ولى
الأمر في دولته الفصل في قضايا الطلاق للضرر في نطاق أحكام الشريعة
الإسلامية ، امتدت ولايته القضائية إلى كافة المقيمين في دائرة اختصاصه
وفقاً لقوانينه وما حددته له ولى الأمر في قرار تعيينه قاضياً من حيث
المكان والزمان والواقعة المطروحة أمامه للقضاء ، وبالتالي تمتد ولايته
القضائية فيما أنيط به إلى المصريين المقيمين في دائرته القضائية في حدود
اختصاصه النوعي .

هذا : وليس في القانون المصرى ما يمنع المصريين المقيمين في خارج
جمهورية مصر العربية من التقاضى أمام محكمة غير مصرية ، وإن كان

هذا القانون قد أجاز المدعى مقاضاة المدعى عليه المصرى المقيم فى الخارج أمام المحكمة المصرية ، ولا تلازم بين هذا وذلك .

والذى يتعين المصير إليه فى مسائل الأحوال الشخصية من وجهة نظر فقه الإسلام ونصوص القانون - هو جواز التحاكم للمصريين المقيمين خارج الجمهورية أمام القاضى الذى يقيمون فى ولايته ، مادام قاضياً مسلماً صاحب ولاية قضائية فيما تنازعوا فيه ، وأن يطبق هذا القاضى ما أشارت به قواعد الإسناد فى القانون المصرى . ولقد تعرض الفقهاء المسلمون لحجية الأحكام القضائية :

ولما كان القضاء - فى مسائل الأحوال الشخصية - فى مصر يمرى وفقاً لقواعد الإسناد التى حوتها المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ونصها : تصدر الأحكام طبقاً للملوك فى هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ، ماعدا الأحوال التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة ، فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد .

يأتى النظر فى مدى حجية حكم محكمة إمارة الشارقة الشرعية المستول عنه فى نطاق فقه المذهب الحنفى المعمول به فى مصر ، ومدى حجيته باعتباره حكماً أجنبياً فى نظر النظام القانونى القضائى الحالى فى مصر أيضاً .

أما عن الشئ الأول :

فإن فقه المذهب الحنفى يقرر^(١) أنه :

إذا رفع حكم قاض إلى قاض آخر نفذه ، أى وجب تنفيذه والعمل بمقتضاه ، وأضاف فقهاء المذهب أن الحكم من حيث حجيته ثلاثة أقسام :

(١) كتاب الدر المختار وحاشية رد المحتار لابن عابدين ج ٤ كتاب القضاء من ٥٠٣ حتى ٥٢١ منه حتى وكتاب الاكتهاد والنظائر لابن نجيم فى كتاب القضاء والشهادات والدموى فى عدة مواضع من هذا الكتاب .

الأول : يرد بكل حال (أى لا يعمل به ولا يكتسب الحجية) وهو ما خالف نصاً صريحاً في القرآن الكريم أو السنة أو خالف الإجماع .
الثاني : يكتسب الحجية وينفذ بكل حال ، وهو الحكم في محل الاجتهاد بأن يكون الخلاف بين فقهاء المذاهب في المسألة أو سبب القضاء ، كما إذا قضى لامرأة بشهادة زوجها وشهادة آخر .

الثالث : اختلف في حجته ، وهو الحكم المجتهد فيه ، أى الذى لا يخالف الدليل الشرعى من الكتاب أو السنة أو الإجماع .

ومن هذا يظهر أن هذا الفقه — وهو القانون الموضوعى في أغلب مسائل الأحوال الشخصية في مصر — يقر للحكم الذى يصدر من القاضى المسلم في حدود ولايته بالحجية ، بمعنى عدم جواز التعرض له ، فالحجية في لغة الفقهاء الإسلاميين ، تشمل الحجية وقوة الأمر المقضى المصطلح عليهما في النظام القانونى المعاصر ، وذلك ما لم يخالف الحكم نصاً صريحاً في القرآن أو السنة أو يخالف الإجماع .

ومن ثم : فإذا كان حكم التطلق للضرر الصادر من محكمة الشارقة الشرعية ، وقد صدر من قاض صاحب ولاية يكون حجة فيما قضى به من التطلق ، وعلى كل قاض مسلم تنفيذه ، لأنه قضى بما لا يخالف القرآن أو السنة أو الإجماع .

ذلك لأن مرد حكم التطلق للضرر هو فقه مذهب الإمام مالك رضى الله عنه ، وله أدلته المستمدة من الكتاب والسنة ، وقد أخذ به في مصر في القانون الرقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وما زال العمل به للآن .

فقضاء ذلك الحكم بالتطلق لثبوت إضرار الزوج لزوجته بالإيذاء على النحو الموضح بمكوناته يقع في نطاق المعمول به تشريعاً وقضاء في مصر بذلك القانون ، وهو بعد : حجة بمعنى أنه يجب تنفيذه وعدم التعرض له وفقاً لتصوص فقه المذهب الحنفى .

وأما الشق الآخر :

وهو مدى حجية حكم محكمة الشارقة الشرعية في النظام القانوني الحالي باعتباره حكماً أجنبياً ، فإن من القواعد المستقرة التي جرى عليها القضاء المصري : أنه متى كان الحكم الصادر من محكمة أجنبية بشأن حالة الأشخاص بصفة نهائية ، ومن جهة ذات ولاية بإصداره حسب قانونها ، وبموجب قواعد الاختصاص في القانون الدولي الخاص ، وليس فيه ما يخالف النظام العام في مصر فإنه يكتسب الحجية .

وإذا كانت قواعد القانون الدولي الخاص قد اقتضت تدخل الجنسية في تحديد حالة الأشخاص ، وجرى التقنين المدني^(١) المصري ، على تطبيق قانون الجنسية في هذه الحال ومنها الطلاق أو التطلق حيث جاءت المادة ١٣-٢ بمابلى : (أما الطلاق فيسرى عليه قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت الطلاق ، ويسرى على التطلق والانفصال قانون الدولة التي ينتمى إليها الزوج وقت الدعوى) .

وجرى نص المادة ١٤ من هذا القانون بمابلى : (في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا كان أحد الزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج يسرى القانون المصري وحده فيما عدا شرط الأهلية للزواج) فهذه النصوص القانونية المصرية تقضى بسريان القانون المصري وحده في الطلاق أو التطلق متى كان أحد طرفي علاقة الزوجية مصرياً .

فإذا كان حكم التطلق الصادر من محكمة الشارقة الشرعية قد طبق ما يقضى به فقه الإمام مالك من جواز تطلق الزوجة - بناء على طلبها في دعوى قضائية - على زوجها بسبب إضراره بها ، لأن فقه هذا المذهب هو المعمول به هناك كما هو معروف ، يكون قد طبق أيضاً قانون الأحوال الشخصية في مصر وهو قانون الزوجين بوصفهما يحملان

(١) رقم ١٢١ لسنة ١٩٢٨ .

الجنسية المصرية ، ولا يشترط في هذه الحالة للاحتجاج بهذا الحكم في مصر أن يجوز بيان ما يعتبر به حكماً في نطاق التنظيم القانوني المصري لأن بيان الحكم في مفهوم أحكام القانون الدولي الخاص يكون لقانون القاضى الذى أصدر الحكم ، إذ هو وحده الذى يحدد هذا البيان بما يجعله مستوفياً الشكل الصحيح ، وإن خالف في هذا البيان ما هو متواتر عليه في مصر من تبويب لمهية الحكم بالفصل بين أسبابه ومنطوقه .

وإذ كان الين مما تقدم أن قاعدة القضاء العامة في شريعة الإسلام تقضى بخضوع المسلم في خصوماته للقاضى المسلم الذى يلجأ إليه ويكون هو داخلاً في ولايته القضائية ، كان تداعى طرفى الحكم المستول عنه ومثولهما أمام قاضى محكمة إمارة الشارقة الشرعية في موضوعه كان هذا التجاء إلى قاضى ذى ولاية عليهما ، بغض النظر عن تبعيتهما في الجنسية السياسية للدولة أخرى غير دولة هذا القاضى . على أنه وقد طبقت محكمة الشارقة الشرعية على الدعوى فقه الإمام مالك وإجازته التعلق للضرر وهو ما يقضى به القانون المصرى الرقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المستمدة أحكامه في الطلاق للضرر من مذهب الإمام مالك يكون هذا الحكم في حدود هذه القواعد ملزماً ونافذاً متى كان صادراً من قاضى ذى ولاية في موضوعه ، إذ المنع في نطاق أحكام فقهاء المذاهب جميعاً ، أن يصدر الحكم من قاضى غير مسلم أو ليس صاحب ولاية في موضوع النزاع الذى قضى فيه ، والظاهر من الحكم المعروض صورته غير الرسمية أن قاضيه مسلم وأنه ذو ولاية في موضوعه ، إذ لا يتصدى قاضى لغير ما في ولايته عادة .

ومن ثم يعتبر حجة فيما قضى به إذا كان قد صدر انتهائياً أو صار نهائياً وفقاً لقانون المحكمة الى أصلته ، ويمتنع التعرض لما قضى فيه قضاء قاطعاً . أما عن صحة زواج هذه المطلقة بزواج آخر بمقتضى هذا التعلق : فإذا ثبت أن حكم التعلق قد صدر من قاضى مسلم ذى ولاية قانونية مختص ، وأنه انتهى أو صار نهائياً ، كل ذلك حسب قانون قاضيه كان الحكم — بهذه القيود — منياً شرعاً وقانوناً لعلاقة الزوجية بين

طرفيه ، وإذ ثابت أن هذه المطلقة قد تزوجت بالآخر بعد انقضاء عليها من هذا الطلاق بأحد الأسباب الشرعية لانقضاء العدة . وهى : وضع الحمل إن كانت وقت الحكم حاملاً ، أما إن كانت حائلاً فبرؤيتها دم الحيض ثلاث مرات كوامل تبدأ منذ صار الحكم نهائياً وتصدق إذا أقرت بخلوث ذلك ، وكانت المدة من بداية العدة لا تقل عن ستين يوماً على المفتى به فى فقه المذهب الحنفى ، وإن لم تكن من ذوات الحيض فعلتها ثلاثة أشهر ، وذلك كله فى نطاق أحكام القانون الواجب التطبيق فى مصر ، وعلى المصريين المسلمين بمقتضى القواعد المقررة لتنازع القوانين فى مصر ، وهو أرجح الأقوال فى فقه المذهب الحنفى على ما تقضى به المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إذا كان ذلك : وقع زواجها بالآخر - متى استوفى باقى أركانه وشروطه - صحيحاً شرعاً . والله سبحانه أعلم .



من أحكام النذر

الموضوع

(١٢٤٧) اخذ الأخ الفقير من التذر جلتز شرعا

المبادئ

١- يشمل التذر جميع أوجه البر والطاعة ، ومنها بناء المساجد وصلة ذوى القربى .

٢- متى كان الأخ فى حاجة البر به فإنه يجوز شرعاً أن يوجه إليه أخوه بعض المنذور ، ويوجه البعض الآخر لبناء مسجد قريته .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٨٤ سنة ١٩٧٧ المضمن أن السائل يعمل فى دولة الإمارات العربية (أبو ظبى) وأنه قبل أن يكتب عقد العمل فيها عقد عزمه بينه وبين نفسه على أنه إذا كان هناك نصيب فى سفره وعمله بهذه الدولة فسوف يخصص مرتب شهر من دولة الإمارات لوجه الله تعالى ، وأنه يريد تنفيذ ما عقد عزمه عليه ، ويقرر بأن له أخوا شقيقاً يراه فقيراً فهو لا يملك شيئاً يخصه ، وإنما يزرع فى (٣٠) قيراطاً أرضاً زراعية مملوكة لوالدته التى لا تزال على قيد الحياة وتقيم مع هذا الأخ فى مدينته ، وبفضلنا عن ذلك فهو يحول أطفاله الصغار الأربعة ، وأنه يوجد فى بلد السائل مسجد هلم ويعاد بناؤه ، وقرر السائل أن مرتبه يعادل (٣٠٠) جنيه مصرى . وطلب بيان الحكم الشرعى فى هذا الموضوع . وهل يجوز له شرعاً أن يخص أخاه المذكور بجزء من هذا المبلغ وكيفية توزيعه ؟ .

(*) الفتاوى : مشيئة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ١٧٦ - ١٥ متر
١٣٩٩ هـ - ١٤ يناير ١٩٧٩ م .

أجيب :

إن ما عقد السائل العزم عليه من التقرب إلى الله بإنفاق مرتب شهر هو من قبيل التلذذ الواجب الوفاء به لقوله تعالى : « وليوفوا نذورهم ^(١) » وقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه » وفي الحديث الشريف (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى) فإذا كان السائل قد عقد عزمه وصحت نيته على إنفاق مرتب شهر ٣٠٠ جنيه مصرى لوجه الله تعالى فإن ذلك يشمل جميع أوجه البر والطاعة ، ومنها بناء المساجد وصلة ذوى القربى ، وما دام يرى أن أخاه فى حاجة للبر به فإنه يجوز له شرعاً أن يوجه إليه بعض هذا المنثور ، ويوجه الباقي للإسهام فى استكمال بناء مسجد قريته أو فى وجه من وجوه الخير والإحسان يراه أولى وأحق تقرباً إلى الله تعالى وتصديقاً بوعده قال تعالى : (وما أنفقتم من شئ فهو يخلفه وهو خير الرازقين) ^(٢) . ومن هنا يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية ٢٦ من سورة الحج .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة سبأ .

من أحكام التعامل مع البنوك

الموضوع

(١٢٤٨) استثمار المال في آتون الخزائنة وسندات التتمية

المبادئ

١ - قيام البنك باستثمار أموال الأفراد حسب رغبتهم إغما هو من باب الوكالة في أمر خاص بشروط محددة .

٢ - آتون الخزائنة وسندات التتمية التي تصدرها الدولة تعطى فائدة ثابتة من باب القرض بفائدة التي حرمتها الشريعة الإسلامية أيا كان المقرض والمقرض لأنها من باب الربا شرعاً .

٣ - رغبة المستثمرين وحرصهم على الكسب الحلال يستلزم ألا تستغل أموالهم على غير رغبتهم حتى لا يخرج البنك عن حدودها وكل فيه .

مثل :

من بنك مصر - الإدارة العامة للتنظيم وترتيب الوظائف - بكتابه المؤرخ ٧ فبراير سنة ١٩٧٩ والمقيد برقم ١٩٧٩-٥٩ المتضمن أن كثيراً من أبناء الجاليات المصرية بالبلاد العربية طلبوا من إدارة البنك أن تتولى إصدار شهادات استثمار يتم اكتسابهم فيها ، بشرط ألا تستغل هذه الأموال في الإقراض أو في أعمال ربوية وغير محددة ، حتى تكون إسلامية المنبع ولا شبهة في عوائل استثمارها . وأن البنك يقوم حالياً بإعداد مشروع يسمح باستثمار هذه الأموال في أعمال بعيدة عن شبهة الربا تلخص في الآتي :

(أ) تخصيص جزء مما يملكه البنك في أسهم الشركات المساهم فيها حيث لا تخضع لنسب ربحية ثابتة ، وأن هذه الشركات تقوم بالأعمال التجارية أو الصناعية ، وليست في أعمال الائتمان أو الإقراض .

(*) المقتضى : بمقتضى الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١٠٥ - م ٢٥٠ - ١٥ ربيع الآخر ١٣٩٦ هـ - ١٤ مارس ١٩٧٦ م .

(ب) شراء بعض الأسهم من الشركات الممتازة من سوق الأوراق المالية والخاصة بالعمليات التجارية والصناعية .

(ج) تخصيص جزء من أسهم الشركات الجديدة التي يقوم البنك بتأسيسها والتي تعمل في الصناعة والتجارة بعيداً عن العمليات المالية ، واستكمالاً لهذه المشروعات التي ينوي البنك إنشاءها رأى إدارة البنك استطلاع رأى دار الإفتاء بالنسبة لإمكانية شراء الأنواع الآتية ، وإضافتها إلى الأنواع المشتراه لنفس الغرض .

١- أدون الخزنة التي تصدرها الدولة وتكتب فيها البنوك وهي بمعدل فائدة ثابت .

٢- سندات التنمية التي تصدرها الدولة وتساهم البنوك في شراء جزء كبير منها وهي بمعدل فائدة ثابت ، وعلى أن يوضع في الاعتبار أن للدولة بما لها من حق السيادة الحصول من المواطنين على الإيرادات المختلفة السيادية والخدمية بما يزيد عن المعدلات التي تمنحها للمشاركين في هذه السندات أو الأذونات كما أنها ليست عرضة للخسارة مما يجعل الاشتراك في شراء هذه السندات أو الأذونات بعيداً عن شبهة الحرام أو الربا .

أجاب :

إن الظاهر أن رغبة هؤلاء المصريين المستثمرين متجهة إلى البعد عن المعاملات المالية الربوية ، وأن البنك حين يقوم بهذه المهمة في حدود هذه الرغبة يكون عمله من باب الوكالة في أمر خاص بشروط محددة . ولما كان البنك يستطلع رأى الشرعى في إمكانية استغلال أموال هؤلاء في شراء أدون الخزنة التي تصدرها الدولة وتكتب فيها البنوك وهي بمعدل فائدة ثابت ، وكذلك في شراء سندات التنمية وهي بمعدل فائدة ثابت .

ولما كانت أذن الخزانة وسندات التنمية التي تصدرها الدولة بمعدل
 فائدة ثابت من باب القرض بفائدة ، وقد حرمت الشريعة الإسلامية
 القروض ذات الفائدة المحددة أيا كان القرض أو المقرض لأنها من باب
 الربا المحرم شرعاً بالكتاب والسنة والإجماع ، فإن تحقيق رغبة المستثمرين
 وحرصهم على الكسب الشرعي الذي أحله الله يستلزم ألا تستغل أموالهم
 على غير رغبتهم في هذه الأذن والسندات ، وإنما تستغل في المشروعات
 غير الربوية كالمبينة بكتاب البنك ، وحتى لا يخرج البنك عن حدود
 وكالته لهؤلاء يتعين الالتزام بما رغبوا فيه .



الموضوع رياء التسيئة (١٢٤٩)

المبادئ

- ١- فقهاء الشريعة الإسلامية عرفوا البيع بأنه مبادلة المال بالمال تمليكاً وتعلكاً على اختلاف بينهم في التعبير عن هذا المعنى .
- ٢- اقتران عقد البيع بالشرط الفاسد مفسد للعقد .
- ٣- اشتراط هيئة الأوراق المصرية في عقد التمليك وملحقاته دفع المشتري للوحدة السكنية ٥ ٪ من جملة الثمن المؤجل كريع نظير باقي الوحدة التي لم يدفع ثمنها . هو عقد آخر على المشتري يدخل في نطاق الشرط الفاسد ، وهو من رياء التسيئة .

سئل :

نشرت جريدة الأهرام في عيدها يوم الجمعة الموافق ٢١ ربيع الأول سنة ١٤٠٠ هـ ٨ فبراير سنة ١٩٨٠ المقيد برقم ١٠٧ لسنة ١٩٨٠ في شأن ما تقتضاه هيئة الأوراق المصرية من المتعاملين معها في تملك العقارات وأطلقت عليه « اسم فالئض الريع » إذ قالت رسالة المواطن / ع - ع - م إن الهيئة تأخذ فائدة سنوياً فوق الثمن المتعاقد عليه مقدارها ٥ ٪ على باقي ثمن الشق التي تعرضها للتمليك . بينما أجاب السيد الأستاذ رئيس مجلس إدارة الهيئة - كما هو منشور في ذات هذا العدد - بأن هذا فالئض ريع وليس تحصيل فوائد ، ذلك لأن مشتري الشقة بالتقسيط يدفع مقدماً ٢٥ ٪ من ثمنها ويسدد الباقي على ٤٠ سنة وبذلك يكون له متظفياً ٢٥ ٪ من الملكية وله هيئة الباقي ٧٥ ٪ حتى تمام

(*) المعنى : تمسيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١٠٥ - م ٢٧٢ - ٢٠ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ - ١٧ مارس ١٩٨٠ م .

السداد ، وخلال فترة التأجيل يرفع المشتري بكامل الشقة ورغم أنه لم يملك سوى ٢٥ ٪ فقط ، ولا تنفع هيئة الأوقاف بشئ ولها ٧٥ ٪ من الملكية .

ومن هنا ومحافظة على استثمار أموال الأوقاف بلحات الهيئة إلى حساب دخل الشقة لو كانت مؤجرة طوال مدة الأجل ٤٠ عاماً مثلاً ، ثم خصمت من جملة الدخل ٢٥ ٪ ويكون للهيئة الباقى ، وكان هذا الحساب على أساس ١٠ ٪ من التكلفة ، فوصلت حصة الهيئة إلى ٢٥ ألفاً من الجنيهات عن الشقة المكونة من حجرتين وصالة وفقاً لقانون الإيجارات ، ولكن الهيئة لم تجر المحاسبة على هذا واكتفت بحساب ٥ ٪ فقط كعائض ريع .

كما اطلعنا بعدد الأهرام الصادر يوم الجمعة ١٣ ربيع الآخر ١٤٠٠ هـ الموافق ٢٩ فبراير ١٩٨٠ على كلمة السيد المستشار فتحى لاشين المفتش القضائى الأول بوزارة العدل تعليقاً على ما سبق من أقوال السيد الأستاذ رئيس مجلس إدارة الهيئة ، حيث جاء بها أن عقد البيع ورد على كامل الوحدة السكنية موضوع العقد ، وأن الرابطة تبعاً لهذا بين بائع وبين مشتر وأن هذا استمرار فى التعامل الربوى مع رفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية فى المجال الاقتصادى . هنا : وقد ورد إلى دار الإفتاء من السيد المستشار فتحى لاشين نسخة من نص كلمته إلى الأهرام . وبناء على طلب دار الإفتاء ورد من هيئة الأوقاف المصرية صورة طبق أصلها من عقد التمليك الذى تبرمه الهيئة مع المشترين لوحدها السكنية ، وأحد عشر كشفاً ببيان الأقساط والريع المستحق سنوياً والى يقتضى سدادها طبقاً لنوع الشقة وحجراتها وذلك مع كتابها رقم ١٦٢٠ فى ١٠/٣/١٩٨٠ ورقم ١٦٨٦ فى ١٢/٣/١٩٨٠ .

أجاب :

إنه لما كان ما نشرته الأهرام وما جاء بالأوراق الواردة من هيئة الأوقاف المصرية وبأوراق السيد المستشار فتحى لاشين يفيد أن المشتري

لو حصة سكنية من هيئة الأوقاف يمتلك مبانها فقط بمجرد التوقيع على العقد ، وأن هناك جدول ملحقة بالعقد ، ومعتبرة جزءاً لا يتجزأ منه وتجرى المحاسبة طبقاً لها . وقد جاء بهذه الجداول بيان الأقساط بدون ريع ، وبيان الربح المستحق بواقع ٥ ٪ وجملتها ، وبيانات أخرى مفصلة تبيناً لعدد حجرات الوحدة .

ولما كان البين من صورة العقد الواردة من هيئة الأوقاف أنه عقد بيع بالشروط المبينة في مواده وبالجدول الملحقة به ، ومن هذه الشروط استحقاق الهيئة لنسبة ٥ ٪ من جملة المبلغ المؤجل من ثمن الوحدة السكنية موضوع التعاقد .

وبما أن البيع قد عرفه فقهاء الشريعة الإسلامية : بأنه مبادلة المال بالمال تمليكاً وتملكاً على اختلاف بينهم في التعبير عن هذا المعنى ، وهو مشروع بنصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة وإجماع المسلمين .

وقد اتفق الفقهاء جميعاً على أن اقتران عقد البيع بالشرط الفاسد مفسد للعقد ، وتكاد عباراتهم تنص على أن الشرط الفاسد هو ما لا يقتضيه العقد ولا يلائمه أو يضر بالعقد ، وأن من قبيل الشروط الفاسدة أن يشترط أحد المتعاقدين على صاحبه عقداً آخر ، ومن أمثلتهم للشرط الفاسد إذا قال البائع للمشتري : يمتلك هذه الدار وأجرتكها شهراً لم يصح لأن المشتري ملك منافع الدار بعقد البيع ، فإذا أجره لإياها فقد شرط أن يكون له بدل في مقابلة ما ملكه المشتري فلم يصح . ولما كان اشتراط هيئة الأوقاف المصرية في عقد التمليك وملحقاته أن يدفع مشتري الوحدة السكنية ٥ ٪ من جملة الثمن المؤجل ، وفسر هذا السيد الأستاذ رئيس مجلس إدارتها بأن هذا ريع مستحق نظير إيجار باقي الوحدة التي لم يدفع ثمنها ، فيكون هذا الشرط بهذا المعنى عقداً آخر على المشتري يدخل في نطاق الشرط الفاسد بالمعيار ، بل وبالمثال السابق الذي نص الفقهاء على عدم صحته .

وعلى ذلك يكون واقع الأمر على ما تفيد نصوص العقد وملحقاته أن نسبة الخمسة في المائة جاءت فائدة مقررة على المبلغ المؤجل من ثمن الوحدة السكنية المباعة ، لأن البيع قد تم بالعقد وتسلم المشتري المبيع برضا البائع ، فله الانتفاع به جميعه شرعاً بكون مقابل غير الثمن المسمى بالعقد ، وأخذ نسبة ٥٪ على المؤجل من الثمن يكون في نظير التأجيل ، وهذا هو ربا النسبة الذي حرمه الله تعالى في القرآن الكريم وعلى لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم . من هذا قول الله سبحانه في سورة البقرة في الآية رقم ٢٧٥ (. . . ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا) .

لما كان ذلك : وكانت تلك النسبة ٥٪ إما في مقابلة تأجيل الدين وإما في مقابلة تأجيل باقي العين كما جاء بتفسير رئيس مجلس الإدارة لهذا الشرط « وإن كان هذا التفسير لا تدل عليه بنود العقد ولا ملحقاته التي تقررت بها هذه النسبة » فتخلص تلك النسبة إما ربا نسبة لا محالة لا يخرجها أى اسم أو وصف يطلق عليها عن هذه الحقيقة ، أو عقد إجارة فاسد لا تستحق به الأجرة ، لأنه ورد على ما ملكه المشتري بعقد البيع مع تأجيل بعض الثمن ، وفي كل حال لا تقع هذه النسبة ٥٪ في نطاق نص مبيع شرعاً لا شراطها ، بل وقعت في نطاق المحرمات على الوجه المبين . هذا : وما ينبى تبيان للناس أن الأصل في البيع أن يكون بثمن حال ، ويجوز أن يكون بثمن مؤجل كلاً أو بعضاً إلى أجل معلوم حتى لا يؤدي تجهيل الأجل إلى النزاع ، والزيادة في الثمن عند البيع مؤجلاً اختطف الفقهاء في حلها والجمهور على صحة البيع مع تأجيل الثمن والزيادة فيه عن الثمن الحالى .

كما أن من صور البيع التي أجازت شرعاً بيع المراجعة . وصورته أن يبيع الشيء ببيع . فيقول : ثمن هذا المبيع مائة جنيه وأيمه بمائة وعشرين جنهما مثلاً ، وهذا جائز لا خلاف في صحته شرعاً .

لما كان ذلك : فإن لمحة الأوقاف المصرية أن تسير في هذه العقود على هذا الوجه امثالاً لقوله سبحانه (.. وأحل الله البيع وحرم الربا) فتضيف فوق التكاليف الفعلية للمباي الربح المناسب ، ثم تبيع الوحدة بشئ محدد لا تتقاضى أكثر منه بهذا الوصف « فائض الربح أو إجالة باقي الوحدة السكتية لمشتريها » حيث دخل في نطاق الربويات المحرمات شرعاً . ولقد حظرتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه من استحلال المحرمات بتسميتها بغير اسمها فقال : « ليشربن أناس من أمي الخمر ويسمون بها بغير اسمها » وفي رواية « لتستحلن طائفة من أمي الخمر باسم يسمونها إياه » . وهذا هو الواقع الآن مع الخمر ومع الربا وغيرهما من المحرمات يسميها المسلمون بغير اسمها ويستحلونها .

وبعد :

فإن الله سبحانه وتعالى قد توعد المتعاملين في الربا بما لم يتوعد به في غير هذه الكبيرة فقال سبحانه في سورة البقرة في الآيتين ٢٧٨ ، ٢٧٩ « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون » . نقل القرطبي في تفسير هذه الآية أن الإمام مالكاً قال : إني تصفحت كتاب الله وسنة نبيه فلم أراً شيئاً أشر من الربا ، لأن الله أذن فيه بالحرب .

هذا : وقد روى الشيخان عن النعمان بن بشير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لنفسه لدينه » . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢٥٠) تعاليم الاسلام ومدى توافقها مع المنظمات التعاونية

المبادئ

١- التعاون الإسلامى فى المالىات مشروط بالألا ىدخل فى نطاق الربا المحرم .

٢- كل زيادة مشروطة فى القرض أو استفادة بسببه من باب الربا المحرم فى الإسلام .

٣- كل صورة للتعاون بين الناس تجلب خيراً ولا تحوى إثمًا أو تجر إليه تكون من مشمولات التعاون المشروع فى الإسلام .

٤- شرع الإسلام مبدأ الوظائف وأعطى العاملين أجراً لفرغهم لعملهم .

٥- حرم الإسلام الربا بنوعيه حرصاً على تنمية المال واستثاؤه .

٦- المسلمون فى دار الإسلام يجب عليهم اتباع أحكام القرآن .
أما المسلم الذى يقىم فى بلد غير إسلامى فهو فى حال ضرورة إذا اضطر للتعامل بغير ما يقضى به الإسلام .

سئل :

بكتاب سفارة نيجيريا بالقاهرة المؤرخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٨٠ المرفق به ورقة الأسئلة الموجهة من السيد الحاج رينجيم . رئيس اتحاد توفير القرض النيجيرى وقد جاء بها :

إن هذا الاتحاد يعمل بصفة عامة من أجل أربعة أغراض هى :

١ - تقوية الاقتصاد .

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١٠٥ - م ٢٩٤ - ١٠ جمادى الآخرة ١٤٠١ هـ - ١٥ إبريل ١٩٨١ م .

٢- توفير الضمان بأقل معدل من الفائدة .

٣- تعليم الناس الاستغلال الحكيم لأموالهم والإدارة الصالحة لمواردهم المخلوذة .

٤- تعليم الناس التعاون بتجميع جميع الموارد المالية والإنسانية من أجل حل مشاكلهم .

ثم إن هذا الاتحاد مجموعة من الأشخاص قرروا أن يوفرُوا أموالهم من أجل توفير قروض والحصول على فائدة قليلة بينهم .

وعلى سبيل المثال : أعضاء الاتحاد هم بعض الأفراد في المجتمع ، أو العاملين في أى وزارة حكومية أو من سكان القرى ، والعضوية فيه مفتوحة للجميع بغض النظر عن الديانة أو الجنسية أو الانتهاء السياسى . ويعمل الاتحاد بقبول مدخرات أعضائه ، ومن هذه المدخرات يوفر القروض للأعضاء بأقل سعر من الفائدة لمواجهة النفقات المتزايدة .

ويحرص الاتحاد على أن تظل النفقات على أقل قدر ممكن ، وأن غرضها الأساسى هو أن تؤدى خدمات دون أن تحصل على فائدة ، وما تحصله من فوائد على القروض إنما هو لتمكين من دفع التكاليف لمواجهة كل الاحتياجات المطلوبة . ودفع فائدة عادلة على المدخرات للأعضاء ، ثم إن هذه الفائدة تدفع منها التكاليف والنفقات لتعود إلى الأعضاء مرة أخرى لتقسم على المدخرات ، فليس هناك أى استغلال ، ويختب الأعضاء من بين أنفسهم المدير ومجلس الإدارة لإدارة اتحاد الضمان ، والاتحاد يقبل جميع المدخرات من جميع الأعضاء ، وبهذا تتجمع الاعتمادات المالية ، وهذه الاعتمادات تعود ثانية إلى الأعضاء على شكل قروض لمن يحتاجها من الأعضاء ، ولا يتم توزيع النقود كل عام إلا بعد دفع المصاريف .

تم انتهت الورقة بالأسئلة التالية :

١- هل تعاليم الإسلام تتوافق مع المنظمات التعاونية عموماً أم لا ؟

٢- كيف يرى الإسلام دور الوظائف التنموية في تطوير المجتمعات الأفريقية وأنظمتها السياسية والاقتصادية ؟

٣- كيف إن مشكلة الفائدة وتعاليم القرآن من الممكن أن تحل في ضوء الاكتفاء الناتج عن طريق التعاون والتطوير ؟

٤- إلى أى مدى يمكن التعاونيات عموماً واتحاد الضمان من أن يستفيد منها في البلاد الإسلامية وأماكن انتشار الإسلام فيها قليل ؟

٥- مع المؤسسات والمنظمات الإسلامية ينبغي البحث عن رفعة الإنسان عن طريق التعاون عموماً واتحاد الضمان الخاص

٦- ما هي الطريقة المثلى - حسب تعاليم الإسلام - لتنظيم اتحادات الضمان بين المسلمين ؟

٧- أى الفائدة محرمة إسلامياً ؟

أجاب :

إن الله سبحانه وتعالى أورد الربا في القرآن في مواضع متعددة ، وكان آخر الآيات نزولاً^(١) في شأنه (على ما صح عن عمر بن الخطاب وابن عباس رضي الله عنهم) قوله تعالى^(٢) : « يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون . واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون » .

وفي السنة الشريفة^(٣) روى البخاري ومسلم وغيرهما عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير

(١) ج ١ ص ٢٦٧ تفسير فتح القدير للشوكلي .

(٢) سورة البقرة الآيات من ٢٧٨ إلى ٢٨١ .

(٣) سبل السلام للصنعاني ج ٢ ص ٨ وما بعدها .

والتر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، سواء بسواء ، يبدأ بيد ،
فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد) .
وهذا النص من السنة قد قسم الأشياء التي يراد تبادلها إلى ثلاثة
أصرب :

الضرب الأول : أن يكون البدلان من نوع واحد ، كالذهب بالذهب
فها هنا يخضع التبادل لشرطين : التساوى في الكم ، والقورية في التبادل ،
بمعنى عدم تأجيل شيء من البدلين .

الضرب الثاني : اختلاف نوعي البدلين مع أنهما من جنس واحد
كالذهب بالفضة وكالقمح بالشعير ، فها هنا شرط واحد ، وهو القورية
في التبادل والقبض ، ولا يضر اختلاف الكم .

الضرب الثالث : أن يكون البدلان من جنسين مختلفين ، كالفضة
والطعام ، فلا يشترط في هذا شيء من هذين القيدين ، بل تكون
المقايضة فيهما حرة .

والقواعد المستفادة من هذا الحديث الشريف وغيره في باب التبادل
والتقايض . تهدف إلى حماية النقود والأطعمة ، وهما أهم حاجات الناس
وأعظم مقومات حياتهم ، وذلك بمنع تعريضهما للتقلبات المفاجئة في
التنمية ، فوق منع احتكارهما أو إخفائهما ، ومن جهة أخرى الحرص
على حماية الفقراء وغيرهم من طرق الغبن والاستغلال .

نجد هذا الهدف واضحاً في الحديث الشريف الذي رواه مسلم
في صحيحه : (أن رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء
من التمر . فقال له النبي : ما هذا من تمرنا فقال الرجل يا رسول الله
بعنا تمرنا : صاعين بصاع ، فقال صلى الله عليه وسلم : ذلك الربا ردوه ،
ثم يبعوا تمرنا ، ثم اشترؤا لنا من هذا) .

ما هو الربا ؟

في لغة العرب : أن الربا : الزيادة .

وفي اصطلاح فقهاء المسلمين : زيادة مال في معلومة مال بمال
 بدون مقابل . وهذه الزيادة : إما أن تكون حقيقية : كالزيادة في أحد
 البدلين المتجانسين على الآخر مع التقاير في الأصناف التي يجرى فيها الربا ،
 وهي ما أطلق عليه الفقهاء (ربا الزيادة) وإما أن تكون الزيادة حكية ،
 أو زيادة في المعنى : كالتأجيل في قبض أحد البدلين في الأصناف التي
 يجرى فيها هذا النوع من الربا ، وفي هذه الحالة تسمى الزيادة ربا النسيئة
 أي التأخير ، وقد تصاحب هذه الزيادة الحكيمة زيادة حقيقية في البدل
 المشروط تأجيله في مقابلة الأجل .

فالزيادة إذا كانت مشروطة في العقد صراحة أو معروفة للمتعاقدين
 عند إجراء العقد ، بحيث يستغنيان بهذه المعرفة عن اشتراطها صراحة
 تكون ربا من غير شك .

والذي تفيد الأحاديث النبوية الشريفة التي رواها رجال الحديث
 الموثوق بهم - البخاري ومسلم والنسائي وأحمد - في أبواب المضاربة
 والمزارعة والمساقاة : أن اشتراط جزء معين من ربح ذلك وثمراته
 لأحد المتعاقدين منهى عنه ، لأنه يخل بالمقصود من العقد ، وهو الاشتراك
 في النتائج والثمار .

ومن أجل هذا اشترط الأئمة الفقهاء لزوم خلو العقد من مثل هذه
 الاشتراطات ، تطبيقاً للسنة الصحيحة ، وهي الأصل الثاني للشريعة . ولقد
 أثبت الإمام مالك^(١) في الموطأ ما يفيد انعقاد الإجماع على أنه : لا يجوز
 اشتراط جزء معين غير نسبي من الربح لصاحب المال في القراض نفسه .
 فقد قال (في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً واشترط عليه فيه شيئاً من
 الربح خالصاً دون صاحبه : إن ذلك لا يصلح ، وإن كان درهماً واحداً
 إلا أن يشترط نصف الربح له ، ونصفه لصاحبه أو ثلثه أو ربه أو أقل
 من ذلك أو أكثر ، فإذا سمي شيئاً من ذلك قليلاً أو كثيراً فإن كل شيء

(١) ما يجوز من الشرط في القراض وما لا يجوز ج ٢ ص ١٥٧ ، ١٥٨ شرح الزرقاني على
 موطأ مالك - المطبعة الخيرية .

سمى من ذلك حلال ، وهو قراض المسلمين . قال : ولكن : إن اشترط أن له من الربح درهماً واحداً فما فوقه خالصاً له دون صاحبه ، وما بقى من الربح فهو بينهما نصفين ، فإن ذلك لا يصلح ، وليس على ذلك قراض المسلمين .

لما كان ذلك : كانت الفائدة المحرمة في الإسلام ، هي تلك التي سماها (الربا) وهو كل زيادة مالية في معاوضه مال بمال بدون مقابل حقيقى . وتحريم الربا بهذا المعنى أمر مجمع عليه في كل الأديان السماوية ، كما أخبرنا الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم^(١).

وبيئت السنة النبوية الشريفة تحريمه بنوعيه — ربا الفضل وربا النسيئة — في أحاديث وحوادث كثيرة حوتها كتب السنة^(٢) الصحيحة .

ولقد حث الإسلام بنى الإنسان على التعاون على البر والتقوى ونهاهم عن التعاون على الإثم والعدوان . فقال الله سبحانه في القرآن الكريم^(٣) (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) .

ومن أوجه التعاون على البر الأمور به في هذه الآية : تعاون المسلمين في الأمور المسالية كالتجارة والمزارعة والمساقاة والصناعة ، وذلك في نطاق القواعد العامة التي بينها الله سبحانه في آيات أخرى كقوله^(٤) (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) .

ومع المحافظة على التوازن بين مصلحة الفرد ومصالح الجماعة ، على ما تشير إليه آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم ، فالتعاون على الخير بوجه عام أمر مقرر في الإسلام ، وهو الوسيلة القويمة إلى إصلاح المجتمع وإيجاد الصفاء والوفاق بين أفرادها ، بديلاً للإفناء والشقاق والتباغض والتحاسد .

(١) سورة البقرة الآية ٢٧٥ إلى ٢٨١ وسورة آل عمران من ١٢٠ إلى ١٢٢ وسورة النساء من ١٦٠ إلى ١٦١ وسورة الروم الآية ٣٩ .
(٢) نتج البارى شرح صحيح البخارى ج ٤ وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ونيل الأوطار للشوكلى ج ٥ .

(٣) من الآية ٢ من سورة المائدة .

(٤) من الآية ١٨٨ من سورة البقرة .

والتعاون الإسلامي في الماليات مشروط ألا يدخل في نطاق الربا المحرم الذي سبق بيان وصفه وعنوانه وأدلته .

أما دور الإسلام في ترتيب الوظائف العامة : فإن القرآن الكريم قد وضع أساس هذه الوظائف ورتب لها الأجر نظير العمل .

نجد هذا واضحاً في القرآن الكريم . حيث قال الله سبحانه^(١) (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها) . إذ في جعل (العاملين عليها ..) أصحاب سهم من الصدقات نظير تفرغهم للقيام على جمعها وإيداعها بيت المال وحفظها . في هذا دليل على جواز إنشاء الوظائف اللازمة لإدارة أموال المسلمين ومختلف شئونهم^(٢) وترتيب الأجور والمرتبات بما يكتفي حاجتهم ويصرفهم إلى القيام بما أسند إليهم من أعمال ، وعلى هذا جرى عمل الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه من بعده ، وتواتر عمل المسلمين عليه في جميع العصور .

ووفقاً لما تقدم عن بيان مفهوم الربا المحرم شرعاً (الفائدة) فإنه يجب على المسلمين اجتناب التعامل بهذه الفوائد الربوية بوصفه تعاملًا محرماً شرعاً ، ويمكن إيجاد بديل لهذه الفوائد المحرمة باستثمار الأموال المدخلة في شركات للتجارة أو للصناعة أو للزراعة ، ويقوم بهذا جمعية تدبر هذه الشركات ، إما بوصفها وسيطاً ، وإما بوصفها وكيلًا عن أصحاب الأموال المدخلة .

وبمعيار الربا المحرم يمتنع في نطاق أحكام الإسلام تلك الأعمال التي تقوم بها المصارف التجارية التي تباشر عمليات القروض ، إذ أن عملها في هذا المضمار يقع على ضربين :

١ - اقراضها الأموال من أصحاب الودائع مقابل فائدة تعطى لهم لأن الودائع في مثل هذه الحال بمثابة قروض نظير فائدة .

(١) من الآية ٦٠ من سورة التوبة .

(٢) بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٢٧٦ طبع الطبعة بصر .

٢- إقراضها الأموال المتجمعة تحت يدها ، أو جزءاً منها إلى عملاء آخرين مقابل فائدة بسعر أعلى تحصل عليها .

وترى هذه المصارف بما يتجمع لديها من فروق بين سعر فائدة الإقراض وسعر فائدة الإقراض ، وهذا هو الربا الذي حرمه الإسلام لما فيه من مضار ومفاسد ، ولما يترتب عليه من خلق فئة متعطلة وحبس المال عن التداول .

ومن هنا : كان لابد للمسلمين من التفكير في الالتجاء إلى نظام آخر يعتدلون به عن هذا الربا ، ويتمثل هذا النظام بوجه عام في التعاون على استثمار أموالهم في الوجوه المشروعة في الإسلام ، وإقراض المحتاجين دون فوائد ، وإقراض المنتجين والمستثمرين بشاركتهم في مشروعاتهم التجارية أو الزراعية أو الصناعية .

واتحاد الضمان - المسئول عنه - وحسبما جاء بورقة السؤال من إيضاح تدخل أعماله في نطاق الفائدة المحرمة في الإسلام ، باعتبارها من الربا الذي حرمه الله سبحانه في القرآن الكريم وعلى لسان الرسول محمد صلى الله عليه وسلم .

فقد جاء بالسؤال عن كيفية عمل اتحاد الضمان ما يلي :

(إن اتحاد الضمان يقبل مدخرات أعضائه ، وبهذه المدخرات يوفرون القروض للأعضاء بأقل سعر من الفائدة ، لمواجهة النفقات المتزايدة) .

فهذه الفائدة مهما كانت قليلة تدخل في نطاق ربا الزيادة أو ربا الفضل الذي سبق بيانه ، باعتبارها قدراً من المال زائداً عن أصل القرض فتكون محرمة شرعاً .

ذلك لأن عقد القرض في الشريعة الإسلامية - كما عرفه الفقهاء - هو تملك شخص لآخر عيناً من الثليات له قيمة مالية مما لا ينفع به إلا باستهلاكه ، ويكون ذلك بمحض التفضل ، بمعنى أن تكون منفعة القرض عائدة على المقرض فقط ، وبهذا خرج عقد الربا ، لأنه قرض في نظير منفعة تعود على المقرض .

والقرض بمعناه الشرعى - سالف الذكر - مشروع بالكتاب والسنة والإجماع . قال الله تعالى^(١) (من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون) .

وفى السنة الشريفة من حديث الرسول صلى الله عليه وسلم^(٢) (.. ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة ، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة ..) .

وقد أجمع المسلمون على مشروعيته فى جميع العصور .

وقد نقل صاحب المغنى^(٣) أن كل قرض شرط فيه أن يزيده فهو حرام بلا خلاف ، وقد روى عن أبى بن كعب وابن عباس وابن مسعود أنهم نهوا عن قرض جر منفعة .

لما كان ذلك : كانت كل زيادة مشروطة فى القرض أو مستفادة بسببه من باب الربا المحرم فى الإسلام .

وإذ كان الظاهر من السؤال أن اتحاد الضمان هو مجموعة من الأشخاص قررنا : أن يوفروا أموالهم من أجل توفير قروض والحصول على فائدة قليلة منهم ، وأن اتحاد الضمان يقبل مدخرات أعضائه ، وبهذه المدخرات يوفرون القروض للأعضاء بأقل سعر من الفائدة لمواجهة النفقات المتزايدة .

إذ كان ذلك : كان الهدف هو تضامن أعضاء هذا الاتحاد وتعاونهم بما يؤدونه من اشتراكات للصندوق الذى يقرض المحتاج من الأعضاء المشتركين فيه . وإذا كان هذا هو المستهدف . لم يجر فى نطاق أحكام الإسلام فى القروض أن يحصل الصندوق على فائدة من المقرض ، مهما كان قدرها ، حتى لا يخل بتعامل صندوق الاتحاد مع أعضائه فى نطاق الربا الذى حرمه الإسلام . وإنما لإدارة هذا الاتحاد أن تحصل من المقرض على مبلغ ثابت وقت المقرض فى نظير أجر القائمين على إدارة الاتحاد ورصد حساباته باعتباره أجره كتابة

(١) الآية ٢٤٥ من سورة البقرة .

(٢) صحيح البخارى ص ٦٠ ج ٢ .

(٣) ابن قدامة الحنبلى ج ٤ ص ٣٦٠ ، ٣٦١ مع الدرر الكبير .

لا فائدة للقرض . ذلك لأن فقهاء المسلمين لم يختلفوا على جواز أخذ الأجرة على كتابة صك الدين ، وأن الأجرة في هذه الحال على المدين^(١) .

وعلى هذه الإدارة أيضاً أن تستمر فائض الأموال المدخلة بالطريق المشروع في الإسلام ، مثل التجارة أو الزراعة أو الصناعة ، ولا يجوز لها شرعاً الاستئثار بالإقراض بفائدة محددة قدرأ وزمناً ، كإقراض مائة مثلاً بواقع ٧٪ لمدة سنة أو سنتين ، لأن القرض على هذا الوجه من الفائدة ربوى محرم في الإسلام .

ومما تقدم يمكن أن نستظهر الإجابة على الأسئلة المحددة المطروحة على الوجه التالي :

١ - هل تعاليم الإسلام تتوافق مع المنظمات التعاونية عموماً بالاتفاق أو لا ؟

على هذا السؤال : أجاب القرآن بقول الله تعالى : (وتعاونوا^(٢) على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) فأى صورة للتعاون بين الناس تجلب خيراً ولا تحوي إثمأ أو تجر إليه تكون من مشمولات التعاون المشروع في الإسلام .

٢ - كيف يرى الإسلام الوظائف للتنمية في تطوير المجتمعات الإفريقية وأنظمتها السياسية والاقتصادية ؟

من آية (إنما الصدقات^(٣)) نستفيد مشروعية الوظائف ، فقد أعطت هذه الآية نصيباً للعامل الذي يتولى جمع الصدقات واعتبرت عمله هذا وظيفة ، وأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاة والقضاة والعمال على الجهات التي دخلها الإسلام ، وأعطاهم على ذلك أجرة لتفرغهم لعملهم الذي فيه صلاح حال الناس وقضاء أمورهم .

(١) أحكام القرآن لأبي بكر الرازي الجصاص ج ١ ص ٥٧٦ في تفسير آية المدانية رقم ٢٨٢ من سورة البقرة ويطلب جلع الفصولين في النسخة الحنفية ج ١ ص ٢٤٩ في الفصل التاسع عشر في مسائل الاجازات بين القرض والمستقرض .

(٢) من الآية ٢ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٦٠ من سورة للتوبة .

ومن ثم : فالإسلام قد شرع المبدأ . أما نوعية الأعمال والوظائف فلإنها تختلف بحسب الزمان والمكان والعرف والعادة ، ولكل قوم أن ينظموا الوظائف حسب مقتضى الحال في ديارهم في نطاق قواعد الإسلام العامة ، التي لا يتسع مجال هذا السؤال للاستطراد في بيانها .

٣- كيف إن مشكلة الفائدة وتعاليم القرآن من الممكن أن تحل في ضوء الاكتفاء الذاتي عن طريق التعاون والتطوير ؟

إن الإسلام حرم الربا - بمعناه المتقدم - حرصاً على تنمية المال واستثماره بطرق يستفيد بها ومنها أكبر عدد من الناس حتى يتسع مجال العمل والرزق للكثيرين الذين قد تكون لديهم القدرة على العمل ، وليس في أيديهم رأس مال .

ومن هنا : كان من دواعي تحريم الإقراض بفائدة أن صاحب المال يصبح متعطلا عن العمل المشر ، لأنه سيكتفى بفوائد قروضه ، وكان هذا داعياً أيضاً لحبس المال عن استثماره بالعمل . وبهذا وغيره من الحكم التي ابتناها القرآن بتحريمه للربا تصبح الفائدة المحددة قدراً وزماً ، لا عمل لها في الإسلام بعد أن حث على العمل وعلى استثمار الأموال في التجارة والصناعة والزراعة وغير هذا من متنوعات العمل التي تختلف باختلاف الزمان والمكان وإمكان القيام به ، وهذا من أوجه التعاون في الإسلام ، فإن إقامة الشركات المساهمة - مثلاً - تعاون في سبيل الاستثمار والاكتفاء .

٤- إلى أي مدى يمكن التعاونيات عموماً واتحاد الضمان من أن يستفاد منها في البلاد الأفريقية وأماكن انتشار الإسلام فيها قليل ؟

إن المسلم عليه واجب الإيمان بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم في القرآن وفي السنة ، وأن ينتهي عما نهى الله عنه ، ولقد اعتاد العرب قبل الإسلام التعامل بالربا ، فلما حرمه الله . انتهوا عنه بكل صوره .

ومن ثم : فإن المسلمين إذا كانوا في مجتمع إسلامي أو ما سماه الفقهاء المسلمون دار الإسلام وجب عليهم اتباع أحكام القرآن الذي رسم طريقاً واحداً للتعاون ، هو التعاون على البر والتقوى ، ومقتضاه أن يتعدى في كل صورة للتعاون عما حرم الله سبحانه ، أما المسلم الذي يقيم في بلد غير إسلامي فهو في حال ضرورة إذا اضطر للتعامل بغير ما يقضى به الإسلام .

٥ - مع المؤسسات والمنظمات الإسلامية ، ينبغي البحث عن رفعة الإنسان عن طريق التعاون عموماً واتحاد الضمان الخاص .

هذه حقيقة : لأن الإسلام جاء بالأحكام التي ترفع الإنسان مادياً وأدبياً ، فهو قد نظم الحياة الشخصية للمسلم ، فرتب سلوكه مع الله بالعبادات ، ورتب سلوكه مع نفسه بإرشاده إلى الطرق التي يتغلب بها على مشقات الحياة ، وتقوية عزيمته على مواجهة الصعاب ، كما رتب سلوكه مع الناس في المجتمع الذي يعيشه ، بأن أبان الطرق الصحيحة للتعامل المألى والأخلاق بما يؤدي إلى ترابط وتكافل أفراد المجتمع الإسلامي خاصة والإنسان عامة ، ووضع ضوابط للحلال المباح من المعاملات ، ونهى نهياً باتاً عن المحرمات وبينها أوضح بيان .

٦ - ما هي الطريقة المثلى - حسب تعاليم الإسلام - لتنظيم اتحادات الضمان بين المسلمين ؟

إن معيار التعاون على البر والتقوى بين المسلمين ، هو ما أمر به القرآن الكريم في قول الله سبحانه : (وتعاونوا^(١) على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) واتحاد الضمان - المستول عنه - بمقاصده وأهدافه الواردة بالسؤال . قد يدخل في هذا النطاق إذا لم يقتض فائدة من المقترضين منه ، لأن الفائدة المحددة قدراً وزمناً من باب الربا المحرم في الإسلام كما تقدم ويمكن أن نسميه اتحاد التكافل الإسلامي ، وأن يدفع المقترض مبلغاً ثابتاً في نظير أجور العاملين على إدارة أموال الاتحاد ، كما يمكن استثمار

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة .

فائض هذه الأموال في المشروعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة ، ويحرم إقراضها بفائدة ربوية في الإسلام .

٧- أى أنواع الفائدة محرمة إسلامياً ؟

الإسلام حرم الربا (الفائدة) كما حرّمه الأديان السماوية من قبل ، وإن استحلّه أتباعها ، كما حكى القرآن^(١) الكريم عنهم .

والربا المحرم نوعان :

الأول : ربا النسئنة^(٢) وهو : أن يقول الدائن للمدين أتقضى الدين أم تربي ؟ فإن لم يقض المدين زاد في المال ، فيزيد الدائن في الأجل .
فزيادة المال في هذا النوع جاءت في مقابل تأجيل موعد السداد .

الثاني : ربا الفضل أو ربا الزيادة وهو : أن يزيد في التبادل في المتفقين جنساً ، كتبادل ذهب بذهب ، أو شعير بشعير ، أو نقود بنقود ، فإذا اقترض شخص مائة جنيه من شخص آخر ثم ردها إليه مائة وعشرين ، كانت العشرون الزائدة ربا محرماً .
ومن هذا يتضح أن أية زيادة في القرض ، سواء كانت في مقابل تأجيل سداد الدين ، أو كانت مشترطة قديراً مثل ٥٪ ، تصبح فائدة محرمة في الإسلام .

وفي هذا الصدد جاء الحديث الشريف الذي رواه الدارقطني^(٣) وغيره عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
(الدينار بالدينار ، والدرهم بالدرهم ، لا فضل بينهما ..)

وفقنا الله للتمسك بالإسلام وكتابه القرآن ، وسنة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام ، إذ ذلك هدى الله : (يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم^(٤) إلى صراط مستقيم) .
والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) من الآية ١٦٠ و ١٦١ من سورة النساء .

(٢) أحكام القرآن للجسّاس ج ١ ص ٥٥٢ و ٥٥٣ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ص ٢٥٠ و ٢٥١ .

(٤) الآية ١٦ من سورة المائدة .

الموضوع

(١٣٥١) أرباح بنك ناصر

المبدأ

استثمار البنك للأموال في مشاريع صناعية ، وصرفه الأرباح المحقة على حملة دفاتر الاستثمار دون تحديد نسب للربح مقدماً . جازت شرعاً وغال من الربا لاحتمال الربح والخسارة .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٩٨ سنة ١٩٧٩ المتضمن أن السائل يطلب الإفادة عن الأرباح التي يصرفها بنك ناصر الاجتماعي لحملة دفاتر الاستثمار ، ويقول في طلبه إن إدارة البنك أفادته بأنها تستثمر هذه الأموال في مشاريع صناعية فقط ، ثم تصرف الأرباح المحقة على حملة الدفاتر دون تحديد نسب للربح ، فهل هذه الأرباح يدخل فيها أى نوع من أنواع الربا ، وما الحكم الشرعى في ذلك ؟

أجاب :

إذا كان الحال كما ذكر السائل بسؤاله من أن البنك يستثمر الأموال في مشاريع صناعية ، ويصرف الأرباح المحقة على حملة دفاتر الاستثمار دون تحديد نسب معينة للربح مقدماً فإن هذا التعامل جائز شرعاً ، لأنه استثمار للأموال دون تحديد للربح سلفاً ، وبهذا يتخلو هذا التعامل من الربا الذى يحرمه الشرع الإسلامى ، إذ الربح في هذه الحال محتمل والخسارة كذلك محتملة ، وبهذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم .

(*) المبنى : منسلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - ٢٥٩م - ٢٧ ذو القعدة ١٣٩٩ هـ - ١٨ أكتوبر ١٩٧٩ م .

الموضوع

(١٢٥٢) عائد شهادات الاستثمار

المبادئ

١- الإسلام حرم الربا بنوعيه : ربا الزيادة وربا النسبة . وهذا التحريم ثابت بالقرآن الكريم والسنة الشريفة وإجماع أئمة المسلمين منذ صلور الإسلام حتى الآن .

٢- الوصف القانوني الصحيح لشهادات الاستثمار بأنها قرض بفائدة . يدخلها في نطاق الفائدة المحددة مقدماً التي حرمها نصوص الشريعة وجعلها من ربا الزيادة ، فلا يحل للمسلم الإنتفاع بها وكذا فوائد التوفير أو الإيداع بفائدة .

٣- القول بأن هذه الفائدة تعتبر مكافأة من ولي الأمر قول غير صحيح بالنسبة للشهادات ذات العائد المحدد مقدماً .

٤- الشهادات ذات الجوائز دون الفوائد تدخل في نطاق الوعد بجائزة الذي أجازره بعض الفقهاء .

مثل :

بالمطلب المقيّد برقم ١٩٩ سنة ١٩٧٩ المطلوب به الإفادة عما إذا كان عائد شهادات الاستثمار حلالاً أو حراماً ؟ وهل يعتبر هذا العائد من قبيل الربا المحرم ، أو هو مكافأة من ولي أمر في مقابل تقديم الأهوال للدولة لاستغلالها في إقامة المشروعات التي تعود على الأمة بالنفع .

(*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٢ - م ٢٨٨ - من ٢٠٢ -
١٠ صفر ١٤٠٠ هـ - ٩ ديسمبر ١٩٧٩ م .

أجابه :

إن الإسلام حرم الربا بنوعيه - ربا الزيادة وربا النسيئة - وهذا التحريم ثابت قطعاً بنص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ويجمع أئمة المسلمين منذ صدر الإسلام حتى الآن . ولما كان الوصف القانوني الصحيح لشهادات الاستثمار أنها قرض بفائدة ، وكانت نصوص الشريعة في القرآن والسنة تقضى بأن الفائدة المحددة مقلماً من باب ربا الزيادة المحرم ، فإن فوائد تلك الشهادات وكذلك فوائد التوفير أو الإيداع بفائدة تتدخل في نطاق ربا الزيادة لا محل للمسلم الانتفاع به ، أما القول بأن هذه الفائدة تعتبر مكافأة من ولى الأمر فإن هذا النظر غير وارد بالنسبة للشهادات ذات العائد المحدد مقلماً لاسمها وقد وصف بأنه فائدة بواقع كذا في المائة ، وقد يجرى هذا النظر في الشهادات ذات الجوائز دون القوائد ، وتتدخل في نطاق الوعد بجائزة الذى أجازها بعض الفقهاء . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٥٢) جوائز شهادات الاستثمار المجموعة (ج) ودفاتر التوفير

المبادئ

١- جوائز شهادات الاستثمار من الفئة (ج) وجوائز دفاتر التوفير تدخل في نطاق الوعد بجائزة الذي أباحه بعض الفقهاء .

٢- الفائدة المحددة مقلماً لبعض أنواع الشهادات وعلى المبالغ المدخلة حرام ، لأنها من باب ربا الزيادة المحرم شرعاً .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٠٨ سنة ١٩٧٩ المتضمن أولاً : هل الجوائز التي يحصل عليها أصحاب شهادات الاستثمار من فئة (ج) حلال أم حرام ؟ ثانياً : السائل لديه دفاتر توفير في بنك الاسكتلندية باسم أولاده - وقد تنازل عن الفائدة لأنها ربا محرم ، ولكن البنك يجري على الدفاتر سحب شهري بجوائز لها - فما هو الحكم الشرعي لهذه الجوائز ؟

أجاب :

إن الجوائز التي تعطى للفائزين من أصحاب شهادات الاستثمار من الفئة (ج) وللملتحقين في دفاتر التوفير تدخل في نطاق الوعد بجائزة الذي

(*) المفنى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٩٨ -
٢٢ صفر ١٤٠٠ هـ - ١٠ يناير ١٩٨٠ م .

أباحه بعض الفقهاء . أما الفائلة المحددة مقدماً لبعض أنواع شهادات
الاستثمار الأخرى ، وعلى المبالغ الملتخنة بدفاتر التوفير بواقع كذا في المائة
فهى المحرمة ، لأنها من باب ربا الزيادة المحرم شرعاً .

لما كان ذلك : فإنه يباح للسائل أن يحصل على الجائزة عن شهادات
الاستثمار فئة (ج) أو عن دفاتر ، التوفير . أما القوائد فلإنها محرمة . والله
سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٢٥٤) استثمار الأموال في البنوك

المبادئ

١- الاستثمار ينداع الأموال في البنوك بفائدة محددة مقدماً ، أو بشراء شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدماً قرض بفائدة ، وهي بهذا الوصف تكون من ربا الزيادة المحرم شرعاً .

٢- الاستثمار دون تحديد لفائدة مقدماً وبفأزده خاصاً لواقع الربح والخسارة كل عام جائز وحلال شرعاً .

٣- تجب الزكاة في رأس المال أو الربح الحلال متى بلغ نصيباً وهو ما يقابل ٨٥ جراماً من الذهب عيار ٢١ مع توافر باقي الشروط .
بواقع ٢,٥ ٪ .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٣٦ سنة ١٩٧٨ المتضمن أن السائل عنده مال يودع بعضه في شهادات استثمار البنك الأهلي ، ويودع البعض الآخر في حساب استثماري في بنك ناصر الاجتماعي . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي بالنسبة لعائد كل من المبلغين المودعين في كل من البنكين كما يطلب بيان رأي الدين في الزكاة الواجبة في المبالغ المودعة بالبنكين وهل تجب على رأس المال المودع أم على العائد الذي يحصل عليه السائل من البنكين ؟

(*) الفتى : مفصلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - م ٢٠١ - ص ٤٢٠ -
٢٤ صفر ١٤٠٠ هـ - ١٢ يناير ١٩٨٠ م .

أجاب :

الاستثمار بإيداع الأموال في البنوك بفائدة محددة مقدماً أو بشراء شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدماً قرض بفائدة ، وبهذا الوصف تكون الفائدة من ربا الزيادة المحرم شرعاً ، أما الاستثمار دون تحديد فائدة مقدماً بل يبقى خاضعاً لواقع الربح والخسارة كل عام فهو جائز شرعاً ، لأنه يدخل في نطاق عقد المضاربة الشرعية ، والربح والاستثمار بهذا الطريق حلال . ومن هذا يتضح أن العائد من الاستثمار بالطريق الأول حرام ، باعتبار أن فائدة الشهادات محددة مقدماً فهي من ربا الزيادة ، وبالطريق الآخر حلال ، باعتبار أن الربح غير محدد بل يتبع الواقع من ربح وخسارة ، ويتمتع على المسلم أن يتخلص من الفائدة المحرمة بالتصدق بها ولا تجب عليها زكاة .

هذا والزكاة تجب في رأس المال والربح الحلال إذا بلغ المجموع قيمة النصاب الشرعى وهو ما يقابل قيمة ٨٥ جراماً من الذهب عيار ٢١ وذلك بواقع ربع العشر أى ٢,٥٪ مع توافر باقى شروط وجوب الزكاة في المال ، وتصرف الزكاة على بعض الأصناف الثمانية المبينة في آية (إنما الصدقات) الواردة في سورة التوبة . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٢٥٥) التعامل مع البنوك بفائدة محرم شرعاً

المبدأ

الفائدة المحددة التي تصرفها البنوك نظير إيداع الأموال بها هي من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعاً ولا فرق في حرمة التعامل بالربا بين الأفراد والجماعات أو بين الأفراد والنوالة .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٩ المضمن أن المصارف في مصر تعطى فائدة سنوية لكل مائة مبلغاً قدره ٧,٥ أو ٨,٥ أو ١٣ ٪ وقد أتى بعض العلماء بجواز ذلك ، حيث أن التعامل ليس مع الأفراد ولكن مع المصارف التي تتبع الحكومة ، وطلب السائل الإفادة عن حكم هذه الفائدة .

أجاب :

قال الله تعالى في سورة البقرة آية رقم ٢٧٥ والآية رقم ٢٧٦ (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يحق الله الربا ويربي الصلقات والله لا يحب كل كفار أثيم) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الذهب بالذهب

(*) المفني : منبلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ٢١٨ - ٤ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ - ٢٢ يناير ١٩٨٠ م .

يداً بيد والفضل ربا) ومن هذه النصوص الشرعية وغيرها يكون الربا محرماً، سواء أكان ربا نسبة أو ربا زيادة ، ولا كان إبداع المال بالبنوك نظير فائدة محدة مقلماً قد وصفه القانون بأنه قرض بفائدة فإن هذه الفائدة تكون من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعاً ، وبالتالي تصبح مالا خبيثاً لا يحل للمسلم الانتفاع به وعليه التخصص منه بالصدقة . أما القول بأن هذا التعامل ليس بين الأفراد ولكن مع المصارف التي تتبع الحكومة فإن الوصف القانوني لهذه المعاملات قرض بفائدة لا يختلف في جميع الأحوال ولم يرد في النصوص الشرعية تفرقة بين الربا بين الأفراد وبين الربا بينهم وبين الدولة ، وعلى المسلم أن يكون كسبه حلالاً يرضى عنه الله والابتعاد عن الشبهات . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٢٥٦) شهادات الاستثمار

المبادئ

١ - الربا بقسميه : ربا الزيادة و ربا النسيئة . محرم شرعاً بالقرآن والسنة وإجماع المسلمين .

٢ - شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدماً من قبيل القرض بفائدة ، وكل قرض بفائدة محرم شرعاً .

٣ - شهادات الاستثمار من الفئة (ج) ذات الجوائز تدخل دون الفائدة في نطاق الوعد بجائزة . وقد أباحه بعض الفقهاء .

سئل :

بالطلب المقيّد برقم ١٦٦ لسنة ١٩٨٠ المتضمن أن السائل قام بشراء شهادات استثمار من النوعين (١ ، ج) ذات الجوائز ، وطلب الإفادة عن رأى الدين والشرع في كل نوع منهما ، لأنه قرأ في الجرائد أن شهادات الاستثمار من النوعين (١ ، ب) أحلها فريق وحرّمها آخرون ، وأن النوع (ج) ذات الجوائز حلال . فما هو رأى الشرع في ذلك ؟

أجاب :

يقول الله في كتابه الكريم : الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يحقّ الله

(*) المبنى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٤٢ - ٢١ رمضان ١٤٠٠ هـ - ٢ أغسطس ١٩٨٠ م .

الربا ويربى الصدقات والله لا يجب كل كفار أنتم ، الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ من سورة البقرة . ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما روى عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الذهب بالذهب . والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً بمثل ، يدأ بيد ، فن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء » رواه أحمد وأحمد والبخارى . ويظهر من هذا أن الربا يقسمه - ربا النسيئة وربا الزيادة - محرم شرعاً بهذه النصوص من القرآن والسنة وإجماع المسلمين . لما كان ذلك وكانت شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقلماً من قبيل القرض بفائدة ، وكان كل قرض بفائدة معدة ربا محرماً . ومن ثم تلخ القوائد المحددة مقلماً لشهادات الاستثمار في ربا الزيادة المحرم شرعاً بمقتضى تلك النصوص الشرعية . أما شهادات الاستثمار من الفئة (ج) ذات الجوائز دون الفائدة ، فتلخ في نطاق الوعد بجائزة الذى أباحه بعض الفقهاء ، ومن ثم تصبح قيمة الجائزة من المباحات شرعاً .

لما كان ذلك : كان مباحاً للسائل أن يحصل على الجائزة من شهادات الاستثمار فئة (ج) إن جاءت إليه نتيجة القرعة الشرعية ، أما فوائد شهادات الاستثمار الأخرى فهي من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعاً دون ضرورة أو حاجة . ويجب على المسلم أن يتحرى الكسب الحلال ويبتعد عن كل ما فيه شبهة الحرام ، امتثالاً لقول الرسول صلى الله عليه وسلم « دع ما يريبك إلى ما لا يريبك » والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٢٥٧) الأموال المودعة في البنوك وبنك فيصل الإسلامي

المبدأ

تحديد الفوائد عن الأموال المودعة بالبنوك مقدماً من قبيل القروض بفائدة وهو محرم شرعاً . وعدم تحصيلها مقدماً هو من قبيل المضاربة في المال وهي جائزة شرعاً .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٨٧ سنة ١٩٨٠ المطلوب به بيان حل أو حرمة الحصول على فائدة عن المبالغ المودعة بالبنوك التجارية ، وكذلك فوائد المبالغ المودعة ببنك فيصل الإسلامي من وجهة نظر الشريعة الإسلامية .

أجاب :

جاء في القرآن الكريم قوله تعالى : (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يحق لله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ من سورة البقرة . وروى البخاري وأحمد عن أبي سعيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الذهب بالذهب . والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، بدأ بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء) .

(*) الفتى : نفيضة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ٥٠ - ٢٦ نو القعدة ١٤٠٠ هـ - ٨ أكتوبر ١٩٨٠ م .

بهذه النصوص وأمثالها في القرآن الكريم والسنة الشريفة وإجماع المسلمين
ثبت تحريم الربا سواء كان ربا الزيادة أو ربا النسيئة .

لما كان ذلك : وكان إبداع القود بالبنوك التجارية بفائدة محددة مقدماً
من قبيل القرض بفائدة ، كانت هذه الفائدة من باب ربا الزيادة المحرم
بتلك النصوص الشرعية - وإذا كانت الفوائد التي يؤديها بنك فيصل
الإسلامي محددة مقدماً كانت من هذا القبيل المحرم شرعاً ، أما إذا كان طريقها
الاستثمار دون تحديد سابق للفائدة ، وإنما يبقى العائد خاضعاً لواقع الربح
والخسارة كل عام أو في كل صفقة كان هذا التعامل داخلاً في نطاق عقد
المضاربة الشرعية ، والربح واستثمار الأموال بهذه الطريقة حلال لشدة
الحاجة إليها في التعامل ، لأن من الناس من هو صاحب مال ولا يهتدى
إلى التصرف ، ومنهم من هو صاحب خبرة ودراية بالتجارة وغيرها
من طرق الاستثمار ولا مال له ، فأجيز عقد المضاربة الشرعية لتنظيم وتبادل
المنافع والمصالح .

هذا : وإن الله سائل كل مسلم ومسلمة عن ماله من أين اكتسبه وفيما
أنفقه . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٢٥٨) ايداع الأموال في البنوك بدون فائدة مباح

المبادئ

١- الإسلام حرم الربا بنوعيه : ربا الزيادة و ربا النسبة . وهذا التحريم ثابت قطعاً بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وبإجماع أئمة المسلمين .

٢- إيداع الأموال السائلة (النقود) في البنوك عامة بدون فائدة بقصد حفظها مباح . لأنها لا تتعين بالتعيين . واختلاطها بأموال ربوية لا يجعل الإيداع محرماً .

٣- استثمار الأموال في البنوك دون تحديد فائدة محددة مقلداً مشروع في الإسلام .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ١٩٨٠/٩٥ عن بيان الحكم الشرعي فيما يلي :

١- فوائد البنوك عامة والتي تعطى بنسب ثابتة على المبالغ المودعة طرفها .

٢- هل إيداع الأموال في البنوك دون أخذ فوائد عليها حلال

أم حرام ؟

٣- الإفادة عن بنك فيصل الإسلامي وبنك ناصر الاجتماعي ، وهل

إيداع المبالغ بهما بالطرق المختلفة سواء أكانت حساباً جاريّاً أو وديعة أو دفتر توفير . حلال أم حرام ؟ وهل الفوائد من البنك الأخير (بنك

(*) انتهى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ٨٥ - ٧ ربيع الأول ١٤٠١ هـ - ١٢ يناير ١٩٨١ م .

ناصر الاجتماعى) حلال أم حرام . مع العلم بأنه يتم خصم نسبة الزكاة المبروضة شرعاً من فوائد الحسابات المذكورة سابقاً . أى : فوائد خالصة الزكاة ؟

أجاب :

إن الإسلام حرم الربا بنوعيه : ربا الزيادة . كأن يفترض من إنسان أو من جهة مبلغاً معيناً بفائدة محددة مقدماً أو : ربا التسيئة . وهو أن يزيد فى الفائدة ، أو يقلدها إن لم تكن مقدرة فى نظير الأجل أو تأخير السداد . وهذا التحريم ثابت قطعاً بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وإجماع أئمة المسلمين . قال تعالى : (الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما ساف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون . يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) . الآيات ٢٧٥ ، ٢٧٦ من سورة البقرة . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الذهب بالذهب يدا يد والفضل ربا) . ومن هذه النصوص الشرعية وغيرها يكون الربا محرماً ، سواء أكان ربا الزيادة أو التسيئة .

فإذا كانت الفوائد المحددة مقدماً على المبالغ التى تودع فى البنوك عامة أو بدفاتر البريد قد وصفها القانون بأنها قرض بفائدة فتكون من أنواع ربا الزيادة المحرم فى الإسلام بالنصوص السالفة وإجماع المسلمين .

أما إيداع الأموال السائلة (النقود) فى البنوك عامة بدون فائدة ، وإنما بقصد حفظها فهو مباح ، لأن النقود لا تتعين بالتعيين فاختلاطها بأموال ربوية لا تجعل الإيداع محرماً .

هذا : والمعروف عن نظام الاستثمار المعمول به فى بنك فيصل الإسلامى وبنك ناصر الاجتماعى . أنه لا يجرى على نظام الفوائد المحددة مقدماً وإنما يوزع أرباح عملياته الاستثمارية المشروعة بمقادير غير ثابتة ، بل خاضعة

لدى ما حققه المشروع من كسب . والتعامل على هذا الوجه مشروع
فى الإسلام ، باعتباره مقابلا لما جرى عليه فقهاء المسلمين فى إجازة
عقود المضاربة والشركات التى يجرى فيها لكسب والحسارة .

وإذ كان ذلك : كان على أصحاب الأموال من المسلمين استثمار أموالهم
بالطرق المشروعة التى لا تجلب الحرام ، لأن الله سبحانه سائل كل إنسان
عن ماله من أين اكتسبه وفىما أنفق ، كما جاء فى الحديث الشريف :
لأسيما إذا كانت هذه البنوك تتعامل وتستثمر الأموال وتخرج زكاتها كما يقضى
الإسلام . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٢٥٩) شهادات الاستثمار والعائد منها والزكاة فيه

المبادئ

- ١- شهادات الاستثمار (١ ، ب) ذات الفائدة المحددة المشروطة مقدماً زمنياً ومقداراً . داخلة في الربا المحرم شرعاً .
- ٢- شهادات الاستثمار (ح) ذات الجوائز . تدخل في باب الوعد بجائزة . وقد أباحه بعض الفقهاء .
- ٣- الأرباح الناتجة عن الشهادات ذات العائد المحدد مقدماً ربا محرم ويتخلص منه بالتصدق به .
- ٤- إذا بلغ المال النصاب الشرعي وجبت فيه الزكاة بشروطها .

سئل :

بالطلب المقدم من السيد / عوض حجازي المقيّد برقم ٧٧٦ سنة ١٩٨٠ الذي يطلب فيه بيان الحكم الشرعي في شهادات استثمار البنك الأهلي المجموعة (ب) ذات العائد الجارى ، وهل هي حلال أم حرام ؟ كما يطلب الإفادة عن كيفية الزكاة فيها ، وكيفية التصرف في العائد منها والمستحق له الآن ، وما سبق أن أخذه من البنك من هذا العائد ؟ .

أجاب :

جرى اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية على أن الربا هو زيادة مال بلامقابل في معاوضة مال بمال ، وقد حرم الله سبحانه وتعالى الربا

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٩٦ - ٢٧ ربيع الأول ١٤٠١ - ٢ فبراير ١٩٨١ م .

بِالآيَاتِ الْكَثِيرَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَكَانَ مِنْ آخِرِهَا تَزْوِيلًا عَلَى مَا صَحَّ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا
لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا
إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحْلَى اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ
فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ
فِيهَا خَالِدُونَ - يَحْتَقِ اللَّهُ الرِّبَا وَيَرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يَجِبُ كُلَّ كَفَّارٍ
أَتَمٍّ ، الْآيَتَانِ ٢٧٥ ، ٢٧٦ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ . وَحَرَّمَ كُنْزُكَ بِمَا وَرَدَ فِي
الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ الَّذِي رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ
الْحَدْرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الزَّهْبُ بِالزَّهَبِ
وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ ، وَالْمِلْحُ
بِالْمِلْحِ ، مِثْلًا بِمِثْلٍ ، يَدًا بِيَدٍ ، فَمَنْ زَادَ أَوْ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرَبَى ، الْآخِذُ وَالْمُعْطَى
فِيهِ سَوَاءٌ » .

وَلَا كَانَ مُقْتَضَى هَذِهِ النُّصُوصِ أَنَّ الرِّبَا بِكُلِّ صُورَةٍ مُحَرَّمٌ شَرْعًا
وَأَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ زِيَادَةٍ فِي الْمَالِ الْمُقْتَرَضِ بِالشَّرْطِ وَالتَّحْدِيدِ بِمَا مُقَابِلٍ .
وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى هَذَا التَّحْرِيمِ .

وَلَا كَانَتْ شَهَادَاتُ الْإِسْتِثْنَاءِ (أ ، ب) ذَاتَ فَائِدَةٍ مُعَدَّةٌ مُشْرُوطَةٌ
مُقَدِّمًا زَمَنًا وَمَقْدَارًا ، كَانَتْ دَاخِلَةً فِي رِبَا الزِّيَادَةِ الْمُحَرَّمِ بِهَذِهِ النُّصُوصِ
الشَّرْعِيَّةِ بِاعْتِبَارِهَا قَرْضًا بِفَائِدَةٍ مُشْرُوطَةٍ .

أَمَّا شَهَادَاتُ الْإِسْتِثْنَاءِ (ج) ذَاتِ الْجَوَازِ ، فَلِئَلَّا تَدْخُلَ فِي بَابِ الْوَعْدِ
بِجَائِزَةٍ لِذَلِكَ لَمَّا فَائِدَةٌ مُشْرُوطَةٌ وَلَا مُعَدَّةٌ زَمَنًا وَمَقْدَارًا ، فَتَدْخُلَ فِي بَابِ
الْمُعَامَلَاتِ الْمُبَاحَةِ عِنْدَ بَعْضِ فَقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ أَجَازُوا الْوَعْدَ بِجَائِزَةٍ
أَمَّا عَنِ الْأُرْبَاحِ الَّتِي حَصَلَ عَلَيْهَا السَّائِلُ فَائِدَةٌ لِلشَّهَادَاتِ ذَاتِ الْعَائِدِ
الْمُحَدَّدِ مُقَدِّمًا فِيهِ رِبَا مُحَرَّمٌ ، وَسَبِيلُ التَّخَلُّصِ مِنَ الْمَالِ الْحَرَامِ هُوَ التَّصَدُّقُ
بِهِ - أَمَّا عَنِ الزَّكَاةِ فِي هَذَا الْمَالِ : فَلِإِنَّا كَانُوا رَأْسَ الْمَالِ يَلِغُ النِّصَابُ الشَّرْعِيُّ
وَجَبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ فِيهَا ، وَلَكِنْ بِشُرُوطٍ وَهِيَ : أَنْ تَكُونَ ذِمَّةً مَالِكِهَا خَالِيَةً
مِنَ الدَّيْنِ ، وَأَنْ تَكُونَ فَائِضَةً عَنْ حَاجَتِهِ الْمَعِيشِيَّةِ وَحَاجَةٍ مِنْ بَعُولِهِ .

وأن يمضى عليها سنة كاملة . والنصاب الشرعى الذى يجب فيه الزكاة بعد استيفاء باقى الشروط . هو ما تقابل قيمته بالنقود الحالية ٨٥ جراماً من الذهب عيار ٢١ - ويجب عليه إخراج الزكاة بمقدار ربع العشر أى ٢,٥٪ وتصرف هذه الزكاة للأصناف التى حددها الله تعالى فى قوله (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل) من الآية ٦٠ من سورة البقرة والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٦٠) نقص قيمة الشهادات مع أرباحها عن قيمتها وقت الشراء
لا يكون مبرراً لحل الفائدة

المبادئ

- ١ - شهادات الاستثمار من الفئة (ب) ذات الفائدة المجددة مقدماً
زماً ومقداراً . داخلية في ربا الزيادة المحرم شرعاً .
- ٢ - نقصان قيمة الشهادات الشرائية مع أرباحها عن قيمتها وقت شرائها
لا يكون مبرراً لحل فوائد الربوية .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨١ المتضمن أن السائل أهديت له
شهادات استثمار من الفئة (ب) ذات العائد الجارى من والده بمناسبة
زواجه وهي في حوزته إلى الآن . وقد استحق صرفها حالياً ولها أرباح
عن فترة حيازته لها .

والسؤال : هل هي حلال بأرباحها . علماً بأن قيمتها الشرائية الآن
مع أرباحها أقل من قيمتها وقت الإهداء والشراء ؟

أجاب :

اصطلح فقهاء الشريعة على أن ربا الزيادة : هو زيادة مال بلا مقابل
في معاوضة مال بمال .

وقد حرم الله الربا بالآيات الكثيرة في القرآن الكريم . وكان آخرها
نزولاً على ما صحح عن ابن عباس رضى الله عنهما قول الله سبحانه وتعالى :

(*) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ١٦٢ - م ٥ محرم
١٤٠٢ هـ - ٢ نوفمبر ١٩٨١ م .

(الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون - يحق الله الربا ويربى الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم) الآيتان ٢٧٥ ، ٢٧٦ من سورة البقرة .

وحرمه كذلك بما ورد فى الحديث الشريف الذى رواه البخارى ومسلم وغيرهما . عن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح ، مثلاً بمثل ، يداً بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء) .

ولما كان مقتضى هذه النصوص أن الربا يدخل فيه كل زيادة على المال المقرض أو المودع بالشرط والتحديد بلا مقابل ، وقد أجمع المسلمون على تحريمه إعمالاً لنصوص القرآن والسنة الشريفة .

ولما كانت شهادات الاستثمار من الفئة (ب) ذات فائدة محددة مشروطة مقدماً زمناً ومقداراً ، كانت داخلة فى ربا الزيادة المحرم شرعاً بمقتضى تلك النصوص ، باعتباره قرضاً بفائدة مشروطة مقدماً زمناً ومقداراً أما ما جاء بالسؤال من أن قيمة هذه الشهادات الشرائية الآن مع أرباحها أقل من قيمتها وقت إهدائها إلى السائل أو وقت الشراء فلا يصلح مبرراً لاستحلال هذه القوائد الربوية ، فقد نقل الإمام الإسيبجاني فى شرح الطحاوى : اتفاق الفقهاء على أن القلوس إذا لم تكسد ولكن غلت قيمتها أو نقصت ، فعلى المقرض مثل ما قبض من العدد مادام نوع القلوس محدداً (رسالة تنبيه الرقود على مسائل النقود من رخص وغلاء وكساد وانقطاع للعلامة ابن عابدين ج ٢ مجموع الرسائل ص ٥٨ - ٦٧) .

وإذ كان ذلك : كانت القيمة الاسمية لهذه الشهادات حلالاً باعتبار أن أصلها جاء هدية من كسب حلال فى الغالب حملاً لحال المؤمنين على الصلاح ، كما هو الأصل .

أما الفائدة التي استحقت عليها طبقاً لنظام إصدارها فهي من باب ربا الزيادة المحرم ، باعتبارها محددة زمناً ومقداراً ، ولا يحل للمسلم الانتفاع بهذه الفائدة باعتبارها من الأكساب المحرمة ، وله قبضها وتوجيهها إلى أى طريق من طرق البر^(١) . كبناء المساجد أو المستشفيات أو إعطائها لفقير أو مسكين على ما أشارت إليه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في التصرف في الكسب الحرام ، إبراء للمة المسلم من المسئولية أمام الله . فقد ورد في الحديث الشريف عن أبي هريرة الأسلمي قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا تزول قدام عبد يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه وعن علمه فيم فعل وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه وعن جسمه فيم أبلاه)^(٢) والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) انظر كتاب أحياء علوم الدين للإمام الغزالي ص ٨٨٢ ، ٨٨٣ بمسمل ج ٥ ص ١٢١٢
نحت عنوان الحلال والحرام — النظر الثاني في الصرف طبعة لجنة الثقافة الإسلامية ١٣٥٦ هـ .
(٢) صحيح الترمذي ج ١ ص ٢٥٢

من أحكام الإقرار

الموضوع

(١٣٦١) التزام بما لا يلزم

المبدأ

الإقرار بدفع تعويض عند إقدام المقر على فعل مباح له باطل .

مثل :

بالطلب المقدم من السيدة / ع. أ. ن المقيده برقم ١٩٧٩/٣٤ . المتضمن أن زوجها حرر على نفسه إقراراً تعهد فيه بدفع ٥٠٠٠ خمسة آلاف جنيه مصرى كتعويض إذا حصل فراق بينه وبين زوجته أو تزوج غيرها وأنه بعد قيام المعاشرة الزوجية بينهما أكثر من عشرين عاماً طلقها وتزوج بأخرى ، وطلبت السائلة الإفادة عما إذا كان في تنفيذ هذا الإقرار أو الاستناد إليه مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ؟

أجاب ؟

إن الفقهاء اختلفوا في لزوم الشروط التي يقررها الزوجان بهذا الوصف لمصلحة أحدهما أو يفرضها الزوج على نفسه لزوجته ، كما إذا شرط لها أن لا يتزوج عليها أو أن لا ينقلها من بلدها أو أن لا يطلقها فقال فقهاء مذاهب المالكية والحنفية والشافعية : إن هذا الشرط لا يلزم الزوج ، وقال فقهاء المذهب الحنبلى بلزوم الشرط إذا كان فيه نفع للزوجة ، ورتبوا لها الحق في طلب فسخ عقد الزواج عند علم الوفاء بمثل هذا الشرط .

(*) الفتى : بسيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٢ - م ٢٠٤ - ص ١٨٥ -
٨ جيلدى الاولى ١٣٦١ هـ - ٥ أبريل ١٩٧٩ م .

لما كان ذلك : وكان الزوج فى هذا السؤال قد شرط لزوجه أن لا يفارقها وأن لا يتزوج غيرها ، فإن خالف هذا الشرط يكون ملزماً بأن يدفع لها مبلغاً قدره خمسة آلاف من الجنيهات على سبيل التعويض . وكان الطلاق موكولاً شرعاً للزوج ، وكان القضاء فى مسائل الأحوال الشخصية يجرى فى نطاق القواعد المقررة فى المادة ٢٨٠ من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وعمادها أرجع الأقوال فى فقه مذهب أبى حنيفة .

لما كان ذلك : كانت الشروط المستول عنها باطلة لا يلزم بها الزوج إذا أخل بها ، ولا يترتب على مخالفته إياها استحقاق ذلك المبلغ المشروط فى نطاق أحكام فقه المذهب الحنفى ومن وافقه لأن الزوج إذا طلق فقد استعمل حقاً منوطاً به شرعاً . وبهذا علم جواب السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٦٢) اقرار بوصية

المبادئ

- ١- توقيع أحد الورثة بإمضائه شاهداً على الورقة العرفية بالوصية حال حياة الموصية يحتر معه على علم بما تضمنته ومقرأ إقراراً ضمنياً بالتصرف الذي حملته الورقة .
- ٢- إنكاره بعد ذلك يحتر بمثابة رجوع منه عن الإقرار وهو باطل لا يقبل منه لتعلقه بحق العباد .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٧٩ سنة ١٩٧٩ المتضمن أن سيدة قد توفيت عن غير زوج أو ولد ، وانحصر إرثها الشرعى فى أخيها الشقيقة وابن أخيها الشقيق فقط - وأن هذه السيدة قد أوصت قبيل وفاتها بثلاث تركتها لغير وارثين بمقتضى محرر عرفى مشهد عليه مع شهود آخرين (الوكيل الرسمى للأخت الشقيقة وابن الأخ الشقيق) فهل يقبل من ابن الأخ الشقيق الوارث الذى وقع شاهداً على عقد الوصية أن يعود فينكر واقعة الإيصاء ؟ مع العلم بأنه مقر بتوقيعه . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فى هذا الموضوع .

أجاب :

إن الظاهر من السؤال أن الموصية قد أشهدت أحد ورثتها ابن أخيها الشقيق على وصيتها المكتوبة على ورقة عرفية ، وأن هذا الوارث قد

(*) الفتاوى : منبلة الشيخ جلال الحق على جلال الحق - ص ١١٢ - م ٢٢٢ -
٢٠ جمادى الآخرة ١٣٩٩ هـ - ١٧ مايو ١٩٧٩ م .

أقر بعد وفاتها بتوقيعه على هذه الورقة شاهداً ، فإذا كان ذلك : فهل يقبل منه بعد هذا أن يعود فينكر واقعة الإيصاء التي حوتها الورقة العرفية التي سبق أن وقع عليها بإمضائه بوصفه شاهداً في حياة الموصية ؟ وأنه لما كان الاعتراف بالإمضاء على الورقة العرفية دليلاً على علم الموقع بما تضمنته ويعتبر مقراً لإقراراً ضمناً بالتصرف الذي حملته الورقة وقد اعترف فقهاء المذهب الحنفي بالإقرار الضمني ، وأجروا عليه أحكام الإقرار الصريح سواء كان في مجلس القضاء أو خارجه ، ومن هذه الأحكام بطلان الرجوع عن الإقرار المتعلق بحقوق الآدميين - بمعنى أن المقر إذا عاد فأنكر إقراره السابق الصريح أو الضمني . كان هذا الإنكار منه رجوعاً عن هذا الإقرار فلا يقبل منه ، لأن الرجوع عن الإقرار المتعلق بحقوق الناس باطل .

وعلى ذلك في واقعة السؤال : إذا ثبت أن هذا الوارث قد وقع بإمضائه شاهداً على الورقة العرفية بالوصية حال حياة الموصية فإنه يكون قد علم بالتصرف الذي حوته ويعتبر مقراً به ضمناً ، فإذا عاد وأنكره لم يقبل منه هذا الإنكار، حيث يكون إنكاره بمثابة رجوع عن الإقرار الضمني السابق الثابت المتعلق بحقوق العباد ، والرجوع عن الإقرار بهذه الحقوق باطل . وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام الشركات

الموضوع

(١٣٦٢) تحديد فوائد التجارة

المبادئ

- ١ - تحديد مبلغ معين شهرياً من قبل الشريك لشريكه مبطل للشركة وهو من باب ربا الزيادة ولا يحل الانتفاع به .
- ٢ - الفائدة الموحدة سلفاً لبعض أنواع شهادات الاستثمار أو لتوفير ربا وحرام شرعاً .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٨٠ سنة ١٩٧٩ المقدم من السيد / م . ل .
المضمن الإفادة عن الآتي :

أولاً : إن له صديقاً مخلصاً يتصف بالأمانة وحسن الخلق وصدق المعاملة ، يعمل لحسابه في نقل البضائع بواسطة سيارة نقل يمتلكها . وقد عرض على صديقه هذا أن يكون شريكاً له في عمله بمبلغ خمسة آلاف جنيه على أن يقسم صافي الربح أو الخسارة بينهما في نهاية كل سنة بنسبة رأس مال كل منهما ، إلا أنه رفض هذه المشاركة بحجة أنه تعود أن يزاول عمله ويديره بنفسه ، كما أن هذه المشاركة تضره إلى إمساك دفاتر حسابية مما يزيد عبء العمل عليه وتزداد مسؤولياته أمام شريكه وأخيراً وبعد إلحاح قبل مبدأ المشاركة على أساس أن يعطيه مبلغاً من المال محدداً شهرياً وعلى مدار السنة ، وقد قبل هذا العرض . ويقول السائل إن تعامل مع هذا الصديق على هذا النحو الذي يريده وقبلته منه . هل يجزه الدين الإسلامي أم أنه يحجر تعامله بالربا ؟

(*) الفتاوى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - من ١١٢ - م ١٠٤ - ٢٦ صفر ١٤٠٠ هـ - ١٤ أبريل ١٩٨١ م .

ثانياً : شهادات الاستثمار قسم (ب) التى يصدرها البنك الأهل
المصرى ذات العائد الجارى والتى يدفع عنها البنك أرباحاً سنوية قدرها
٩٪ من قيمتها . هل هذه الأرباح حلال أم حرام ؟

أجاب :

أولاً - إن التعامل مع هذا الصديق على هذا النحو الذى ذكره وهو
تحديد مبلغ محدد قدره بمعرفته وقبله منه السائل مبطل لهذه الشركة
إن كانت فى نطاق أحكام المضاربة الشرعية ، ويكون المبلغ المحدد من قبل
الشريك من باب ربا الزيادة المحرم شرعاً بنص القرآن الكريم والسنة النبوية
الشريفة وإجماع أئمة المسلمين ، منذ صدر الإسلام حتى الآن ، إذ أن هذا
التعامل من قبيل القرض بفائدة ، وكل قرض جر نفعاً فهو حرام .
وعلى ذلك فإن المبلغ المحدد الذى يدفعه الصديق للسائل يدخل فى هذا
النطاق ويكون ربا لا يحل للمسلم الانتفاع به .

ثانياً - لما كان واقع شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة والعائد
الجارى وتكييفها قانوناً أنها قرض بفائدة ، وكان مقتضى نصوص الشريعة
الإسلامية أن الفائدة المحددة من قبيل ربا الزيادة المحرم ، فإن الفوائد
المحددة سلفاً لبعض أنواع شهادات الاستثمار أو للتوفير تدخل فى هذا
النطاق ، وتكون ربا لا يحل للمسلم الانتفاع بها ، ومن ذلك يتبين أن كلا
التعاملين على الوجه المشروع غير جائز شرعاً ويحرم التعامل به .
والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام الودائع

الموضوع

وديعة (١٣٦٤)

المبادئ

- ١ - ما قلعه الخاطب بخطوبته من مقولات بقصد استعمالها في منزل الزوجية ولم يجر العرف بإهدائها . يكون خاصاً لأحكام الوديعة ولا تسرى عليه أحكام هدايا الخطبة والهبة .
- ٢ - المقرر شرعاً أن الوديعة تظل على ملك المودع وبذا تكون هذه المقولات من تركه الخاطب منذ وفاته .
- ٣ - يجب على الخطوبة تسليمها لورثته الشرعيين إن كانت قائمة بذاتها ، فإن هلكت بفعلها أو بتقصيرها ضمننت قيمتها وإلا فلا .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ٣٣٠ سنة ١٩٧٩ المتضمن أن شقيق السائل عذب فتاة واتفق على إعطائها صداقاً وقلعه ثمانية جنيه بخلاف الشبكة وذلك حسب العرف . وقد قدم لها الخاطب بعض الملابس والأدوات المنزلية لتسعمل في بيت الزوجية ، كما قدم لها بوتاجاز وغلاط وطقم فرن وطقم ميلامين وأباجورة ، وغير ذلك من الأدوات التي لم تسبك . ويقول السائل إن شقيقه قد توفي إلى رحمة الله قبل أن يعقد قرانه على خطيبته ، فطلب أهل الخاطب من أهل الخطوبة استرداد تلك الأشياء فرفضوا . وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك .

(*) الفتى : نسخة الشيخ جاد الحق على جلد الحق - من ١١٢ - م ٢٧٧ - من ٢٩٢ -
٢١ محرم ١٤٠٠ هـ - ١١ ديسمبر ١٩٧٩ م .

أجاب :

الظاهر من السؤال أن الخاطب قد أودع لدى المخطوبة تلك المنقولات بقصد استعمالها في منزل الزوجية وأنها ما تزال في حوزتها ، وأن الخاطب توفي قبل عقد زواجه عليها ، ولما كان العرف لم يمر بإهداء هذه المنقولات للمخطوبة ، ولكن الجاري أن يعد الخاطب مثل تلك المنقولات لمنزل الزوجية . ومن ثم تكون هذه الواقعة خاضعة لأحكام الوديعة ، ولا تسرى عليها أحكام هدايا الخطبة والمبة . ولما كانت الوديعة تظل على ملك المودع شرعاً باتفاق فقهاء المذاهب الإسلامية وأن يد المودع لديه يد أمين للمحفظ فقط وليست يد تملك .

وإذ كان ذلك فإن المنقولات المستول عنها تكون من تركة الخاطب منذ وفاته ، ويجب على المخطوبة تسليمها لورثته الشرعيين إذا كانت قائمة بذاتها ، فإذا كانت قد هلكت بفعلها أو بتقصيرها في حفظها ضمنت قيمتها ، وإذا هلكت بغير فعلها ودون تقصير منها فلا ضمان عليها لأن يدها يد أمانة . وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أمكم الربة

الموضوع

(١٣٦٥) الاطلاق في الهبة يقتضى التسوية بين الوهوب لهم

المبادئ

١- التسوية بين الذكر والأنثى في الهبات والعطايا وما في حكمها مطلوبة شرعاً .

٢- الحصة التي اشتراها الأب لأبنائه القصر بصفته ولياً شرعياً دون تحديد نصيب كل منهم يستحقونها بالتساوى الذكر كالأُنثى ولا يجرى فيها التفاضل .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٨١/٣٦٧ المضمن : أن والد السائل اشترى بتاريخ ١٩٢٧/٧/١١ بصفته ولياً شرعياً على أولاده القصر وهم : بتان وولد . حصة قدرها ١٢ قيراطاً بالمشاع بينهم في كامل أرض وبناء المنزل الكائن بقسم باب الشعرية . ولم يحدد في العقد - المرفق صورة ضوئية منه - نصيب كل منهم ، كما لم يذكر كلمة بالتساوى بينهم . ويطلب إفادته عن نصيب كل منهم في هذه الحصة ؟

أجاب :

انه جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : (سوا بين أولادكم في العطية ولو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء) رواه

(*) المتن : نصيحة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ١٨٢ - ٢٥ محرم ١٤٠٢ هـ - ٢٢ نوفمبر ١٩٨١ م .

ابن عباس عند الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور نيل الأوطار ج ٦ ص ٦
ومن هذا الحديث أخذ الفقهاء أن التسوية بين الذكر والأنثى في الهبات والمطايا
وما في حكمها مطلوبة شرعاً .

لما كان ذلك : وكان الظاهر من الصورة الضوئية غير الرسمية
لعقد شراء والد السائل العقار المبين به : أنه قد اشتراه لأولاده المذكورين
به بوصفه ولياً شرعياً عليهم ، دون أن يحدد نصيباً لكل منهم ، ومن
ثم يكون استحقاقهم للعقد المشتري بالتساوي الذكر كالأُنثى ، ولا يجرى
فيه التفاضل لأنه ليس مبرأئاً عن والدهم ، وإنما اشتراه لهم نائباً عنهم في
العقد بوصفه وليهم الشرعي . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام الإجازة

الموضوع

(١٣٦٦) اجارة فاسدة

المبادئ

- ١- ترك المكان المملوك لشخص إلى آخر لاستعماله دون عقد إيجار يكون إجارة فاسدة إن جرى العرف بذلك وإلا فلا .
- ٢- الإجارة الفاسدة إذا تفلتت وجب فيها أجر المثل .

مثال :

من أمين فتوى حاه - الجمهورية السورية - بالكتاب المقيد برقم ٢٩٩ سنة ١٩٧٩ أن شخصين تشاركا على تعهد بناء للحكومة ، أحدهما مهنتس والآخر عامل وممول ، وبعد عقد الشركة بينهما تناقشا في استئجار مستودع لمواد البناء والآلات ، ثم فطن العامل أن عنده مكاناً يصلح لأن يكون مستودعاً فذكره لشريكه المهنتس فرفض ذلك ، وقد استعلا هذا المكان ولكن لم يذكر شيئاً عن مقدار أجره وبقي هذا الأجر مجهولاً إلى أن انتهت شركتهما وأرادا الانفصال وقد طالب صاحب المستودع شريكه المهنتس بدفع نصف أجره المستودع فرفض شريكه بذلك بادئ الأمر ، وبعث رجلاً مختصاً فضمن أجرته ورفض صاحب المستودع بذلك التخمين أيضاً - ثم قال له بعض أهل العلم إن هذا طالما كان من الشريك يحبر تبرعاً . وقد جاء بالكتاب المذكور أن السائل أفتى بأن هذا من قبيل الإجارة الفاسدة وفيها أجر المثل حيث لم يذكر فيها بلك الإيجار ، وليس هذا من قبيل التبرع ، حيث لم يذكر التبرع نصاً ولا دلالة ولا العرف يملك عليه بل يملك على الإجارة - وطلب السائل الإجابة عن هذه الواقعة .

(هـ) المفتي : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٢ - ٢٢٦ -
٦ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ - ٢٤ يناير ١٩٨١ م .

أجابه :

إن الإجارة باتفاق الفقهاء « مع اختلاف العبارة » عقد يفيد تملك المنفعة بعوض . وأركانها عند فقهاء الحنفية : الإيجاب والقبول . وما عداها يدخل في الشروط . بينما يرى فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة : أن أركانها الإيجاب والقبول والعاقدان والأجرة والمنفعة . وللإجارة شروط في العاقدين وفي الصيغة وفي المنفعة التي هي محل الإجارة ، وشروط في بدل المنفعة وهو الأجرة . وبعض الفقهاء يقرر شروطاً للنفاذ وشروطاً للزوم ، والذي يهم الآن ذكره إجمالاً : هو شروط المنفعة وشروط الأجرة .

أما الأولى : « وهي شروط المنفعة » فيشترط أولاً : أن تكون المنفعة معلومة عند التعاقد علماً يرفع الجهالة المفضية للنزاع ، وعلم المنفعة يكون ببيان العين التي وقعت الإجارة على منفعتها ومن عناصرها بيان المدة ، وذلك مع اختلاف عبارات هذا الشرط بين فقهاء المذاهب . والشرط الثاني : أن يكون استيفاء المنفعة مقبوراً . والثالث : أن تكون المنفعة مقصودة بمعنى : أن يعتاد استيفائها بعقد الإجارة والتعامل بها يجري بين الناس . الرابع : ألا تكون المنفعة مطلوباً فعلها قبل الإجارة . الخامس : عدم انتفاع الأجير بالعمل المقنود عليه مع اختلاف في عبارات فقهاء المذاهب في مؤدى هذا الشرط وما يخرج به . السادس : أن تكون المنفعة مملوكة للمؤجر .

وأما الثانية : « وهي شروط الأجرة » فإن الأجرة في عقد الإجارة كالتمن في عقد البيع ، ويشترط الحنفية أن تكون مالا متقوماً معلوماً – ويجمع فقهاء المذاهب على اشتراط أن تكون الأجرة معلومة في عقد الإجارة كالتمن في البيع وإن وقع الخلاف في ماهية الأجرة وتقومها أو كانت في النعمة (بدائع الصنائع للكاساني فقه حنبلي ج ٤ والشرح الكبير للدردير بحاشية السوق فقه مالكي ج ٤ ونهاية المحتاج فقه شافعي ج ٥ كشاف القناع فقه حنبلي ج ٢ في الإجارة) .

لما كان ذلك : وكان الثابت في الواقعة المطروحة أن الشريك مالك المستودع لم يجر مع شريكه الآخر صيغة عقد إجارة على ما هو باد من السؤال .

وأن رضا هذا الشريك قد ينصرف إلى ارضائه بمجرد استعمال المكان المعروض مستودعاً فإن كان العرف قد جرى على أن مثل هذا لا يكون استعماله إلا بأجرة اعتبرت إجارة معاطاة كييع المعاطاة ويؤكد هذا العرف أنهما كانا قد تذاكرا في استئجار مستودع قبل أن يفتن الشريك العامل لوجود هذا المستودع لديه . وإذا اعتبرت إجارة معاطاة بهذا النظر وقعت إجارة فاسدة ، لأن الأجرة لم تكن معلومة وقت العقد بافترض تحقق باقي الشروط السابق إجمالاً في خصوص المنفعة المتعاقد عليها . هذا : وبجمع فقهاء المذاهب الأربعة الإسلامية على أن الإجارة الفاسدة متى نفذت وجبت فيها أجرة المثل على اختلاف بينهم في تسميتها في هذه الحال ، هل هي أجرة أو بدل أو عوض . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٦٧) الإجارة لا تفسخ إلا لجرد شرعى

المبادئ

- ١- الإجارة شرعاً متى تحققت شروطها وجب تسليم العين المؤجرة عند العقد أو عند ابتدائه ، ولا مفاضلة بين المستأجرين عند تعددهم .
- ٢- لا يحق فسخ عقود الإجارة أو واحد منها بمعرق المالك وحده دون مبرر شرعى .
- ٣- يصعب الالتزام بأحكام قانون إيجار الأماكن باعتباره فى الأغلب تقنياً لمباح .

سئل :

بالمطلب المقيد برقم ١٩١ لسنة ١٩٨١ وقد قال السائل فيه :

إنه يمتلك عمارة بجهة شين القناطر مكونة من عشرين شقة ، وأنه قد قام بتحرير عقود إيجار لبعض الناس ، منهم العاملون بالخارج ومنهم من استأجر شقة انتظاراً لكبر أبنائه ليزوجهم فيها ، ومنهم من يسكن فى شقة ، ولرخص إيجار الشقة عند السائل فضل السكنى عنده ، ومن المستأجرين المتزوجون الذين لم يدخلوا بعد بزواجهم ، ولم يحملوا مسكناً ، وهؤلاء كثيرون .

وانتهى الطالب إلى السؤال التالى :

(*) الفتى : منجيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ١٢٨ - ٢١ رمضان ١٤٠١ هـ - ٢٥ يولييه ١٩٨١ م .

أى فئة من تلك الفئات تستحق السكنى في عمارته ؟ ثم أضف أنه قد
حرو بعض عقود إيجار فملاً لبعض هؤلاء المستأجرين ويسأل :
هل لو ألغيت بعض هذه العقود يعتبر مخالفاً للشرع ؟

أجاب :

قال الله سبحانه وتعالى في افتتاح سورة المائدة (يا أيها الذين آمنوا
أوفوا بالعقود) والعقود جمع عقد ، ومعناه في الأصل ضد الحل
لأنه الجمع بين أطراف الشيء وربط بعضها ببعض . وأصل استعماله
في الأجسام ، كعقد الحبل وعقد البناء ، ثم استعمل لعقد المعاني ، فيقال
عقد البيع ، وعقد الرهن ، وعقد الزواج وكل ما كان عقداً بين طرفين ،
والوفاء والإيفاء : هو الإتيان بالشيء تاماً وافياً لا نقص فيه . ومن ثم
يكون معنى هذه الفقرة من الآية (والله أعلم) إن الله قد أمر المؤمنين
بأن يوفوا بما يتعاقدون عليه فيما بينهم ، ويعقودهم أو عهودهم مع الله
سبحانه بالوفاء بعبادته والالتزام بأوامره ونواهيه . والإجارة عقد يفيد
تمليك المنافع بالمعوض ، وقد اتفق الفقهاء على جوازها شرعاً وعلى أن
من شروط صحتها أن تكون المنفعة والمعوض معلومين .

وقد يكون محلها منفعة أشياء ، كمنافع الدور والدياب والحيوان
وقد يكون منفعة أعمال : وهي ما يقوم به العمال من الأعمال التي تطلب
منهم بعقد إجارة ، كالخياطة والصياغة والصناعة والنجارة والبناء
والنقل ونحو ذلك ، ولما كان محل الإجارة المنافع كان الواجب عند
انقضاءها تسليم العين المؤجرة إلى من استأجرها استيفاء لحقه ، وتنعقد
الإجارة بالإيجاب والقبول . ومتى انقضت صحيحة مستوفية أركانها وشروطها
كانت عقداً لازماً باتفاق جمهرة فقهاء المذاهب لم يخالف في هذا غير
البعض ، منهم الإباضية وشریح . ومتى كانت لازمة لم يجوز لأحد طرفي
العقد أن يستبد بفسخه ، وإنما يكون فسخ عقد الإجارة باتفاق طرفيها
ما لم يوجد عذر أو سبب شرعى يستتبع الفسخ ، نص على هذا فقهاء

المذهب الحنفي ، وقال فقهاء المالكية إنها عقد لازم ، سواء كانت منجزة أو مضافة . ويرى فقهاء الشافعية أنها عقد لازم كذلك فلا يستقل أحد العاقلين بفسخها ، وجرى فقه الإمام أحمد بأنها عقد لازم كالبيع وليس لأحد طرفيها فسخها سواء بعذر أو دون عذر .

ويرى فقهاء المذاهب الأئمة أبي حنيفة ومالك وأحمد جواز إضافة الإجارة إلى زمن مستقبل ، فإذا أضيف العقد إلى زمن معين ابتداءً بحلوله ، ومنع فقه الإمام الشافعي إضافة عقد إجارة منافع الأعيان إلى زمن مستقبل ، ويتفق الفقه بوجه عام على أنه يترتب على استئجار العين المعينة وجوب تسليمها إلى مستأجرها عقب العقد أو عند ابتدائه عند من يميزون إضافة الإجارة إلى زمن مستقبل .

لما كان ذلك : وكان حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جاء به (١) والمسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً) كانت عقود إجارة هذا العقار التي تمت بين مالكيها الطالب وبين أولئك المستأجرين لازمة ، إما في الحال إذا كان العقد غير مضاف إلى زمن مستقبل ، وإما من التاريخ الذي أضيف إليه العقد ، ولا محل للمفاضلة بين المستأجرين إذا كانت عقود الإجارة قد انعقدت مستوفية أركانها وشروطها الشرعية ، ولا يحق فسخها أو أي واحد منها بمعرفة المؤجر المالك وحده ، وأي إلغاء لعقد من تلك العقود دون مبرر يقره الشرع يكون مخالفاً لنصوص القرآن والسنة سائلة البيان .

هذا : ولا يحق أن هناك قانوناً منظماً لإيجار الأماكن ، يتعين الالتزام بأحكامه ، باعتبارهما في الأغلب تقنيناً لمباح ، يرى ولي الأمر الإلزام به ابتغاء المصلحة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) صحيح الترمذي ج ٧ ص ١٠٢ و ١٠٤ في الملح .

من أمكام الشفعة

الموضوع

(١٣٧٨) حق الشفعة

المبادئ

١- الخلط الذي طلب أحقيته في شراء القدر المباع على الشيوع بحق الشفعة متى تحقق سببها وشرطها وركناتها أحق بالقدر المباع من المشتري باتفاق فقهاء المذاهب جميعاً .

٢- يتحقق تملكه لهذا القدر إما بالأخذ رضاء أو بحكم من المحكمة المختصة عند النزاع في الأحقية .

سئل :

بالطلب المقيد برقم ٣٦٦ سنة ١٩٧٩ المضمن : أن ع . م . ح توفي عن أولاده شلبية وحمدية وأحمد وترك لهم قطعة أرض زراعية على المشاع لم تفرز بعد ، وقد حدث أن باع كل من السيدة حملية والسيد أحمد نصيبهما الذي مازال على المشاع إلى شخص أجنبي يدعى محمد أبو الفتوح ، وقد أرادت أختها الشقيقة السيدة شلبية شراء القدر المباع على الشيوع بحق الشفعة . وطلب السائل الإفادة عما إذا كانت السيدة شلبية شقيقة أحمد وحمدية لها حق شراء هذا القدر المباع على الشيوع من أخويها . علماً بأن المشتري المذكور لا يمتلك أرضاً بجوار القطعة المباعة وليس شريكاً في المنافع ولا في الميراث ، وذلك طبقاً للشريعة الإسلامية .

(*) المتن : محبة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٢ - م ٢٢٢ - ١٨ ربيع الأول ١٤٠٠ هـ - ٥ فبراير ١٩٨٠ م .

الشفعة شرعاً : هي تملك البقعة جبراً على المشتري بما قام عليه وسببها اتصال ملك الشفيع بالمشتري ، لأنها تجب لدفع ضرر الدخيل عنه على اللوام بسببه سوء المعاشرة والمعاملة . وشرطها : أن يكون العقد عقد معاوضة مال بمال . وركبتها : أخذ الشفيع من أحد المتعاقدين عند وجود سببها وشرطها . وحكمها : جواز الطلب عند تحقق الب . وصفها : أن الأخذ بها بمنزلة شراء مبتدئ ، حتى يثبت بها ما يثبت بالشراء نحو الرد بخيار الرؤية والميب . وتجب للخليط في نفس المبيع . ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق إن كان خاصاً ، ثم لمحار الملاصق ، لما روى جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربة وحائط لا يحل له أن يبيعه حتى يؤذن شريكه . فإن شاء أخذ وإن شاء ترك ، وإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به » . رواه مسلم والنسائي وأبو داود . وعن عبادة بن الصامت « أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في الأرضين والدور . رواه عبد الله بن أحمد في المسند ، وقال عليه الصلاة والسلام . المحار أحق بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً . وقال عليه الصلاة والسلام « جار الدار أحق بالدار من غيره » . رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه . وهذا هو فقه مذهب أبي حنيفة . وقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل إن الشفعة لا تجب إلا للشريك القاسم . فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . لقول جابر رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قضى بالشفعة في كل مال لم يقسم . من كل هذه النصوص يتبين أن حق الشفعة يثبت للخليط في نفس المبيع قبل القسمة باتفاق الفقهاء جميعاً . ثم للخليط في حق المبيع ثم لمحار الملاصق عند فقهاء الحنفية ، وذلك إذا تحقق سببها وشرطها وركبتها ، وقد وجبت عند الحنفية على هذا الترتيب المذكور لدفع الضرر الدائم الذي يلحق الشفيع من جهة المشتري ، فكل ما كان أكثر اتصالاً كان أنقص بالضرر وأشد تبعاً معه . فكان أحق

بها لقوة الموجب لها . ولما كان السائل يقرر في طلبه أن قطعة الأرض موضوع السؤال قد آلت ملكيتها للسيدة شلبية عبد المجيد محمد خليفة وأخوها شقيقها السيدة حمدية عبد المجيد والسيد أحمد عبد المجيد عن والدهم المتوفى ، وأنها مازالت على الشيوع بينهم لم تفرز بعد . وأن المشتري من الباعين السيد محمد فريد أبو الفتوح ليس شريكاً في هذه القطعة ولا جاراً ، وأن السيدة / شلبية عبد المجيد محمد خليفة قد طلبت أحقيتها في شراء القدر المباع على الشيوع بحق الشفعة . فإذا كان ذلك مع تحقق سببها وشرطها وركنها ، فتكون باتفاق فقهاء المذاهب جميعاً أحق بالقدر المباع من المشتري ، ويتحقق تملكها لهذا القدر إما بالأخذ إذا سلمها المشتري رضاه ، أو بحكم من المحكمة المختصة عند النزاع في الأحقية ، لأن ملك المشتري قد تم بالشراء فلا يخرج عنه إلى الشفع إلا برضاه أو بحكم قضائي باعتبار أن القضاء ولاية عامة . هذا وعلى الشفع التحقق من توافر الشروط والإجراءات المقررة في القانون المدني في شأن الأخذ بالشفعة إذ أنها موافقة في الحملة لما اشترطه الفقهاء . وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



من أحكام الريات

الموضوع

(١٣١٩) قيمة الدية في الشريعة الإسلامية

المبادئ

- ١- الدية في القتل الخطأ وردت مطلقة في القرآن ، والسنة يثبتها وهي واجبة بالاجماع ولم ينكرها أحد ، والحكمة في شرعيتها مع تقديرها شرعا رفع النزاع وهي غير التعويض ، وتكون على العاقلة ويدخل الجاني معها على خلاف في ذلك ، وثبت بالإقرار بالقتل أو بالدليل عليه .
- ٢- الفتاوى مينة للحكم الشرعي غير ملزمة فلا تنفذ قهرا إلا بحكم قضائي إلا في بعض الأحوال .
- ٣- الصلح في الدية مشروع وملزم إن تم .
- ٤- قرار لجنة المصالحات غير ملزم إلا برضى الطرفين بشرط ألا يكون على محرم شرعا .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٧٢ سنة ١٩٨٠ المقدم من المواطنة /
وقد جاء به :
أن السيد / ف . ع . ١ ، قتل خطأ بسيارته المرحوم / م . ع . وأن لجنة المصالحات حكمت على صاحب السيارة بدية القتل يؤديها إلى والده :
ع . ع . ع . ، وقد تمعدت الدية بألف دينار . من النخب تقدر قيمتها عند الدفع بقيمة النخب حسب تقدير أهل هذه الصناعة . وقد أقر بها شيوخ من الأزهر .

(*) المبنى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٥ - م ٦٨ -
٦ ربيع الاول ١٤٠١ هـ - ١١ فبراير ١٩٨١ م .

ثم انتهت الطالبة إلى طلب بيان أصل هذه الفتوى في الشريعة الإسلامية وهل للفتوى الشرعية الحجة على الكافة شرعاً ، وواجبة النفاذ . أم لا ؟
وبيان ما إذا كان قرار لجنة المصالحات يعتبر مشاركة ومن التحكيم الإسلامي . أم لا ؟

أجاب :

قال الله سبحانه وتعالى^(١) : (وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم علو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً . ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) .

وتشير نصوص فقه مذهب^(٢) الإمام أبي حنيفة إلى أن القتل الخطأ هو : الفعل الصادر من الجاني الخالي من قصد القتل عند مباشرة المقصود لترك الثبوت والاحتياط .

وفي فقه الإمام مالك^(٣) : هو ما مسبه غير مقصود لفاعله . باعتبار أن صفة غير مني عنه ، فيدخل فيه القتل الخطأ بالتسبب .

وفي فقه الإمام الشافعي والإمام أحمد^(٤) بن حنبل : أن القتل الخطأ : هو ما صدر من الإنسان بفعل لم يقصده أصلاً ، أو قصد دون قصد الشخص المقتول ، ويوافق جمهرة فقهاء مذهب الإمام أحمد فقهاء المذهب الشافعي في هذا التحديد .

(١) الآيةان ١٦ و ١٧ من سورة النساء .

(٢) بدائع الصنائع للكاظمي ج ٧ ص ٢٢٤ وتكملة فتح القدير على الهداية ج ٨ ص ٢٥٢ .

(٣) حدود ابن عرفة ج ١ ص ٢٧٧ .

(٤) مني المحتاج ج ٤ ص ٤ والمضي لابن قدامة مع الشرح الكبير على متن المفتي ج ٦ ص ٢٢٠ و ٢٢١ .

ولقد شرع الله سبحانه في الآية المرقومة الدية في القتل الخطأ دون بيان قدرها ، وجاءت السنة الشريفة مينة لما من هذا ما روى أبو بكر بن^(١) محمد بن عمر بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كسب إلى أهل اليمن كتابا ، جاء فيه : (أن من اعتبط مؤمناً قتلاً عن بينة فإنه قود ، إلا أن يرضى أولياء المقتول ، وأن في النفس الدية مائة من الإبل . . إلى أن قال : وأن الرجل يقتل بالمرأة ، وعلى أهل الذهب ألف دينار) .

وقد أجمعت الأمة^(٢) من لدن النبي صلى الله عليه وسلم على وجوب الدية ، ولم يعرف عن أحد أنه أنكرها .

والحكمة من شرعية الدية وتقديرها ، هي رفع النزاع في تقدير القيمة إذا وكل إلى أولياء القتيل . وحتى لا يغالب هؤلاء أهل القاتل ، وحتى يدخل الناس في تقديرها عناصر أخرى غير الآدمية ، إذ مهما اختلفت منازل الناس وأجناسهم ، فهم جميعاً أمام تقدير الدماء سواء فلا تفاوت بينهم ، لذلك لم يترك الشارع أمر تقديرها للحاكم ، بل تولى تقديرها بنفسه .

والدية المقررة في شريعة الإسلام ، لا تدخل في نطاق التعويض أو الغرامة ، التي ترد في قانون العقوبات الوضعي .

ذلك لأن الدية وإن أشبهت الغرامة لما فيها من معنى الجزر للجاني بحرمانه من جزء من ماله ، إلا أنها تختلف في أن الجاني لا يتحمل عبء الدية وحده في أغلب الأحوال ، كما أنها لا تؤول إلى الخزانة العامة كالغرامة .

كما أن الدية تختلف عن التعويض ، إذ يدخل في عناصر تقدير التعويض مقومات متعددة ، مادية وجسدية وأدبية ، بينما الدية جاءت مقدرة شرعاً ، غير داخل في تقديرها احتساب كل ما ينتج عن الجريمة

(٢) رواء النسائي ، نيل الاوطار للشوكلي ج ٧ ص ٥٧ وسيل السلام للصنعاني ج ٢ ص ٢٢٢ ، وما بعدها .
(٤) الجليل لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ١٨٨ .

من الأذى والخسارة ، وإنما كقبايل للنفوس التي هلكت بالقتل - ققط ،
أو الأعضاء التي ألتفها الجاني ، أما قدر الدية : فقد اتفق الفقهاء^(١) على أن
مقدارها في قتل الحر المسلم مائة من الإبل ، كما جاء في كتاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن .

ثم اختلفوا في : هل الأصل في الدية هو الإبل ، وأن ما عداها من
الأصناف هو تقدير لها أم لا ؟

فقال الإمامان أبو حنيفة ومالك وهو أحد قولين في مذهب الإمام
الشافعي : إن الدية إنما تكون في واحد من أصناف ثلاثة : هي الإبل
والذهب والفضة ، وأن كل واحد أصل بنفسه .

وزهد الإمام أحمد وصاحب الإمام أبي حنيفة : إلى أن الدية تكون
من هذه الأصناف ، ومن البقر والغنم ، وانفرد هذان الصاحبان إلى أنها أيضا
تكون من الحلل . وقد قالوا : إن هذه الأصناف أصول في الدية . وزهد
الإمام الشافعي في الجليد ورواية عن الإمام أحمد : إلى أن الأصل في الدية
الإبل ، أما غيرها فهو بديل عنها وقيمة لها .

ولكل وجهته وأدلته المبسوطة في موضعها من كتب الفقه .

ومن ثم كان لزماً على فقهاء كل عصر أن يراعوا الميسور المتداول
من هذه الأصول .

ولما كان الأخذ بالمعيار التقدي أضبط وأيسر وأنسب ، وكان الذهب
من أصول الأمان ، ولا خلاف في تقدير الدية به في الشريعة ، فقد وردت
نصوص السنة بأنها ألف دينار من الذهب .

والدينار اسم للقطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالمتقال ، فهي متحدة
من حيث الوزن ، ولا تفاوت بينها ، فتكون منضبطة .

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٤٠١ .

من يحمل الدية في القتل الخطأ ؟

يحملها في هذا : عاقلة الجاني باتفاق الفقهاء ، ويرى الإمامان أبو حنيفة ومالك : أنه يحمل معها ، بينما يرى فقه الإمامين الشافعي وأحمد : أن الجاني لا يحمل مع العاقلة شيئاً .

وأميل في هذا للأخذ بقول فقه مذهبي الإمامين أبي حنيفة ومالك ، حتى يتحقق الزجر والردع للجاني ، بانتقاص ماله بسبب تقصيره ووقوع جريمته .

وإذا ثبت القتل الخطأ بإقرار الجاني أو بدليل شرعي آخر ، كانت دية القتل ألف دينار من الذهب . ولما كان الدينار يزن الآن ٤,٢٥ جراماً ، تكون جملة الدية ٤٢٥٠ جراماً من الذهب تدفع عينا لولي القتل ، أو قيمتها بالنقد السائد حسب سعر الذهب يوم ثبوت هذا الحق ، رضاء أو قضاء .

وبهذا تكون الفتوى الصادرة من بعض العلماء في هذا الموضوع ، صحيحة في جملتها ذات سند شرعي .

هل الفتوى في مثل هذا الموضوع حجة وملزمة شرعاً ؟

قال الفقهاء : إن المفتي مخير عن الحكم ، أما القاضي فلزم بالحكم ، وله حق الحبس والتعزير عند عدم الامتثال ، كما أن له إقامة الحدود والقصاص .

لما كان ذلك : تكون الفتوى من حيث هي : مبينة للحكم الشرعي ، ولكنها غير ملزمة ، بمعنى أنها لا تنفذ إلا إذا صدر بمقتضاها حكم قضائي .

ومع ذلك تصير الفتوى ملزمة في الأحوال التالية :

(أ) إذا ألزم المستفتي العمل بها .

(ب) شروعه في تنفيذ الحكم الذي كشفته الفتوى .

(ج) إذا اطمأن قلبه إلى صحة الفتوى والوثوق بها لزمته شرعاً .

هل قرار لجنة المصالحات - في هذا الموضوع - يحبر مشاركة ،
ومن التحكيم الإسلامى أم لا .

إن التصالح فى أمر الدية مشروع بنص القرآن الكريم^(١) ، بل إن هذا
النص فرض لأهل القتل الزول عن هذه الدية ، ومن يملك الزول
عن الكل ، يملك التصالح فى شأنها .
وإذا تم الصلح بين الجاني وولى القتل فى نطاق ما تقضى به الشريعة ،
كان صلحاً ملزماً شرعاً .

أما قرار لجنة المصالحات ، فليس له فى ذاته قوة الإلزام ، إلا إذا
ارتضاء طرفا الصلح والتزماه وبشرط ألا يكون صلحاً على محرم
شرعاً . الحديث الشريف الذى رواه أبو داود^(٢) وابن ماجه والترمذى
عن عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (الصلح جائز بين
المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً . وزاد الترمذى : المسلمون
على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً) قال الترمذى
هذا حديث حسن صحيح . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) الآية ٦٢ من سورة النساء .

(٢) نيل الأوطار للشوكلى ج ٥ ص ٢٥٤ .

من أحكام الوصية

الموضوع

(١٣٧٠) وصية واجبة لوارث لم يبق له شيء من التركة

المبادئ

- ١- بوفاة المتوفاة عن : بنتين - أبوين - زوج - ابن ابن .
إذا طبقنا قاعدة الميراث لم ينل هذا الفرع - ابن الابن - شيئاً من تركة جدته لأية المتوفاة .
ولو أن أباه كان على قيد الحياة وقت وفاة أمه لورث مع أخيه الباقي بعد فرض الزوج والأبوين نصيباً .
- ٢- هدف المادة رقم ٧٦ من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ هو تعويض الفرع عما فاته من ميراث أهله .
- ٣- يجب أن يعطى هذا الفرع بطريق الوصية لأن مجرد تحقق أهلية الإرث دون استحقاق ميراث فعلي لاستنراق الفروض التركة يجعله مثيلاً لمن لم تتوافر فيه هذه الأهلية إطلاقاً .

ستل :

- بكتاب محكمة قنا المؤرخ ٥ فبراير سنة ١٩٨١ وقد جاء به :
- أن فرع الميت الذي يستحق وصية واجبة ، يشترط فيه أن يكون غير ولوث ، طبقاً لنص المادة ٧٦ من القانون .

(*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٩٠ -
٢٥ ربيع الآخر ١٤٠١ هـ - ٢ مارس ١٩٨١ م .

فما قولكم إذا كان هذا الفرع عاصباً ، فهو وارث حكماً ، ولكن استحق التركة أصحاب الفروض ، فلم يبق له شيء مثل :

توفيت امرأة عن بنتين ، أبوين ، زوج ، ابن ابن . فإن للبنتين الثلثين ، ولكل واحد من الأبوين السدس ، وللزوج الربع ، ففي المسألة عول ، ومن ثم فلا شيء لابن الابن .

فما موقف قانون الوصية الواجبة منه ؟

هل تركه في مثل هذه الحالة يكون فيه قصور ؟

أم أنه يستحق وصية واجبة ونصوص القانون لم تتناوله ؟

أجاب :

إن المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ قد جرى نصها بما يلي :

(إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكماً بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته لو كان حياً عند موته ، وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث ، بشرط أن يكون غير وارث وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له ، وإن كان ما أعطاه أقل منه ، وجبت له وصية بقدر ما يكله ، وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ، ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا ، على أن يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ، وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصوله الذين يملئ بهم إلى الميت ماتوا بعده ، وكان موتهم مرتباً كترتيب الطبقات) .

وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية لقانون الوصية عما استهدفه هذا النص وتغايه فقالت : المواد ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ وضعت لتلاني

حالة كثرت منها الشكوى ، وهى حالة الأحفاد الذين يموت أبائهم في حياة أبيهم أو أمهم أو يموتون معهم ولو حكماً ، كالفرق والمهدى والحرقي ، فإن هؤلاء قلما يرثون بعد موت جدهم أو جنتهم لوجود من يحجبهم من الميراث ، مع أن أبائهم قد يكونون ممن شاركوا في بناء الثروة التي تركها الميت ، وقد يكونون في عياله يمونهم ، وأحب شيء إلى نفسه أن يوصى لهم بشيء من ماله ، ولكن المنية عاجلته فلم يفعل شيئاً ، أو حالت بينه وبين ذلك مؤثرات وقتية .

وقد تضمنت هذه المادة أنهم إذا كانوا غير وارثين ولم يوصى لهم بالجد أو الجدة بمثل نصيب أصلهم ، فإن الوصية تجب لهم بإيجاب الله تعالى بمثل هذا النصيب على ألا يزيد على الثلث .

لما كان ذلك : كان ما هدف إليه نص المادة ٧٦ وما بعدها هو : لإيجاب وصية للفرع الذي مات أصله في حياة أبيه أو أمه بشروط هي :

١- أن يكون هذا الفرع غير وارث .

٢- أن يكون موجوداً على قيد الحياة عند موت المورث (جده أو جدته مثلاً) .

٣- أن يكون من أولاد الظهور أو الطبقة الأولى من أولاد البنات .

٤- أن لا يكون الفرع ممنوعاً من ميراث أصله ولا محجوباً به .

٥- أن لا يكون للفرع نصيب في الميراث من التركة التي وجبت فيها الوصية .

٦- أن لا يكون المتوفى قد أعطى فرعه المستحق للوصية الواجبة ما يساوى نصيب أصله بطريق التبرع ، فإن كان قد أعطاه بلا مقابل ، فلا حق له بطريق هذه الوصية إلا إذا كان ما أخذه أنقص من استحقاقه . فيستكمل له .

فإذا قام بالفرع سبب من أسباب الإرث ، وتوافرت له شروطه ، وانتفت عنه موانعه ، ولم يوجد وارث أولى منه ، ولكنه لم يرث لأنه عاصب وقد استغرقت الفروض التركة كلها - كما في الواقعة المطروحة - فلا يقال لهذا الفرع أنه محجوب أو ممنوع من الميراث .

ولأنما يكون أهلاً للإرث غير مستحق فعلاً لشيء من التركة لنفاذها باستغراق الفروض لها ، ويتساوى بذلك مع من لم تتوافر له أهلية الإرث لعدم وجود سبب من أسبابه .

ومن ثم يدخل - في هذه الحالة - في نطاق حكم المادة ٧٦ باعتبار أن هدفها هو تعويض الفرع عما فاتته من ميراث أصله ، وهذا واقع في هذه المسألة ، فإذا طبقنا قاعدة الميراث ، لم ينل هذا الفرع (ابن الابن) شيئاً من تركة جدته لأبيه المتوفاة . ولو أن أباه (ابن المتوفاة) كان على قيد الحياة وقت وفاة أمه لورث مع أخته الباقى - بعد فرض الزوج والأبوين - نصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين ، فوجب أن يعطى هذا الفرع بطريق الوصية لأنه غير وارث ، بمعنى أنه غير مستحق فعلاً لقدر من التركة أياً كان بطريق الميراث ، وبعبارة أخرى ، فإن مجرد تحقق أهلية الإرث دون استحقاق ميراث فعلى لاستغراق الفروض التركة تجعله مثيلاً لمن لم تتوافر فيه هذه الأهلية إطلاقاً ، طرداً لعله النص وما استهدف علاجه من مشاكل اجتماعية ، حسبما نوهت به المذكرة الإيضاحية لقانون الوصية .

وإذا كان ذلك : كان نص المادة ٧٦ من قانون الوصية شاملاً لهذه الواقعة إذا توافرت فيها الشروط المنوّه بها ، التى حوتها هذه المادة وما تلاها وتقسم تركة هذه المتوفاة على مرحلتين :

الأولى : لتعرف نصيب أصل هذا الخفيد باعتبار أصله على قيد الحياة ، وملاحظة أن الوصية الواجبة تقدر بالأهل من القديين ،

الميراث الذى كان يستحقه الفرع الذى مات فى حياة أصله والثالث ، فإن كان الميراث هو الأقل قلرت به ، وإن كان الثلث هو الأقل قلرت به .

المرحلة الأخرى : يطرح النصيب الذى ظهر وصية واجبة بهذه الأسس من قسم التركة جميعه ، ويصبح الباقي بعده هو التركة ، التى تقسم على الورثة الأحياء وقت وفاة المورث .

وفى هذه المسألة تركت المتوفاة : بنتين - أبوين - زوجاً - ابن ابن .

المرحلة الأولى :

لكل واحد من الأبوين السلس $\frac{1}{4}$ وللزوج الربع $\frac{1}{2}$ = $\frac{1}{4}$ والباقي $\frac{1}{4}$ يكون للبنتين وأخيهما ابن المتوفاة باعتباره على قيد الحياة تعصياً للذكر ضعف الأنثى ، فيخص الابن المتوفى $\frac{1}{4}$ ويخص البنتين $\frac{1}{4}$ مناصفة .

المرحلة الأخرى :

يطرح نصيب الابن المتوفى ، لأنه صار وصية واجبة لابنه وهو $\frac{1}{4}$ يصبح الباقي $\frac{1}{4}$ هو التركة وتعاد قسمتها على هؤلاء الورثة .

لما كان ذلك : كانت هذه الحادثة من مشمولات أحكام الوصية الواجبة ، لأن اشتراط النص - أن يكون الفرع غير وارث - يعنى أن يكون غير مستحق فعلاً لشيء من ميراث الجلد أو الجلدة . ويستوى بهذا المعنى أن يكون محجوباً بغيره ، أو أنه لم يبق له شيء من التركة لاستفراقها بالفروض . والله سبحانه وتعالى أعلم .

الموضوع

(١٣٧١) الوصية واجبة

المبادئ

١- إيجاب الوصية للقريب غير الوارث دون توقف على عبارة منشئة للوصية من جهة المتوفى . بل بإيجاب الله تعالى هو ما قال به ابن حزم واختيار أبي بكر عبد العزيز من الطبقة الثالثة من فقهاء الحنابلة ، وقول داود . وحكى عن مسروق وطاووس وإياس وقتادة وابن جرير .

٢- بقول هؤلاء جاءت المادة ٧٦ من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به في مصر .

٣- نص هذه المادة اختص بوجوب الوصية لفروع المتوفى حال حياة أبيه أو أمه دون غيرهم من الأقارب استنادا إلى قاعدة المصلحة المفوضة لولي الأمر باعتبار أنهم أولى الأقارب بالعطاء من مال الجسد أو الخلقة وجوباً .

٤- القول بإعطاء جزء من مال المتوفى للأقربين غير الوارثين على أنه وصية وجبت في ماله إذا لم يوص لهم هو منذهب ابن حزم . ورواية في منذهب الإمام أحمد .

٥- ما ذهب إليه المادة ٧٦ من قانون الوصية المصري ٧١ سنة ١٩٤٦ في مقدار الوصية الواجبة إنما هو اجتihad معناه المصلحة في نطاق القدر الذي تجوز الوصية به ، وتنفذ بدون توقف على موافقة الورثة .

(هـ) الفتى : الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ٢٩ - ١٦ رجب ١٤٠٠ هـ -
٢ يونية ١٩٨٠ م .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٣٣ سنة ١٩٨٠ وقد جاء به أن شخصاً سعودى الحنفية أنجب أولاداً ، ثم توفى إلى رحمة الله في حياة أبيه السعودى الحنفية ، ثم توفى هذا الأخير وترك أولاداً وأولاد ابنه الذى توفى قبله عن تركه بعضها فى السعودية والبعض الآخر فى جمهورية مصر العربية . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيها إذا كان هؤلاء الأحفاد الذين توفى والدهم السعودى الحنفية قبل جدهم الذى توفى بعد ابنه - والدهم السعودى الحنفية أيضاً - يستحقون فى تركه الجدة الوصية الواجبة طبقاً لمذهب الإمام أحمد بن حنبل استناداً إلى الآية الكريمة رقم ١٨٠ من سورة البقرة أم لا ؟

أجاب :

قال تعالى : (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين . فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن الله سميع عليم) الآيتان ١٨٠ ، ١٨١ من سورة البقرة . قال الإمام أبو بكر أحمد بن على الرازى الجصاص الحنفى فى كتاب أحكام القرآن فى تفسير الآية الأولى :

اختلف الناس فى الوصية المذكورة فى هذه الآية . هل كانت واجبة أم لا ؟ فقال قائلون : إنها لم تكن واجبة ، وإنما كانت ندباً ولإرشاداً وقال آخرون ؛ قد كانت فرضاً ثم نسخت على الاختلاف بينهم فى المنسوخ منها ، وفى الجامع لأحكام القرآن للقرطبى فى شأن هذه الآية ذكر لهذا الاختلاف أيضاً . وفى المحلى لابن حزم فى المسألة الرقيمة ١٧٥١ ج ٩ مسألة : وفرض على كل مسلم أن يوصى لقربائه الذين لا يرثون إما لرق وإما لكفر وإما لأن هناك من يحجبهم عن الميراث أو لأنهم لا يرثون ، فيوصى لهم بما طابت به نفسه لاحد فى ذلك . فلأن لم يفعل أعطوا ولا بد مارآه الورثة أو الوصى . وفسر ابن حزم فى هذا الموضوع كلمة

(والأقربين) بأنهم من يجتمعون مع الميت في الأب الذي يعرف بالنسبة إليه لأن هؤلاء في اللغة أقارب . ولا يجوز أن يوقع على غير هؤلاء اسم أقارب بلا برهان . وأضاف أن الآية تفيد فرض الوصية ، ويخرج من هذه الفرضية الوالدان والأقربون الوارثون ، ويبقى من لا يرث على هذا الفرض . وإذا هو حق لم واجب فقد وجب لم من ماله جزء مفروض إخراجاً لمن وجب له إن ظلم هو ولم يأمر بإخراجه .

وفي المفتي لابن قدامة على مختصر الخرق الحنبلي المطبوع مع الشرح الكبير على متن المتنع لابن قدامة المقدسي الحنبلي أيضاً ج ٦ في كتاب الوصايا بعد أن أورد الخلاف بين الفقهاء في وجوب الوصية . أن من أوجبها الزهري وداود ، وحكى عن طاووس ومسروق وإياس وقتادة وابن جرير . وبوجوبها لغير الوارثين من الأقربين قال أيضاً أبو بكر عبد العزيز . وفي كتاب الفروع لابن مفلح ج ٤ ص ٩٦ أن من اختيارات أبي بكر عبد العزيز : وجوب الوصية لقريب غير وارث .

وفي التعريف بالفتية أبي بكر عبد العزيز جاء في كتاب شلور الذهب في أخبار من ذهب ص ٤٥ ج ٣ لابن العماد الحنبلي : وهذا الفتية الأخير هو عبد العزيز بن جعفر بن أحمد الحنبلي صاحب الحلال وشيخ الحنابلة - وجاء في كتاب طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى الحنبلي ج ٢ ص ١١٩ وما بعدها تحت رقم ٦١١ أن عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد بن معروف أبو بكر المعروف بفلام الحلال ومن حدث عنهم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرق . وأورد صاحب هذا المؤلف بعض اختيارات هذا الفتية الذي خالف فيها اختيارات شيخه أبي بكر الحلال ، كما أورد في صحيفة ٧٦ وما بعدها أنه قرأ بخط أبي بكر عبد العزيز على نسخة مختصر الخرق . يقول عبد العزيز : خالفني الخرق في مختصره في ستين مسألة لم يسمها .

وإذا كان هذا الفتية هو أبو بكر عبد العزيز الذي نقل ابن قدامة في المفتي ج ٦ ص ٤١٥ عنه الحديث عن وجوب الوصية بقوله :

(وقال أبو بكر عبد العزيز هي واجبة للأقربين الذين لا يرثون) وكان هذا القول « والله أعلم » هو الرواية في مذهب الإمام أحمد بن حنبل التي أشارت إليها المذكرة الإيضاحية لقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في إسناده المواد ٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ منه إذ لم نعر في كتب الفقه الحنبلي التي بأيدينا على غير هذا القول الذي نقله ابن قدامة عن أبي بكر عبد العزيز الذي هو من الطبقة الثالثة من فقهاء الحنابلة وذو مكانة بينهم على ما سبقت الإشارة إليه نقلاً عن كتابي شذرات الذهب وطبقات ابن أبي يعلى أورده أيضاً ابن مفلح في القروع .

لما كان ذلك : كان إيجاب الوصية للقريب غير الوارث دون توقف على عبارة منشئة للوصية من جهة المتوفى . بل بإيجاب الله تعالى . هو ما قال به ابن حزم ، واختيار أبي بكر عبد العزيز من الطبقة الثالثة من فقهاء الحنابلة ، وقول داود ، وحكى عن مسروق وطاووس وإبراهيم وقتادة وابن جرير ، ويقول هؤلاء جاءت المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به في مصر من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ لكن نص هذه المادة خص وجوب الوصية بفروع المتوفى حال حياة أيه أو أمه دون غيرهم من الأقارب استناداً إلى قاعدة المصلحة المفوضة لولي الأمر باعتبار أنهم أولى الأقارب بالعطاء من مال الجد أو الجدة وجوباً .

هذا : وقد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذه المادة : أن القول بوجوب الوصية للأقربين غير الوارثين مروي عن جمع عظيم من فقهاء التابعين ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث . ومن هؤلاء سعيد بن المسيب والحسن البصري وطاووس والإمام أحمد وداود والطبري وإسحق بن راهويه وابن حزم ، والأصل في هذا قوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقاً على المتقين)^(١) والقول بإعطاء جزء من مال المتوفى للأقربين غير الوارثين

(١) الآية ١٨٠ من سورة البقرة .

على أنه وصية وجبت في ماله إذا لم يوص لم مذهب ابن حزم ، ويؤخذ من أقوال بعض فقهاء التابعين ورواية في مذهب الإمام أحمد وهي : « والله أعلم » اختيار أبي بكر عبد العزيز صاحب الحلال على ما سبق بيانه لما كان ذلك : وكان الثابت مما تقدم أن من القائلين بوجوب الوصية للأقربين الذين لا يرثون فقيه الختابة وشيخهم في عصره أبو بكر عبد العزيز كما نقله ابن قدامة في المغني شرح مختصر الخرق ، وكما هو منقول عنه في شرح المقنع وفي كتاب الفروع لابن مفلح . استحق الأجداد المستول عنهم وصية واجبة في تركة جدهم ، أما مقدارها على هذه الرواية فلم نعثر على نقل في هذا الشأن عن الفقيه أبي بكر عبد العزيز فيما في أيدينا من كتب الفقه الحنبلي ، وما ذهبت إليه المادة ٧٦ من قانون الوصية المصري رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في مقدار الوصية الواجبة إنما هو اجتهاد مبناه المصلحة ، وفي نطاق القدر الذي تجوز الوصية به وتنفذ دون توقف على موافقة الورثة . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٢٧٢) وصية ثم بيع لبعض الورثة

المبادئ

١- اتفق الفقهاء على أن الوصية عقد غير لازم ، وأنه يجوز للموصى الرجوع عنها كلها أو بعضها مادام على قيد الحياة .

٢- إصاء الرجل لبنته بمقدار فدانين وثلاثة قرايط وبمنزل ثم يبيع لها مساحة ثلاثة أفدنة وأثنى عشر قيراطا مدخلا فيها المساحة المينة بمقدار الوصية يعتبر عدولا منه عن الوصية وإلغاء لها في شأن هذه المساحة فقط .

٣- الوصية بالمنزل تعتبر في ذاتها منفصلة عن الوصية بالأطيان . وعدوله عن الوصية بعين منها لا يعد في ذاته عدولا عن الأعيان الأخرى . فإذا كان قد مات مصراً على وصيته الأولى كانت بوفاته وبقبول الموصى لها لازمة .

مثل :

بالطلب المقيم برقم ٢٤٤ سنة ١٩٨٠ أنه بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٦ أوصى المرحوم / م . أ . ع الحماي إلى بنته هـ بأطيان زراعية قدرها فدانان وثلاثة قرايط وبمنزل صغير على مساحة (٢٥٠) متراً ، وذلك بتاحية مركز المتصورة ، حسباً هو مبين بمقدار الوصية .

ثم بتاريخ ١٩٦٧/١١/٥ باع الموصى أطياناً زراعية مساحتها ثلاثة أفدنة وأثنى عشر قيراطا إلى ابنته - هـ - الموصى لها بالعقد الأول . وأدخل ضمن

(*) المتن : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - ص ١١٥ - م ٦٠ - • محرم ١٤٠١ هـ - ١٢ نوفمبر ١٩٨٠ م .

المساحة المباعة إليها الأطنان الزراعية الموصى إليها بها ، وقد زاد عليها مساحة قدرها فدان واثنان عشر قيراطا . وطلب السائل بيان الحكم الشرعى فيما إذا كان عقد البيع الصادر من الموصى لبيته الموصى لها بتاريخ ١٩٦٧/١١/٥ يحبر منه عدولا عن الوصية وتعتبر كأن لم تكن ، حيث إن جميع الأطنان الزراعية الموصى بها بالعقد بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٢ دخلت ضمن عقد البيع الصادر لصالحها . وهل يستفاد منه عدوله عن الوصية بكافة أجزائها واستبدالها بعقد البيع مما يعنى إلغاء الوصية فى المنزل فى مقابلة المساحة المزادة فى عقد البيع ؟ .

أجاب :

اتفق الفقهاء على أن الوصية عقد غير لازم ، وأنه يجوز للموصى الرجوع عنها كلها أو بعضها مادام على قيد الحياة ، كما اتفقوا على أن الرجوع عن الوصية يكون بصريح القول وبالفعل ، وبكل تصرف يدل على الرجوع عنها ويقتضيه - وبهذا الذى جرت به كلمة فقهاء المسلمين جاء نص المادة ١٨ من القانون رقم ٧١ سنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية :

يجوز للموصى الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دلالة ويعتبر رجوعاً عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقرينة أو عرف على الرجوع عنها ، ومن الرجوع دلالة كل تصرف يزيل ملك الموصى عن الموصى به .

ولما كان الثابت من الأوراق أن الموصى قد أوصى لابنته - ه - بمساحة (فدانين وثلاثة قرايط) وبمنزل ، وذلك بالعقد المؤرخ ١٩٦٦/٥/١٢ ثم باع إليها فى شخص والدتها مساحة (ثلاثة أفدنة واثنى عشر قيراطا) تدخل فيها المساحة المبينة بعقد الوصية ، وقد سلم المساحة المباعة جميعها إلى المشتري بصفتها لما كان ذلك : كان تصرف الموصى فى مساحة (الفدانين والثلاثة قرايط) الموصى بها بالبيع والتسليم فعلا كما جاء بعقد البيع عدولا عن الوصية وإلغاء لها فى شأن هذه المساحة فقط ، لأنه بهذا البيع خرجت هذه العين الموصى بها عن

ملكه قبل وفاته فلم تعد من تركته إلى تجرى فيها الوصية . أما المنزل الموصى به لابنته هـ بعقد الوصية المحرر في ١٢ مايو سنة ١٩٦٦ فلم يرد في عقد البيع المؤرخ ١٩٦٧/١١/٥ ما يعد رجوعاً من الموصى عن الوصية في شأنه ، ولا تعتبر المساحة المضافة في عقد البيع عما كان موصى به بديلاً لهذا المنزل إذ لا قرينة في هذا العقد على لإرادة الموصى ذلك : لاسيما والوصية بالمنزل تعتبر في ذاتها منفصلة عن الوصية في الأعيان فهو عقد وصية بأعيان مختلفة ، وعلوله عن الوصية بعين منها لا يعد في ذاته علولا عن الوصية بالأعيان الأخرى .

فإذا كان هذا الموصى قد مات مصراً على وصيته الأولى في شأن المنزل ولم يصدر منه ما يعد علولا عنها من قول أو فعل خبيثاً حددته منطوق النص القانوني السالف . كانت بوفاته وبقبول الموصى لها أو من يتوب عنها لازمة بمراعاة باقي الشروط الواجب توافرها للنفذ . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

(١٣٧٣) وصية لمسجد

المبادئ

١- تصح الوصية لأماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر ، وتصرف على عمارتها ومصالحها وفقرائها ، ما لم يعين الصرف يعرف أو دلالة .

٢- تصح الوصية لله تعالى ولأعمال البر بدون تعيين جهة . وتصرف في وجوه البر .

٣- ثمن القصد والخلق الذهب الموصى بهما للمسجد إن لم يزد عن ثلث تركة الموصية وقت وفاتها تغلت الوصية فيه بدون توقف على إجازة الورثة ، وصرف جميعه في مصالح المسجد ، وما زاد عن الثلث متوقف على إجازتهم .

مثل :

بالطلب المقيد برقم ١٩٨١/١٤٤ المتضمن - وفاة المرحومة ج. ع. ز. - وقبل وفاتها سألوها أن يكون القصد الذهب والخلق الذهب بعد وفاتها . فقالت يباع الذهب ويودع بالمسجد ولا يسلم لأحد من أولاد إخوتها ، لأنهم الورثة الشرعيون لها بعد وفاتها . وقالت إنهم لا يستحقون عندي شيئاً لأنهم لم يسألوا عني .

ويطلب السائل إعادته . هل تغذ هذه الوصية ، ويباع الذهب ويودع اثنتي عشرة مسجد البلد ، أو لا تغذ الوصية ويسلم الذهب لأولاد إخوتها ؟ .

(*) الفتوى : فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - م ١١٥ - م ١٧١ - ١٢ محرم ١٤٠٢ - ١٠ نوفمبر ١٩٨١ م .

أجابه :

إن الوصية في اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية : تمليك مضاف إلى ما بعد الموت . وبهذا المعنى تكون الوصية شرعاً جارية في الأموال والمنافع والديون .

وقد عرفها قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأنها تصرف في التركة مضافاً لما بعد الموت .

ولما كانت الوصية المستول عنها وصية للمسجد ، وهي صحيحة وجائزة وفقاً لنص المادة السابعة من هذا القانون الى جرت عبارتها بأنه : (تصح الوصية لأماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر والمؤسسات العلمية والمصالح العامة ، وتصرف على عمارتها ومصالحها وقراءتها وغير ذلك من شئونها ، ما لم يتعين الصرف بعرف أو دلالة . وتصح الوصية لله تعالى ولأعمال البر بدون تعيين جهة وتصرف في وجوه البر) . وقد جرى القانون في هذا على قول الأئمة مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف وعبد صاحب الإمام أبي حنيفة الذين قالوا إن الوصية للجهات العامة صحيحة مطلقاً وإن لم يذكر الموصي سبباً معقولاً (كما يقول الإمام أبو حنيفة) أو سكت عن ذلك ، وتحمل وصيته وتصرفه على المعنى المعقول شرعاً لوصيته ، ولما كان قانون الوصية المرقوم ينص على جواز الوصية للوارث وغير الوارث بالأموال المعينة في حدود ثلث التركة ، وتنفذ الوصية في الثلث ولو للوارث بدون إذن الورثة ، ولا تنفذ فيما زاد عن الثلث إلا بإجازة جميع الورثة بعد وفاة الموصي ، وبشرط أن يكونوا من أهل التبرع عاقلين بما يجزونه إعمالاً لنص المادة ٣٧ من هذا القانون . لما كان ذلك : فإذا كان ثمن العقد الذهب والحلق الذهب لا يزيد على ثلث تركة الموصية وقت وفاتها بل في حدود الثلث . فقلت الوصية بدون توقف على إجازة الورثة ، وصرف جميعه في مصالح المسجد . أما

إذا كان الثمن يزيد عن الثلث فغلت الوصية في مقابل ثلث التركة ، أما ما زاد عليه فلا تغذ فيه الوصية إلا إذا أجازها جميع الورثة بشرط أن يكونوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه كما سبق . فإذا لم يجيزوا الوصية جميعاً كان للمسجد الثلث وصية نافذة وللورثة الشرعيين الباقي . ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم .



الموضوع

وصية اختيارية (١٢٧٤)

المبادئ

١- متى ثبت أن ورقة الوصية محررة كلها بخط المتوفى وعليها إمضاه كانت حجة ، وحازت بها الوصية شكلها القانوني المقرر في المادة ٢ من القانون ٧١ سنة ١٩٤٦ .

٢- الوصية للوارث أو لغيره جائزة ونافذة في حدود الثلث بلا توقف على إجازة الورثة فإن زادت على الثلث لا تكون نافذة إلا بإجازة الورثة .

٣- الوصية بقسمة أعيان التركة صحيحة ولازمة بوفاء الموصى لأن زاد نصيب أحدهم في الوصية عن استحقاقه في التركة كوارث تكون الزيادة وصية له عملاً بالمادة ١٣ من قانون الوصية .

٤- بيع المورث حصة معينة من أملاكه لأحد أقربائه وثبوت صورية هذا العقد يقتضي جعل هذا العقد وصية داخلة في نطاق الثلث الموصى به للغير .

٥- الكشط أو التصحيح في بعض سطور الوصية لا يفسدها كسند للوصية إذا ثبت أنها بخط الموصى وتوقيعه .

٦- الخطأ الحسابي لا أثر له على صحة الوصية .

٧- مجرد فكرة تعديل الموصى للوصية لا يعتبر رجوعاً عنها .

٨- الوصية بتعيين النصيب ليست وصية بالمال .

(*) المبنى : نشيطة الشيخ جاد الحق على جاد الحق - س ١١٦ - م ١٥ - ذو القعدة ١٤٠٢ هـ - ٢ سبتمبر ١٩٨١ م .

مثل :

بالطلب المقدم من السيدة / ن . ع . أ . المقيد برقم ١٣٦ سنة ١٩٨١
وقد جاء به :

أن المرحوم - ج . ع . ع . - شقيق الطالبة ، قد توفي بتاريخ ٢٧ مارس
سنة ١٩٨٠ عن زوجته السيدة ع . أ . ع . وعن أخته شقيقته السيدة ن . ع . أ . -
وعن أبناء إخوته الأشقاء البالغ عددهم إحدى عشر ابناً ، وقد ترك هذا
المتوفى تركة عبارة عن أطيان زراعية وحدائق وعقارات ، وظهر بعد وفاته
أنه حرر وصية مكتوبة بخطه وتوقيعه على ورقة عرفية مؤرخة ٥ مايو سنة
١٩٧٨ وبالإطلاع على الصورة الضوئية لهذه الورقة المودعة من السائلة تبين
أنه قد تصرف في مساحة ١٤ سهماً ، ٧ قراريط ، ١٥ فداناً من جملة ما يمتلك
وهو ١٦ سهماً ، ٣ قراريط ، ٤٤ فداناً ، وأن الباقي على ملكه يوم وفاته
هو مساحة ٢ سهم ، ٢٠ قيراطاً ، ٢٨ فداناً وقد جاء بهذه الورقة أنه أوصى
لزوجته السيدة ع . أ . ع . بنثل تركته فوق نصيبها الشرعى في الميراث وهو
الرابع ، واختصها في الوصية بالأرض المقام عليها حدائق الموالح ، وبالسراى
المقامة في عزبته ومافيها من أثاث فاخر ، ونصف التركة الآخر لأخته شقيقته
حسب نص الوصية ، وأنه بهذا قد حرم أبناء إخوته أشقائه المذكورين
من الميراث .

كما ظهرت مسودة خطاب بخطه موجهة إلى ابن عمته ، ظهر من الإطلاع
على صورتها الضوئية المودعة من الطالبة أنه يطلب فيها منه إعادة النظر
في مشروع الوصية القديمة التى سبق أن نصح المرسل إليه بأن تكون
وصية انتفاع مدى الحياة ، وأنهى إليه أنه قد تصرف بالبيع في أطيان مساحتها
١٤ سهماً ، ٥ قراريط ، ١١ فداناً وبجعل عقدها فعلاً ومساحة ٢ قيراط ،
٤ أفدنة بعقد ابتدائى لم يتم تسجيله لابن ابن شقيقه ، ولم يدفع لها ثمناً
حسباً جاء بمسودة هذا الخطاب ، وأنه بعد استئزال جملة المباع بالعقدين وهو
١٢ سهماً ، ٧ قراريط ، ١٥ فداناً يصبح باقى الأطيان ٢ سهم ، ٢٠ قيراطاً ،
٢٨ فداناً ، ثم إن للمورث عمارة عليها نزاع قضائى ، وقد أجرى في شأنها

ما أجراه في الأطنان من وصية للزوجة - وأضافت الثالثة في طلبها :
أن ورقة الوصية قد وقع فيها تلاعب وكشط ظاهر في عدة مواضع وقد
حصل هنا لصالح أحد الورثة ، للإيهام بأن المورث هو الذي قام به
وانتهت إلى توجيه الأسئلة التالية :

(أ) إذا نفلت هذه الوصية لما نصيب أبناء إخوة المتوفى الأشقاء وهم
من الورثة الشرعيين ؟ وكيف يتم تقسيم التركة ؟ وما موقف
البيع لابن ابن شقيقه المتوفى عنه وهو بيع بلائعن ؟

(ب) ما هو مدى صحة هذه الوصية قانوناً بعد ظهور الكشط والتلاعب
فيها ، وتصرف المورث بالبيع في بعض الموصى به دون أن يتم
تعديل الوصية ، ثم ظهور الخطاب المرفق صورة مسودته ؟

(ج) هل يجوز أن يوصى بعد وفاته بثلث تركته منحة مدة حياة الموصى
له كما هو مبين بمسودة ذلك الخطاب ؟ .

أجاب :

إنه إذا ثبت أن ورقة الوصية محررة جميعها بخط الموصى وإمضائه
كانت حجة ، وحازت بها الوصية شكلها القانوني المقرر في المادة الثانية
من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ . ولما كانت المادة ٣٧ من هذا
القانون قد أجازت الوصية بالثلث للوارث وغيره وتنفذ دون توقف
على إجازة الورثة ، كما أجازت الوصية بأزيد من الثلث ، ولا تنفذ
الزيادة على الثلث إلا بموافقة الورثة بعد وفاة الموصى ، وبشرط أن يكون
الورثة من أهل التبرع عالين بما يجيزونه ، ومن ثم تكون الوصية للزوجة
وهي من الورثة جائرة في نطاق هذا النص ، وبهذه الشروط .

وإذ كانت ورقة الوصية بافترض صحها - قد حصرت في افتتاحها
مساحة الأطنان التي كانت على ملك الموصى ، ثم نصت على ما تصرف
فيه بالبيع ، كما نصت على الوصية لزوجته السيدة / ع . أ . ع . بثلث ما بقي
على ملكه من الأطنان وبينت حدود المساحة الموصى بها إليها باللات -
كما حددت ما يحول إليها ميراثاً بمقدار ربع الباقي بعد الوصية .

ولما كانت الوصية بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصى بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر وموقع نصيبه صحيحة وتصبح لازمة بوفاة الموصى ، فإذا زادت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه ميراثاً في التركة كانت الزيادة وصية ، وذلك عملاً بالمادة ١٣ من ذلك القانون وينبع في شأن الزيادة على الثلث ما نص عليه القانون في المادة ٣٧ سالف الإشارة ، ومن ثم تصح وصيته بتحديد موقع ما يؤول ميراثاً لزوجته ويكون من حقها بشرط ألا تريد قيمته عما تستحقه ، فإذا زادت قيمته لم تنفذ في الزيادة إلا بموافقة الورثة . ولما كانت الوصية قد جاء بها بعد تحديد ما أوصى به للزوجة وتحديد موقع الربع مقدار ميراثها في باقى التركة - في شأن نصيب أخته ما يلى :

(.. ويكون الباقي وهو مساو لهنه المساحة بالضبط - حتى الشقيقة ن. ع. أ - هنا : إذا كانت على قيد الحياة ، وإن لم تكن واختارها الله إلى جوارحه تقسم هذه المساحة وهى الباقية من المسلسل - ٥ - على الورثة الشرعيين وهم أبناء الأشقاء ذكوراً وإناثاً بالأنصبة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين) . هذه العبارة إنما تفيد تحديد موقع ما يؤول إلى أخته شقيقته - ن. ع. أ - فهى وصية بتعيين النصيب فى الباقي بعد تحديد موقع وصيته لزوجته وميراثها ، ومن ثم فلا تقبل هذه العبارة التفسير على أنها وصية أخرى لهنه الأخت ، وإنما هى وصية بتحديد عين نصيبها .

لما كان ذلك : وكان الظاهر من أقوال الطالبة فى هذا الطلب أن ورقة الوصية العرفية محررة بخط وإمضاء الموصى كانت حجة فى خصوص الوصية لزوجته ثلث الباقي على ملكه من الأطنان ، بعد استئزال ما باعه سواء ما كان مسجلاً أو غير مسجل ، إذا ثبت صحة البيع غير المسجل ولم يطلع عليه الورثة بالصورية ، فإن ثبت صورية عقد البيع لابن ابن

أخيه انقلب وصية تدخل في نطاق الثلث الموصى به للزوجة ، ويقسم الثلث بين هذا الصبي ابن ابن أخيه ، وبين زوجته بنسبة ما أوصى به لكل منهما حسبما يبين فيما بعد ، وصحت الوصية بتحليل الموقع الموصى به للزوجة والمواقع التي أوصى بتوريثها لإياها في حدود استحقاقها .

يكون للأخت الشقيقة السيدة - ن . ع . أ - نصف الباقي بعد الثلث فرضاً ، كما أن للزوجة ربع الباقي بعد الثلث فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، ويكون الباقي بعد الربع والنصف لأبناء إخوته أشقائه المذكورين تعصياً بالسوية بينهم .

فإذا كان الباقي من التركة بعد ما تصرف فيه بالبيع حال حياته حتى لابن ابن أخيه الشقيق بافترض صحة عقده هو (٢ سهم ، ٢٠ قيراطا ، ٢٨ فداناً) كان ثلثه وصية للزوجة في المواقع التي حددها ، ثم ربع الباقي ميراثاً لها في المواقع التي حددها ، ونصف الباقي بعد الوصية للزوجة يكون ميراثاً للأخت الشقيقة ، وما يتبقى بعد الربع والنصف ومن بعد لإخراج الوصية يكون ميراثاً تعصياً لأبناء إخوته أشقائه المذكورين .

وإذا كان ذلك : جاءت الإجابة على الأسئلة المطروحة فيما يلي :

أولاً : تقسم التركة هكذا :

(أ) يخرج ثلثها وصية للزوجة في المواقع التي حددها من الأقطان .

(ب) ويكون الباقي بعد الوصية هو التركة التي تقسم على الورثة .

للزوجة من الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، وتأخذ مما حده المورث في ورقة الوصية ، بمعنى أنها تستوفي حقها فيما عينه وصية وميراثاً ، ولأخت شقيقته النصف فرضاً ، ولأبناء إخوته أشقائه المذكورين الباقي بعد الربع والنصف تعصياً بالسوية بينهم .

(ج) عقد البيع بمساحة ٢ قيراط ، ٤ أفدنة لابن ابن شقيق المورث إذا ثبت صوريته انقلب وصية ونفذت إذا أجازها الورثة وصية أخرى ، وإلا فن ثلث التركة المخصص للزوجة ، ويقسم الثلث عندئذ بين الزوجة

وهذا الموصى له الآخر بنفسه ما أوصى به لكل منهما ، على الوجه المبين في المادة ٨٠ من قانون الوصية المرقوم . هنا : وإذا ثبتت صورة عقد البيع الذي لم يسجل ، كان القدر المباع به من التركة .

ثانياً : إن الكشط أو التصحيح الواقع في بعض سطور الوصية لا يفسدها كسند للوصية إذا ما ثبت أنها بخطه وتوقيعه ، كما أن الخطأ في الحساب واستئزال ما باعه من أصل ما يملكه لا يطن على الورقة لأنه من باب الخطأ الحسابي أو الكتابي .

أما تصرفه بالبيع في بعض الأطيان ، فهو قد أجرى الوصية بعد استئزاله ، وإن كان قد وقع خطأ في احتسابه ، وهذا الخطأ لا يضر في إفراغ الوصية في الشكل القانوني .

ثالثاً : الخطاب الذي ظهرت مسودته بافراض صحته ، لا يعد رجوعاً عن الوصية لا لصراحة ولا ضمناً ، وإنما هو مجرد فكرة تعديل لم ينفذها فلا يعتبر هذا الخطاب مسوغاً للرجوع عن الوصية .

رابعاً : من حيث جواز الوصية بالمنافع فهو مشروع على ما جاء بالفصل الثالث في الوصية بالمنافع من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بالمواد ٥٠ وما بعدها حتى المادة ٦٣ من هذا القانون .

هنا : وليس في ذلك الخطاب ما يدل على وصيته بالمنافع لأحد وإنما فيه ذكر لفكرة سبق أن طرحها المرسل إليه الخطاب على الموصى وقد وكل هذا الأخير إلى المرسل إليه اقتراح ما يرى في شأنها ، فالخطاب بافراض صحة صدوره من الموصى لا يحمل وصية بالمنافع ، كما لا يعد دليلاً على رجوعه عن الوصية . والله سبحانه وتعالى أعلم .

من أحكام الميراث

الموضوع

(١٣٧٥) الحكم بموت المفقود

المبادئ

- ١- المفقود يعتبر حياً في حق الأحكام التي تضره ميتاً في حق الأحكام التي تلتحقه وتضر غيره .
- ٢- الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على العكس .
- ٣- يحكم بموت المفقود وتحدد زوجته علة الوفاة من تاريخ الحكم بموته وتوزع تركته على ورثته الموجودين وقت صدور الحكم .
- ٤- ترفع الدعوى بطلب الحكم بوفاة المفقود اعتباراً . على وكيله سواء كان وكيلاً لإدارة أمواله أو وكيل خصومة أقاله القاضي .

سئل :

بكتاب الهيئة العامة للاستعلامات - الإدارة العامة للعلاقات الخارجية -
وحدة تركيا المؤرخ ١٩٨١/٧/١٢ الموجه إلى مجلة منبر الإسلام ، المقيد
برقم ٢٥٦ سنة ١٩٨١ بشأن السؤال الوارد معه من سماحة مفتي ولاية
الموشى بتركيا وقد جاء به : ماذا تقولون في زوجة تزوجت برجل ،
وبعد الزفاف بعشرين يوماً تركها زوجها عند أبيه وغاب غيبة انقطع
خبره ، ولم يعلم مكانه ، ولا حياته ، ومضى على غيابه ما يقارب أربع
سنوات ، والزوجة تنتظر رجوعه أو خبر موته ، وما ترك لها ما لا تنفق

(هـ) الفتى : فضيلة الشيخ جاد الحق طي جاد الحق - س ١٠٥ - م ٢٠٢ -
٩ ذو القعدة ١٤٠١ هـ - ٧ سبتمبر ١٩٨١ م .

منه على نفسها ، ولا يوجد من يفتق عليها قرصاً على زوجها الغائب ،
فإذا يكون الحل الشرعى فى حق هذه المرأة المسلمة . هل لها فسخ النكاح
أم لا . وإذا كان لها الفسخ ، هل تستقل به أم لا ؟

وهل للقاضى الشرعى تعيين مدة للإنتظار ، ثم بعده الفسخ ؟ أم
يجبها على الصبر إلى العمر الغالب ؟ .

أجيبوا عن هذه المشكلة جزاكم الله خير الجزاء .

أجاب :

فى كتب لغة العرب أن المفقود اسم مفعول من فقدت الشيء ، إذا أضلته
يقال : فقد الشيء يفقده فقداً ، بمعنى غاب عنه وعلمه .

وقد نقل الزيلعى ^(١) عن النهاية أنه فى اللغة من الاضداد ، يقول الرجل
فقدت الشيء ، أى أضلته وفقدته أى طلبته ، وكل من المعنيين متحقق
فى المفقود ، فقد ضل عن أهله ، وهم فى طلبه . وقد اصطلح الفقهاء
على أن المفقود : هو الغائب الذى لا يدرى مكانه ، ولا حياته ، ولا موته .
وقد ذهب فقه مذهب أبى حنيفة إلى أنه لا يعتبر الجهل بمكان المفقود ،
وأن عدم معرفة حياة الشخص أو وفاته هو الأساس فى اعتباره مفقوداً
ومن ثم اعتبروا الأسير فى دار الحرب الذى لا تعرف حياته أو وفاته
مفقوداً ، مع أن مكانه قد يكون معلوماً .

ولما كان المفقود مجهول الحال ، أحمى هو ، أو ميت ، اعتبره الفقهاء
حيّاً فى حق الأحكام التى تضره ، وهى التى تتوقف على ثبوت موته
فلا يقسم ماله على ورثته ، ولا تفسخ إجارته عند من يقول بفسخها

(١) تبين الحلق شرح كثر الحلق ج ٢ ص ٢١٠ .

بالموت ، وهم فقهاء المذهب الحنفى ، ولا يفرق بينه وبين زوجه قبل الحكم بموته . ويعتبر ميتاً فى حق الأحكام التى تنضم وتضر غيره وهى المتوقفة على ثبوت حياته ، فلا يرث من غيره ، ولا يحكم باستحقاقه لما أوصى له به ، بل يوقف نصيبه فى الإرث والوصية إلى ظهور حياته ، أو الحكم بوفاته ، فإذا ظهر حياً أخذ الإرث والوصية ، وإذا حكم بموته قسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم بموته وأما ما يوقف له من الميراث فيرد إلى من يرث مورثه وقت موت ذلك المورث ، وترد الوصية إلى ورثة الموصى ، وقد بنى الفقهاء هذه الأحكام على قاعدة أن الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على زواله . ويعبرون عن هذا الأصل أيضاً بأنه استصحاب الحسبان وهو الحكم ببقاء أمر محقق يظن علمه ، وقالوا : إن هذا الأصل يصلح حجة للدفع ، لا للاستحقاق .

ما المدة التى يحكم بعدها بموت المفقود ؟

لم يرد نص فى القرآن الكريم ، ولا فى سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام يحدد الزمن الذى يحكم بفواته بموت المفقود ، لا صراحة ولا دلالة ومن ثم كان اختلاف الفقهاء فى تحديد هذا الزمن : فقد ذهب فقهاء مذهب الإمام أبى حنيفة إلى أنه : لا يحكم بموت المفقود إلا إذا مات أقرانه وقدر موت أقرانه ببلوغ المفقود عشرين ومائة سنة من تاريخ ولادته وقيل : ببلوغ مائة سنة ، وقيل : ببلوغه تسعين سنة ، وقيل سبعين سنة ، وقيل بموت أقرانه فى بلد .

وقد اختار الزيلعى وواقفه كثيرون : أنه يفرض إلى رأى الإمام لأنه يختلف باختلاف البلاد والأشخاص ، فيجهد ، ويحكم بالقرائن

الظاهرة الدالة على موته أو حياته ، وبعد الحكم بوفاته المفقود ، تعدد زوجه عدة الوفاة ، وتحل للأزواج ^(١) .

وفي فقه مذهب الإمام مالك : ان من فقد في بلاد المسلمين ، في حال يغلب فيها الملاك ، وقد انقطع أخباره عن زوجه وأهله ، كما إذا فقد في معارك بين المسلمين أو في بلد عمه الوباء ، كان لزوجه أن ترفع أمرها إلى القاضي للبحث عنه ، وبعد العجز عن الوقوف على خبره أو تعرف أثره ، تمتد زوجه عدة الوفاة ، ولها أن تزوج بعد العدة ويورث ماله ، أى يعتبر ميتاً بدون حاجة إلى حكم القاضي بالنسبة لزوجه وأمواله .

أما إن كان قد فقد في بلاد الإسلام في حال لا يغلب فيها الملاك وقد انقطع خبره عن آله وزوجه ، فإذا رفعت هذه أمرها إلى القاضي حكم بوفاته بعد مضي أربع سنوات من تاريخ فقده ، واعتلت عدة الوفاة ، وحلت للأزواج بعد انقضائها ، وأما أمواله فلا تورث عنه الا بعد مضي مدة التعمير ، وهى سبعون سنة من تاريخ ولادته .

وأما إذا كان قد فقد في غير بلاد الإسلام ، في حال يغلب فيها الملاك كمن فقد في حرب بين المسلمين وأعدائهم ، ورفضت الزوجة أمرها إلى القاضي ، فإنه بعد البحث والتحري عنه ، يضرب له أجل سنة فإذا انقضت اعتلت الزوجة وحلت للأزواج بعد انقضاء عدتها ، ويورث ماله لورثته وقت انقضاء هذا الأجل ^(٢) .

(١) المرجع السابق ص ٢١٠ إلى ٢١٢ كتاب المفقود طه الطبعة الاميرية بيوتات سنة ١٢١٢ هـ ، وحاشية رد المحتار لابن صايد على الدر المختار للحصكس ج ٢ ص ٤٥٢ وما بعدها ، والمبسوط للرمضى ج ١١ ص ٢٤ إلى ٤٦ ، ومختصر الطحاوى ص ٤٠٢ ط. دار الكتب العربى سنة ١٢٧٠ هـ .

(٢) شرح منج الجليل على مختصر خليل ج ٢ ص ٢٨٥ وما بعدها في مسائل زوجة المفقود و ج ٤ ص ١٨١ وما بعدها من شرح الزرقاني على متن خليل وحواشيه و ج ٢ ص ٥٤٢ وما بعدها من حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للفرعيد على مختصر خليل .

هذا وقد أخذ بعض^(١) فقهاء مذهب أبي حنيفة بما ذهب إليه الفقه المالكي ، تبسراً على زوجة المفقود ورقاً لخرج انتظارها إياه حتى موت أقرانه ، أو غير هذا من تلك المدد الزمنية السابق التنويه عنها .

وفى فقه مذهب الإمام الشافعي في القديم : تريض زوجة المفقود أربع سنين ، وهي أعلى مدة الحمل ، وأربعة أشهر وعشراً لعدة الوفاة ، وفي رواية حتى يبلغ سن المفقود تسعين سنة منذ ولادته ؛ ثم تحمل للأزواج ، وفي جليلد الشافعي أن المفقود هو الذي اندرس خبره وأثره وغلب على الظن موته ، ولا يفسخ نكاحه حتى تقوم البينة بموته ورجع عن القول بتريضها أربع سنين ثم تعدد عدة الوفاة وتزوج^(٢) .

وفى فقه الإمام أحمد بن حنبل قال ابن قدامة في المغني : انه إذا غاب الرجل عن امرأته غيبة غير متقطعة ، يعرف خبره ويأتى كتابه ، فهذا ليس لامرأته أن تزوج في قول أهل العلم أجمعين إلا أن يتعلم الإنفاق عليها ، فلها أن تطلب فسخ النكاح فيفسخ نكاحه .

أما إن كان المفقود قد غاب ، وفقد في حال يغلب فيها الهلاك بأن خرج في حرب ولم يعد ، أو كان في سفينة قد غرقت ونجا بعض ركبائها وغرق الباقون ، يحكم بموته بعد أربع سنين من تاريخ فقدته وتقسّم أمواله على ورثته وقت الحكم بموته ، بعد هذه المدة وتعدّد زوجته عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الحكم بموته ، وتحمل للأزواج عقب انتهاء هذه العدة . أما إن كان المفقود قد فقد في حال لا يغلب فيها الهلاك ، كما إذا كان قد خرج للسياحة أو للتجارة أو لطلب العلم ، فإنه يبحث عنه بكل الوسائل ، فإن غلب على ظن القاضى من تتبع أثره ، واستظهار أخباره أنه قد مات حكم بموته ، وإلا انتظر

(١) ص ٥٦ ج ٢ من الدر المختار وحاشية رد المحتار لابن مفلحين في كتاب المفقود .
(٢) الأم للشافعي ج ٧ ص ٢١٦ و ٢٢٠ باب المفقود ط. لولى الطبعة الاميرية سنة ١٢٢٥ هـ وص ٨٦ و ٨٧ من حاشية الجيزى على شرح منهل الطلاب ج ٤٠ ط. دار الكتب الميرية ونحلة المحتاج وحواشيه بشرح المحتاج ج ٨ ص ٢٥٢ و ٢٥٤ الطبعة التجارية بالقاهرة في باب العدة .

حتى تقوم قرينة على موته أو بموت أقرانه في بلد ، وقدر فقه هذا المذهب موت الأقران اعتباراً بتسعين سنة^(١) . تلك خلاصة لما تردد من أقوال فقهاء المذاهب الأربعة في شأن المفقود والمدة التي تربرص فيها زوجته انتظاراً لعودته .

وقد كان أمر المفقود ، سواء من حيث حكم زوجته ، أو حكم تركته ، محكوماً في مصر بالمشهور في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة وهو الانتظار حتى يبلغ سنة تسعين سنة منذ ولادته ، حتى صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بتنظيم أحكام المفقود فنصت المادة ٢١ من هذا القانون على أنه :

(يحكم بموت المفقود الذي يطلب عليه الهلاك ، بعد أربع سنين من تاريخ فقده . وأما في جميع الأحوال الأخرى فيفرض أمر المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاضي ، وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حياً أو ميتاً) . ونصت المادة - ٢٢ من ذات القانون على أنه :

(بعد الحكم بموت المفقود بالصفة المينة في المادة السابقة ، تعتد زوجته عدة الوفاة ، وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم) .
وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهاتين المادتين :

رأت الوزارة أن تضع أحكاماً لأحوال المفقود ، تصلح من الحال الموجود الآن ، وتتناسب مع حال العصر الحاضر بقدر المستطاع ولما كان بعض المفقودين يفقد في حال يظن معها موته ، كمن يخرج لقضاء حاجة قريبة ولا يعود ، أو يفقد في ميدان القتال ، والبعض الآخر

(١) المضى لابن قدامة ج ٩ ص ١٢٠ حتى ص ١٤٥ في أحكام المفقود المذهب من زوجته ولواله وقد استوفى ليراد وشرح أقوال فقهاء الصمالية والتابعين وفقه يذاهب الأصول وسبق أن أورد القول في ميراث المفقود ج ٧ ص ٢٠٥ وما بعدها المطبوع مع الشرح الكبير مطبعة المثلث سنة ١٢٤٨ هـ .

يفقد في حال بطن معها بقاؤه سالماً ، كمن يغيب للتجارة أو لطلب العلم أو للسباحة ثم لا يعود ، رأت الوزارة الأخذ بمذهب الإمام أحمد بن حنبل في الحالة الأولى ، ويقول مصحح في مذهبه وبمذهب الإمام أبي حنيفة في الحالة الثانية .

في الحالة الأولى : ينتظر إلى تمام أربع سنين من حين فقده ، فإذا لم يعد ويبحث عنه فلم يوجد ، اعتلت زوجته عدة الوفاة وحلت للأزواج بعدها وقسم ماله بين ورثته بعد الحكم بموته اعتباراً من القاضي .

وفي الحالة الثانية : يترك أمر تقدير المدة التي يعيش بعدها المفقود إلى القاضي ، فإذا بحث عنه في مظان وجوده بكل الطرق الممكنة وتحرى عنه بما يوصل إلى معرفة حاله فلم يجده ، وتبين أن مثله لا يعيش إلى هنا الوقت حكم بموته .

ولما كان الراجح من مذهب أبي حنيفة : أنه لا بد من حكم القاضي بموت المفقود ، وأنه من تاريخ الحكم بموته تعدد زوجته عدة الوفاة ويستحق تركته ورثته الموجودون وقت صدور الحكم ، رأى الأخذ بمذهبه في الحالتين ، لأنه أضيف وأصلح لنظام العمل في القضاء .

وقد صدر في مصر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ بتعديل المادتين ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فأناط التعديل لوزير الدفاع فيما يختص بالمفقودين من رجال القوات المسلحة أثناء العمليات الحربية أن يصدر قراراً باعتبارهم موتى بعد مضي الأربع سنوات ، ويقوم هنا القرار مقام الحكم ، بحيث تعدد زوجة المفقود من أفراد القوات المسلحة وتقسم تركته من وقت صدور قرار وزير الدفاع باعتبار المفقودين منهم موتى .

لما كان ذلك :

وكان الظاهر مما تردد في كتب فقهاء المذاهب اختلافهم في المدة التي ترهبها زوجة المفقود بعد فقده ، واختلافهم كذلك فيما إذا

كانت تحل للأزواج بعدها دون توقف على حكم من القاضى أو لا تحل إلا بعد الحكم من القاضى بموت المفقود بعد قيام الحجة أممه على ذلك .

ولما كان بعض فقهاء مذهب^(١) الإمام أبى حنيفة قد صحح تفويض المدة التى يحكم بعدها إلى رأى الإمام ، وهذا الرأى قريب من فقه مذهب الإمام^(٢) الشافعى فى الجديد ، كما أن الصحيح فى فقه الإمام^(٣) أحمد : أن زوجة المفقود تترىس أربع سنين من تاريخ قتله ، ثم تعتد عدة الوفاة فى الأحوال التى يغلب عليه فيها الهلاك ، وكان القضاء فى مصر قد جرى على مذهب الإمام أبى حنيفة فى ضرورة صدور حكم من القاضى بوفاة الزوج المفقود لتحل زوجته من بعده للأزواج ، وتقسم تركته على ورثته وقت صدور الحكم ، لأنه أضبط وأصلح احتياطاً للفروج التى لا تحل إلا بكلمة الله .

لما كان ذلك : تكون الفتوى فى شكاة زوجة المفقود المشلول عنها :

أولاً : انه ليس لهذه الزوجة فسخ النكاح ، أخذنا بالأحوط لأن الأصل فى الفروج التحريم فإذا تقابل فى المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ، اتباعاً لفقه مذهبى^(٤) الإمامين أبى حنيفة والشافعى وعدلوا عن مذهب الإمام مالك الذى يبيز لها فى بعض الصور أن ترفع الأمر إلى القاضى للبحث عنه ، ثم تعتد عدة الوفاة - حسبما تقدم - وعن مذهب الإمام أحمد الذى يقضى فى بعض الصور كذلك بترىس زوجة المفقود أربع سنين ، ثم تعتد عدة الوفاة وبذلك تحل للأزواج دون توقف على صدور حكم من القاضى ، والعلول عن الأخذ بمذهب الإمامين مالك وأحمد فى هذا من باب الاحتياط للفروج - كما تقدم -

(١) الزيلعى ومن وافقه حسبما تقدم .

(٢) المراجع السابقة فى فقه الأئمة الشافعى .

(٣) البروض المربع للجهوى ، شرح زاد المستنقع للجوالى فى كتاب المدة ص ٤٤٩ .

ط. دار المعارف بمصر .

(٤) الأئمة والنظائر لابن نجيم الحنفى ص ٢٢ والأئمة والنظائر للسيوطى الشافعى

ص ٦١ كلاماً فى قاعدة الأصل فى الإيضاع للتحريم .

ومن ثم فإنى أميل إلى الفتوى بالالتجاء إلى القاضى الذى يحكم بعد سماع البيئة ، واستظهار القرائن بما تودى إليه الأدلة ، وليس للقاضى الشرعى تعيين مدة للانتظار ثم الاعتداد ، ثم القسح ، إلا إذا كان قانونه الذى تولى القضاء بمقتضاه يرخص له فى اتباع مذهب الإمام مالك أو مذهب الإمام أحمد . كما أنه ليس لهذه الزوجة التبرص أربع سنين ، ثم الاعتداد عدة الوفاة لتحل للأزواج ، بلون حكم من القاضى .

ثانياً : ليس حتماً على القاضى الشرعى حبس هذه الزوجة على الصبر إلى العمر الغالب ، وله دفعاً للإعنات الذى لحقها ببقية زوجها عنها هذه المدة أن يأخذ بما جرى عليه القانون والقضاء فى مصر ، تطبيقاً للقول الذى اختاره الزيلعى ومن وافقه من المتأخرين من فقهاء مذهب الإمام أبى حنيفة وللقول الصحيح فى فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، الذى يقضى بأنه : إذا كان الزوج المفقود قد فقد فى حال يظن معها موته كن خرج للصلاة ثم لم يعد ، أو كان فقهه فى ميدان قتال ، رفعت زوجته أو أحد ورثته أمره إلى القاضى للتحقق من حال فقهه والتحرى والبحث عنه ، واستماع البيئة واستظهار القرائن ، إذا كانت قد مضت أربع سنين على تاريخ فقهه ، أما إذا كان هذا المفقود قد خرج أوغاب للتجارة أو لطلب العلم ثم لم يعد ، فتلك حال يظن فيها سلامته فيفوض أمر المدة التى يحكم بعدها بموته اعتباراً إلى القاضى على ألا تقل عن أربع سنين ، كما فى الحالة الأولى .

وترفع الدعوى ، بطلب الحكم بوفاة المفقود اعتباراً فى هاتين الحالتين على وكيل هذا المفقود سواء كان وكيلاً لإدارة أماله ، إن كان له أموال ، أو كان وكيلاً يقيمه القاضى لاختصاصه فى هذه الدعوى فهو مدعى عليه بهذا الوصف ، على ما هو مبين فى موضعه ، من كتب فقه مذهب الإمام أبى حنيفة :

(كتاب الدعوى ، وكتاب القضاء ، وكتاب المفقود)

هنا : وقد سبقت الإشارة إلى أن بعض فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة رأوا الفتوى في حكم زوجة المفقود بما في فقه مذهب الإمام مالك (على ما سبق بيانه) ولكنى لا أميل لمثل هذه الفتوى لأن رفع الأمر إلى القاضي أضبط وأحرط ، ولأن حكم القاضي رافع للخلاف في المجتهد فيه بناء على إجماع الصحابة على أن الاجتهاد لا ينقضى بالاجتهاد^(١) .
واقفه الموقف للصواب ، وهو سبحانه وتعالى أعلم .

(١) كتابى الأكسياء والنظائر السليبين في قاعدة الاجتهاد لا ينقضى بالاجتهاد .

استدراك

- ١ — نشرت بعض المراجع في المجلد الثامن في غير بابها ، وبين ذلك كالاتي:
الاشباه والنظائر لابن نجيم ، نشر في المجلد ، انه من كتب الفقه العام وهو من كتب الفقه الحنفي .
- ٢ — الاشباه والنظائر للسيوطي — نشر في المجلد — انه من كتب الفقه العام . وهو من كتب الفقه الشافعي .
- ٣ — ورد خطأ في ص ٢٧٠١ بالسطر الثامن عبارة (فكثروا دعاء لما حملوا) وصحتها (فكثروا وعاء لما حملوا) .
- ٤ — ورد خطأ في ص ٢٧٠١ بالسطر التاسع عبارة (ومدارسهم للفقه المستنبط) وصحتها (ومدارسهم للفقه المستنبط) .
- ٥ — ورد خطأ في ص ٢٨٢٥ بالسطر التاسع رقم (٥٨) جرأما وصحته (٨٥) جرأما .
- ٦ — ورد خطأ في ص ٢٠٢٩ في السطر الرابع عبارة (لا يعتبر) وصحتها (يعتبر) .
- ٧ — ورد خطأ في المجلد التاسع في ص ٢١٨٩ عبارة (من أحكم اليمن) وصحتها (من أحكم اليمن) .

الفهارس

نص الآية	اسم السورة	الآية من	مصحف مختار
وَأَخْرَجُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِ	النساء	٢٤	٣٠٦١
وَالَّتِي تَخَافُونَ نُسُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَخْرَجُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِ وَأَصْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا	النساء	٣٤	٣٠٦٥
وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴿١٣٠﴾	النساء	١٣٠	٣٠٧١
وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبَيْهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا	التحاث	١٥	٣٠٧٤
وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا	الحود	٦	٣٠٨٧
أَلَّا يَعْلَمَ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١١﴾	الملك	١٤	٣٠٩٧
وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ	الأنعام	١٥١	٣١٠٢
وَمَا أَوْتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٥٥﴾	البراء	٨٥	٣١٠٣
فَسْعَوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٧﴾	الأنبياء	٧	٣١٠٥
وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ	البقرة	٣١	٣١١٠
وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ﴿٧٧﴾	المؤمنون	١٣٦	٣١١٠
ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نَفْثَةً فِي قُرَارٍ مَكِينٍ	طه	١٤	٣١١١
إِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا الْمُقَدِّسُ طَوِيُّ ﴿٧٧﴾			

رقم الصفحة	الآية	اسم السورة	نص الآية
٣١١١	٣٠	القصص	<p>فِي الْبَقْعَةِ الْمُبَرَّكَ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَتُوسَّعَ إِلَيَّ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٣٠﴾</p> <p>الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ</p>
٣١١٢	٢٧٦٤٧٥	البقرة	<p>يَنَاقِبُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَتَقُوا اللَّهَ وَذَرَوْا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٦﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرُسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٧﴾</p>
٣١١٣	٢٧٩٤٧٨	البقرة	<p>ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٢٧٩﴾</p>
٣١١٤	١٤٣	النحل	<p>فَعَزَّزْتُ اللَّهُ إِلَيْنَا فُطْرَ النَّاسِ عَلَيْهَا</p>
٣١١٥	٣٠	الروم	

نص الآية	سورة	الآية	رقم الصفحة
وَلَا تَمْسِكُوهُمْ ضُرَارًا لِّتَعْتَدُوا ۖ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ فَتَذَرُوهُمَا كَالْمُعَلَّقَةِ	البقرة	٢٣١	٣١٣٦
وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَٰلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ ۖ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٤٠﴾ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ۖ فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَمَا طَعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَٰلِكُمْ لِيَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ	النساء	١٤٩	٣١٣٦
وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٤١﴾ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ ۖ وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ۚ فَمَن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِن بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ۚ وَمَاذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ	الحجرات	٤٤٢	٣١٧١
وَمَن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَن يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ۚ وَأَن تَعْفُوا أَقْرَبُ	الطلاق	١	٣١٧٤
	البقرة	٢٣٠	٣١٧٤
	البقرة	٢٣١	٣١٧٤
	البقرة	٢٣٧	٣١٧٤

نص الآية	الاسم الوارة	الاسم الوارة	رقم الآية	رقم الآية
لَتَقْوَى وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٧﴾	البقرة	البقرة	٢٢٧	٢١٧٤
وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرِذْهَنٍ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّهُنَّ بِمَعْرُوفٍ	البقرة	البقرة	٢٢٨	٢١٨٦
لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُحْشِ إِنْ آمَنْتُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْ ^ط وَأَطَعْتُمْ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَفَلِيكُمْ أَوْ كَسَبْتُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ قُلْ لَنْ يُجِدَ فَيْصَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيْمَنَ بَيْنَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْذَرُوا أَيْمَنَكُمْ كَذَلِكَ يبينُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ	البقرة	البقرة	٢٢٩	٢١٨٦
وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٣٨﴾	البقرة	البقرة	٢٣٠	٢١٩٩
وَمَنْ أَضَلُّ مِنْ اللَّهِ قِيلَا ﴿٣٩﴾	البقرة	البقرة	٢٣١	٢٢٠٦
وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ﴿٤٠﴾	البقرة	البقرة	٢٣٢	٢٢١١
أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا	البقرة	البقرة	٢٣٣	٢٢١١

نص الآية	اسم السورة	مهم الآية	رقم الصفحة
ءَابَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَوَلِيُّكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا	الأحزاب	٥	٣٢١١
وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا جَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ۝٢١	الفرقان	٥٤	٢٢١٦
وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً	بروم	٢١	٢٢١٧
وَمَنْ أَحْبَبَهَا فَكَأَنَّمَا أَحْبَبَ النَّاسَ جَمِيعًا	المائدة	٢٢	٢٢١٧
فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۝١ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ۝٢	الطاقة	٧٦٦٥	٢٢١٩
يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ ۝٣	الإنسان	٢	٢٢١٩
إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ	البقرة	٢٢٣	٢٢٢٢
نَسَاءً وَكُرْهُنَّ لَكَرٍّ	الزمر	٦	٢٢٢٢
يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ	المؤمنون	١٤١٢	٢٢٢٢
ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ ۝١٢			
خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا			

نص الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم الصفحة
الْمُضْمَنَ عِظَمًا فَكُونَا الْعِظَمَ لِمَا تُمْ أَنْشَأَتْ خَلْقًا عَاطِرٌ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ	الزمر	١٤٦٣	٣٢٢٣
أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ	الملك	١٤	٣٢٢٤
فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ	العنكبوت	١٦	٣٢٢٥
وَلَا تُسَبِّحُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ	النور	٦٣	٣٢٢٦
يَتَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا استَجِيبُوا لَهُ وَلِلرُّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٦﴾ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿١٧﴾	الأنعام	١٠٨	٣٢٢٧
إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا ﴿١٨﴾	الأنفال	٥٦٤٤	٣٢٢٩
	التأوه	٤٨	٣٢٤٢

نص الآية	الاسم	الآية	رقم الصفحة
<p>قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴿٢٠٤﴾</p> <p>الْيَوْمَ أَحْلَلْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتِ</p> <p>وَلَعَلَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ وَالْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِعِينَ وَلَا مُنْغِضِي أَخْلَاقٍ</p> <p>وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ</p> <p>مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٢٠٥﴾</p>	الزمر	٥٣	٢٢٤٤
<p>وَلَا تَتَّبِعُوا كُلَّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهِا وَلَا تَرَوْا وَازِرَةً وَزَرَ أُتْرَىٰ</p> <p>وَمَن ضَلَّ فَلَمَّا نَحَا يَضِلْ عَلَيْهِا وَلَا تَرَوْا وَازِرَةً وَزَرَ أُتْرَىٰ</p> <p>أَمْ لَمْ يُبَيِّنْ بَمَا فِي صُحُفٍ مُّوسَىٰ ﴿٢٠٦﴾</p> <p>وَلِمَ يَرِهِمُ الَّذِي وَفَىٰ ﴿٢٠٧﴾ أَلَا تَرَوْا وَازِرَةً وَزَرَ أُتْرَىٰ ﴿٢٠٨﴾</p> <p>وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ</p>	الأنعام	١٦٤	٢٢٤٧
<p>وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفُتِنَتْ صَوَاحِبُ</p>	البقرة	٤٠	٢٢٥٣
	البقرة	٢٩-٣٦	٢٢٤٧
	البقرة	٤٠	٢٢٥٣

بعض الآيات	اسم السورة	الآية رقم	الصفحة
وَيَسَّعَ صُلُوكَ وَمَسْجِدُ يُذَكِّرُ فِيهَا أَنَّهُ كَثِيرٌ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنْصُرُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿١٠﴾	البقرة	٤٠	٢٥٣
وَمَن أَظْلَمُ مِمَّن مَّعَ مَسْجِدِ اللَّهِ أَن يُذَكَّرَ فِيهَا أَنَّهُمْ وَسَّعَىٰ فِي تَرْكِهَا	البقرة	١١٤	٢٥٣
إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾	البقرة	١٢٨	٢٥٣
إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴿١٨﴾	التوبة	١٨	٢٦٠
وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾	الحج	١٨	٢٦٠
* وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمُوتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٢﴾ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَنِظَيمِ الْغَيْظِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِيصَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرَ	ال عمران	١٢٢-١٢٥	٢٨٧

نص الآية	الجزء	الصفحة	الترتيب
<p>الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهَ وَلَمْ يَصِرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٣٧﴾</p> <p>وَالَّذِينَ</p> <p>لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا لَّهُنَّ أَنْزَلَ لَهُ الْقِسْمَ الْحَقَّ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ﴿٣٨﴾ يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدُ فِيهِ مُهَانًا ﴿٣٩﴾ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا</p> <p>وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٤٠﴾</p> <p>وَالَّذِي يَتَّبِعُ مِنْ الْغَيْبِ مِنَ الْمَحْيُضِ مَنْ لَسَا يَكُرُ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعَدَّتْهُمْ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّذِي لَا يَحْضُرُ</p> <p>لَهُ مَلِكُ السَّمَوَاتِ</p> <p>وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْتًا</p> <p>وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ كُورَ ﴿٤١﴾ أَوْ يَزْجُهُمْ ذُكْرًا</p> <p>وَأُنْثَىٰ وَيَجْعَلُ لِمَنْ يَشَاءُ غَيْمًا إِنَّهُ عَزِيزٌ قَدِيرٌ ﴿٤٢﴾</p>	٢٤٨٧	١٢٥-١٢٦	البقرة
<p>الْفُرْقَانِ</p>	٢٤٨٨	٧٠-٦٨	البقرة
<p>الْأَنْبِيَاءِ</p>	٢٤٨٩	١١٠	البقرة
<p>الْأَنْبِيَاءِ</p>	٢٤٩٢	٤	البقرة
<p>البقرة</p>	٢٤٩٤	٥٠-٤٩	البقرة

نص الآية	اسم السورة	رقم الآية	رقم مجمع
<p>هَلْ أَتَاكَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ لِإِبْرَاهِيمَ الْمَكْرَمِينَ ﴿٧٦﴾ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴿٧٧﴾ فَرَاغَ لَيْلًا أَهْلَهُ بَحَاءَ يَجْعَلُ سَمِينٍ ﴿٧٨﴾ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿٧٩﴾ فَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً قَالُوا لَا تَحْزَنْ وَبَشِّرْهُ بِغُلَامٍ عَظِيمٍ ﴿٨٠﴾ فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَهِ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٨١﴾ قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴿٨٢﴾</p>	الزاريات	٢٠ - ٢٤	٣٢٩٤
<p>وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمْ أَفْئِسِقُونَ</p>	البقرة	١٤٣	٣٣٠٤
<p>إِنْ هَئِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴿١٧﴾</p>	ال عمران	١١٠	٣٣٠٥
	الأنبياء	٩٥	٣٣٠٥

نص الآية	سورة	آية	الجزء
وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ وَلْيُؤْفِكُوا زُجُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴿٢٣٠﴾ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ ﴿٢٣١﴾ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٣٢﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَحَرِّبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٣٣﴾ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٤﴾ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَىٰ اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٣٥﴾ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ	المؤمنون الحج سبا البقرة البقرة البقرة المائدة البقرة	٥٢ ٢٩ ٢٩ ٢٧٥ ٢٧٨ ٢٨١ ٢ ١٨٨	٢٣٠٢ ٢٣١٤ ٢٣٢٤ ٢٣٢٤ ٢٣٢٨ ٢٣٢٨ ٢٣٣١ ٢٣٣١

نص الآية	اسم سورة	رقم الآية	رقم الصفحة
<p>• إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا</p> <p>مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا</p> <p>فِيضْضِعُهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ</p> <p>وِلَايَهُ تَرْجِعُونَ</p>	التوبة	٦	٢٢٢٢
<p>يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ</p> <p>وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ</p>	البقرة	٢٤٥	٢٢٢٤
<p>يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ</p> <p>وَمَا كَانَ</p> <p>لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً</p> <p>فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ</p> <p>يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِّنْ قَوْمٍ عَدُوٌّ لَّكَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ</p> <p>رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِّنْ قَوْمٍ يَبْسُكُ وَبَيْنَهُمْ مِيتَةٌ</p> <p>فَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَّا يَجِدْ</p> <p>فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا</p> <p>حَكِيمًا ﴿٩٧﴾ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا يَجْزِ آؤُهُ جَهَنَّمَ</p>	المائدة	١٦	٢٢٣٨
	المائدة	١	٢٢٨٥
	النساء	٩٢-٩٤	٢٢٩٧

نص الآية	الاسم	الآية	الصفحة
<p>خَلَدْنَا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٧﴾</p> <p>كُتِبَ عَلَيْكُمُ</p> <p>إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۚ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾ قُلْ بَلَّغُوا بَعْدَ مَا سَمِعْتُمْ فَأَمْرُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَلِّغُونَهُ ۚ إِنْ أَرَادَ اللَّهُ</p> <p>سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾</p>	النساء	٩٢٤-٩٣	٢٢٩٧
<p>سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٨١﴾</p>	البقرة	١٨٠/١٨١	٣٤١١

فهرس الأحاديث التي وردت بالمجلد التاسع

نص الحديث	الصفحة
روى النسائي أن رجلا سأل رسول الله عليه وسلم : ما حق المرأة على الزوج ، فقال (تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت) . . . ٣٦٣—٣٠٧٥	
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الولد للفرائس) . . . ٢٢٠٠	
قال صلى الله عليه وسلم (الولد للفرائس وللعماء الحجر) . . . ٣٢٠٩	
(جاء أعرابي فقال يا رسول الله أئندأوى ؟ قال : نعم . فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء عليه من عليه وجهه من جهله) . . . ٣٢٢٣	
(تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء) . . . ٣٢٢٤	
(أياكم وخضراء الدين — وهي المرأة الحسنة — في الخبيث السوء) . . . ٣٢٢٤	
قال ضمضم بن قتادة يا رسول الله : إن امرأتى ولدت غلاما أسود . قال : هل لك من أبل ؟ قال : نعم . قال : فما ألوانها ؟ قال : حمراء . قال : هل منها من أوريق ؟ قال : نعم . قال : فأتى ذلك ؟ قال : لعله نزع عرق . قال : غلغل أبنتك نزع عرق) . . . ٣٢٢٤	
(إذا امرتكم بشيء فأتوا به ما استطعتم وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه) . . . ٣٢٢٥	
(سمع أبو هريرة رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين نزلت آية المتلاعنين : أيا امرأة اخذت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولم يدخلها الله جنته ، وأيا رجل جحد ولده وهو ينظر إليه — أي يعلم أنه ولده — احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين) . . . ٣٢٢٦	
عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (لكل داء دواء فإذا أصيب دواء الداء برىء بفن الله) . . . ٣٢٢٦	
عن أسامة بن شريك قال (قالت الأعراب يا رسول الله ألا نندأوى ؟ قال : نعم . عباد الله تدأوا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء أو دواء — ألا داء واحدا . قالوا : يا رسول الله وما هو ؟ قال : الهرم) . . . ٣٢٢٦	

(تابع) فهرس الاحاديث التي وردت بالمجلد التاسع

الصفحة	نص الحديث
٣٢٢٧	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (لعن الله الخمر وشاربها وسالقيها وبتاعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة اليه)
٣٢٢٧	عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ان من اكبر الكيثر ان يلعن الرجل والديه قبل يا رسول الله وكيف يلعن الرجل والديه ؟ قال : يسب الرجل ابا الرجل فيسب ابيه ويسب له)
٣٢٣٤	عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول (بنى الاسلام على خمس : شهادة لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلاة وابتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان)
٣٢٥١	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ان مكة حرمها الله تعالى ولم يحرمها الناس فلا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر ان يسفك بها دما ولا يعصد بها شجرة فان احد ترخص لقتال رسول الله فيها فقولوا له : ان الله تعالى قد اذن لرسوله ولم يذن لكم وانما اذن لى ساعة من نهار وقد علنت حرمتها اليوم كحرمتها بالامس)
٣٢٥٢	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم هذا البيت يوم خلق السموات والارض وصافه يوم صاغ الشمس والقمر وما حياله من السماء حرام وانه لا يحل لاحد بعدى وانما احل لى ساعة من نهار ثم عاد كما كان)
٣٢٥٢	(لا تزال هذه الامة بخير ما عذبوا هذه الحرمة حق تعظيها فاذا ضيموا ذلك هلكوا)
٣٢٥٢	عن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ستة لعنتهم وكل نبي مجاب الدعوة : - الزائد في كتاب الله والمكتتب بقدر الله ، والمتسلط بالجبروت ليذل من اعز الله ويعز من اذل الله . والتارك لسنتى . والمستحل من عترتى ما حرم الله والمستحل لحرم الله)
	روى ابن ابي شيبة عن جابر بن زيد انه سئل عن الصدقة فيمن

(تابع) فهرس الاحاديث التي وردت بالمجلد التاسع

نص الحديث	الصفحة
توضع ! فقال في اهل ملتكم من المسلمين واهل نمتهم وقال : وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم في اهل النمة من الصدقة والخمس	٣٢٥٦
(عن عثمان بن ابي العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يجعل مسجد اهل الطائف حيث كانت طواغيتهم) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (دع ما يريبك الى ما لا يريبك) . . .	٣٢٦١
عن ابن مسعود رضى الله عنه قال (قلت يا رسول الله اى الذنب اعظم ! قال : ان تجعل لله ندا وهو خلقك . . قلت ثم اى ! قال : ان تقتل ولدك مخافة ان يطعم . معك قلت ثم اى ! قال : ان تزنى بحليلة جارك)	٣٢٨٨
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (ايها الناس توبوا الى ربكم فوالذى نفسى بيده انى لاستغفر الله واتوب اليه في اليوم اكثر من سبعين مرة)	٣٢٨٨
عن عمرو بن العاص رضى الله عنه قال : اراد معاذ بن جبل سفرا فقال اوصنى يا رسول الله . فقال صلى الله عليه وسلم (اذا اسأت فأحسن)	٣٢٨٨
عن عدى بن حاتم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : (اتقوا النار ولو بشق تمرة)	٣٢٨٨
عن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الصوم جنة والصدقة تطفىء الخطيئة كما يطفىء الماء النار)	٣٢٨٨
عن ابي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (الا اتلکم على ما يحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات قالوا بلى يا رسول الله قال : اسباغ الوضوء على المكاره ، وكثرة الخطا الى المساجد وانتظار الصلاة بعد الصلاة . فذلكم الرباط فذلكم الرباط فذلكم الرباط	٣٢٨٨

(تابع) فهرس الاحاديث التي وردت بالمجلد التاسع

—

- ٢٢٨٩ قال صلى الله عليه وسلم (اتق الله حيثما كنتم واتبع السيئة الحسنة
تمحها وخالق الناس بخلق حسن)
- ٢٣١٤ (من نذر ان يطيع الله غليظعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يمعه)
- ٢٣١٤ (انما الاعمال بالنيات وانما لكل امرئ ما نوى)
- ٢٣٢٥ (ليشربن اناس من امتي الخير ويسمونونها بغير اسمها) وفي رواية
(لتستعلن طائفة من امتي الخير باسم يسمونها اياه)
- ٢٣٢٥ (الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يعلمها كثير
من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه)
- ٢٣٢٨ (الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير
والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد فان
اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد)
- ٢٣٢٩ روى مسلم (ان رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بشيء من التمر فقال له النبي . ما هذا من تمرنا ، فقال الرجل :
يا رسول الله بمنا تمرنا صاعين بصاع فقال صلى الله عليه وسلم:
ذلك الربا ردوه ثم بيعوا تمرنا ثم اشتروا لنسا من هذا)
- ٢٣٣٤ (ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كريت يوم
القيامة ومن ستر مسلما ستره الله يوم القيامة)
- ٢٣٣٨ (الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما)
- ٢٣٤٩ (دع ما يريبك الى ما لا يريبك)
- ٢٣٥٠ (الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير
والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدا بيد فمن زاد او استزاد
فقد اربى الاخذ والمعطى فيه سواء)
- ٢٣٧٧ (سوا بين اولادكم في العطية ولو كنتم مفضلا احدا لفضلت
النساء)
- ٢٣٨٦ (المسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا او احل حراما)

(تليغ) فهرس الاحاديث التي وردت بالمجلد التاسع

- روى جابر (ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل
شركة لم تقسم برمة او حائط لا يحل له ان يبيعه حتى يؤذن شريكه
فان شاء اخذ وان شاء ترك وان باع ولم يؤذنه فهو احق به) . ٣٣٩٠
- (عن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
بالشفعة في الارضين والدور) ٣٣٩٠
- (الجار احق بشفعة جاره ينتظر بها وان كان غائبا اذا كان طريقتهما
واحدا) ٣٣٩٠
- (جار الدار احق بالدار من غيره) ٣٣٩٠
- (من اعتبط مؤمنا قتلا عن بينة فانه قود الا ان يرضى اولياء المقتول
وان في النفس الحية مائة من الابل . . وان الرجل يقتل بالمرأة
وعلى اهل الذهب ألف دينار) ٣٣٩٨
- (الصلح جائز بين المسلمين الاصلح حرم حلالا او احل حراما) وفي
رواية (المسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا او احل
حراما) ٣٤٠١

مراجع الكتب التي وردت بالمجلد التاسع

١ — من كتب التفسير :

فتح القدير للشوكاني
احكام القرآن لأبي بكر الرازي
الجامع لأحكام القرآن للقرطبي
تفسير ابن جرير الطبري
تفسير ابن كثير

٢ — من كتب الحديث :

مصنف ابن أبي شيبة
فتح الباري شرح صحيح البخاري للتبستاني
شرح السنة للبغوي
بلوغ المرام لابن حجر المصقلاني
مع شرح سبل السلام للمنعمي
نبيل الاوطار للشوكاني
سنن ابن ماجه
صحيح البخاري
صحيح مسلم للنسوي
زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم
سنن النسائي
مختصر سنن أبي داود
البيان والتصريف
شرح الزرقاني على موطأ مالك

٣ — من كتب اصول الفقه :

الموافقات للشاطبي

(تلخيص) مراجع الكتب التي وردت بالمجلد التاسع

٤ — من كتب الفقه العام :

زاد المعاد لابن القيم
الأموال لأبي عبيد
أحياء علوم الدين للغزالي
مفيد الحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام
للقاضى أبو الوليد بن عبد الله بن هشام الأزدي القرطبي

٥ — من كتب المذهب الحنفي :

الاشباه والنظائر لابن نجيم
حاشية رد المحتار لابن عابدين
فتح القدير للكمال بن الهمام
الفتاوى الخاتبة للأستاذ محمد الأونجندي
الاختيار شرح المختار للموصلى
اتحاف الأبصار والبصائر بترتيب الأشباه والنظائر
شرح القدورى
مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر
للشيخ عبد الرحمن الشهير بالشيخ زيادة
البصر الرائق لابن نجيم
جامع الفصولين للشيخ محمود اسماعيل
مجموع الرسائل لابن عابدين
بدائع الصنائع للكاسانى

٦ — من كتب المذهب المالكي :

حاشية السموى على الشرح الكبير للدردير
بداية المجتهد لابن رشد
مواهب الجليل شرح مختصر خليل للخطيب
التاج والاكلیل على مختصر خليل
حسود الامام ابن عرفة

(تلعب) مراجع الكتب التي وريت بالمجلد التاسع

٧ — من كتب المذهب الشافعي :

الاشباه والنظائر للسيوطي
حاشية البجيرمي على الاقتناع
حاشية الشبراملي على نهاية المحتاج
امهات الاولاد في نهاية المحتاج
تحفة المحتاج شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي
حاشية الخطيب على الاقتناع
المجموع للنووي
حاشية البجيرمي على منهج الطلاب
حاشية البجيرمي على شرح الخطيب
اعلام الساجد في احكام المساجد للزركشي
مفنى المحتاج شرح المنهاج للشيخ شمس الدين بن محمد
المشهور بالخطيب الشربيني على منهاج الطالبين للنووي

٨ — من كتب المذهب الحنبلي :

الروض المربع للبهوتي
المغنى لابن قدامة مع الشرح الكبير
اغائة اللهنان لابن القيم
اعلام الموقمين لابن القيم
فتاوى ابن تيمية
كتشاف القناع للبهوتي

٩ — من كتب الطبقات :

شذور الذهب في اخبار من ذهب
لابن العماد الحنبلي (طبقات الحنابلة)
طبقات الحنابلة — للقاضي ابي الحسن بن ابي يعلى الحنبلي
(طبقات الحنابلة)

١٠ — من كتب المذهب الظاهري :

الحلى لابن حزم

(تلحق) مراجع الكتب التي وردت بالمجلد التاسع

١١ — من كتب الثمينة :

البحر الزخار (عنه زيدى)
شرح الفيل (من فقه الأياضية)
الروضة البهية

١٢ — من كتب القانون :

القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١
القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
القانون ٢٦ لسنة ١٩٧٥
القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩
القانون المدنى المصرى ١٣١ لسنة ١٩٤٨

١٣ — من كتب اللغة :

لسان العرب
مختصر كتاب البلدان لأبى بكر أحمد بن محمد
الهجزامى المعروف ببلبن الفقيه — طبع لندن

١٤ — من الكتب المنسوخة :

الفتاوى الإسلامية الصادرة عن دار الافتاء المصرية (فتاوى)

فهرس موضوعات فتاوى المجلد التاسع

من احكام الطاعة وسفر الزوجة الى الخارج مع زوجها

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١١٩٤)	نشوز	٣٠٦٩
(١١٩٥)	حق الزوج في تأديب زوجته	٣٠٧٣
(١١٩٦)	عمل الزوجة	٣٠٧٦
(١١٩٧)	طاعة الزوجة ونشوزها والاضرار بها في القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩	٣٠٧٨
(١١٩٨)	حلق اللحية واعلاؤها	٣٠٨١

من احكام منع الحمل وما يتعلق به

(١١٩٩)	تنظيم النسل بقانون غير جائز	٣٠٨٧
(١٢٠٠)	حكم الاجهاض	٣٠٩٣
(١٢٠١)	تنظيم النسل وفوائد البنوك المحددة	٣١١٠

من احكام الختان

(١٢٠٢)	ختان البنات	٣١١٩
--------	-----------------------	------

من احكام الطلاق وما يتعلق به

(١٢٠٣)	موقف الاسلام من اتفاقية الطلاق والانفصال الجسدى	٣١٢٩
(١٢٠٤)	الطلاق امام القنصلية من تاريخ النطق به امام الموق	٣١٤٠
(١٢٠٥)	ولا يستند الى تاريخ سابق	٣١٤٤
(١٢٠٦)	طلاق المكره	٣١٤٦
(١٢٠٧)	الابراء انما يكون من المنصوص عليه	٣١٤٨
(١٢٠٨)	طلاق اللعنة	٣١٥٠
(١٢٠٩)	طلاق الغضبان	٣١٥٢
(١٢١٠)	ما يترتب على الطلاق قبل الدخول والخلوة	٣١٥٤
(١٢١٠)	الطلاق في حالة الغضب والاكره الادبى	٣١٥٤

(تابع) فهرس موضوعات الفتاوى الإسلامية — المجلد التاسع

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
(١٢١١)	لا يقع الطلاق بالحديث النفسى	٣١٥٨
(١٢١٢)	طلاق بالكتابة	٣١٦٣
(١٢١٣)	طلاق المكره	٣١٦٣
(١٢١٤)	كنية طلاق وحلف بالله	٣١٦٦
(١٢١٥)	استعمال كتابات الظهر في الطلاق	٣١٦٨
(١٢١٦)	طلاق وظهار	٣١٧١
(١٢١٧)	تفويض الطلاق الى الزوجة	٣١٧٥
(١٢١٨)	المادتان الثانية والثالثة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وسندهما الفقهى	٣١٧٨

من احكام اليمين

(١٢١٩)	الحلف بكتاب الله يمين منعقدة تجب فيها الكفارة . . .	٣١٩١
----------	---	------

من احكام القسم

(١٢٢٠)	راى دار الافتاء فى مشروع المبادئ العامة الخاصة بالمولودين	
٣١٩٥	دون زواج شرعى	٣١٩٥
(١٢٢١)	موقف القانون المصرى من تبنى مصرى مسلم لاجنبى . . .	٣٢٠٣
(١٢٢٢)	حكم الاطفال غير الشرعيين فى القانون المصرى . . .	٣٢٠٦
(١٢٢٣)	التبنى محرم شرعا	٣٢٠٩
(١٢٢٤)	نسب بعد الطلاق	٣٢١١
(١٢٢٥)	التطيق الصناعى فى الانسلن	٣٢١٣

من احكام اعتناق الاسلام

(١٢٢٦)	تغيير الاسم ليس شرطاً للدخول فى الاسلام . . .	٣٢٣١
----------	---	------

من احكام الردة عن الاسلام

(١٢٢٧)	الاسلام الثابت لا يزول بالشك	٣٢٣٣
(١٢٢٨)	ردة	٣٢٣٥
(١٢٢٩)	ردة وعودة الى الاسلام	٣٢٣٨
(١٢٣٠)	الردة بالفعل أو بالقول	٣٢٤٢

(تابع) فهرس موضوعات الفتوى الإسلامية — المجلد التاسع

رقم الفتوى الموضوع الصفحة

من أحكام المساجد

- (١٢٣١) الاعتداء على المسجد الحرام ٣٢٤٧
 (١٢٣٢) نزع الملكية لإقامة المساجد جائز لولى الأمر عند الضرورة . ٣٢٥٠
 (١٢٣٣) التبرع من غير المسلم والمساهمة في بناء مسجد جائز شرعا ٣٢٥٢
 (١٢٣٤) جواز هدم المسجد الأيل للسقوط وإعادة بنائه على جزء وبناء الآخر عمارة لمنفعة ٣٢٥٤
 (١٢٣٥) المسجد القديم المبنى بالبلن يأخذ حكم المتخرب . . . ٣٢٥٩

من أحكام الرضاع وما يتعلق به

- (١٢٣٦) رضاع غير محرم وزواج بنت من زنى بها ٣٢٦٥
 (١٢٣٧) الشك في عدد الرضعات ٣٢٦٧
 (١٢٣٨) رضاع غير محرم ٣٢٦٩
 (١٢٣٩) رضاع محرم ٣٢٧١
 (١٢٤٠) رضاع ٣٢٧٣
 (١٢٤١) رضاع محرم ٣٢٧٥
 (١٢٤٢) رضاع غير محرم ٣٢٧٧

من أحكام الزنا وما يتعلق به

- (١٢٤٣) لا قنوط من رحمة الله ٣٢٨١

من أحكام العدة

- (١٢٤٤) بلوغ سن اليأس وعدمه ٣٢٨٧

من أحكام الحجر والقوامة والولاية والوصاية

- (١٢٤٥) ايداع الأب نقودا بأسماء أبنائه القصر ٣٢٩١
 (١٢٤٦) ولاية القاضي المسلم ولاية عالة غيبا ينط به . . . ٣٢٩٤

من أحكام التزوير

- (١٢٤٧) أخذ الأخ الفقير من النذر جائز شرعا ٣٣٠٧

(تابع) فهرس موضوعات الفتوى الإسلامية — المجلد التاسع

رقم الفتوى الموضوع الصفحة

من أحكام التعامل مع البنوك

- (١٢٤٨) استثمار المال في آذون الخزانة وسندات التمنية . . . ٣٣١١
 (١٢٤٩) ربا التسيئة ٣٣١٤
 (١٢٥٠) تعاليم الإسلام ومدى توافقها مع المنظمات التعاونية . . ٣٣٢١
 (١٢٥١) أرباح بنك ناصر ٣٣٣٤
 (١٢٥٢) عائد شهادات الاستثمار ٣٣٣٥
 (١٢٥٣) جوائز شهادات الاستثمار المجموعة (ج) ودفاتر التوفير ٣٣٣٧
 (١٢٥٤) استثمار الأموال في البنوك ٣٣٣٩
 (١٢٥٥) ربا ٣٣٤١
 (١٢٥٦) شهادات الاستثمار ٣٣٤٣
 (١٢٥٧) الأموال المودعة في البنوك وبنك فيصل الإسلامي . . ٣٣٤٥
 (١٢٥٨) أيداع الأموال في البنوك بدون فائدة مباح . . . ٣٣٤٧
 (١٢٥٩) شهادات الاستثمار والعائد منها والزكاة فيه . . . ٣٣٥٠
 (١٢٦٠) نقص قيمة الشهادات مع أرباحها عن قيمتها وقت الشراء
 لا يكون مبررا لحل الفائدة ٣٣٥٣

من أحكام الأقرار

- (١٢٦١) الالتزام بما لا يلزم ٣٣٥٩
 (١٢٦٢) أقرار بوصية ٣٣٦١

من أحكام الشركات

- (١٢٦٣) تحديد فوائد التجارة ٣٣٦٥

من أحكام الودائع

- (١٢٦٤) وديعة ٣٣٦٩

من أحكام الهبة

- (١٢٦٥) الإطلاق في الهبة يقتضى التسوية بين الموهوب لهم . . ٣٣٧٣

(تابع) فهرس موضوعات الفتاوى الإسلامية — المجلد التاسع

رقم الفتوى	الموضوع	الصفحة
من أحكام الاجارة		
(١٢٦٦)	اجارة فاسدة	٢٣٧٧
(١٢٦٧)	الاجارة لا تفسخ الا لبرر شرعى	٢٣٨٠
من أحكام الشفعة		
(١٢٦٨)	حق الشفعة	٢٣٨٥
من أحكام الديات		
(١٢٦٩)	قيمة الدية في الشريعة الإسلامية	٢٣٩١
من أحكام الوصية		
(١٢٧٠)	وصية واجبة لو ارث لم يبق له شيء من التركة	٢٣٩٩
(١٢٧١)	الوصية واجبة	٢٤٠٤
(١٢٧٢)	وصية ثم بيع لبعض الورثة	٢٤٠٩
(١٢٧٣)	وصية لمسجد	٢٤١٢
(١٢٧٤)	وصية اختيارية	٢٤١٥
من أحكام الميراث		
(١٢٧٥)	الحكم بموت المفقود	٢٤٢٣

رقم الايداع ٢٥٦٢ / ١٩٨٢

الترقيم الدولي ١٧٧-٠٣-٠٠١٠-١ ISBN



Biblioteca Alexandrina



0598251